المنتدى العالمي
للشفافية وتبادل
المعلومات للأغراض الضريبية

# مجموعة أدوات تطبيق معيار التبادل الأوتوماتيكي لمعلومات الحسابات المالية

german cooperation
DEUTSCHE ZUSAMMENARBEIT

Implemented by
giz Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit (GIZ) GmbH

OECD
BETTER POLICIES FOR BETTER LIVES

© 2023 OECD

يُنشر هذا العمل على مسؤولية الأمين العام لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD). الآراء الواردة في هذه الوثيقة والحجج التي استندت إليها لا تعكس بالضرورة وجهات النظر الرسمية للدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، أو المنتدى العالمي للشفافية وتبادل المعلومات للأغراض الضريبية.

لا تمس هذه الوثيقة وأي خريطة مدرجة فيها بوضع أي إقليم أو السيادة عليه، كما لا تمس بترسيم الحدود الدولية والحدود الرسمية واسم أي إقليم أو مدينة أو منطقة.

تخضع الاستعانة بهذا العمل، سواء أكان ذلك في صورة نسخة رقمية أو مطبوعة، للشروط والأحكام المذكورة على موقع:
www.oecd.org/termsandconditions

"ترجمة غير رسمية"

# جدول المحتويات


الاختصارات والمختصرات اللفظية ٤

تمهيد ٦

نبذة عن مجموعة الأدوات ٨

١. مقدمة ٩

**١-١ معيار دولي جديد للشفافية وتبادل المعلومات للأغراض الضريبية ٩**

١-١-١ تاريخ التبادل الأوتوماتيكي لمعلومات الحسابات المالية ٩

١-١-٢ أساسيات معيار التبادل الأوتوماتيكي لمعلومات الحسابات المالية ١٠

**١-٢ فوائد تطبيق معيار التبادل الأوتوماتيكي لمعلومات الحسابات المالية ١١**

١-٢-١ زيادة ملحوظة في الإيرادات المحلية وامتثال الممولين ١٢

١-٢-٢ تحسين مستوى الشفافية في استثمار التدفقات النقدية ١٢

١-٢-٣ أوجه التآزر مع مبادرات الشفافية الضريبية الأخرى ١٣

٢. نظرة عامة على تطبيق المعيار وإطار متابعته وتقييمه ١٤

**٢-١ وثائق مرجعية وأدوات لتطبيق المعيار ١٤**

٢-١-١ معيار التبادل الأوتوماتيكي لمعلومات الحسابات المالية في المسائل الضريبية ١٥

٢-١-٢ كتيب التطبيق ١٥

٢-١-٣ الأسئلة الشائعة المتعلقة بمعيار الإبلاغ المشترك ١٥

٢-١-٤ دليل تعزيز وتقييم امتثال المؤسسات المالية ١٥

٢-١-٥ بوابة التبادل الأوتوماتيكي ١٥

**٢-٢ الركائز الأساسية لتطبيق معيار التبادل الأوتوماتيكي لمعلومات الحسابات المالية ١٧**

٢-٢-١ الإطار التشريعي ١٨

٢-٢-٢ القدرات الإدارية، وقدرات تكنولوجيا المعلومات ١٨

٢-٢-٣ السرية وحماية البيانات ١٩

# جدول المحتويات


**٢-٣ البنية رفيعة المستوى لمعيار الإبلاغ المشترك** ١٩
٢-٣-١ نطاق معيار الإبلاغ المشترك ٢٠
٢-٣-٢ إجراءات بذل العناية الواجبة ٢١
٢-٣-٣ المعلومات الواجب الإبلاغ عنها ٢٢
٢-٣-٤ التطبيق الفعال ٢٤

**٢-٤ عمليات المراقبة ومراجعة النظراء المرتبطة بتطبيق معيار التبادل الأوتوماتيكي لمعلومات الحسابات المالية** ٢٤
٢-٤-١ عملية المراقبة ٢٦
٢-٤-٢ عملية مراجعة النظراء ٢٦

**٣. استراتيجية تطبيق المعيار** ٣٣

**٣-١ الالتزام بتطبيق المعيار في تاريخ محدد** ٣٣
٣-١-١ وضع تاريخ واقعي لأول عملية تبادل تتم بموجب المعيار ٣٤
٣-١-٢ عملية الالتزام ٣٤

**٣-٢ وضع الاستراتيجية وتنفيذها** ٣٥
٣-٢-١ وضع إطار تنظيمي ٣٥
٣-٢-٢ القرارات الاستراتيجية ٣٦

**٣-٣ الدعم المُقدم من أمانة المنتدى العالمي** ٤٠

**٤. برنامج الإفصاح الطوعي** ٤١

**٤-١ ما برنامج الإفصاح الطوعي؟** ٤١
**٤-٢ لماذا تعد برامج الإفصاح جزءًا من استراتيجية تطبيق المعيار؟** ٤٢
**٤-٣ المبادئ الأساسية لبرنامج الإفصاح الطوعي** ٤٣
**٤-٤ كيف تُصمم برنامجًا ناجحًا؟** ٤٣
٤-٤-١ الاعتبارات المبدئية ٤٣
٤-٤-٢ تصميم البرنامج ٤٥
٤-٤-٣ تنفيذ البرنامج ٤٨
٤-٤-٤ المحتوى التشريعي المُوصَى به والخبرة القطرية ٥٠

**٥. الإطار القانوني الدولي** ٥٣

**٥-١ اتفاقية المساعدة الإدارية المتبادلة في المسائل الضريبية** ٥٣
**٥-٢ الاتفاق المتعدد الأطراف للسلطات المختصة بشأن التبادل الأوتوماتيكي لمعلومات الحسابات المالية** ٥٤
٥-٢-١ نظرة عامة على أحكام اتفاق السلطة المختصة بشأن التبادل الأوتوماتيكي لمعلومات الحسابات المالية ٥٤
٥-٢-٢ توقيع وتفعيل الاتفاق المتعدد الأطراف للسلطة المختصة بشأن التبادل الأوتوماتيكي لمعلومات الحسابات المالية ٥٧

**٥-٣ التفاعل بين اتفاقية المساعدة الإدارية المتبادلة في المسائل الضريبية، والاتفاق المتعدد الأطراف للسلطات المختصة بشأن التبادل الأوتوماتيكي لمعلومات الحسابات المالية** ٥٩
٥-٣-١ تاريخ نفاذ وسريان اتفاقية المساعدة الإدارية المتبادلة في المسائل الضريبية ٦٠
٥-٣-٢ السنة الضريبية المتباينة ٦١
٥-٣-٣- إعلان بشأن التاريخ الفعلي لتبادل المعلومات بموجب الاتفاق المتعدد الأطراف للسلطات المختصة بشأن التبادل الأوتوماتيكي لمعلومات الحسابات المالية ٦١

**٦. الإطار القانوني المحلي** ٦٣

**٦-١ الخطوة الأولى: هيكلة الإطار التشريعي** ٦٤
٦-١-١ الخطوة الأولى (أ): كيف ينبغي للولاية القضائية إدماج متطلبات العناية الواجبة والإبلاغ: طريقة "النسخ" أو "المرجعية"؟ ٦٤
٦-١-٢ الخطوة الأولى (ب): كيف ينبغي هيكلة الإطار القانوني في التشريعات الأساسية، والثانوية، والتوجيهات؟ ٦٨
٦-١-٣ الخطوة الأولى (ج): هل يُمكن للولاية القضائية أن تعتمد على التشريعات المحلية القائمة؟ ٧١

**٦-٢ الخطوة الثانية: ما هي التدابير الأخرى المطلوبة لضمان التطبيق الفعال للمعيار؟** ٧٤
٦-٢-١ مواعيد تنفيذ متطلبات العناية الواجبة. ٧٥
٦-٢-٢ متطلبات الإيداع ٧٧

# جدول المحتويات


٦-٢-٣ متطلبات الاحتفاظ بالسجلات ٧٩
٦-٢-٤ صلاحيات الوصول إلى المعلومات وجمعها ٨١
٦-٢-٤ صلاحيات الوصول إلى المعلومات وجمعها ٨١
٦-٢-٥ الجزاءات ٨١
٦-٢-٦ عدم التحايل ٨٤
٦-٢-٧ تجاهل أحكام السرية الموجودة مسبقًا ٨٦
٦-٢-٨ اتخاذ تدابير قوية لضمان استمرارية الحصول على الإقرارات الذاتية ٨٧

**٦-٣ الخطوة الثالثة: ما هي الأحكام الاختيارية التي يُمكن تنفيذها؟** ٨٨
٦-٣-١ المؤسسات المالية غير المبلغة المعنية بالولاية القضائية ٨٨
٦-٣-٢ الحسابات المُستبعدة المعنية بالولاية القضائية ٩٢
٦-٣-٣ نهج بديل لحساب أرصدة الحسابات ٩٥
٦-٣-٤ استخدام فترة أخرى للإبلاغ بخلاف السنة التقويمية ٩٥
٦-٣-٥ تنفيذ متطلبات الإبلاغ عن العائدات الإجمالية بالتدريج ٩٥
٦-٣-٦ شرط تقديم الإقرارات الضريبية الصفرية ٩٦
٦-٣-٧ استعانة المؤسسات المالية بمقدمي خدمات من أطراف ثالثة ٩٦
٦-٣-٨ إجراءات العناية الواجبة الخاصة بالحساب الجديد للحسابات الموجودة مسبقًا ٩٧
٦-٣-٩ تطبيق إجراءات العناية الواجبة الخاصة بالحسابات عالية القيمة على الحسابات منخفضة القيمة ٩٨
٦-٣-١٠ اختبار عنوان الإقامة الضريبية للحسابات منخفضة القيمة ٩٨
٦-٣-١١ استثناءات خاصة بحسابات الكيانات الموجودة مسبقًا التي يبلغ رصيدها ٢٥٠ ألف دولار أمريكي أو أقل ٩٩
٦-٣-١٢ إجراء التوثيق البديل لبعض عقود التأمين الجماعي، أو عقود المعاشات السنوية ٩٩
٦-٣-١٣ السماح باستخدام أنظمة الترميز الصناعية الموحدة الحالية في تنفيذ إجراءات العناية الواجبة ١٠١
٦-٣-١٤ تحويل العملة ١٠١
٦-٣-١٥ اختيار العملة ١٠٢
٦-٣-١٦ التعريف الموسّع للحسابات الموجودة مُسبقًا ١٠٢
٦-٣-١٧ التعريف الموسّع للمؤسسة ذات الصلة ١٠٣
٦-٣-١٨ إعفاء الأسهم لحاملها الصادرة عن جهات الاستثمار الجماعي المُعفاة من الضرائب ١٠٤
٦-٣-١٩ الأشخاص المسيطرين على الصناديق الاستئمانية ١٠٤
٦-٣-٢٠ النهج الأشمل، والخيارات المشابهة ١٠٥

**٧. ضمان التطبيق الفعال** ١٠٧

**٧-١ إطار عمل الامتثال الإداري** ١٠٧
٧-١-١ استراتيجية الامتثال ١٠٧
٧-١-٢ تشجيع الامتثال الطوعي ١٠٨
٧-١-٣ القيام بإجراءات التدقيق والفحص المعنية بالامتثال ١٠٩
٧-١-٤ فرض العقوبات حسب الاقتضاء ١١٠
٧-١-٥ التعاون مع الشركاء في تبادل المعلومات بشأن الامتثال وإنفاذه ١١١

**٧-٢ فعالية تبادل المعلومات** ١١١
٧-٢-١ إعداد حل تقني: بوابة للتبادل الأوتوماتيكي للمعلومات ١١٢
٧-٢-٢ الحصول على المعلومات من المؤسسات المالية ١١٩
٧-٢-٣ إعداد البيانات للشركاء ١٢٣
٧-٢-٤ تبادل البيانات وفق معيار الإبلاغ المشترك مع الولايات القضائية الشريكة ١٢٤

**٨- ضمان الاستخدام الفعال للبيانات** ١٣٠

**٨-١معالجة البيانات** ١٣١
٨-١-١رقم التعريف الضريبي ١٣٢
٨-١-٢ معلومات تحقق أخرى ١٣٣
٨-١-٣ قواعد البيانات المحلية ١٣٣
٨-١-٤ تنقيح البيانات وتحويلها إلى صيغ مختلفة ١٣٤
٨-١-٥ طبيعة البيانات وفق معيار الإبلاغ المشترك ١٣٥

## جدول المحتويات


**٨-٢ مطابقة البيانات** **١٣٧**

٨-٢-١ المطابقة الأوتوماتيكية ١٣٨

٨-٢-٢ المطابقة الضبابية ١٣٨

٨-٢-٣ المطابقة اليدوية ١٤٠

٨-٢-٤ البيانات غير المطابقة ١٤١

**١٤٢**

**٨-٣ تحليل البيانات**

٨-٣-١ تحليل المخاطر ١٤٢

٨-٣-٢ مراجعة امتثال ممولي الضرائب ١٤٤

٨-٣-٣ تعزيز امتثال ممولي الضرائب ١٤٧

**الملاحق** 150

**الملحق (أ)** - مسرد المفاهيم ١٥١

**الملحق (ب)** - تفاصيل إضافية جوهرية ١٥٥

**الملحق (ج)** - القواعد النموذجية القائمة على أسلوب "الإشارة المرجعية" ١٥٧

**الملحق (د)** – الوثائق ١٦٩

**الملحق (هـ)** - الجهات المانحة لبرنامج المنتدى العالمي لبناء القدرات ١٧٦

# الاختصارات والمختصرات اللفظية

| | |
|---|---|
| AEOI | التبادل الأوتوماتيكي للمعلومات |
| AML/CFT | مكافحة غسل الأموال/مكافحة تمويل الإرهاب |
| API | واجهة برمجة التطبيقات |
| APRG | فريق مراجعة النظراء المعني بمعيار التبادل الأوتوماتيكي للمعلومات |
| APRG+ | فريق مراجعة النظراء المعني بمعيار التبادل الأوتوماتيكي للمعلومات + |
| BCAA | اتفاق ثنائي مع السلطة المختصة |
| BIAC | اللجنة الاستشارية لرجال الأعمال والصناعة التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي |
| BMZ | الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية |
| CAA | اتفاق السلطة المختصة |
| CB | الهيئة التنسيقية |
| CbC | كل دولة على حدة |
| CIV | وسيلة استثمار جماعي |
| CR | متطلب أساسي |
| CRS | معيار الإبلاغ المشترك |
| CRS MCAA | الاتفاق المتعدد الأطراف للسلطة المختصة بشأن التبادل الأوتوماتيكي لمعلومات الحسابات المالية |
| CRS-AEOI | التبادل الأوتوماتيكي لمعلومات الحسابات المالية |
| CRS-AEOI standard | معيار التبادل الأوتوماتيكي لمعلومات الحسابات المالية، أو "المعيار" |
| CTS | نظام النقل المشترك |
| DTC | اتفاقية الازدواج الضريبي |
| EOI | تبادل المعلومات |
| FAQs | الأسئلة الشائعة |
| FATCA | قانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية (فاتكا) |
| FATF | مجموعة العمل المالي |
| FTA | منتدى إدارة الضرائب |
| G20 | مجموعة العشرين |
| GIIN | رقم تعريف الوسيط العالمي |

## جدول المحتويات

| | | | |
|---|---|---|---|
| **GIZ** | الوكالة الألمانية للتنمية الدولية | **NTJ** | الولايات القضائية غير المعنية بالضرائب أو المعنية بالضرائب الاسمية فقط |
| **Global Forum** | المنتدى العالمي للشفافية وتبادل المعلومات للأغراض الضريبية | **OECD** | منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي |
| **HNWI** | فرد قيمة أصوله الصافية عالية | **RPA** | أتمتة العمليات الآلية |
| **HTTPS** | بروتوكول النقل الآمن للنصوص المترابطة | **SFTP** | بروتوكول النقل البسيط للملفات |
| **IFC** | المركز المالي العالمي | **SLA** | اتفاق مستوى الخدمة |
| **IFF** | التدفق المالي غير المشروع | **SR** | متطلب فرعي |
| **IGA** | اتفاق حكومي دولي | **TIEA** | اتفاقية تبادل معلومات ضريبية |
| **ISM** | إدارة أمن المعلومات | **TIN** | رقم التعريف الضريبي |
| **KYC** | تعرَّف على عميلك | **ToR** | اختصاصات / شروط مرجعية |
| **MAAC** | اتفاقية المساعدة الإدارية المتبادلة في المسائل الضريبية | **UK** | المملكة المتحدة |
| **MDR** | قواعد الإفصاح الإلزامية | **US** | الولايات المتحدة |
| **Model CAA** | الاتفاق النموذجي للسلطة المختصة | **VDP** | برنامج الإفصاح الطوعي |
| **NDA** | اتفاق عدم الإفصاح | **XML** | لغة الترميز الموسعة (إكس إم إل) |
| **NFE** | كيانات غير مالية | | |

# تمهيد

**ماريا خوسيه جارد**
رئيسة المنتدى العالمي
للشفافية وتبادل المعلومات
للأغراض الضريبية

**زايدا ماناتا**
رئيسة الأمانة العامة للمنتدى
العالمي للشفافية وتبادل
المعلومات للأغراض
الضريبية

**جونتر تاوب**
رئيس برنامج قطاع
الحوكمة المالية
الرشيدة الوكالة
الألمانية للتنمية الدولية

وجه قادة مجموعة العشرين دعوة إلى المجتمع الدولي لتعزيز الشفافية وتبادل المعلومات من خلال تيسير شفافية الحسابات المالية المُودعة في الخارج في عام ٢٠١٤. وأسفرت هذه الدعوة عن تعاون وثيق بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (المنظمة)، ودول مجموعة العشرين، والاتحاد الأوروبي، وكذا مجموعة أخرى من أصحاب المصلحة، من أجل وضع معيار الإبلاغ المُشترك - التبادل الأوتوماتيكي للمعلومات (CRS-AEOI) (يُشار إليه فيما بعد بالمعيار)[١].

يُعد هذا المعيار هو أحد أشكال التبادل الأوتوماتيكي للمعلومات، ويهدف إلى تزويد السلطات الضريبية بأداة فعالة لمكافحة التهرب الضريبي في الدول الأخرى بإتاحة المزيد من المعلومات حول ثروة المقيمين في الخارج. ولا يُعتبر التهرب الضريبي في الخارج مجرد مسألة متعلقة بالميزانيات، بل يُمكن ربطه كذلك بأنشطةٍ عدة، ومنها على سبيل المثال لا الحصر غسل الأموال، وممارسات الفساد، وكلاهما يؤثر سلبًا على المجتمعات، مما يستدعي تنسيق الجهود للتصدي له.

أتاح هذا المعيار للتبادل الأوتوماتيكي لمعلومات الحسابات المالية، وتم تصميمه بطريقة معيارية لتلبية احتياجات الدول، وتقليل عبء الامتثال على المؤسسات المالية إلى أقصى حد ممكن.

دعت مجموعة العشرين المنتدى العالمي للشفافية وتبادل المعلومات للأغراض الضريبية (يُشار إليه فيما بعد بالمنتدى العالمي) لمراقبة تطبيق هذا المعيار العالمي الجديد، ومراجعته، وتقديم خطة عمل لمشاركة الدول الآخذة في النمو في تطبيقه.

طُلب من جميع الدول، باستثناء الدول الآخذة في النمو التي لا تستضيف مركزًا ماليًا، مع الأخذ في الاعتبار أنها لا تشكل سوى مخاطر ضئيلة على تكافؤ الفرص وتحتاج إلى فترات أطول للتطبيق، الالتزام بتطبيق المعيار بحلول عام ٢٠١٨؛ إلا أن جميع الدول الآخذة في النمو الأعضاء في المنتدى العالمي مُلتزمة بتطبيق المعيار ضمن إطار زمني عملي.

---

١. منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠١٧)،
Information in , Standard for Automatic Exchange of Financial Account
Tax Matters, Second Edition
نشرات المنظمة، باريس، مُتاح على الرابط:
.http://dx.doi.org/10.1787/9789264267992-en

٢. المنتدى العالمي/منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، (٢٠١٧)، The Global Forum's Plan of Action for Developing Countries Participation in AEOI, متاح على الرابط:
www.oecd.org/taxtransparency/documents/plan-of-action-AEOI-and-developing-countries.pdf

# تمهيد

انطلقت أولى عمليات تبادل المعلومات في سبتمبر ٢٠١٧، ومنذ ذلك الحين بدأت أكثر من مائة ولاية قضائية، من بينها الدول المتقدمة، والمراكز المالية الدولية الرئيسية، وتسع دول آخذة في النمو من خارج مجموعة العشرين لا تستضيف مركزًا ماليًا، عمليات التبادل الأوتوماتيكي للمعلومات.

في أثناء تنفيذ أمانة المنتدى العالمي خطة عملها، وتوظيف الخبرة التي اكتسبتها من تطبيق المعيار بمراقبة ومراجعة التطبيق، وكذا دعمها للدول الآخذة في النمو، قامت الأمانة بتعديل نهجها، وتطوير أدوات جديدة لبناء القدرات، في مجالات من بينها إدارة أمن المعلومات. وساعد هذا النهج المتجدد على زيادة مشاركة الدول الآخذة في النمو في تطبيق المعيار، ومن بينها ١٣ دولة إضافية آخذة في النمو تعمل عن كثب مع أمانة المنتدى العالمي، وشركاء التنمية الآخرين، بهدف البدء في عملية التبادل بحلول عام ٢٠٢٤.

تهدف مجموعة الأدوات هذه إلى مساعدة المسؤولين في حكومات الدول الآخذة في النمو في تطبيق المعيار، وتتضمن المجموعة تعريفًا للمعيار، وركائزه الرئيسية، وتُلقي نظرة عامة على عمليات مراقبة المعيار ومراجعة النظراء؛ كما تتضمن المجموعة استراتيجية تنفيذ عملية للمعيار، وتوضح بالتفصيل أهم الأمور التي تضعها الولايات القضائية في الاعتبار عند تنفيذ الأطر القانونية الدولية والمحلية اللازمة. ثم تُقدم نظرة عامة حول الكيفية التي يمكن أن تضمن بها الولايات القضائية التطبيق الفعال للمعيار، فضلاً عن تفاصيل كيفية ضمان الاستخدام الفعال للبيانات الواردة من شركاء التبادل. وتحتوي كذلك على أمثلة من مختلف النُهج التي اتبعتها الولايات القضائية التي طبقت المعيار بالفعل .

ينبغي أن تُجري كل ولاية قضائية التقييم الداخلي الخاص بها حول أنسب طريقة لتطبيق المعيار على المستوى المحلي، مع الأخذ في الاعتبار الأطر القانونية، والهيكلية، وتلك المتعلقة بالسياسات المميزة الموجودة بالفعل، إقرارًا بحقيقة عدم وجود نهج واحد يناسب الجميع لتحقيق الامتثال للمعايير الدولية للشفافية الضريبية.

يجري حاليًا وضع استراتيجية جديدة لدعم مشاركة الدول الآخذة في النمو بشأن تطبيق المعيار، وستكون هذه الاستراتيجية بمثابة أداة قوية لمكافحة التهرب الضريبي والتدفقات المالية غير المشروعة، ودعم جهود تعبئة الموارد المحلية. وتُعتبر مجموعة الأدوات هذه مكونًا هيكليًا لهذه الاستراتيجية الطموحة، وسيستمر تحديثها بمرور الوقت، للوقوف على آخر المستجدات في المعايير، وأفضل الممارسات ذات الصلة.

جاءت مجموعة الأدوات هذه نتاجًا للدعم السخي الذي قدمته الدول والمنظمات المانحة، ولا سيما الوكالة الألمانية للتنمية الدولية، نيابةً عن الوزارة الفيدرالية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية.

٣. حتى نهاية سبتمبر ٢٠٢١: ألبانيا، وأذربيجان، وكولومبيا، والإكوادور، وغانا، وماليزيا، ونيجيريا، وباكستان، وبيرو.

٤. المنتدى العالمي/منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، (٢٠١٧)، Tax Transparency and Exchange of Information in Times of COVID-19, 2020 Global Forum Annual Report، متاح على الرابط: www.oecd.org/tax/transparency/documents/global-forum-annual-report-2020.pdf.

## نبذة عن مجموعة الأدوات

إن الهدف من مجموعة الأدوات موضوع هذه الوثيقة هو مساعدة الدول الآخذة في النمو التي ترغب في تطبيق المعيار، من خلال تقديم إرشادات عملية حول الخطوات اللازمة لبناء استراتيجية تطبيق شاملة، ووضع جميع الركائز اللازمة للمشاركة بفاعلية في عمليات تبادل المعلومات وفق هذا المعيار. كما توفر المجموعة إرشادات حول الجوانب الحيوية المتعلقة بمرحلة ما بعد تطبيق المعيار، كضمان التطبيق الفعال للمعيار، واستخدام البيانات وفقًا لمتطلباته.

تضع العديد من الخطوات اللازمة لتطبيق المعيار، والواردة في مجموعة الأدوات هذه، الأساس السليم لتنفيذ أنواع أخرى من عمليات تبادل المعلومات الضريبية، كي تتبعها الولايات القضائية في المستقبل، حسب رغبتها، ومنها التبادل الأوتوماتيكي لتقارير كل دولة على حدة، عملاً بالإجراء الثالث عشر من خطة مشروع مكافحة تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح[٥].

تنقسم مجموعة الأدوات إلى الأجزاء الثمانية التالية:

- يُقدم الجزء الأول سياق المعيار، ويتضمن تاريخًا موجزًا للتبادل الأوتوماتيكي للمعلومات، ونظرة عامة على المعيار ذاته، كما يوضح مزايا الانضمام إلى الولايات القضائية المشاركة.
- يقدم الجزء الثاني نظرة عامة على تطبيق المعيار، وإجراءات مراقبته ومراجعته. ويحدد الأركان الأساسية لتطبيق المعيار، ويقدم نظرة عامة على متطلبات العناية الواجبة، ويعرض مصادر المعلومات التي ينبغي أن ترجع لها الولايات القضائية عند تطبيق المعيار.
- يقدم الجزء الثالث تفاصيل وضع استراتيجية تطبيق المعيار: وهي عنصر مهم لضمان أن يتم التطبيق بكل ما يمكن من سلاسة وفاعلية، وفي الوقت المناسب أيضًا. ويتضمن هذا الجزء شرحًا لعملية الالتزام، ونهجًا عمليًا لتطوير وتنفيذ استراتيجية محكمة للوفاء بالالتزام الذي تعهدت به الأطراف المشاركة. كما يوضح بالتفصيل الدعم الذي تقدمه أمانة المنتدى العالمي أثناء عملية التطبيق وما بعدها.
- يُقدم الجزء الرابع إرشادات للولايات القضائية التي تدرس تنفيذ برنامج الإفصاح الطوعي تحسبًا لأول عمليات تبادل تتم وفقًا للمعيار.
- يُقدم الجزء الخامس نظرة عامة على الإطار القانوني الدولي، وهو بمثابة الركن الأساسي للسماح بإجراء عمليات تبادل المعلومات، كما يتطرق إلى تفاصيل عملية تفعيل علاقات التبادل.
- يُركز الجزء السادس على الإطار القانوني المحلي لتطبيق المعيار. ويتناول الاعتبارات الأولية التي ينبغي مراعاتها عند إعداد التشريعات والإرشادات المحلية، بالإضافة إلى تفاصيل كافة جوانب المعيار التي يتعين تضمينها في تلك التشريعات. ويتضمن أيضًا تفاصيل الأحكام الاختيارية، في الحالات التي تستلزم إصدار قرار متعلق بالسياسات يخول للولايات القضائية تضمينها.
- يُقدم الجزء السابع إرشادات حول ضمان التطبيق الفعال للمعيار، ويقدم نظرة عامة حول وضع إطار الامتثال الإداري. كما يوفر إرشادات عملية حول كيفية التبادل الفعال للمعلومات، بالإضافة إلى تفاصيل حول كيفية قيام الولايات القضائية بوضع الأنظمة الفنية اللازمة لإجراء عمليات التبادل.
- يُركز الجزء الثامن على توجيه الولايات القضائية نحو طريقة الاستخدام الفعال للبيانات الواردة من شركاء التبادل، بتناول جميع مراحل العملية بدءًا من تلقي البيانات، ومعالجتها، ومطابقتها، ووصولا إلى تحليلها.

تتضمن المرفقات مسرد المفاهيم الرئيسية الواردة في مجموعة الأدوات، والتفاصيل الإضافية الموضوعية التي ينبغي أن تنعكس في الإطار القانوني المحلي، والقواعد النموذجية القائمة على أسلوب "الإشارة المرجعية" والموارد المفيدة.

---

٥. منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠١٥)،
*Transfer Pricing Documentation and Country-by-Country Reporting, Action13- 2015Final Report, OECD/G 20Base Erosion and Profit Shifting Project,*
نشرات المنظمة، باريس، متاح على الرابط:
http://dx.doi.org/10.1787/9789264241480-en.

**للمصطلحات المكتوبة بالخط الأسود العريض المستخدمة في مجموعة الأدوات معنى محدد، وترد تعريفاتها في القسم الثامن من معيار الإبلاغ المشترك و/أو المسرد**

# مقدمة

يُعد تبادل المعلومات الأوتوماتيكي للأغراض الضريبية أحد الأدوات المهمة المُتاحة للسلطات الضريبية، لمساعدتها في إدارة تشريعاتها الضريبية المحلية، وإنفاذها في سياق عابر للحدود.

وتركز مجموعة الأدوات على نوع واحد من أنواع هذا التبادل، وهو النوع المبين في المعيار، ولكنها لا تتناول أنواع التبادل الأخرى كالمعلومات المتبادلة في إطار الاتفاق الحكومي الدولي لتطبيق قانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية (فاتكا) (FATCA)، أو المعلومات الواردة في تقارير كل دولة على حدة.

يتناول القسم ١-١ معيار الإبلاغ المشترك - التبادل الأوتوماتيكي للمعلومات، موضحًا أصله وخلفية عن نشأته. كما يُقدم نظرة عامة على المتطلبات الضرورية لتطبيق هذا المعيار على المستوى المحلي.

يُركز القسم ١-٢ على الفوائد الجمة لتطبيق المعيار، ومنها على سبيل المثال لا الحصر، تحقيق زيادة كبيرة في الإيرادات المحلية، وتعزيز امتثال الممولين، وتحسين شفافية استثمارات التدفقات المالية. وسيُسفر تطبيق هذا المعيار عن المزيد من التآزر مع مبادرات الشفافية الضريبية الأخرى.

## ١-١ معيار دولي جديد للشفافية وتبادل المعلومات للأغراض الضريبية

يُشير التبادل الأوتوماتيكي للمعلومات إلى عملية تبادل مجموعة معلومات محددة مسبقًا بين السلطات المختصة لخدمة أغراض ضريبية، ويتم تبادل المعلومات بطريقة منهجية، ودون أي طلب مُسبق.

يجوز تطبيق معيار التبادل الأوتوماتيكي للمعلومات على أي معلومات متعلقة بالأغراض الضريبية؛ فعلى سبيل المثال، تتبادل بعض الدول فيما بينها معلومات عن الإيرادات المحققة من التوظيف، ورواتب المديرين، ومعاشاتهم التقاعدية على أساس أوتوماتيكي.

ويتطلب المعيار تبادلًا سنويًا للمعلومات المتعلقة بالحسابات المالية المملوكة للأفراد والجهات التي تقع تحت ولاية قضائية أجنبية، باستخدام صيغة محددة مسبقًا. وتشمل المعلومات المتبادلة تفاصيل عن هذه الحسابات المالية، وعن أصحابها.

### ١-١-١ تاريخ التبادل الأوتوماتيكي لمعلومات الحسابات المالية

في ظل تزايد العولمة وانتشارها على مستوى العالم، أصبح من الأسهل على الممولين تنفيذ الاستثمارات وحيازتها وإدارتها من خلال مؤسسات مالية تقع خارج موطنهم الضريبي؛ إذ يتمكن الممول من الاحتفاظ بمبالغ طائلة في الخارج دون أن يلتزم بأداء التزاماته

الضريبية تجاه موطنه الضريبي. ولذلك، يعد التهرب الضريبي في الخارج قضية حرجة لكافة الولايات القضائية الصغيرة والكبيرة، والآخذة في النمو والمتقدمة.

للولايات القضائية مصلحةٌ مشتركة للحفاظ على سلامة أنظمتها الضريبية، وتحتاج إلى إمكانية الوصول الفعال إلى المعلومات الخارجية.

لذلك، فإن التعاون بين السلطات الضريبية يُعد أمرًا بالغ الأهمية لمكافحة التهرب الضريبي وغيره من التدفقات المالية غير المشروعة، ومن أهم جوانب هذا التعاون تبادل المعلومات للأغراض الضريبية.

في عام ٢٠١٤، أعدت المنظمة، بتفويض من مجموعة العشرين، معيار الإبلاغ المشترك - التبادل الأوتوماتيكي للمعلومات، لتسهيل الشفافية الضريبية العابرة للحدود على الحسابات المالية المُودعة في الخارج[٦].

طُلب من كافة أعضاء المنتدى العالمي الالتزام التام بالتبادل الأوتوماتيكي للمعلومات المالية عملا بالمعيار بحلول ٢٠١٧ أو ٢٠١٨، وتُستثنى من ذلك الدول الآخذة في النمو التي لا تستضيف مركزًا ماليًا، إقرارًا بانخفاض مستوى المخاطر الذي تشكله مثل هذه الدول على تكافؤ الفرص، واعترافًا بضرورة منحها فترة أطول لتطبيق المعيار وبناء القدرات المطلوبة.

أسفر هذا المطلب عن تشكيل مجموعة من ٤٩ ولاية قضائية "أوائل المُطبقين" التزمت بتبادل المعلومات عام ٢٠١٧، بالإضافة إلى ٥١ ولاية قضائية شرعت في عمليات التبادل في ٢٠١٨.

وقد حققت عملية التطبيق المنسق السابق ذكرها مجالًا لتكافؤ الفرص، حيث منعت الممولين من نقل أصولهم إلى ولايات قضائية غير ملتزمة، محاولةً لتجنب مشاركة المعلومات مع الولايات القضائية لموطنهم الضريبي.

إن عدد الولايات القضائية الملتزمة منذ ذلك الحين آخذ في التزايد للأسباب التالية. أولًا: نجح التأثير الإيجابي لتطبيق المعيار على نسبة التهرب الضريبي، وتعبئة الإيرادات، في إقناع أعداد متزايدة من الدول الآخذة في النمو باتخاذ خطوات نحو تطبيق المعيار بدعم من المنتدى العالمي وشركاء التنمية الآخرين.

ثانيًا: أعد المنتدى العالمي عملية لتحديد الولايات القضائية التي لم تلتزم بعد بتطبيق المعيار، والتي تُشكل خطرًا على فاعليته، ويُطلب من الولايات - التي تبين أهمية تطبيقها للمعيار - الالتزام بموعد محدد لتطبيقه، تحت رقابة

المنتدى العالمي، وستعاني الولايات القضائية التي لم تلتزم بهذا الموعد من تداعيات سلبية.

وصل عدد الولايات القضائية التي تعهدت بالالتزام بتبادل المعلومات وفقًا للمعيار بحلول ٢٠٢٤ إلى ١٢٠ ولاية قضائية، ومن المتوقع أن يزيد عددها في المستقبل[٧].

## ١-١-٢ أساسيات معيار التبادل الأوتوماتيكي لمعلومات الحسابات المالية

طبقًا لمعيار الإبلاغ المشترك - التبادل الأوتوماتيكي لمعلومات الحسابات المالية، تُقدم المؤسسات المالية معلومات عن الحسابات المالية المملوكة للمقيمين الأجانب الخاضعين للضرائب (أفرادًا أو كيانات)، أو المملوكة - في بعض الحالات - للجهات الواقعة تحت سيطرة هؤلاء الأفراد أو هذه الكيانات (الأشخاص المسيطرين) إلى السلطات الضريبية المحلية، التي تقوم بدورها بتبادل هذه المعلومات مع السلطات الضريبية التابعة للولايات القضائية التي يتبعها الموطن الضريبي لأصحاب الحسابات و/أو الأشخاص المسيطرين.

يصور الشكل رقم ١ إطار عملية التبادل المشترك للمعلومات وفقًا للمعيار، التي تتطلب ما يلي:

- إبرام اتفاقيات دولية تنص على تبادل المعلومات بين الولايات القضائية وفقًا للمعيار (على أساس القوانين الدولية).
- وضع قواعد خاصة بقيام المؤسسات المالية بجمع المعلومات والإبلاغ عنها (على أساس القوانين المحلية).
- توفير قدرات تكنولوجيا المعلومات، والقدرات الإدارية اللازمة لتلقي المعلومات، وتبادلها.
- اتخاذ تدابير تضمن اتباع أعلى معايير السرية وحماية البيانات.

٦. كي تحظى المؤسسات المالية بأعلى كفاءة ممكنة وأقل تكلفة، يعتمد المعيار إلى حدٍ كبير على الاتفاق الحكومي الدولي لتطبيق قانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية. وتأتي الاختلافات من الطبيعة متعددة الأطراف للمعيار، والجوانب الأخرى الخاصة بالولايات المتحدة، ولا سيما مفهوم الضرائب على أساس المواطنة، وتطبيق ضريبة الاستقطاع بموجب القانون المذكور. لمزيد من المعلومات حول الاختلافات مع قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية، انظر §40-43 و §296-297 من كتيب التنفيذ المتاح على الرابط
www.oecd.org/ tax/exchange-of-tax-information/implementation-handbook-standard-for- automatic-exchange-of-financial-information-in-tax-matters.pdf.

٧. للاطلاع على القائمة المُحدثة بالولايات القضائية الملتزمة ببدء تطبيق المعيار بحلول التاريخ المحدد يُرجى زيارة الرابط:
www.oecd.org/tax/automatic- exchange/commitmentand-monitoring-process/AEOI-commitments.pdf

**الشكل رقم (١): نظرة عامة على إطار عمل التبادل الأوتوماتيكي لمعلومات الحسابات المالية**

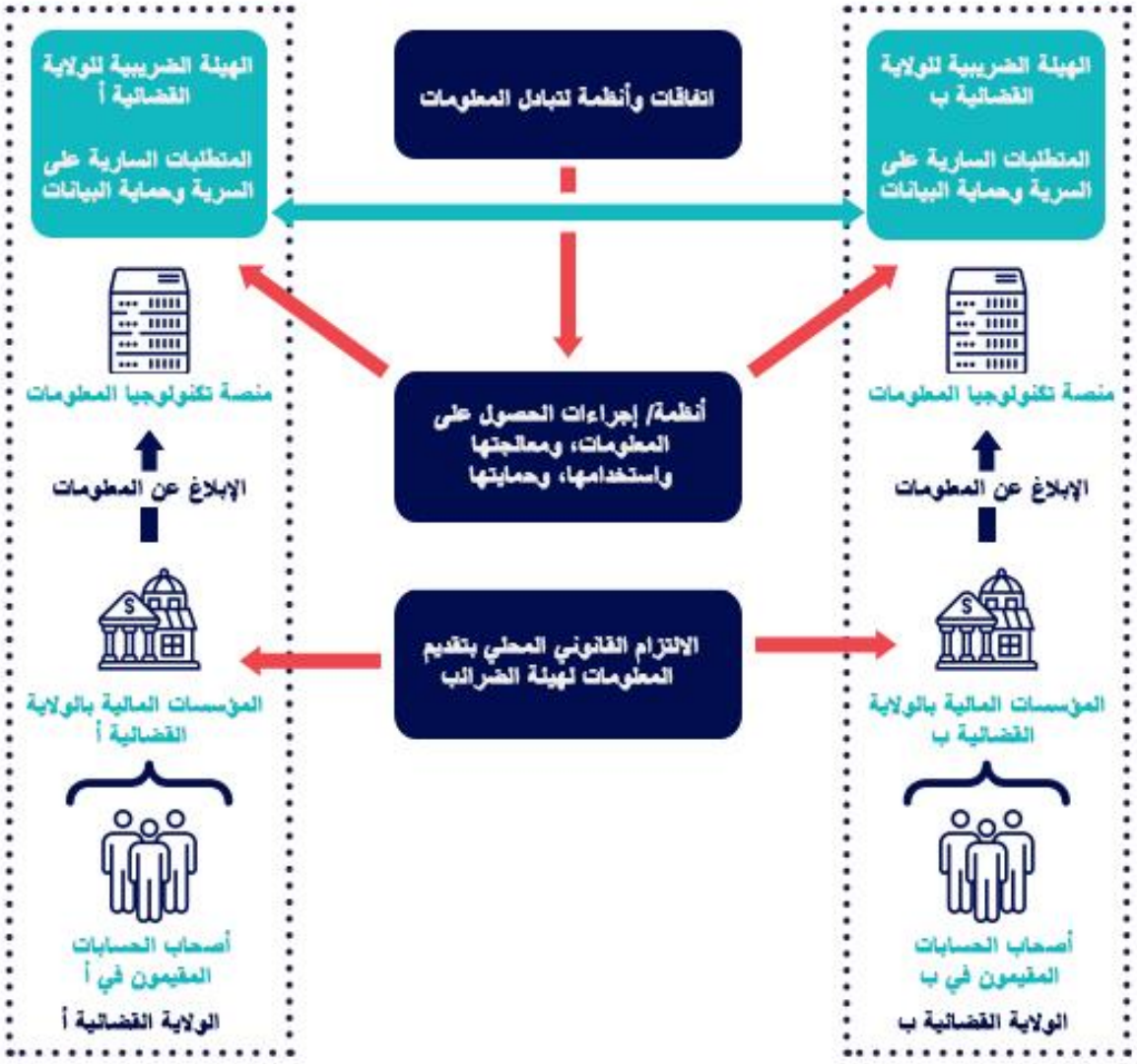


## ١-٢ فوائد تطبيق معيار التبادل الأوتوماتيكي لمعلومات الحسابات المالية

تكمن الشفافية في صميم مكافحة التهرب الضريبي وغيره من أشكال التدفقات النقدية غير المشروعة. وعلى الرغم من أن كافة الولايات القضائية تعاني من مثل هذه الممارسات، فإن هذه المشكلة غالبًا ما تتضح وتزيد حدتها في الدول الآخذة في النمو تحديدًا، خاصةً عندما تُفرض على إدارات الضرائب قيودًا تحد من قدرتها، وتحتم عليها فرض الضرائب، وتطبيق قوانين أخرى في سياق عابر للحدود.

تتفاوت الدول الآخذة في النمو في نسبة تعرضها لمخاطر التهرب الضريبي الدولي؛ وعليه أصبحت في أمس الحاجة إلى أنظمة تبادل المعلومات المعمول بها في العالم. وإذا لم تُشارك هذه الدول في تطبيق المعيار، فإنها تُخاطر بالخسارة في معركتها مع التهرب الضريبي وغيره من صور التدفقات النقدية غير المشروعة. وعلى النقيض، إذا طبقت المعيار، فإنها تُشارك في التحرك العالمي نحو المزيد من الشفافية، وتحقق أكبر قدر من الاستفادة بتوليدها لإيرادات ضريبية إضافية، التي تعتبر ذات أهمية بالغة في تقديم الخدمات العامة الأساسية، وتلبية أهداف التنمية المستدامة.

وبفضل وصول الدول الآخذة في النمو إلى أدوات تبادل المعلومات الأكثر تقدمًا، يُمكنها تعزيز عمل الوحدات المعنية لإنفاذ الضرائب، وتوليد إيرادات إضافية، واكتساب مزيد من ثقة الجمهور في النظام الضريبي. ويُعتبر المعيار أداة قوية للغاية تمنح السلطات الضريبية رؤية بشأن الحسابات الأجنبية لسكانها، وبالتالي يصعُب على المتهربين من الضرائب إخفاء ما يمتلكون من أصول ومصادر دخل في الخارج. ويُمكن كذلك للسلطات الضريبية استخدام المعلومات المتبادلة بموجب المعيار للتحقق مما إذا كان الممولون يعلنون على النحو الواجب عن شؤونهم المالية الدولية، ويؤدون الضرائب المستحقة للسلطات الضريبية المحلية أم لا. وترجع أهمية ذلك إلى مساهمته في مكافحة التهرب الضريبي، والتأكيد للجمهور بأن العولمة المتزايدة للنظام المالي لا تُقوض أنظمة الضرائب المحلية.

## ١-٢-١ زيادة ملحوظة في الإيرادات المحلية وامتثال الممولين

لقد اتضح أثر هذا المعيار الدولي في الولايات القضائية التي التزمت بتطبيقه، حتى قبل إجراء أي عمليات تبادل للمعلومات؛ إذ كشفت برامج الإفصاح الطوعي التي أُطلقت قبل عمليات التبادل الأولى عن زيادة ٦٥ مليار يورو بحدٍ أدنى في الإيرادات (مولَّدة من الضرائب والفوائد والغرامات) في مختلف أنحاء العالم، في الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠٢٠ (٢٥ مليار يورو منها من الدول الآخذة في النمو). كما ساعد استخدام البيانات المتبادلة في تحصيل ما لا يقل عن ٣ مليار يورو من إيرادات الضرائب الإضافية على مستوى العالم منذ عام ٢٠١٧ (٥٠٠ مليون يورو منها من الدول الآخذة في النمو).

علاوةً على ذلك، من المتوقع أن يؤدي تطبيق المعيار إلى زيادة بعيدة المدى في الإيرادات المحلية إذا ما استمر الممولون في الوفاء بالتزاماتهم الضريبية، خاصةً بعد أن استخدم الملايين منهم برامج الإفصاح الطوعي[٨] لإبلاغ السلطات الضريبية بدخولهم ومكاسبهم. كما بدأ بعض الممولين من تلقاء أنفسهم في الإبلاغ عن الأصول أو مصادر الدخل الأجنبية التي لم يبلغوا عنها في السنوات السابقة، وهو ما سيؤدي إلى زيادة الإيرادات في المستقبل، والنظر في حالات عدم الامتثال السابقة المحتملة، والتحقيق فيها.

كما أسهم المعيار في تحقيق زيادة ملحوظة في عدد الممولين المُسجلين في السلطات الضريبية لدى بعض الدول؛ فعلى سبيل المثال، أفادت نيجيريا زيادة في عدد الممولين المُسجلين في أنظمتها الضريبية من ١٤ مليون في ٢٠١٦ إلى ١٩ مليون في ٢٠١٩، مستخدمين برامج الإفصاح الطوعي[٩].

تتمكن السلطات الضريبية من اكتشاف حالات عدم الامتثال المحتملة، والنظر فيها من خلال الكم الهائل من بيانات الحسابات المالية التي تتلقاها. ومن هذا المنطلق، قدمت ولايات قضائية عدة طلبات للحصول على معلومات إضافية خاصة، وفي بعض الحالات قدمت طلبات جماعية[١٠] عملا بمعيار الشفافية وتبادل المعلومات عند الطلب. ويوضح هذا مدى التكامل بين معيار التبادل الأوتوماتيكي لمعلومات الحاسبات المالية، ومعيار تبادل المعلومات عند الطلب، وتعزيز كلا منهما للآخر، لتحقيق أكبر قدر من الشفافية.

## ١-٢-٢ تحسين مستوى الشفافية في استثمار التدفقات النقدية

في عام ٢٠٢٠، قامت ١٠١ ولاية قضائية بالتبادل الأوتوماتيكي لمعلومات ما لا يقل عن ٧٥ مليون حسابٍ مالي في جميع أنحاء العالم (تغطي هذه الحسابات أصولًا تقترب قيمتها الإجمالية من ٩ تريليون يورو)[١١]. أما في عام ٢٠٢١، اشتركت ١٠٩ ولاية قضائية في عملية تبادل المعلومات عبر شبكة من علاقات التبادل، زاد حجمها بنسبة ٧% خلال العام السابق ليصبح ٧٥٠٠ ولاية.

ومع تحسن مستوى الشفافية بشأن الحسابات المالية الأجنبية، نجح تطبيق المعيار في تغيير سلوك المتهربين من الضرائب؛ إذ توصلت الدراسات إلى وجود علاقة بين بدء تطبيق المعيار في ٢٠١٧ و٢٠١٨ والانخفاض الملحوظ

(-٢٢%) في الودائع المصرفية الأجنبية بالمراكز المالية الدولية، وبالتزامن أيضًا مع زيادة الودائع في المراكز المالية غير الدولية[١٢]. كما تُشير بعض الأدلة إلى زيادة ملحوظة في عدد الحسابات المالية الأجنبية، وإيراداتها المُعلن عنها للسلطات الضريبية.

---

٨. المنتدى العالمي/منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، (٢٠١٧)، *Tax Transparency and Exchange of Information in Times of COVID-19, 2020Global Forum Annual Report,* متاح على الرابط www.oecd.org/tax/transparency/documents/global-forum-annual-report-2020pdf.

٩. مائة المنتدى العالمي/منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠١٩)، *Tax Transparency in Africa, Africa Initiative Progress Report 2018,* متاح على الرابط www.oecd.org/tax/transparency/documents/africa-initiative-report-2018.pdf

١٠. يُقصد بالطلب الجماعي؛ طلب الحصول على معلومات حول مجموعة من الممولين تعذر التعرف على هوية كلٍ منهم على حدة.

١١. منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠٢١)، *OECD Secretary-General Tax Report to G20 Finance Ministers and Central Bank Governors, Italy, October 2021*، المرجع السابق.

١٢. *O'Reilly P., Ramirez K.P. and Stemmer M.A. (2019), Exchange of Information and Bank Deposits in International Financial Centres, OECD Taxation Working Papers, No. 46*، نشرات المنظمة، باريس، متاح على الرابط: https://doi.org/10.1787/025bfebe-en

علاوةً على ما حققه تحسين الشفافية للأغراض الضريبية من زيادة في الإيرادات، فإنه قد قلل من احتمالات تعرض الولاية القضائية لكافة أشكال التدفقات المالية غير المشروعة. وتتداخل بعض متطلبات المعيار مع توصيات مجموعة العمل المالي (FATF) المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. فعلى سبيل المثال، تتوافق عملية تحديد المالك الحقيقي من الكيانات المالكة لحسابات مالية (أو ما يُعرف في المعيار بالأشخاص المسيطرين) في بعض الحالات مع توصيات مجموعة العمل المالي. وبناءً عليه، يتطلب المعيار التزام المؤسسات المالية بالعناصر الأساسية لتوصيات المجموعة، وتعهدها بالتطبيق الفعال لهذه الالتزامات والإشراف عليها. وبصفةٍ أعم، يُساعد الكشف عن هياكل ملكية المالك الحقيقي، وملكية الأشخاص الاعتبارية (الكيانات القانونية) والترتيبات القانونية، التي تمتلك حسابات مالية، سلطات تطبيق القانون في منع ورصد حالات إساءة استخدام الأشخاص الاعتبارية والترتيبات القانونية لارتكاب ممارسات الفساد وغسل الأموال، وغيرها من الجرائم المالية.

وأخيرًا، وفقًا لأحكام المعاهدة والتفويض المسبق الصادر من الولاية القضائية المرسِلة، يُمكن للولايات القضائية استخدام بيانات محددة من البيانات المجُمعة خلال عمليات تبادل المعلومات لأغراض أخرى بخلاف الأغراض الضريبية (مثل مكافحة الفساد، أو غسل الأموال).

### ١-٢-٣ أوجه التآزر مع مبادرات الشفافية الضريبية الأخرى

قد يبدو الاستثمار المبدئي في تطبيق المعيار، وما يترتب عليه من تكاليف امتثال، وما يصاحبه من فوائد مباشرة، أمرًا مهمًا؛ إلا أن عائد تطبيقه على المديين المتوسط والبعيد ربما يكون أعلى. ويعود الفضل في ذلك إلى إمكانية استخدام بيانات المعيار لأغراض إنفاذ الإجراءات الضريبية (بدءًا من تقدير الضرائب حتى تحصيلها)، وما لتطبيقه من أثرٍ رادع ومهم مرتبط بتوفر معلومات الحسابات المالية الأجنبية على المستوى المحلي.

كما تجمع أوجه التآزر التالي ذكرها بين تطبيق المعيار وغيره من أشكال التبادل الأوتوماتيكي، أو الإلزامي، أو الطوعي، التي من شأنها أن ترفع نسبة المكاسب والإيرادات المحتملة:

- تقرير كل دولة على حدة.
- قواعد الإفصاح الإلزامي.
- الإبلاغ عبر المنصات الرقمية.
- تبادل المعلومات المتعلقة بالأحكام الضريبية.

يشترك المعيار مع غيره من أشكال التبادل الأخرى في بعض الركائز الرئيسية كالأساس القانوني الدولي الذي يسمح بتبادل المعلومات، وإطار العمل المناسب للحفاظ على سرية البيانات وحمايتها، والقدرة الإدارية والمعلوماتية، وتوفيره لنظام آمن لنقل البيانات لشركاء التبادل.

ولذلك قد ترغب الولاية القضائية في الاستفادة من تطبيق المعيار لتنفيذ أشكال أخرى من التبادل في الوقت نفسه. وقد تنظر أيضًا في إمكانية تطبيق أشكال التبادل الأخرى في مرحلة لاحقة عند وضع الركائز الرئيسية لها، وبالتحديد عند تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات.

---

١٣. منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠١٥)، *Transfer Pricing Documentation and Country-by-Country Reporting, Action 13*، المرجع السابق.

١٤. منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠١٥)، *Mandatory Disclosure Rules, Action 12 - 2015 Final Report, OECD/G20 Base Erosion and Profit Shifting Project*، نشرات المنظمة، باريس، متاح على الرابط: http://dx.doi.org/9789264241442/10.1787-en

١٥. منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠٢١)، *Model Reporting Rules for Digital Platforms: International Exchange Framework and Optional Module for Sale of Goods*، نشرات المنظمة، باريس، متاح على الرابط: www.oecd.org/tax/exchange-of-tax-information/model-reporting-rules-for-digital-platforms-international-exchange-framework-and-optional-module-for-sale-of-goods.pdf and

ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠٢٠)، *Model Rules for Reporting by Platform Operators with respect to Sellers in the Sharing and Gig Economy*، نشرات المنظمة، باريس، متاح على الرابط: www.oecd.org/tax/exchange-of-tax-information/model-rules-for-reporting-by-platform-operators-with-respect-to-sellers-in-the-sharing-and-gig-economy.htm

١٦. منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠١٥)، *Countering Harmful Tax Practices More Effectively, Taking into Account Transparency and Substance*, Action 5 - 2015 Final Report, OECD/G20 Base Erosion and Profit Shifting Project، نشرات المنظمة، باريس، متاح على الرابط: http://dx.doi.org/9789264241190/10.1787-en.

# ٢. نظرة عامة على تطبيق المعيار وإطار مراقبته وتقييمه

صاحب تطبيق المعيار الكثير من التحديات، ولا سيما بالنسبة "لأوائل المُطبقين"؛ إذ كان معيارًا جديدًا يستلزم تطبيقه متطلبات محددة ودقيقة للغاية لضمان كفاءته وفعاليته في سياق متعدد الأطراف. وعلى الرغم من أن عملية تطبيق المعيار ستختلف باختلاف الظروف الخاصة بكل ولاية قضائية، إلا أن العناصر الأساسية للمعيار قد وُضعت بهدف توحيد إجراءات التطبيق في كافة الولايات القضائية، حيث يضمن ذلك تكافؤ الفرص، وتقليل العبء الواقع على المؤسسات المالية، والسلطات الضريبية، ودعم مزيد من الاستخدام الفعال للمعلومات.

يُقدم القسم ٢-١ وثائق مرجعية وأدوات مهمة ذات صلة بتطبيق المعيار.

يعتمد هذا التطبيق على ثلاث ركائز أساسية ليعمل بشكلٍ سليم، نُلقي عنها نظرة عامة في القسم ٢-٢، بينما تستعرض الأجزاء التالية من مجموعة الأدوات المزيد من الإرشادات التفصيلية لكل ركيزة من هذه الركائز. ويتضمن القسم ٢-٣ وصفًا عال المستوى لمعيار الإبلاغ المشترك.

حفاظًا على تكافؤ الفرص، وضمانًا لنزاهة نظام المعيار، ومنع المتهربين من الضرائب من إخفاء أصولهم المالية، تخضع كافة الولايات القضائية الملتزمة لعملية مراقبة أثناء تطبيقها للمعيار، وعملية مراجعة النظراء لتقييم ما إذا كانت قد طبقت كافة عناصر المعيار على النحو الواجب أم لا. ويتناول القسم ٢-٤ نظرة عامة على عمليتي المراقبة ومراجعة النظراء.

## ٢-١ وثائق مرجعية وأدوات لتطبيق المعيار

تم إعداد وثائق عدة لدعم تطبيق معيار التبادل الأوتوماتيكي لمعلومات الحسابات المالية.

ويتعين أن ترجع الولايات القضائية للوثائق الأساسية التالية عند تطبيق المعيار:

- معيار الإبلاغ المشترك - التبادل الأوتوماتيكي لمعلومات الحسابات المالية ذاته.
- كتيب التطبيق.
- الأسئلة الشائعة المتعلقة بالمعيار.
- دليل تعزيز وتقييم امتثال المؤسسات المالية.

تتناول الأقسام الفرعية من مجموعة الأدوات هذه الوثائق.

### ٢-١-١ معيار التبادل الأوتوماتيكي لمعلومات الحسابات المالية في المسائل الضريبية

يتألف المعيار[١٧] من المكونات الرئيسية الأربعة التالية:

- الاتفاق النموذجي للسلطات المختصة.
- معيار الإبلاغ المشترك.
- شرح اتفاق السلطات المختصة، ومعيار الإبلاغ المشترك.
- نمط التبادل الخاص بمعيار الإبلاغ المشترك ودليل المستخدم

يتضمن الجدول رقم ١ تفاصيل المعيار.

### ٢-١-٢ كتيب التطبيق

يهدف كتيب التطبيق[١٨] إلى مساعدة المسؤولين الحكوميين عند تطبيق المعيار. كما يقدم نظرة عامة عملية على المعيار للقطاعين المالي والعام ككل، وكذا نظرة عامة على الأمور التشريعية والفنية والتشغيلية.

### ٢-١-٣ الأسئلة الشائعة المتعلقة بمعيار الإبلاغ المشترك

تحتفظ المنظمة بقائمة من الأسئلة الشائعة المتعلقة بتطبيق معيار الإبلاغ المشترك وتحرص على تحديثها بانتظام[١٩]، وقد تلقت المنظمة هذه الأسئلة من ممثلي قطاع الأعمال والحكومات. وتقدم الإجابات عن هذه الأسئلة تفاصيل دقيقة عن معيار الإبلاغ المشترك، وتساعد على ضمان الاتساق في تطبيقه.

تُعد هذه الأسئلة ذات طبيعة تفسيرية بوجه عام، وتستند إلى أسس موجودة بالفعل في المعيار وشرحه. وبناءً عليه، من المتوقع أن تتمكن معظم الولايات القضائية، وأن تكون على استعداد لتطبيق الاستنتاجات المستخلصة من هذه الأسئلة دون تضمينها بشكلٍ صريح في الإطار القانوني.

### ٢-١-٤ دليل تعزيز وتقييم امتثال المؤسسات المالية

أصدر المنتدى العالمي لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المعني بإدارة الضرائب دليلا لتعزيز وتقييم امتثال المؤسسات المالية[١٩]، بهدف مساعدة المسؤولين الحكوميين والمؤسسات المالية في التزاماتهم المتعلقة بمراقبة وضمان الامتثال لالتزامات الإبلاغ التي نص عليها معيار الإبلاغ المشترك، وقانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية.

يُقدم الدليل نظرة عامة على مختلف العناصر الأساسية التي يتعين أن يتضمنها إطار الامتثال، ويوضح الاستراتيجيات والمبادرات التي قد ترغب السلطات الضريبية في متابعتها لتعزيز امتثال المؤسسات المالية ودعمها. ويوفر كذلك تفاصيل متعمقة عن تقييمات الامتثال، ويركز على الجوانب الأساسية للحوكمة والتطبيق والتزامات العناية الواجبة تجاه العملاء ومتطلبات الإبلاغ. ويحتوي الدليل على أمثلة للأسئلة المطروحة عن هذه الجوانب الأساسية، التي يُمكن أن تستخدمها السلطات الضريبية لتحديد ما إذا كانت المؤسسات المالية قد أوفت بالتزامات الإبلاغ والعناية الواجبة الضرورية أم لا.

الهدف من مجموعة الأدوات هذه ليس الإلزام، وإنما استعراض بعض النُهج التي يمكن أن تعتمدها الولايات القضائية. ويُلقي القسم رقم ٧-١ منها نظرة عامة على أطر الامتثال الإداري التي ستحتاج الولايات القضائية إلى العمل بها، وتطبيقها.

### ٢-١-٥ بوابة التبادل الأوتوماتيكي

توفر بوابة التبادل الأوتوماتيكي[٢٠] نظرة عامة شاملة عن عمل المنظمة والمنتدى العالمي في مجال التبادل الأوتوماتيكي للمعلومات، ولا سيما فيما يتعلق بمعيار التبادل الأوتوماتيكي لمعلومات الحسابات المالية، وقد تساعد هذه البوابة عند تطبيق المعيار، وتشتمل على ما يلي:

- الوثائق المرجعية المذكورة أعلاه، والمُتاحة على الموقع الإلكتروني.
- المعلومات ذات الصلة بالإطار الدولي، بما في ذلك قائمة الكيانات الموقعة على الاتفاق المتعدد الأطراف للسلطة المختصة بشأن التبادل الأوتوماتيكي لمعلومات الحسابات المالية، والعلاقات الثنائية الفعالة لتبادل معلومات معيار الإبلاغ المشترك.

---

١٧. المنتدى العالمي/منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠١٧)، *Standard for Automatic Exchange of Financial Account Information in Tax Matters*، *المرجع السابق*.

١٨. المنتدى العالمي/منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠١٨)، *Standard for Automatic Exchange of Financial Information in Tax Matters - Implementation Handbook* – Second Edition، نشرات المنظمة، باريس، متاح على الرابط:
www.oecd.org/tax/exchange-of-tax-information/implementation-handbook-standard-for-automatic-exchange-of-financial-account-information-in-tax-matters.htm.

١٩. الأسئلة الشائعة المتعلقة بمعيار الإبلاغ المشترك متاحة على الرابط:
www.oecd.org/tax/automatic-exchange/common-reporting-standard/CRS-related-FAQs.pdf.

٢٠. المنتدى العالمي/منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠٢٠)، *Automatic Exchange of Information: Guide on Promoting and Assessing Compliance by Financial Institutions*, Paris. متاح على الرابط:
www.oecd.org/tax/forum-on-tax-administration/publications-and-products/automatic-exchange-of-information-guide-on-promoting-and-assessingcompliance-by-financial-institutions.htm.

٢١. مُتاح على الرابط: www.oecd.org/tax/automatic-exchange

## الجدول رقم (١): تحليل معيار التبادل الأوتوماتيكي لمعلومات الحسابات المالية

| المكون | الغرض |
|---|---|
| **الاتفاق النموذجي للسلطات المختصة** | الاتفاق النموذجي للسلطات المختصة هو اتفاق ثنائي يجوز أن توقع عليه السلطات المختصة استكمالًا لاتفاقها الدولي الحالي المتعلق بالتبادل الأوتوماتيكي لمعلومات الحسابات المالية. وينص هذا الاتفاق على المعلومات التي ينبغي تحديدها وفقًا لمعيار الإبلاغ المشترك وتبادلها بين الشركاء، وتوقيت وآليات التبادل، بالإضافة إلى متطلبات ضمان السرية وحماية البيانات (معيار التبادل الأوتوماتيكي لمعلومات الحسابات المالية، الجزء الثاني (B).<br><br>كما يتضمن المعيار:<br>• نموذج الاتفاق المتعدد الأطراف للسلطات المختصة (معيار الإبلاغ المشترك - التبادل الأوتوماتيكي لمعلومات الحسابات المالية، ملحق رقم ١).<br>• نموذج غير تبادلي لاتفاق السلطات المختصة (معيار الإبلاغ المشترك - التبادل الأوتوماتيكي لمعلومات الحسابات المالية، ملحق رقم ٢).<br><br>في حين يسمح المعيار بإبرام اتفاقات ثنائية للسلطات المختصة، فإن الولايات القضائية التي تطبق المعيار قد وقعت وفعّلت الاتفاق المتعدد الأطراف للسلطات المختصة بشأن التبادل الأوتوماتيكي لمعلومات الحسابات المالية، استكمالا للمادة رقم ٦ من اتفاقية المساعدة الإدارية المتبادلة في المسائل الضريبية (MAAC) (انظر الجزء الخامس من مجموعة الأدوات). |
| **معيار الإبلاغ المشترك** | معيار الإبلاغ المشترك هو مجموعة مشتركة من متطلبات بذل العناية الواجبة والإبلاغ التي ينبغي على المؤسسات المالية اتباعها، بالإضافة إلى التدابير التي ينبغي أن تطبقها الولايات القضائية لضمان التطبيق الفعال لهذا المعيار. وتضمن هذه المجموعة المشتركة من المتطلبات جودة المعلومات المتبادلة، وإمكانية التنبؤ بها (معيار الإبلاغ المُشترك - التبادل الأوتوماتيكي لمعلومات الحسابات المالية، الجزء الثاني ب)، وتُشكل العنصر الأساسي للمعيار. وتُلقي فيما يلي نظرة عامة على الأقسام التسعة لمعيار الإبلاغ المشترك (انظر أيضًا القسم الفرعي رقم ٢-٣ من مجموعة الأدوات).<br><br>**أقسام المعيار** / **المحتوى**<br>القسم الأول: المتطلبات العامة للإبلاغ<br>القسم الثاني: متطلبات العناية الواجبة<br>القسم الثالث: العناية الواجبة مع حسابات الأفراد الموجودة مُسبقًا<br>القسم الرابع: العناية الواجبة مع حسابات الأفراد الجديدة<br>القسم الخامس: العناية الواجبة مع حسابات الكيانات الموجودة مُسبقًا<br>القسم السادس: العناية الواجبة مع حسابات الكيانات الجديدة<br>القسم السابع: القواعد الخاصة بالعناية الواجبة<br>القسم الثامن: الشروط المحددة<br>القسم التاسع: التطبيق الفعال<br><br>يتضمن الملحق رقم ٥ من المعيار نهجًا أشمل لتسهيل تطبيق معيار الإبلاغ المشترك في سياقٍ عالمي، وهو ما يسمح للمؤسسات المالية بتنفيذ إجراءات بذل العناية الواجبة عبر جميع الحسابات المالية التي تحتفظ بها، حتى ولو كان غير مطلوب الإبلاغ عن جميع المعلومات على الفور، مما يدعم كفاءة تطبيق المعيار. |
| **شرح اتفاق السلطات المختصة ومعيار الإبلاغ المشترك.** | يتضمن الشرح تفاصيل إضافية وإرشادات تفسيرية لكل قسم من اتفاق السلطات المختصة ومعيار الإبلاغ المشترك. وتحتوي المذكرة على إرشادات مهمة ينبغي أن تتبعها الولايات القضائية التي تطبق المعيار، وهذا لضرورة ضمان الاتساق والتطبيق الموحد عبر الولايات القضائية، ولتجنب إرهاق المؤسسات المالية بالتكاليف غير الضرورية والتعقيدات (معيار الإبلاغ المشترك - التبادل الأوتوماتيكي لمعلومات الحسابات المالية، الجزء الثالث). |

| المكون | الغرض |
|---|---|
| **نمط التبادل الخاص بمعيار الإبلاغ المشترك ودليل المستخدم** | نمط التبادل (XML Schema) هو التنسيق الموحد القائم على تكنولوجيا المعلومات لتبادل المعلومات وفقًا للمعيار[٢٢]. ويوضح دليل المستخدم ذو الصلة المعلومات المطلوب إدراجها في كل عنصر من عناصر البيانات المقرر الإبلاغ عنها عبر نمط التبادل (XML Schema). وجدير بالملاحظة أنه اعتبارًا من ١ فبراير ٢٠٢١، تم استبدال دليل المستخدم المبين في الملحق رقم ٣ من المعيار بالإصدار ٢,٠ من نمط التبادل ذاته، وتم تحديث دليل مستخدم نمط التبادل (CRS XML) للإدارات الضريبية (الإصدار ٣,٠)[٢٣] وفقًا لذلك.<br><br>وتم نشر تنسيق موحد لتكنولوجيا المعلومات لتوفير تعقيبات منظمة حول المعلومات المتبادلة وفقًا لمعيار الإبلاغ المشترك – نمط تبادل رسائل عن حالة المعيار[٢٤] – وكذا تم نشر دليل المستخدم ذي الصلة[٢٥].<br><br>مزيد من المعلومات متاحة في القسم ٧-٢ من مجموعة الأدوات. |

- معلومات لمساعدة السلطات الحكومية، والمؤسسات المالية، والممولين في تطبيق المعيار على النحو الواجب، وتشمل هذه المعلومات:
  - نظرة عامة شاملة على التشريعات، واللوائح، والإرشادات، التي وضعتها الولايات القضائية لغرض تطبيق معيار الإبلاغ المشترك.
  - معلومات عن أرقام التعريف الضريبي (TINs) الخاصة بالولايات القضائية، وقواعد الموطن الضريبي، التي يمكن أن تشير إليها المؤسسات المالية عند تنفيذ المتطلبات.
  - إرشادات للمؤسسات المالية حول كيفية تنفيذ التزامات العناية الواجبة الخاصة بمعايير الإبلاغ المشترك فيما يتعلق بالحصول على الجنسية أو الإقامة عن طريق خطط الاستثمار المحفوفة بالمخاطر.
  - عينة من نماذج الإقرارات الواجب تقديمها[٢٦]، والتي قامت بصياغتها اللجنة الاستشارية لرجال الأعمال والصناعة التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (BIAC)[٢٧].
- حالة الالتزامات المُتعهد بها، ونتائج مراقبة تنفيذها، ومراجعة النظراء.

## ٢-٢ الركائز الأساسية لتطبيق معيار التبادل الأوتوماتيكي لمعلومات الحسابات المالية

يتطلب المعيار تبادلًا سنويًا لمعلومات الحسابات المالية المملوكة للمقيمين الأجانب الخاضعين للضرائب (سواء أفراد أو كيانات)، أو المملوكة – في بعض الحالات – للجهات الواقعة تحت سيطرة هؤلاء الأفراد (الأشخاص المسيطرون) إلى السلطات الضريبية المحلية، التي تقوم بدورها بتبادل هذه المعلومات مع السلطات الضريبية التابعة للولايات القضائية التي يتبعها الموطن الضريبي لأصحاب الحسابات و/أو الأشخاص المسيطرين باستخدام نموذج مصمم مسبقًا. وتتضمن المعلومات المتبادلة تفاصيل عن الحسابات المالية، والمؤسسة المالية التي تقوم بالإبلاغ، ومالكي الحسابات، و/أو الأشخاص المسيطرين.

من الناحية العملية، يتعين على الولايات القضائية تفعيل الركائز الأساسية الثلاثة التالية عند تطبيق المعيار:

- وضع إطار قانوني دولي ومحلي.
- توفير الموارد الإدارية، وموارد تكنولوجيا المعلومات.
- وضع إطار عمل مناسب للسرية وحماية البيانات.

يمكن اتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ هذه الركائز بأي ترتيب، أو تنفيذها بالتوازي معًا (انظر أيضًا الجزء الثالث من مجموعة الأدوات).

---

٢٢. الإصدار ٢,٠ من نمط التبادل (XML Schema) متاح على الرابط: www.oecd.org/tax/automatic-exchange/common-reporting-standard/schema-and-user-guide

٢٣. منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠١٩)، *Common Reporting Standard XML Schema: User Guide for Tax Administrations*, Version 3.0 – June 2019، نشرات المنظمة، باريس، مُتاح على الرابط: www.oecd.org/tax/exchange-of-tax-information/common-reporting-standard-xml-schema-user-guide-for-tax-administrationsjune-2019.pdf

٢٤. الإصدار ٢,٠ من نمط تبادل رسائل عن حالة المعيار متاح على الرابط: www.oecd.org/tax/exchange-of-tax-information/common-reporting-standard-status-message-xml-schema-user-guide-for-tax-administrations.htm

٢٥. منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠١٩)، *Common Reporting Standard XML Schema: User Guide for Tax Administrations*, Version 3.0 – June 2019، نشرات المنظمة، باريس، مُتاح على الرابط: ww.oecd.org/tax/exchange-of-tax-information/common-reporting-standard-xml-schema-user-guide-for-tax-administrationsjune-2019.pdf .

٢٦. لم توافق منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على هذه النماذج، ولم تعتبر المنظمة أو اللجنة هذه النماذج وثائقًا إلزامية أو وثائقًا تضم أفضل الممارسات.

٢٧. اللجنة الاستشارية لرجال الأعمال والصناعة هي جمعية أعمال دولية مستقلة تُكرس جهودها لعرض منظور الأعمال الخاص بالمنظمة حول مجموعة كبيرة من قضايا السياسة العالمية.

## ٢-٢-١ الإطار التشريعي

### *الإطار القانوني المحلي*

لأغراض تطبيق المعيار، ينبغي أن تعكس الولايات القضائية متطلبات الإبلاغ، والعناية الواجبة المبينة في المعيار، في قوانينها المحلية؛ إذ توضح هذه المتطلبات المؤسسات المالية المُلزمة بالإبلاغ، والحسابات والمعلومات التي ينبغي الإبلاغ عنها.

وتضمن هذه المجموعة من القواعد الموحدة الخاصة بالمؤسسات المالية، حسبما وردت في المعيار وشرحه، الاتساق في نطاق المعلومات المتبادلة وجودتها.

ويجب على الولايات القضائية وضع وتنفيذ عدد من الأحكام لضمان تطبيق المعيار بفعالية. ويحتوي الجزء السادس من مجموعة الأدوات على إرشادات تفصيلية بهذا الخصوص.

### *الإطار القانوني الدولي*

يتطلب تطبيق المعيار أساسًا قانونيًا دوليًا يكفل التبادل الأوتوماتيكي للمعلومات بين الولايات القضائية. وعلى الرغم من أن المعاهدات الثنائية – كتلك القائمة على المادة رقم ٢٦ من الاتفاقية الضريبية النموذجية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي[٢٨] – تخول عمليات التبادل تلك، فإن كافة الولايات القضائية التي تطبق المعيار قد أسست علاقات بموجب وثائق متعددة الأطراف كاتفاقية المساعدة الإدارية المتبادلة في المسائل الضريبية[٢٩].

بالإضافة إلى هذه الوثائق، يجب أن تحدد السلطات المختصة في الولايات القضائية نطاق المعلومات المتبادلة وفقًا للمعيار بصورةٍ مسبقة، وعليه يتطلب تطبيق المعيار وضع اتفاق للسلطات المختصة لتفعيل علاقة المعيار بين الولايات القضائية، لتحديد ماهية المعلومات المقرر تبادلها، وتوقيت تبادلها. وقد تم إبرام اتفاق متعدد الأطراف للسلطات المختصة بشأن التبادل الأوتوماتيكي لمعلومات الحسابات المالية[٣٠] لتيسير تطبيق المعيار على نطاق واسع.

مع أخذ التزام الولايات القضائية بتطبيق المعيار مع كافة الشركاء المناسبين المعنيين[٣١] بعين الاعتبار، أسست الولايات القضائية المطبقة للمعيار علاقاتها به باستخدام اتفاقية المساعدة الإدارية المتبادلة في المسائل الضريبية، والاتفاق المتعدد الأطراف بين السلطات المختصة. ويحتوي الجزء الرابع من مجموعة الأدوات على إرشادات تفصيلية في هذا الصدد.

## ٢-٢-٢ القدرات الإدارية، وقدرات تكنولوجيا المعلومات

تحتاج الإدارات الضريبية إلى وضع إطار تشريعي نافذ، وموارد فنية وإدارية لإجراء عمليات التبادل وفقًا للمعيار. وسيلزم توافر كلًا من الموارد الفنية والبشرية للقيام بالآتي:

- تلقِّي المعلومات من المؤسسات المالية: يجب إنشاء نظام يسمح للمؤسسات المالية بتقديم المعلومات اللازمة للسلطة الضريبية عبر البوابة الحكومية للتبادل الأوتوماتيكي للمعلومات، كمثال (انظر القسم ٧-٢ من مجموعة الأدوات).
- إرسال المعلومات لشركاء التبادل وتلقِّيها منهم: يجب أن يتفق شركاء التبادل على وسائل لتشفير ونقل بيانات معيار الإبلاغ المشترك. ولضمان توفر وسيلة فعالة، وآمنة، ومناسبة لنقل هذه البيانات، صمم منتدى إدارة الضرائب (FTA) نظامًا للنقل المشترك (CTS)، الذي يعتبر بمثابة "قناة" آمنة ومشفّرة تستخدم أحدث معايير أمن تكنولوجيا المعلومات، التي تُرسل و/أو تتلقى السلطات المختصة الخاصة بالولايات القضائية الشريكة من خلالها معلومات معيار الإبلاغ المشترك (انظر القسم ٧-٢ من مجموعة الأدوات). وهذا هو نظام النقل الذي تستخدمه كافة الولايات القضائية التي طبقت المعيار حتى الآن لإجراء عمليات التبادل ذات الصلة.
- ضمان الامتثال لالتزامات العناية الواجبة، والتزامات الإبلاغ: لضمان تطبيق معيار التبادل الأوتوماتيكي لمعلومات الحسابات المالية بفعالية من الناحية العملية، يجب وضع إطار امتثال إداري شامل لضمان التزام المؤسسات المالية بتنفيذ المتطلبات بفعالية في الممارسة العملية (انظر القسم ٧-١ من مجموعة الأدوات).
- استخدام معلومات معيار الإبلاغ المشترك الواردة: يكمن الهدف الأساسي من تطبيق هذا المعيار في ضمان شفافية الحسابات المالية الأجنبية. ولذلك تستخدم الولايات القضائية المتلقية المعلومات المتبادلة لضمان الامتثال الضريبي، وفرض قوانينها الضريبية، وتحصيل الضرائب غير المسددة، ومكافحة التهرب الضريبي وغيره من التدفقات المالية غير المشروعة (انظر الجزء الثامن من مجموعة الأدوات).

---

٢٨. منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠١٧)، *Model Tax Convention on Income and on Capital: Condensed Version 2017*، نشرات المنظمة، متاح على الرابط: http://dx.doi.org/10.1787/mtccond-2017-en

٢٩. منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومجلس أوروبا (٢٠١١)، *The Multilateral Convention on Mutual Administrative Assistance in Tax Matters: Amended by the 2010 Protocol*، نشرات المنظمة، متاح على الرابط: http://dx.doi.org/10.1787/9789264115606-en

٣٠. نص الاتفاق متاح على الرابط: www.oecd.org/tax/automatic- exchange/international-framework-for-the-crs/multilateral-competent- authority-agreement.pdf.

٣١. يُقصد بالشريك المناسب المعني أي ولاية قضائية ترغب في تلقي معلومات من ولاية أخرى ملتزمة، وتستوفي المعايير المتوقعة فيما يتعلق بالسرية وحماية البيانات.

ينبغي مراعاة هذه الاعتبارات في مرحلة مبكرة من عملية تطبيق المعيار، لضمان توفر ما يكفي من الموارد بحلول موعد التبادل.

### ٢-٢-٣ السرية وحماية البيانات

تعتبر سرية المعلومات وأمنها أمرًا بالغ الأهمية لبناء العلاقة بين السلطات الضريبية والممولين؛ لذا تعد سرية معلومات الممولين المحور الرئيسي لكافة عمليات تبادل المعلومات الضريبية. وبموجب المعيار، تلتزم الولايات القضائية بتطبيق الإجراءات المناسبة لضمان السرية وحماية البيانات، وفي سبيل ذلك عليها وضع إطار قانوني يضمن السرية، والاستخدام المناسب للمعلومات المتبادلة، وإطار عمل لإدارة أمن المعلومات يستوفي المعايير، أو أفضل الممارسات المُعترف بها دوليًا، وأحكام وإجراءات التنفيذ للتصدي لانتهاكات السرية. وتستند هذه الاعتبارات كذلك إلى الاتفاقيات الدولية التي تُسهّل عمليات التبادل التي تتم بموجب للمعيار.

توفر مجموعة أدوات السرية وإدارة أمن المعلومات[٣٢] إرشادات تفصيلية تدعم الولايات القضائية في تطبيق الإجراءات المناسبة للسرية وحماية البيانات.

## ٢-٣ البنية رفيعة المستوى لمعيار الإبلاغ المشترك

بموجب معيار الإبلاغ المشترك، تلتزم المؤسسات المالية المُبلِّغة بمراجعة حساباتها المالية لتحديد الحسابات الواجب الإبلاغ عنها بتطبيق قواعد العناية الواجبة، ثم إبلاغ السلطة المختصة بالمعلومات ذات الصلة. ويتعين على الولايات القضائية تنفيذ هذه العملية بفعالية.

معيار الإبلاغ المشترك مُقسم إلى الأقسام التسعة التالية:

- يتضمن القسم الأول المعلومات المطلوب الإبلاغ عنها.
- تتضمن الأقسام من الثاني إلى السابع قواعد العناية الواجبة.

٣٢. أمانة المنتدى العالمي/منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠٢٠)، متاح على الرابط: *Confidentiality and Information Security Management Toolkit*, www.oecd.org/tax/transparency/ documents/confidentiality-ism-toolkit_en.pdf

**الشكل رقم (٢): نظرة عامة على معيار الإبلاغ المشترك**

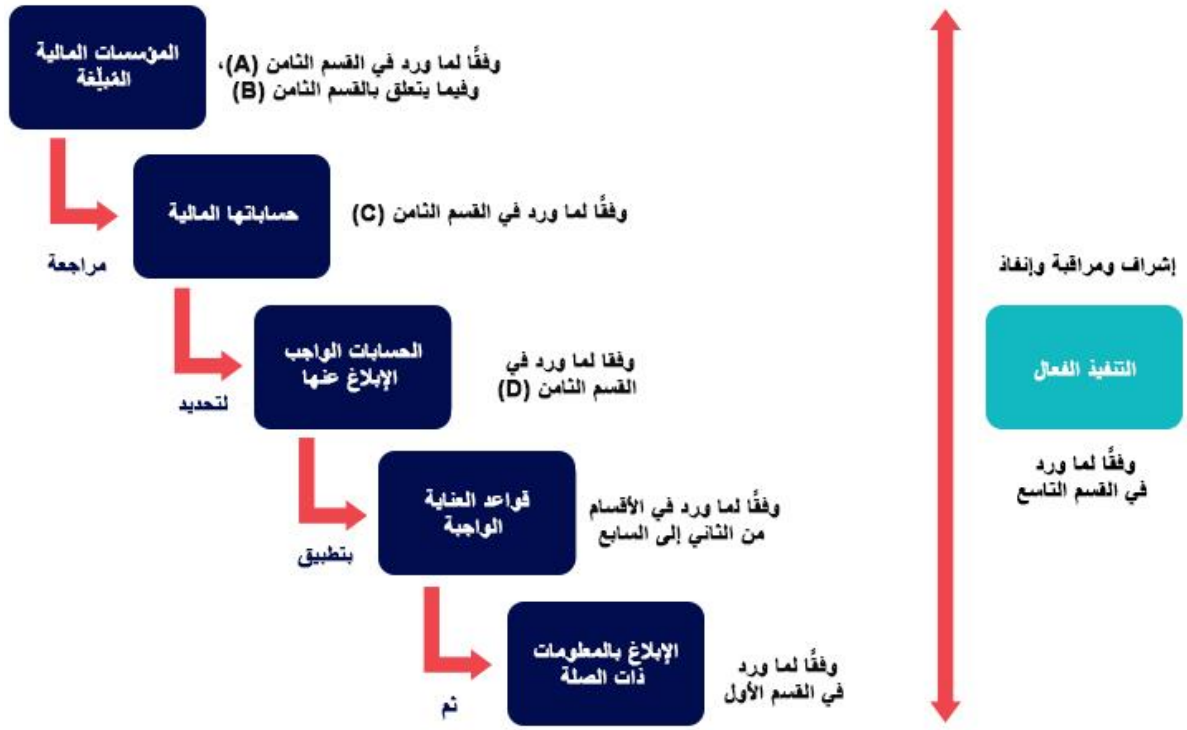

- يتضمن القسم الثامن التعريفات ذات الصلة، بما في ذلك المؤسسة المالية المُبلِّغة، والحساب المالي، والحساب الواجب الإبلاغ عنه.
- يوضح القسم التاسع كيفية ضمان الولايات القضائية التطبيق الفعال للمعيار.

يقدم الشكل رقم (٢) نظرة عامة على معيار الإبلاغ المشترك.

يتمثل الغرض من الأقسام التالية في تقديم نظرة عامة على معيار الإبلاغ المشترك. ويقدم المعيار وشرحه الوصف الكامل لمتطلبات المعيار.

## ٢-٣-١ نطاق معيار الإبلاغ المشترك

ينص القسم الثامن من معيار الإبلاغ المشترك على التعاريف ذات الصلة بتطبيق المعيار، ومنها (١) تعريف المؤسسة المالية المُبلِّغة؛ و(٢) تعريف الحساب المالي؛ و (٣) تعريف الحساب الواجب الإبلاغ عنه.

**يتعين على المؤسسات المالية المُبلِّغة** تنفيذ إجراءات بذل العناية الواجبة، والإبلاغ عن المعلومات ذات الصلة بموجب معيار الإبلاغ المشترك. والمؤسسة المالية المُبلِّغة هي مؤسسة مالية (أي مؤسسة إيداع (مثل البنوك)، أو مؤسسة وصاية (مثل الوسطاء)، أو كيانات استثمارية (مثل الصناديق)، أو شركات تأمين ذات غرض خاص (مثل شركات التأمين على الحياة)، ولا تُعفَى هذه المؤسسات من تلك الالتزامات لاعتبارها منخفضة المخاطر (أي المؤسسات المالية غير المُبلِّغة).

الشكل رقم (٣) يوضح سير العملية لتحديد ما إذا كانت إحدى الكيانات مؤسسة مالية مُبلِّغة أم لا.

**الحسابات المالية** هي تلك الحسابات التي يجب أن تراجعها المؤسسات المالية، والتي تمتلكها مؤسسة مالية لم تُستبعد على اعتبار أنها محفوفة بمخاطر منخفضة (يُطلق عليها الحسابات المستبعدة). يمكن أن يكون الحساب المالي حساب إيداع (كحسابات الديون، أو الحسابات الجارية، أو حسابات التوفير)، أو حساب وصاية (حيث يُحتفظ بأصل مالي مثل حصة الشركة في شكل عهدة لصالح صاحب الحساب)، أو حقوق الملكية أو الفوائد على الديون في كيان استثماري (مثل المشاركة في صندوق)، أو عقد تأمين القيمة النقدية، أو عقود المعاش (كعقود التأمين بالقيمة النقدية أو تأمين أحد المكونات الاستثمارية).

**الشكل رقم (٣): المؤسسات المالية المُبلِّغة**

يوضح الشكل رقم (٤) عملية تحديد ما إذا كان الحساب حسابًا ماليًا أم لا. ويتضمن القسم الثامن (C) من معيار الإبلاغ المشترك تعريف مصطلحي الحساب المالي والحسابات المستبعدة.

**الحسابات الواجب الإبلاغ عنها** هي الحسابات التي يجب الإبلاغ بمعلوماتها. وبتطبيق إجراءات بذل العناية الواجبة، يكون الحساب الواجب الإبلاغ عنه هو الحساب المالي الذي يتميز بالتالي:

أ. مملوك لأي مما يلي:

١. شخص تابع للولاية القضائية المُبلِّغة، أي الأفراد أو الكيانات التي تخضع ضريبيًا لولاية قضائية شريكة؛ و/أو

٢. كيانات غير مالية سلبية (كالكيانات الصورية أو بعض الكيانات التي تُولد دخلًا سلبيًا كأرباح الأسهم والفوائد، والكيانات المالكة لأصول تولد دخلًا سلبيًا)، التي تضم شخصًا مسيطرًا أو أكثر – كالأفراد المسيطرين على الملكية الانتفاعية للكيان – المقيمين في ولاية قضائية شريكة.

ب. عدم استبعاده من متطلبات الإبلاغ لكونه منخفض الخطورة، كالشركات التي تُطرح أسهمها وأسهم الكيانات المرتبطة بها للتداول العلني.

يوضح الشكل رقم ٥ عملية تحديد ما إذا كان الحساب المالي حسابًا واجب الإبلاغ عنه أم لا. ويتضمن القسم الثامن (D) من معيار الإبلاغ والشخص التابع للولاية القضائية المُبلِّغة، والشخص المُبلِّغ، والولاية المشترك تعريفًا بالمصطلحات التالية: الحساب الواجب الإبلاغ عنه، القضائية المُبلِّغة (أي الولاية القضائية الشريكة)، والكيان غير المالي غير الفعال، والشخص المسيطر.

## ٢-٣-٢ إجراءات بذل العناية الواجبة

العناية الواجبة هي مجموعة التدابير والإجراءات التي يتعين على المؤسسات المالية المُبلِّغة الالتزام بها، وتنفيذها بخصوص الحسابات المالية، لتحديد الحسابات الواجب الإبلاغ عنها. وتعد إجراءات بذل العناية الواجبة الخاصة بالمعيار بمثابة إضافة لإجراءات مكافحة غسل الأموال/ تعرَّف على عميلك، على الرغم من اعتمادها الجزئي على هذه الإجراءات في بعض الحالات. ويلخص الجدول رقم ٢ إجراءات بذل العناية الواجبة الخاصة بأقسام معيار الإبلاغ المشترك من الثالث إلى السابع.

كما يوضح القسم الثاني المتطلبات العامة للعناية الواجبة، ويوضح القسم السابع القواعد الخاصة للعناية الواجبة، وكلاهما تنطبقان على أي نوع من الحسابات المالية كالمعيار القائم على تقديم الإقرارات، وتجميع أرصدة الحسابات، وأحكام العملة.

يلخص الجدول رقم ٦ هيكل قواعد العناية الواجبة للحسابات الأفراد وحسابات الكيانات.

**الشكل رقم (٤): الحسابات المالية**

### ٢-٣-٣ المعلومات الواجب الإبلاغ عنها

بمجرد أن تحدد المؤسسة المالية المُبلِّغة الحساب الذي يجب الإبلاغ عنه، عليها أن تبلغ السلطة الضريبية التي تتبعها بالمعلومات اللازمة، وهذه المعلومات واردة في القسم الأول من معيار الإبلاغ المشترك:

- تحديد البيانات التالية الخاصة بأصحاب الحسابات، أو الأشخاص المسيطرين:
  - الاسم، والعنوان، والولاية القضائية المقيم فيها، ورقم التعريف الضريبي، وتاريخ ومحل ميلاد صاحب الحساب، والأشخاص المسيطرين، إن أمكن
- تحديد الحساب المالي
  - رقم الحساب
  - اسم المؤسسة المالية، ورقم تعريفها (مثل رقم تعريف الوسيط العالمي (GIIN)
- معلومات مالية
  - رصيد أو قيمة الحساب، أو في حال إغلاق الحساب، معلومات عن حقيقة إغلاق الحساب.
  - المبالغ التي تودعها المؤسسة المالية في الحساب، مثل إجمالي المبلغ الإجمالي للفوائد وأرباح الأسهم، وكذلك إجمالي العائدات من بيع أو استرداد الأصول المالية المحتفظ بها في الحساب، والمبالغ الأخرى التي أودعتها المؤسسة المالية في الحساب.

**الجدول رقم (٢): ملخص إجراءات بذل العناية الواجبة المتعلقة بمعيار الإبلاغ المشترك**

| نوع الحسابات المالية | | | ملخص إجراءات بذل العناية الواجبة |
|---|---|---|---|
| **حسابات الأفراد ( أي الحسابات التي يمتلكها أشخاص طبيعيون). القسمان الثالث والرابع.** | **الحسابات الموجودة من قبل** (وفقًا للتعريف الوارد في التشريع المحلي – هي الحسابات التي تم فتحها عادةً قبل تاريخ دخول التشريع، الذي يُطبق معيار الإبلاغ المشترك، حيز التنفيذ). القسم الثالث. | **الحسابات الأقل قيمة** (أي الحساب الذي تقل قيمته أو رصيده عن مليون دولار أمريكي) القسم الثالث (B) | **يجوز للمؤسسة المالية المُبلِّغة أن:** (١) الاعتماد على اختبار عنوان الإقامة، أي الوضع في الاعتبار أن صاحب الحساب مُقيم لأغراض ضريبية في الولاية القضائية التي سجلها كعنوان لإقامته في سجلات المؤسسة المالية، بحيث يقدم أدلة مستندية تدعم هذا العنوان (مثل بطاقة الهوية) (اختياري – انظر القسم الفرعي ٦-٣-١٠ من مجموعة الأدوات) القسم الثالث (1) (B). (٢) البحث عن دلائل (مثل عنوان الإقامة ورقم الهاتف) تُثبت الموطن الضريبي في قاعدة البيانات التي يمكن البحث فيها إلكترونيًا. القسم الثالث (2) (B). |
| | | **الحسابات الأعلى قيمة** (أي الحساب الذي تزيد قيمته أو رصيده على مليون دولار أمريكي) القسم الثالث (C) | لا يمكن للمؤسسة المالية المُبلِّغة الاعتماد على اختبار عنوان الإقامة، ويتعين عليها دائمًا البحث عن الدلائل في قاعدة البيانات التي يُمكن البحث فيها إلكترونيًا، وفي سجلاتها الورقية، إن أمكن، أو بعد التشاور مع مدير العلاقات (أي موظف البنك المسؤول عن الحساب). |
| | **الحسابات الجديدة** (وفقًا للتعريف الوارد في التشريع المحلي – عادةً ما تكون حسابات تم فتحها في تاريخ دخول التشريع الذي ينفذ معيار الإبلاغ المشترك حيز التنفيذ، أو بعده). القسم الرابع. | | تلتزم المؤسسة المالية دومًا بما يلي: (١) الحصول على إقرار ذاتي سار (يتضمن على الأقل اسم صاحب الحساب، وعنوان إقامته، والولاية القضائية التابع لها موطنه الضريبي، وتاريخ ميلاده؛ ورقم التعريف الضريبي لكل ولاية قضائية مُبلغة، في حالة صدور هذا الرقم لذلك الشخص). (٢) التأكد من معقولية الحساب (أي بالتأكد من اتساقه، وعدم تعارضه، بأي طريقة، مع الوثائق المُجمعة خلال عملية فتح الحساب (بما في ذلك معلومات مكافحة غسل الأموال/تعرَّف على عميلك). |

| نوع الحسابات المالية | | ملخص إجراءات بذل العناية الواجبة |
|---|---|---|
| **حسابات الكيانات**<br><br>(أي الحسابات التي يمتلكها أشخاص اعتباريون، أو الترتيبات ذات الصلة).<br><br>القسمان الخامس والسادس. | **الحسابات الموجودة من قبل**<br><br>(وفقًا للتعريف الوارد في التشريع المحلي – عادةً ما تكون حسابات تم فتحها قبل تاريخ دخول التشريع الذي ينفذ معيار الإبلاغ المشترك حيز التنفيذ).<br><br>القسم الخامس. | خيار استبعاد حسابات الكيانات الموجودة من قبل، التي يقل رصيدها أو قيمتها عن ٢٥٠ ألف دولار أمريكي، بعد المراجعة (انظر القسم الفرعي ٦-٣-١١ من مجموعة الأدوات). القسم الخامس (A).<br><br>بالنسبة لحسابات الكيانات الموجودة مُسبقًا التي يزيد رصيدها أو قيمتها عن ٢٥٠ ألف دولار أمريكي، يتعين على المؤسسة المالية المُبلِّغة تحديد ما إذا كان الكيان ذاته:<br><br>**أ.** شخص يجب الإبلاغ عنه.<br><br>**ب.** كيان غير مالي سلبي، وفي هذه الحالة، هل يمتلك هذا الكيان شخص أو أكثر من الأشخاص المسيطرين، من الأشخاص الذين يجب الإبلاغ عنهم.<br><br>لأغراض تحديد وضع الكيان، (بعبارة أخرى، هل كان الكيان ذاته شخصًا يجب الإبلاغ عنه، وهل هو كيان غير مالي سلبي)، يجوز للمؤسسات المالية المُبلِّغة (١) الاعتماد على المعلومات المُتاحة لديها (مثل ملف مكافحة غسل الأموال / تعرَّف على عميلك)، والمعلومات المُتاحة للعامة (مثل السجلات العامة)، أو (٢) الحصول على إقرار ذاتي من الكيان.<br><br>إن أمكن، ولأغراض تحديد الأشخاص المسيطرين في كيان غير مالي سلبي، يجوز للمؤسسة المالية المُبلِّغة الاعتماد على وثائق مكافحة غسل الأموال / تعرَّف على عميلك، أو الحصول على إقرار ذاتي.<br><br>لأغراض تحديد ما إذا كان الأشخاص المسيطرون في الكيان غير المالي السلبي أشخاصًا يجب الإبلاغ عنهم، يجوز للمؤسسة المالية المُبلِّغة الاعتماد على وثائق مكافحة غسل الأموال / تعرَّف على عميلك، فقط في حالة عدم تجاوز رصيد الحساب أو قيمته مليون دولار أمريكي، أما في حالة تجاوز هذا الحد، يتعين على المؤسسة المالية المُبلِّغة الحصول على إقرار ذاتي سار. |
| | **الحسابات الجديدة**<br><br>(وفقًا للتعريف الوارد في التشريع المحلي – هي الحسابات التي تم فتحها عادةً قبل تاريخ دخول التشريع، الذي يُطبق معيار الإبلاغ المشترك، حيز التنفيذ، أو بعده).<br><br>*القسم السادس.* | بغض النظر عن رصيد أو قيمة الحساب، يتعين مراجعة جميع حسابات الكيانات الجديدة. ولهذه الأغراض، ينبغي على المؤسسة المالية المُبلِّغة أن:<br>**أ.** تحصل على إقرار ذاتي سار، كي تحدد ما إذا كان الكيان ذاته:<br>(١) شخص يجب الإبلاغ عنه.<br>(٢) كيان غير مالي سلبي، وفي هذه الحالة،<br>هل يمتلك هذا الكيان شخص أو أكثر من الأشخاص المسيطرين من الأشخاص المُبلغين.<br>**ب.** تتأكد من معقولية الحساب.<br><br>قد لا تحتاج المؤسسة المالية المُبلِّغة للحصول على إقرار ذاتي، إذا تمكنت على نحوٍ معقول من تحديد ما إذا الكيان مُعفى من الإبلاغ، بناءً على ما يتوافر لديها من معلومات (مثل ملف مكافحة غسل الأموال/ تعرَّف على عميلك) أو المعلومات المتاحة للعامة (مثل السجلات العامة).<br><br>يجوز كذلك أن تحدد المؤسسة المالية المُبلِّغة أن الكيان ليس كيانًا غير مالي سلبيًا بناءً على ما لديها من معلومات، أو المعلومات المتاحة للعامة. |

### ٢-٣-٤ التطبيق الفعال

يتعلق القسم التاسع من نظام الإبلاغ المشترك بالقواعد والإجراءات الإدارية التي ينبغي أن تطبقها الولاية القضائية من أجل ضمان التطبيق الفعال لمعيار الإبلاغ المشترك، والامتثال له، وتشمل هذه القواعد والإجراءات:

- القواعد المحلية لمنع التحايل على إجراءات معيار الإبلاغ المشترك المتعلقة بالعناية الواجبة والإبلاغ (انظر القسم الفرعي ٦-٢-٦ من مجموعة الأدوات).
- مطالبة المؤسسات المالية بإمساك سجلات إجراءات بذل العناية الواجبة والإبلاغ لفترة كافية (انظر القسم الفرعي ٦-٢-٣ من مجموعة الأدوات).
- متابعة الحسابات غير الموثقة (انظر القسم ٧-١ من مجموعة الأدوات)
- إجراء مراجعة دورية للمؤسسات المالية غير المُبلِّغة في الولاية القضائية، والحسابات المستبعدة (انظر القسم ٧-١ من مجموعة الأدوات)
- وجود أحكام إنفاذ فعالة لمعالجة حالات عدم الامتثال (انظر القسم ٧-١ من مجموعة الأدوات).

### ٢-٤ عمليات المراقبة ومراجعة النظراء المرتبطة بتطبيق معيار التبادل الأوتوماتيكي لمعلومات الحسابات المالية

كان هذا المعيار معيارًا جديدًا عندما تم التوصل لاتفاق بشأنه عام ٢٠١٤. ولدعم تطبيق المعيار على نحوٍ مرضٍ من قبل ١٠٠ ولاية قضائية التزمت ببدء التبادل في ٢٠١٧ أو ٢٠١٨، وضع المنتدى العالمي نهجًا تدريجيًا لمراقبة التطبيق والمساعدة فيه وتقييمه.

**الشكل رقم (٥): الحسابات التي يجب الإبلاغ عنها**

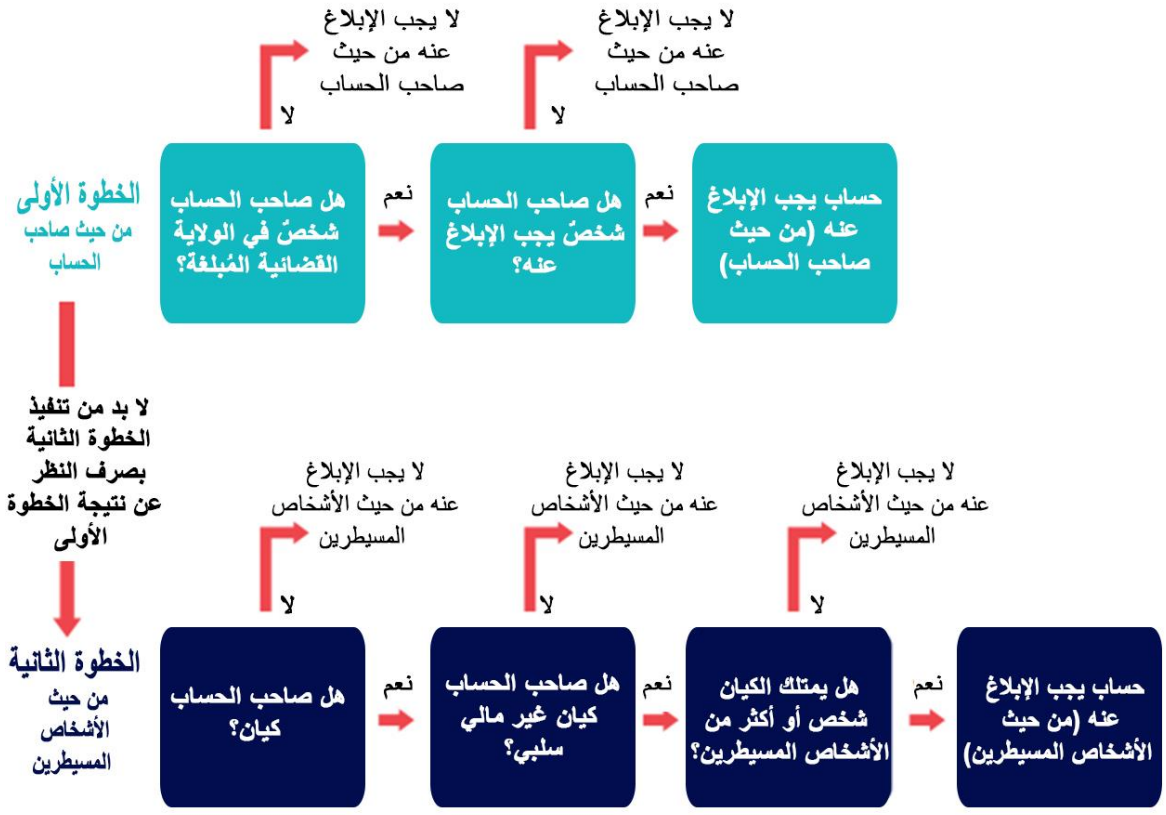

**الشكل رقم ٦:** الهيكل رفيع المستوى لإجراءات بذل العناية الواجبة لمعيار الإبلاغ المشترك

كان هذا إقرارًا بإمكانية تحديد بعض القضايا ومعالجتها في أولى مراحل عملية التنفيذ، وقبل البدء في مراجعة متطلبات المعيار بشكلٍ كامل؛ إذ يتطلب ذلك تبادل المعلومات بشكلٍ روتيني. وقد أسفرت هذه العملية الآن عن استعراض مدى فعالية تطبيق المعيار على أرض الواقع.

وفقًا للنهج التدريجي، خضعت جميع الولايات القضائية الملتزمة لعمليات مراجعة النظراء لتقييم مدى امتثالها لتطبيق المعيار.

تخضع أي ولاية قضائية ملتزمة حديثًا لعمليات المراقبة، ومراجعة النظراء الخاصة بالمنتدى العالمي، باعتبار ذلك جزءًا من رحلتها لتطبيق المعيار.

## ٢-٤-١ عملية المراقبة

خضعت الولايات القضائية التي أعلنت التزامها بتطبيق المعيار في عام ٢٠١٧-٢٠١٨ لعملية مراقبة، أي النهج التدريجي، قبل بدء أولى عمليات التبادل.

بدأ النهج التدريجي بالتركيز على مراقبة العناصر الرئيسية لتطبيق المعيار، للوقوف على المجالات التي قد تتطلب المساعدة الفنية في أقرب وقت ممكن. وكانت مرحلة المراقبة حاسمة لضمان تنفيذ الالتزامات.

بعد ذلك، ركز المنتدى العالمي على المجالات التي يمكن استعراضها لزيادة جدوى عمليات التبادل.

تمثلت الخطوة الأولى في مراجعة إطار عمل السرية وحماية البيانات الخاص بالولايات القضائية الملتزمة، باعتباره جزءًا من عملية مراجعة ما قبل التبادل، بهدف ضمان استيفائها لمعايير الممارسات الجيدة قبل إجراء عمليات التبادل الأولى (انظر القسم الفرعي رقم ٢-٤-٢ من مجموعة الأدوات).

تلا هذه الخطوة، إجراء تقييمات تشريعية للأطر القانونية المحلية التي تُنظم تطبيق المعيار، ومن بينها تقييم للمؤسسات المالية غير المُبلِّغة العاملة في ولاية قضائية بعينها، وكذا تقييم قوائم الحسابات المستبعدة منخفضة المخاطر (انظر القسمين الفرعيين ٦-٣-١ و٦-٣-٢ من مجموعة الأدوات)، لضمان الالتزام بالإبلاغ والعناية الواجبة بما يتماشى مع المعيار. بعد ذلك، قام المنتدى العالمي بمراقبة الولايات القضائية الملتزمة للتأكد من أنها أبرمت اتفاقات لتبادل المعلومات بموجب المعيار مع جميع الشركاء المناسبين المعنيين، بعدة طرق من بينها طرح آلية مراجعة يمكن تفعيلها إذا راود الولاية القضائية قلق إزاء التأخر في إبرام تلك الاتفاقات. وأخيراً، استهدفت عمليات مراقبة أخرى التأكد من أن الولايات القضائية قد وضعت المتطلبات الفنية لإجراء عمليات التبادل.

تخضع كذلك جميع الولايات القضائية الملتزمة ببدء عمليات التبادل بعد ٢٠١٨ لعملية المراقبة المذكورة.

## ٢-٤-٢ عملية مراجعة النظراء

تخضع الولايات القضائية الملتزمة بتطبيق المعيار لعملية مراجعة النظراء التي تغطي العناصر الأساسية الثلاثة التالية:

- إطار عمل السرية وحماية البيانات.
- الأطر القانونية المُنظمة لتطبيق المعيار.
- التطبيق الفعال للمعيار على أرض الواقع.

وتتم مراجعة جميع هذه العناصر في ضوء الشروط المرجعية للمعيار.

وافق المنتدى العالمي على هذه الشروط المرجعية[٣٣] في عام ٢٠١٨، وأصبحت الأساس الذي تقوم عليه مراجعة النظراء لمدى التزام الولايات القضائية بتطبيق المعيار، كما توضح هذه الشروط المتطلبات اللازمة لتطبيق المعيار بفعالية، وتضمين الجوانب القانونية، والعملية.

تم تقسيم تلك الشروط المرجعية إلى ثلاث فئات من المتطلبات الرئيسية (CRs)، وتضم كل فئة متطلبات فرعية (SRs). ويعرض الجدول رقم ٣ نظرة عامة على هذه الشروط المرجعية.

يتبع تقييم إطار عمل السرية وحماية البيانات منهجية معينة، وجدول زمني محدد.

يُجرى تقييم الإطار القانوني، ومدى فعالية تطبيقه من الناحية العملية[٣٤] لكافة الولايات القضائية الملتزمة بعمليات التبادل في عام ٢٠١٧-٢٠١٨ بشكلٍ متزامن. وفي عام ٢٠٢٠، أعلن المنتدى العالمي عن الاستنتاجات التي خلصت إليها أولى مراجعات النظراء للإطار القانوني المعمول به في كل ولاية قضائية ملتزمة، كما شرع في تنفيذ عملية مراجعة النظراء للتطبيق الفعال للمعيار من الناحية العملية، والمقرر إعلان نتيجتها في ٢٠٢٢.

٣٣. الشروط المرجعية مُتاحة على الرابط:
www.oecd.org/tax/transparency/documents/AEOI-terms-of-reference.pdf

٣٤. نتائج المراجعات مُدرجة في تقرير مراجعة النظراء للتبادل الأوتوماتيكي لمعلومات الحسابات المالية ٢٠٢١ المتاح على الرابط التالي:
https://doi.org/10.1787/90bac5f5-en

**الجدول رقم (٣): لمحة عن الشروط المرجعية**

| الحالات | الإجراءات المتبعة |
|---|---|
| **المتطلب الرئيسي رقم ١:** ينبغي أن تضمن الولايات القضائية التزام جميع المؤسسات المالية المُبلِّغة بتنفيذ إجراءات بذل العناية الواجبة التي تتوافق مع معيار الإبلاغ المشترك عند مراجعة الحسابات المالية التي تحتفظ بها، وجمع المعلومات المطلوبة باستخدام معيار الإبلاغ المشترك، والإبلاغ عنها. | **المتطلب الرئيسي رقم ١ – الإطار القانوني:** ينبغي أن تضع الولايات القضائية إطارًا تشريعيًا محليًا يُلزم جميع المؤسسات المالية المُبلِّغة بتنفيذ إجراءات بذل العناية الواجبة، والإبلاغ عند تطبيق معيار الإبلاغ المشترك، على أن ينص هذا الإطار على كيفية تطبيق المعيار بفاعلية، ويحددها. |
| | **المتطلب الرئيسي رقم ١ – الإطار القانوني:** ينبغي أن تضع الولايات القضائية إطارًا تشريعيًا محليًا يُلزم جميع المؤسسات المالية المُبلِّغة بتنفيذ إجراءات بذل العناية الواجبة والإبلاغ عند تطبيق معيار الإبلاغ المشترك، على أن ينص هذا الإطار على كيفية تطبيق المعيار بفاعلية، ويحددها. |
| **المتطلب الرئيسي رقم ٢:** ينبغي على الولايات القضائية تبادل المعلومات مع جميع الشركاء المناسبين المعنيين وفقًا لمعيار التبادل الأوتوماتيكي لمعلومات الحسابات المالية، في الوقت المناسب، مما يضمن جمع المعلومات، وفرزها، وإعدادها والتحقق من صحتها، ونقلها وفقًا للمعيار. | **المتطلب الرئيسي رقم ٢ – الإطار القانوني:** ينبغي أن تبني الولايات القضائية علاقات تبادل مع جميع الشركاء المناسبين المعنيين للالتزام بتبادل المعلومات وفقًا للاتفاق النموذجي للسلطات المختصة. |
| | **المتطلب الرئيسي رقم ٢ - الفعالية في الممارسة العملية:** ينبغي أن تحرص الولايات القضائية على تبادل المعلومات بشكل فعال في الممارسة العملية، وفي الوقت المناسب، بعدة طرق من بينها جمع المعلومات، وفرزها، وإعدادها، والتحقق من صحتها، ونقلها وفقًا للمعيار. |
| **المتطلب الرئيسي رقم ٣:** ينبغي أن تحافظ الولايات القضائية على سرية المعلومات المتبادلة، وأن تحميها على النحو الواجب، وأن تستخدمها وفقًا لاتفاقية التبادل التي تحكمها. | **المتطلب الرئيسي رقم ٣-١:** ينبغي أن تضع الولايات القضائية إطار قانوني يضمن سرية المعلومات المتبادلة، واستخدامها للغرض الصحيح وفقًا لاتفاقية التبادل التي تحكمها. |
| | **المتطلب الرئيسي رقم ٣-٢:** ينبغي أن تضع الولايات القضائية إطارًا لإدارة أمن المعلومات، يستوفي المعايير المتعارف عليها دوليًا أو أفضل الممارسات، وأن تضمن حماية المعلومات المتبادلة. |
| | **المتطلب الرئيسي رقم ٣-٣:** ينبغي أن تنفذ الولايات القضائية أحكامًا وإجراءات للتعامل مع انتهاكات السرية. |

تُحدَّث الاستنتاجات المستخلصة حول الإطار القانوني عند الضرورة (كالتحديث عند قيام الولايات القضائية بإدخال أي تغيير في أطرها القانونية لتتماشى مع التوصيات المقترحة)، وتُنشر كل سنة.

كما تخضع الولايات القضائية التي التزمت ببدء عمليات التبادل بعد عام ٢٠١٨ لعمليات المراجعة السابق ذكرها، وتتبع جدولًا زمنيًا بديلًا.

### *تقييم إطار عمل السرية وحماية البيانات*

يكمُن الغرض من مراجعات النظراء التي يقوم بها المنتدى العالمي عن السرية وحماية البيانات في توفير ضمانات استيفاء الولايات القضائية للمتطلبات القانونية والتشغيلية، التي تشمل على سبيل المثال لا الحصر، إدارة أمن المعلومات (ISM)، لضمان سرية المعلومات المتبادلة، وحمايتها بالدرجة الكافية.

وتُراجَع هذه العناصر في ضوء المتطلبات المبينة في المتطلب الرئيسي الثالث[٣٥].

يُجري موظفو إدارة أمن المعلومات ذوو الخبرة من العاملين بالإدارات الضريبية النظيرة – الذين يعملون بصفتهم الشخصية خبراءً في إدارة أمن المعلومات - هذه التقييمات بتنسيق من أمانة المنتدى العالمي.

وتتضمن عمليات تقييم السرية ما يلي:

- تقييم سابق لعملية التبادل، أي قبل تبادل البيانات للمرة الأولى، وبدأت هذه التقييمات عام ٢٠١٥ في سياق النهج التدريجي.

٣٥. المتطلب الرئيسي الثالث في الشروط المرجعية المتعلقة بتقييم السرية وحماية البيانات متاح على الرابط: www.oecd.org/tax/transparency/documents/ secretity-data-protectards -ifications-tor.pdf.

- تقييم لاحق للتبادل لتقييم ترتيبات سرية البيانات الخاصة بمعيار الإبلاغ المشترك وحمايتها، بعد تبادلها. بدأت التقييمات اللاحقة لعمليات التبادل في ٢٠١٩.
- عملية تقييم مخصصة متعلقة بالولايات القضائية التي لا تقوم فقط بإرسال المعلومات إلى الولايات القضائية المعينة، دون أن تتلقاها منها.

وتشمل عملية التقييم استكمال استبيان، وإجراء زيارة ميدانية، وطرح أسئلة للمتابعة، وتعليقات النظراء. ويناقش كلٌ من فريق مراجعة النظراء المعني بالمعيار، وفريق مراجعة النظراء المعني بالمعيار + التقرير الذي أعده فريق التقييم ويعتمدانه، ثم يعتمده نظراء المعيار، ويشاركونه مع كافة أعضاء المنتدى العالمي.

تستغرق عملية التقييم في العموم من ستة إلى تسعة أشهر تقريبًا. وستحتاج الولايات القضائية - وبالأخص التي تتبادل المعلومات لأول مرة – إلى النظر في هذه الأطر الزمنية لضمان اكتمال عمليات تقييم السرية السابقة للتبادل وإتمامها على أكمل وجه، قبل حلول موعد أولى عمليات التبادل، مع مراعاة حاجة الولايات القضائية للوقت لتحدِّث قوائمها الخاصة بالولايات القضائية المُبلِّغة (أي قوائم الولايات القضائية المتعلقة بالمعلومات التي يجب الإبلاغ عنها)، وتفعيل علاقات التبادل ذات الصلة.

أينما ظهرت مواطن ضعف كبيرة تهدد سرية البيانات وحمايتها، توضَع توصيات "مشددة"، وفي هذه الحالة لن يرسل شُركاء التبادل مع الولايات القضائية معلومات الولاية القضائية، حتى تُجرَى بعض التحسينات وتعاد عملية التقييم على نحوٍ مرضٍ، ولكن سيتحتم على الولايات القضائية أن تتبادل المعلومات على أساس غير قائم على التبادل لتفي بالتزامها بتطبيق المعيار، وذلك ما لم تؤثر مواطن الضعف الكبيرة المُشار إليها سابقًا على جمع المعلومات وإرسالها.

وتقدم أمانة المنتدى العالمي مساعدة فنية - إذا ما استلزم الأمر - للمساعدة في تنفيذ التحسينات اللازمة. ويجوز تقديم توصيات إرشادية عند ظهور مجالات يُمكن تحسينها.

### *تقييم الإطار القانوني*

يجري المنتدى العالمي مراجعات نظراء للإطار القانوني لتطبيق المعيار. وتغطي هذه المراجعات ما يلي:

- الإطار التشريعي المحلي الذي يتطلب من المؤسسات المالية الالتزام بقواعد العناية الواجبة والإبلاغ (الشروط المرجعية والمتطلب الرئيسي رقم ١).
- الإطار القانوني الدولي الذي يسمح بتبادل بيانات معيار الإبلاغ المشترك (الشروط المرجعية والمتطلب الرئيسي رقم ٢).

تُفضي نتيجة مراجعة النظراء للإطار القانوني إلى وضع تصنيف لكل متطلب رئيسي على حدة، وتصنيف للمتطلبات إجمالا[٣٦]. وتقوم لجنة تقييم تضم خبراء مختارين من نظراء المعيار، بتنسيق من أمانة المنتدى العالمي، بإعداد تقارير الولايات القضائية، ثم عرض مسودات التقارير على نظراء المعيار (أي مَن التزموا ببدء تبادل المعلومات طبقًا للمعيار في سنة معينة وطبقوا إطارًا تشريعيًا محليًا) لإبداء تعليقاتهم وملاحظتهم عليها. بعد ذلك، يعتمد فريق مراجعة النظراء المعني بالمعيار، وفريق مراجعة النظراء المعني بالمعيار النسخة النهائية من هذه التقارير، ويعتمدها كذلك نظراء المعيار ويشاركونها مع كافة أعضاء المنتدى العالمي للحصول على المعلومات[٣٧].

### تقييم الإطار القانوني المحلي

يُعد انعكاس التزامات بذل العناية الواجبة والإبلاغ الواردة في معيار الإبلاغ المشترك في إطار قانوني محلي للولايات القضائية الملتزمة، وتقديم أحكام إنفاذ مناسبة، أمرًا ضروريًا لتطبيق المعيار. ولذلك يخضع هذا العنصر لمراجعة النظراء.

يُشير المتطلب الرئيسي رقم ١ إلى إجراءات بذل العناية الواجبة والإبلاغ المفصلة التي يجب على المؤسسات المالية اتباعها، كونها إجراءات موحدة لضمان إبلاغ المؤسسات المالية السلطة الضريبية بالمعلومات الصحيحة المتعلقة بالحسابات المالية، أو أصحاب الحسابات، أو الأشخاص المسيطرين.

يُحدد الجدول رقم ٤ العناصر التي خضعت للمراجعة.

لإجراء عملية مراجعة النظراء، ينبغي على الولايات القضائية الملتزمة أن تقوم بالتالي:

- توفير الإطار التشريعي المحلي الذي يُنظم تطبيق المعيار. ويشمل هذا الإطار التشريعات الأساسية والفرعية، وما يتصل بها من إرشادات توجيهية تتضمن أي من متطلبات المعيار، وما يرتبط بها من أحكام للإطار القانوني القائم حاليًا في الولاية القضائية. كما يتعين إتاحة الإطار التشريعي المحلي باللغتين الإنجليزية والفرنسية.

---

٣٦. يُمكن استخدام ثلاثة تصنيفات محتملة، وهي: (١) "مُنفذ"، في حالة عدم تحديد فجوات، أو وجود فجوات لا تذكر؛ و(٢) "مُنفذ ولكن بحاجة إلى تحسين"، في حالة تحديد واحد أو أكثر من أوجه القصور المادية لتنفيذ عناصر المعيار على النحو السليم؛ و(٣) "غير مُنفذ"، في حالة تحديد فجوات تفرض مخاطر كبيرة على تنفيذ المعيار ككل.

٣٧. نتائج عمليات المراجعة مُدرجة في تقرير مراجعة النظراء للتبادل الأوتوماتيكي لمعلومات الحسابات المالية ٢٠٢١ المتاح على الرابط التالي:
https://doi.org/90/10.1787bac5f5-en

**الجدول رقم (٤): عناصر الإطار القانوني المحلي التي خضعت للمراجعة وفقًا للمتطلب الرئيسي رقم ١**

| تقييم المتطلب الرئيسي رقم ١: الإطار القانوني المحلي | |
|---|---|
| قواعد بذل العناية الواجبة والإبلاغ، وإطار إنفاذها | مراجعة:<br>• تنفيذ نطاق المؤسسات المالية المُبلِّغة.<br>• نطاق الحسابات المالية اللازم مراجعتها.<br>• إجراءات بذل العناية الواجبة المفصلة التي يجب على المؤسسات المالية تفعيلها لتحديد الحسابات الواجب الإبلاغ عنها.<br>• المعلومات التي يجب الإبلاغ عنها.<br>• الإطار القانوني لإنفاذ المتطلبات. |
| المؤسسات المالية غير المُبلِّغة والحسابات المستبعدة | المراجعة للتأكد من أن المؤسسات المالية غير المُبلِّغة التابعة لولاية قضائية بعينها، والحسابات المستبعدة التي تحددها كل ولاية قضائية تفي بمتطلبات فئات المعيار، أو تتمتع بخصائص تتشابه إلى حدٍ كبير مع تلك الفئات وتنطوي على مخاطر منخفضة تتعلق باستغلالها في التهرب الضريبي. |
| أي أطر قانونية أخرى تعتمد عليها الولاية القضائية لتطبيق المعيار | مراجعة:<br>• تعريف الولاية القضائية لمصطلح "المالك الحقيقي" الوارد في إطارها التشريعي المُنفذ لتوصيات مجموعة العمل المالي، حيث يُستخدم هذا التعريف لتحديد الأشخاص المسيطرين.<br>• الإطار الذي وضعته الولاية القضائية مسبقًا للجزاءات والإنفاذ، وتعتمد عليه لضمان الامتثال للمعيار. |

- استكمال قائمة مرجعية تهدف إلى توضيح كيفية تقديم كل متطلب من متطلبات المعيار في الإطار التشريعي المحلي، وذلك لمراجعة العناصر الأساسية للتطبيق القانوني للمعيار، بما في ذلك كافة المتطلبات الواردة في المعيار، وكافة المتطلبات الرئيسية الواردة في شرحه.
- تقديم نماذج للحسابات المستبعدة و/أو المؤسسات المالية غير المُبلِّغة التابعة للولايات القضائية التي تنص على هذه الاستثناءات. وتهدف عملية مراجعة النماذج إلى التأكد من أن هذه الاستثناءات مستوفية للمتطلبات الواردة في المعيار.

إذا تبين من المراجعة وجود ثغرات في الإطار التشريعي المحلي للولاية القضائية، تُطرح "توصية" على الولاية القضائية التي خضعت للتقييم لمعالجة مواطن القصور. وفي بعض الحالات التي يعتري فيها الغموض أي جانب من جوانب الإطار القانوني وتطبيقه في الممارسة العملية، تُعَد "مذكرة" وتُعرض على الولاية القضائية التي خضعت للتقييم، للوقوف على المشكلة والتأكد من حلها لضمان فعالية التطبيق في الممارسة العملية.

## تقييم الإطار القانوني الدولي

إن وضع إطار قانوني دولي يسمح بالتبادل الأوتوماتيكي للمعلومات مع كافة الشركاء المناسبين المعنيين يُعد أحد المتطلبات الرئيسية للشروط المرجعية لمعيار التبادل المشترك-التبادل الأوتوماتيكي للمعلومات. عملا بالمتطلب الرئيسي رقم ٢، يُراجع المنتدى العالمي ما إذا كانت:

- الولايات القضائية التي خضعت للتقييم قد أبرمت اتفاقات تبادل مع الشركاء المناسبين المعنيين أم لا. وفي حال أثار أحد هؤلاء الشركاء مخاوف بشأن تأخر الولايات القضائية المُقيّمة في إبرام اتفاق تبادل، فربما تُجرَى عملية مراجعة نظراء لتحليل أسباب هذا التأخير، وتقديم أي توصيات لازمة في هذا الشأن.
- تتماشى الاتفاقات مع الاتفاق النموذجي للسلطات المختصة؛ فعند إبرام اتفاق تبادل آخر بخلاف الاتفاق المتعدد الأطراف للسلطة المختصة بشأن التبادل الأوتوماتيكي لمعلومات الحسابات المالية (الذي قد أُعدّ بالفعل على غرار الاتفاق النموذجي للسلطات المختصة) مع شريك معين (مثل، اتفاق ثنائي بين السلطات المختصة)، تراجَع أحكامه. وتحقيقًا لهذه الغاية، يجب على الولاية القضائية التي خضعت للتقييم، توفير الاتفاق المطابق باللغة الإنجليزية أو الفرنسية، واستكمال قائمة مرجعية تُقيَّم من خلالها عناصر الاتفاق المطلوبة.

يُلخص الجدول رقم ٥ العناصر التي خضعت للمراجعة.

**الجدول رقم (٥): عناصر الإطار القانوني الدولي التي خضعت للمراجعة بموجب المتطلب الرئيسي رقم ٢**

| تقييم المتطلب الرئيسي رقم ٢ : الإطار القانوني الدولي | |
|---|---|
| تحديد الشركاء المناسبين المعنيين.<br>يجوز البدء في عملية مراجعة النظراء. | عملية تُسهِّل على الولايات القضائية تحديد الشركاء المناسبين المعنيين.<br>قد تبدأ إحدى الولايات القضائية في تنفيذ آلية لمراجعة النظراء، إذا راودها القلق بشأن تأخر أحد الشركاء المحتملين في إبرام اتفاقات تبادل معها. |
| مراجعة محتوى اتفاقات التبادل | عند إبرام إحدى الولايات القضائية لاتفاق تبادل آخر - بخلاف الاتفاق المتعدد الأطراف للسلطات المختصة بشأن التبادل الأوتوماتيكي لمعلومات الحسابات المالية - لتتبادل المعلومات مع شريك معين، يتعين أن تخضع أحكام هذا الاتفاق للمراجعة لضمان توافقها مع متطلبات المعيار. |

### *تقييم مدى الفعالية في الممارسة العملية*

طبقًا للشروط المرجعية، يجب كذلك على الولايات القضائية أن تضمن عمل المعيار بفعالية في التطبيق العملي، ويشمل هذا ضمان جمع المؤسسات المالية للمعلومات اللازمة، والإبلاغ عنها، وذلك بعدة طرق من بينها؛ وضع إطار إداري فعال يضمن تطبيق المؤسسات المالية للمعيار بفعالية (المتطلب الرئيسي رقم ١)، وتبادل المعلومات بفعالية في الممارسة العملية (المتطلب الرئيسي رقم ٢). ويوضح الجدول رقم ٦ العناصر التي خضعت للمراجعة.

**الجدول رقم (٦): عناصر الفعالية في التطبيق العملي التي خضعت للمراجعة بموجب المتطلبين الرئيسيين ١ و٢**

| تقييم المتطلب الرئيسي رقم ١ - الفعالية في الممارسة العملية | |
|---|---|
| ضمان جمع المؤسسات المالية للمعلومات اللازمة والإبلاغ عنها، بوضع إطار إداري فعال لضمان الامتثال. | تنفيذ استراتيجية امتثال قائمة على تقييم المخاطر، تأخذ في اعتبارها مجموعة من مصادر المعلومات ذات الصلة.<br>اتخاذ إجراءات لضمان إبلاغ المؤسسات المالية المُبلِّغة بالمعلومات، عند الاقتضاء.<br>اتخاذ إجراءات تحقق لضمان أن المعلومات المبلَّغ عنها كاملة ودقيقة، ومن أمثلة هذه الإجراءات تقييم السجلات التي تحتفظ بها المؤسسات المالية المُبلِّغة. |
| التعاون الدولي لضمان الفعالية | اتخاذ إجراءات للتعاون مع شركاء التبادل فيما يتعلق بالامتثال والإنفاذ، وبالأخص المتابعة الفعالة للإخطار بالأخطاء، أو حالات عدم الامتثال المحتملة من جانب شركاء التبادل. |
| **تقييم المتطلب الرئيسي رقم ٢ - الفعالية في الممارسة العملية** | |
| إعداد المعلومات واعتمادها | اتخاذ إجراءات لفرز المعلومات التي تُبلغ عنها المؤسسات المالية، وإعدادها، واعتمادها، بما يتوافق مع المتطلبات الفنية للتأكد من أن المعلومات جاهزة للإرسال. |
| استخدام قنوات آمنة لتبادل المعلومات | ضمان الحفاظ على أمن المعلومات أثناء إرسالها، وعادةً ما يتم ذلك باستخدام نظام النقل المشترك. |
| تلقِّي المعلومات | وجود أنظمة تلقِّي المعلومات، وإرسال رسائل حالة للولايات القضائية المرسِلة، باستخدام نمط التبادل XML الخاص بمعيار الإبلاغ المشترك، ودليل المستخدم ذي الصلة. |
| دقة توقيت عمليات التبادل والمتابعة | دقة توقيت عمليات التبادل، بما في ذلك مراعاة الرد في الوقت الملائم لمتابعة ما يرد من شركاء الولاية القضائية، وتوفير المعلومات الإضافية أو المعدلة حسب الضرورة. |

**الجدول رقم (٧): الجدول الزمني لتقييم الولايات القضائية الملتزمة بالإبلاغ بعد ٢٠١٨**

مثال على ولاية قضائية مُلتزمة ببدء التبادل بموجب المعيار في سبتمبر من سنةٍ ما (س).

| قبل سبتمبر س | سبتمبر (س) | س+٢ | س+٤ | بعد سبتمبر س |
|---|---|---|---|---|
| **تقييم ما قبل التبادل لإطار عمل السرية وحماية البيانات** | **أول عملية تبادل** | **تقييم التطبيق الفعال للأطر القانونية المُنفذة للمعيار** | **تقييم التطبيق الفعال للمعيار في الممارسة العملية** | **تقييم ما بعد التبادل لإطار عمل السرية وحماية البيانات** |
| • تحديد أي ثغرات ظهرت قبل بدء التبادل<br>• تحديد الولايات القضائية التي تحتاج إلى المساعدة كي تمتثل لمعايير السرية وحماية البيانات.<br>يُمكن أن يؤدي التقييم إلى توصيات صريحة أو توصيات ضمنية، اعتمادًا على مدى جدية الثغرات المحددة. وعند تحديد أوجه القصور الكبيرة، يتعين معالجتها قبل بدء عمليات التبادل. | يمكن أن تتم عمليات التبادل على أساس متبادل أو غير متبادل. | • الإطار التشريعي المحلي الذي يضمن جمع المعلومات والإبلاغ عنها<br>• الإطار التشريعي الدولي الذي يضمن تبادل المعلومات<br>يُقيَّم هذان العنصران من خلال قوائم المراجعة، وعليه تصدر توصيات و/أو ملاحظات. وتُخصص التصنيفات للمتطلبين الرئيسيين رقم ١ و٢، بالإضافة إلى التصنيف الكلي. | • التأكد من تنفيذ الأطر القانونية وعملها بشكلٍ فعال في الممارسة العملية، وأن تلتزم المؤسسات المالية بجمع المعلومات المطلوبة والإبلاغ عنها.<br>• تنفيذ إجراءات الامتثال واستخدامها، وما شابه ذلك.<br>تُقيَّم هذه العناصر من خلال استبيان محدد لهذا الغرض، ومصادر أخرى، وتصدر التوصيات وفقًا لذلك.<br>تُخصَّص التصنيفات للمتطلبين الرئيسيين رقم ١ و٢، بالإضافة إلى التصنيف الكلي. | • تحديد أي ثغرات أو مجالات تحسين.<br>يُمكن أن يؤدي التقييم إلى توصيات صريحة أو توصيات ضمنية، فيما يتعلق بالمتطلب الرئيسي رقم ٣، ويتحدد ذلك على أساس مدى خطورة الثغرات المحددة. وعند تحديد أوجه القصور الكبيرة، يتعين على الولايات القضائية معالجتها قبل بدء عمليات التبادل. |
| يجب الانتهاء من هذا التقييم قبل أن تبدأ الولاية القضائية في تبادل المعلومات بموجب المعيار.<br>يُوصَى ببدء المراجعة بمجرد أن تصبح الولاية القضائية مستعدة، والانتهاء منه قبل بدء أولى عمليات التبادل، من أجل زيادة عدد الشركاء الذين يرسلون المعلومات في عمليات التبادل الأولى. وبوجه عام، يجب أن تبدأ المراجعة في موعد لا يتجاوز منتصف العام الذي يسبق عام أول عملية تبادل (س-١). | | يُمكن بدء التقييمات بمجرد وضع الإطار القانوني ذي الصلة، وبالتالي يكون أمام الولاية القضائية وقت كافٍ لمعالجة أي توصيات قبل نشر النتائج.<br>تُجمَّع نتائج تقييم الإطار القانوني في تقرير، مع تحديد التصنيف المخصص للإطار، ويُنشر هذا التقرير في السنة الثانية بعد إجراء أول عملية تبادل. | يبدأ هذا التقييم بعد ثلاث سنوات من بدء الولاية القضائية الخاضعة للتقييم في تبادل المعلومات بموجب المعيار، ويستمر لمدة عامين. | يُجرَى هذا التقييم بعد بدء عمليات التبادل، في إطار جدول زمني محدد. |

هناك ثلاثة مصادر للمعلومات تُستخدَم لتقييم مستوى فعالية تطبيق الولاية القضائية للمعيار في الممارسة العملية:

- استبيان آراء النظراء، حيث يقدم شركاء التبادل في الولاية القضائية المُقيّمة آراءهم حول دقة توقيت التبادل، وجودة المعلومات الواردة.
- يُطلب أيضًا إلى الولاية القضائية التي خضعت للتقييم أن تقدم تفاصيل عن إطار عملها الإداري لضمان امتثال المؤسسات المالية لإجراءات بذل العناية الواجبة والإبلاغ بموجب معيار الإبلاغ المشترك، وذلك باستكمال استبيان إطار الامتثال الإداري، الذي يطلب معلومات تتعلق بجميع المتطلبات التي نصت عليها الشروط المرجعية، بما في ذلك تفاصيل الأنشطة المنفذة، والنتائج المحققة.
- يُمكن اعتبار المعلومات المجمعة من مصادر أخرى، بما فيها المصادر الخارجية، جزءًا من التقييم.

تُشبه عملية مراجعة النظراء العملية المتَّبعة لتقييم الإطار القانوني. وسيُخصَّص تصنيف لكل متطلب رئيسي، وتحصل كل ولاية قضائية مُلتزمة على تصنيف عام. وينبغي نشر نتائج مراجعات فعالية الولايات القضائية المُلتزمة ٢٠١٧-٢٠١٨ في عام ٢٠٢٢.

عندما تحدد المراجعة ثغرات في إطار العمل الإداري الذي يحكم تطبيق المعيار، تُقدَّم "توصية" إلى الولاية القضائية المُقيَّمة لمعالجة أوجه القصور.

### *الجدول الزمني لتقييم الولايات القضائية التي أعلنت التزامها بعد عام ٢٠١٨*

يعتمد الجدول الزمني لعمليات التقييم على تاريخ التزام كل ولاية قضائية ببدء التبادل بموجب المعيار. ويوضح الجدول رقم ٧ الإطار الزمني للولايات القضائية الملتزمة ببدء التبادل بموجب المعيار بعد عام ٢٠١٨.

# ٣. استراتيجية تطبيق المعيار

ينبغي فهم تطبيق المعيار في أي ولاية قضائية على أنه مسار متعدد الأعمال، ومشروع متوسط الأجل، ولا بد من وضع استراتيجية واضحة لنجاح هذا المشروع. وهذه الاستراتيجية هي العملية التي تترجم بها الولاية القضائية مدى التزامها بتطبيق المعيار بحلول تاريخ معين إلى خطة عمل وأنشطة ذات صلة لتحقيق الهدف المحدد، وهو: تبادل بيانات معيار الإبلاغ المشترك في الوقت المحدد لذلك، وضمان ودقة المعلومات المتبادلة. وستوجه خطة العمل التي تحددها الإدارة العليا مسار عمل مختلف الأطراف المعنية نحو الاتجاه المبين في الاستراتيجية.

تبدأ إستراتيجية تطبيق المعيار بقرار الالتزام ببدء إجراءات التبادل وفق معيار التبادل المشترك- التبادل الأوتوماتيكي لمعلومات الحسابات المالية بحلول تاريخ محدد.

بمجرد التزام الولاية القضائية، فعليها القيام بما يلي: (١) وضع خطة عمل شاملة تتضمن أنشطة واضحة، وجداول زمنية، وأشخاص مسؤولين؛ و(٢) متابعة تنفيذ الإجراءات والأنشطة؛ و(٣) اتخاذ التدابير التصحيحية إذا لزم الأمر؛ و(٤) تقديم تقارير منتظمة عن حالة تطبيق المعيار.

وضمانًا لاتخاذ الولاية القضائية قرار مستنير وتحقيق هدفها، توفر أمانة المنتدى العالمي الدعم والتوجيه في مرحلة ما قبل الالتزام، وتتابع الولاية القضائية في عملية التزامها بتبادل المعلومات، وتسليمها، واستخدام البيانات المتبادلة.

## ٣-١ الالتزام بتطبيق المعيار في تاريخ محدد

يلتزم جميع أعضاء المنتدى العالمي بتطبيق معيار التبادل المشترك- التبادل الأوتوماتيكي للمعلومات، إلا أن الدول الآخذة في النمو التي لا تستضيف مركزًا ماليًا غير مطالبة بتطبيق المعيار بحلول تاريخ محدد. وإدراكًا للتحديات التي قد تواجهها هذه الدول، فإنها تلتزم بتطبيق المعيار في إطار زمني عملي. وتحقيقًا لهذه الغاية، فإنها تحصل على المساعدة التقنية من الأمانة وشركاء التنمية الآخرين.

يتطلب نجاح تطبيق المعيار أن تتخذ الولاية القضائية قرارًا مستنيرًا بشأن تاريخ التزامها، وينبغي أن يكون التاريخ المختار لأول عملية تبادل بموجب المعيار واقعيًا، وأن يستند إلى تقييم ما يتطلبه تطبيق المعيار، والموارد الواجب تخصيصها لذلك.

انطلاقًا من خبرة الأمانة العامة للمنتدى العالمي في مساعدة الولايات القضائية في تطبيق المعيار منذ عام ٢٠١٥، فقد عملت على تجديد وتعزيز استراتيجيتها لدعم الدول الآخذة في النمو للاستفادة من المعيار[٣٨]. كما استرشدت الأمانة في وضع استراتيجيتها بالدروس المستفادة من المساعدة المقدمة بموجب خطة العمل المعنية بمشاركة البلدان الآخذة في النمو في التبادل الأوتوماتيكي للمعلومات[٣٩] لعام ٢٠١٧.

## ٣-١-١ وضع تاريخ واقعي لأول عملية تبادل تتم بموجب المعيار

تُشّجع الولايات القضائية التي تنظر في تطبيق المعيار على المدى المتوسط في التواصل مع أمانة المنتدى العالمي للإبلاغ عن قرارها قبل الالتزام رسميًا ببدء أول عملية تبادل بموجب المعيار بحلول تاريخ محدد.

وتوفر الأمانة دعم ما قبل الالتزام لتزويد الولاية القضائية بالمعلومات والإرشادات والمشورة ذات الصلة لتحديد التاريخ الذي يمكن وصفه بالواقعي لأول عملية تبادل، مع مراعاة الظروف الخاصة بكل ولاية.

يغطي الدعم المُتاح العناصر الرئيسية التالية:

- زيادة الوعي لمتطلبات المعيار، وفوائد تطبيقه، وعملية الالتزام به، بما في ذلك تبعاته.
- تحليل المعيار لشرح اللبنات الأساسية لتطبيقه الفعال.
- إجراء تقييم أولي لمدى اكتمال نظام إدارة أمن المعلومات الذي تنفذه السلطة الضريبية .
- وضع خطة عمل لتطبيق المعيار .
- الإجابة على أي أسئلة قد تطرحها الولاية القضائية.

يُعتبر التقييم الأولي لمستوى اكتمال نظام إدارة أمن المعلومات عنصرًا حاسمًا لمساعدة الولاية القضائية على تحديد تاريخ الالتزام. وتعتمد قدرة الولاية القضائية على تلقّي بيانات معيار الإبلاغ المشترك من شركائها على المراجعة الإيجابية التي تجريها الأمانة العامة لإطار السرية وحماية البيانات الخاص بالولاية. لذلك، يجب على الولاية القضائية تقييم ما إذا كان إطارها الحالي يلتزم بالمعايير المعترف بها دوليًا، أو أفضل الممارسات في هذا المجال. وإذا وجدت بعض الثغرات، فعليها أن تنظر في الوقت اللازم لمعالجتها.

وإذا أجرت الأمانة هذا التقييم الأولي، وأضفت عليه الطابع الرسمي في تقرير المساعدة الفنية، فإنها ستساعد الولاية القضائية في تحديد الثغرات المحتملة، وتحديد خطة العمل المناسبة لمعالجتها، وكذا تحديد التاريخ المناسب لأولى عمليات التبادل.

ومن الأمور المهمة كذلك، النظر في الوقت اللازم لصياغة الأحكام القانونية المطلوبة وتنفيذها. وسيحدد الجدول الزمني للقيام بذلك الوقت المفترض أن تبدأ فيه المؤسسات المالية جمع المعلومات للإبلاغ عنها، مع ملاحظة أن هذا سيتطلب إجراء بعض التغييرات الضرورية في أنظمتها. وبمجرد الانتهاء من جمع المعلومات، فسيتم إبلاغ السلطة الضريبية بها، وتبادلها خلال العام التالي.

## ٣-١-٢ عملية الالتزام

للالتزام بتطبيق المعيار وبدء عمليات التبادل بموجبه بحلول تاريخ معين، يتعين أن يُوقع وزير المالية (أو أي أشخاص آخرين مخول لهم بإشراك الولاية القضائية) خطابًا يتضمن الالتزامات المطلوبة، وإرساله إلى رئيس المنتدى العالمي.

تنطوي عملية الالتزام على ما يلي:

- احترام مبدأ المعاملة بالمثل في إرسال المعلومات وتلقيها (على الرغم من أن الولايات القضائية قد تُفضل إرسال المعلومات فقط، وهو ما قد يكون مناسبًا للولايات القضائية التي لا تفرض ضريبة على الدخل).
- تبادل المعلومات مع جميع الشركاء المناسبين المعنيين، باعتبارهم جميع الولايات القضائية المهتمة بتلقي المعلومات من الولاية القضائية والتي تفي بالمعايير المتوقعة فيما يتعلق بالسرية وحماية البيانات، واستخدام المعلومات للأغراض الواجبة.
- الشروع في تبادل المعلومات بحلول تاريخ المحدد في الخطاب المذكور.

نموذج الخطاب الذي يتضمن كافة الالتزامات مُتاح للولايات القضائية المهتمة، ويُمكن طلبه عبر الرابط:.gftaxcooperation@oecd.org ومع الإقرار بأن الظروف غير المتوقعة قد تؤثر على تنفيذ الالتزام المُتعهد به، يجوز لأي من الدول الآخذة في النمو التي لا تستضيف مركزًا ماليًا أن تطلب تأجيل التزامه بإرسال خطاب إلى رئيس المنتدى العالمي يوضح هذه الظروف، ويحدد تاريخ جديد مقبول لتطبيق المعيار بشكلٍ كامل.

---

٣٨. المنتدى العالمي/منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠١٧)، *The Global Forum's Plan of Action for Developing Countries Participation in AEOI*، المرجع السابق.

٣٩. المصدر: أمانة المنتدى العالمي/منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠٢١)، *Unleashing the potential of automatic exchange of information for developing countries – 2021 Strategy*, متاح على الرابط: www.oecd.org/tax/transparency/documents/aeoi-strategy-developing-countries.pdf.

تخضع الولاية القضائية الملتزمة لعمليات المراقبة ومراجعة النظراء التي يُجريها المنتدى العالمي (انظر القسم ٢-٤ من مجموعة الأدوات). وسينعكس الالتزام في بوابة التبادل الأوتوماتيكي (انظر القسم الفرعي ٢-١-٥ من مجموعة الأدوات)، وسيتم إخطار المنتدى العالمي ومجموعة العشرين بحالة تطبيق المعيار بانتظام.

ويُمكن تزويد الولاية القضائية الملتزمة بأنشطة بناء القدرات، عند طلبها ذلك، في كل مرحلة من مراحل تطبيق المعيار، وكذلك بشأن استخدام بيانات معيار الإبلاغ المشترك.

## ٣-٢ وضع الاستراتيجية وتنفيذها

### ٣-٢-١ وضع إطار تنظيمي

#### *دور لجنة التنفيذ*

ينبغي إسناد مهمة تحويل القرار السياسي إلى إجراءات وأنشطة ملموسة إلى لجنة مختصة بالتطبيق، إذ يتطلب تطبيق المعيار عادةً اتصالاً وتنسيقاً قويًا بين مختلف أصحاب المصلحة داخل السلطة الضريبية وخارجها.

- يتطلب تطبيق المعيار داخل السلطة الضريبية الجمع بين وظائف عدة؛ مثل الشؤون القانونية، والتدقيق، وإدارة الممولين، وتكنولوجيا المعلومات، والوظائف الأمنية، والمشتريات.
- ينبغي كذلك إشراك السلطات العامة الأخرى في تطبيق المعيار، مثل وزارة المالية، والمشرفين على القطاع المالي، ووزارة العدل، ووزارة الخارجية، والهيئة المسؤولة عن الإشراف على تمرير كافة التشريعات من خلال البرلمان، وهيئة حماية البيانات.
- يتعين أيضًا استشارة أصحاب المصلحة الآخرين في مراحل التطبيق ذات الصلة، مثل القطاع المالي (من خلال جمعيات المؤسسات المالية، واتحاد المصرفيين، واتحاد شركات التأمين، ورابطة الكيانات الاستثمارية، وجمعيات العملاء).

تختلف النُهج المتبعة باختلاف حجم الولاية القضائية:

- ربما تُشكل ولاية قضائية صغيرة لجنة واحدة، تعقد اجتماعات محدودة أو موسعة اعتمادًا على المسألة المقرر مناقشتها ودعوة جمعيات الأعمال والعملاء للمشاركة في اجتماعاتها، عند الاقتضاء.
- ربما تختار ولاية قضائية كبيرة أن تُشكل لجنة رفيعة المستوى، تتخذ قرارات إستراتيجية، وتوجه عمل لجنة أخرى فنية تكون مسؤولة عن تنفيذ الإجراءات والأنشطة، بما في ذلك التشاور مع جمعيات الأعمال والعملاء.

يجب أن تحدد الولاية القضائية المُنظمة التي تناسب ظروفها على نحوٍ أفضل، كي تتمكن من تحقيق الهدف المحدد على المستوى السياسي. وتحقيقًا لهذه الغاية، وبغض النظر عن النهج المتبع، يتعين إشراك كبار المسؤولين في لجنة تنفيذ الاستراتيجية، التي يجب أن يرأسها شخص يتمتع بالصلاحيات الكافية (كرئيس السلطة الضريبية أو نائبه، والأمين العام لوزارة المالية). ونظرًا لاحتمالية انشغال الأعضاء ذوي الأقدمية المطلوبة لإجراء التغييرات اللازمة، وتعذر حضورهم جميع اجتماعات اللجنة، فمن الأفضل أن يعين كل منهم نائبًا له.

ينبغي أن تعقد اللجنة اجتماعاتها على أساس منتظم، وبصور مختلفة عند الاقتضاء (مثل عقد اجتماعات تناقش موضوعات بعينها كل أسبوعين، واجتماعات عامة كل شهر)، شريطة أن تجتمع اللجنة العامة كل شهرين على الأقل بمشاركة كبار المسؤولين.

لذلك، ينبغي أن يكون للجنة التنفيذية تفويض واضح من وزير المالية (أو الحكومة) كي تمارس أنشطتها. وتتمثل مهمة اللجنة في وضع خطة عمل، وتخطيط الأنشطة المطلوبة، ومتابعة تنفيذها، واتخاذ أي تدابير تصحيحية ضرورية لتحقيق الهدف، أي بدء أولى عمليات تبادل المعلومات وفقًا للمعيار، كما هو مقرر. وينبغي أن تقدم اللجنة تقارير منتظمة عن حالة تطبيق المعيار إلى وزير المالية، أو الحكومة، وأن تقترح القرارات والإجراءات الممكنة، عند الحاجة.

#### *تشكيل لجنة التنفيذ*

لا بد من تحري الدقة عند اختيار أصحاب المصلحة المعنيين المقرر انضمامهم إلى اللجنة.

لذا، ينبغي أن تشير الولاية القضائية إلى محتوى المحاور الرئيسية لتطبيق المعيار.

- ربما يتطلب وضع الإطار الدولي (مثل اتفاقية المساعدة الإدارية المتبادلة في المسائل الضريبية، والاتفاق المتعدد الأطراف للسلطات المختصة بمعيار الإبلاغ المشترك) مشاركة وزارة الشؤون الخارجية، والتواصل مع البرلمان.

  دون أدنى شك، سيتطلب اعتماد الإطار القانوني اللازم التنسيق بين السلطة الضريبية (من حيث المهمة القانونية) والسلطات المعنية الأخرى المشاركة في الإجراء التشريعي (مثل وزارة العدل، ومكتب المُدعي العام، والبرلمان)، بالإضافة إلى المشرفين على القطاع المالي. ويُعد هذا الأمر حاسمًا وضروريًا لضمان اتباع معايير الصياغة الدقيقة، وسلاسة سير العملية التشريعية. ودعمًا للعملية التشريعية وتيسير الامتثال، ينبغي أيضًا تنفيذ إجراءات التواصل التي قد تشمل التشاور مع الهيئات ذات الصلة.
- ربما يتطلب استيفاء متطلبات السرية وحماية البيانات التنسيق بين المهام المختلفة للسلطة الضريبية، أو وزارة المالية (أي السلطة

المختصة، وقسم التدقيق الداخلي، وإدارة الموارد البشرية، وقسم تكنولوجيا المعلومات، والأمن، والشؤون القانونية، والمشتريات)، والتنسيق كذلك مع سلطات وجهات أخرى مثل حماية البيانات، وسلطات الأمن السيبراني الوطنية، وهيئة التدقيق الخارجي.

- للمُضي قدمًا في عملية التبادل، وضمان الامتثال لمعيار الإبلاغ المشترك والاستخدام الفعال لبياناته، ينبغي تخصيص الموارد الإدارية وموارد تكنولوجيا المعلومات اللازمة، ويتطلب ذلك شراء أدوات أو أنظمة تكنولوجيا المعلومات، وتحديد آلية الإرسال؛ مثل الربط بنظام النقل المشترك، وتعيين الموظفين المعنيين (مثل مدققي الضرائب، وعلماء البيانات، ومسؤولي أمن المعلومات، أو خبراء أمن المعلومات)، وتدريب الموظفين، ومراجعة الإجراءات والعمليات. لذلك، فإن الوظائف ذات الصلة داخل السلطة الضريبية، أو وزارة المالية ستحتاج إلى المشاركة في تطبيق المعيار، وربما تُشارك كذلك سلطات أخرى مثل وزارة الميزانية، أو وزارة الخدمة المدنية. كما أن المشاركة مع المشرفين على القطاع المالي يُعد أمرًا بالغ الأهمية في تصميم وتنفيذ إطار الامتثال الإداري.

## ٣-٢-٢ القرارات الاستراتيجية

يجب على لجنة التنفيذ اتخاذ القرارات الاستراتيجية ذات الصلة أو الرجوع إلى السلطة المختصة لاتخاذ القرارات المطلوبة في الوقت المناسب.

ينبغي اتخاذ بعض القرارات الرئيسية في أولى مراحل عملية تطبيق القرار. وسنتناول تلك القرارات في هذا القسم بإيجاز، ثم بمزيد من التفصيل في الأقسام التالية من مجموعة الأدوات.

وبُوجهٍ عام، قامت السلطات بتطبيق المعيار خلال فترة تتراوح ما بين سنتين إلى ثلاث. وتمكنت بعض الولايات القضائية من تطبيق المعيار في إطار زمني أقصر، بينما احتاجت بضعة منها إلى مزيد من الوقت لتطبيقه.

في معظم الحالات، تسمح فترة الثلاث سنوات باستيفاء جميع متطلبات التطبيق دون أي صعوبة، وبدء تبادل المعلومات بشكلٍ فعال. ويقدم الجدول رقم ٨ مثالاً لتطبيق المعيار في غضون ثلاث سنوات. لذلك، لا بد من التخطيط لمختلف الإجراءات والأنشطة لتحقيق الالتزام. ويمكن كذلك اتباع ترتيب عكسي عند تخطيط الإجراءات، أي بدء تطبيق المعيار اعتبارًا من تاريخ أول عملية من عمليات التبادل، وهذا يعد من الممارسات المجدية.

### *الإطار القانوني الدولي*

من أهم القرارات التي يتعين اتخاذها في أسرع وقتٍ ممكن هو ما إذا كان ينبغي اتباع نهج ثنائي أو متعدد الأطراف، لإبرام شبكة من الاتفاقات التي تسمح بالتبادل الأوتوماتيكي لمعلومات الحسابات المالية بموجب المعيار بين جميع الشركاء المناسبين المعنيين. ونناقش هذه المسألة بمزيد من التفصيل في الجزء الخامس من مجموعة الأدوات؛ فالنهج المُوصى به، أو النهج الذي تتبعه جميع الولايات القضائية المُطبقة للمعيار، هو النهج متعدد الأطراف بالجمع بين اتفاقية المساعدة الإدارية المتبادلة في المسائل الضريبية، والاتفاق المتعدد الأطراف للسلطات المختصة بالمعيار، وإلا فإن اتباع نهج آخر يستلزم من جميع الولايات القضائية الأخرى الاكتفاء بوضع سلسلة من الاتفاقات الثنائية بدلاً من الاستمرار في النهج متعدد الأطراف الذي وضعته.

بغض النظر عن النهج المختار، يتعين أن تحدد الولاية القضائية ما إذا كانت الالتزامات المبينة من الاتفاق الدولي الذي أبرمته تُلزمها (١) بإجراء تغييرات تشريعية محلية (مثل رفع السرية المصرفية لتمكين التبادل الأوتوماتيكي للمعلومات للأغراض الضريبية)؛ و(٢) باتخاذ إجراءات محلية محددة إلزامية (كالحصول على موافقة البرلمان، أو مجلس الوزراء على توقيع الاتفاق، و/أو تصديق البرلمان عليه و/أو موافقته عليه). وبينما يعتبر اتفاق السلطات المختصة لتطبيق المعيار بشكلٍ عام اتفاقًا إداريًا على وجه التحديد، فربما تحتاج بعض الولايات القضائية إلى اتباع بعض الإجراءات المحلية المحددة لتتمكن من توقيع الاتفاق، والعمل به.

**الجدول رقم (٨): مثال لإطار زمني مدته ثلاث سنوات لتنفيذ المكونات الأساسية لمعيار التبادل الأوتوماتيكي لمعلومات الحسابات المالية**

| مكونات المعيار | السنة الثانية من التنفيذ (سنة-٢ من أول عملية تبادل) | السنة الثانية من التنفيذ (سنة-١ من أول عملية تبادل) | السنة الثالثة من التنفيذ (سنة أول عملية تبادل) |
|---|---|---|---|
| الإطار القانوني الدولي | توقيع اتفاقية المساعدة الإدارية المتبادلة في المسائل الضريبية والتصديق عليها، وإيداع وثيقة التصديق بحلول نهاية أغسطس. | | |
| | توقيع الاتفاق المتعدد الأطراف للسلطة المختصة بشأن التبادل الأوتوماتيكي لمعلومات الحسابات المالية | تفعيل الاتفاق المتعدد الأطراف للسلطة المختصة بشأن التبادل الأوتوماتيكي لمعلومات الحسابات المالية | |
| الإطار القانوني المحلي | التشاور مع المؤسسات المالية. | الإطار القانوني المحلي النافذ | |
| | اعتماد التشريع الأساسي والثانوي (يفضل قبل ستة أشهر على الأقل من دخوله حيز التنفيذ أو السريان). | | |
| | اعتماد وإطلاق برنامج الإفصاح الطوعي | استمرار تنفيذ برنامج الإفصاح الطوعي | إغلاق برنامج الإفصاح الطوعي |
| العناية الواجبة | | بدء إجراءات بذل العناية الواجبة | أول عملية إبلاغ تقوم بها المؤسسات المالية (يُفضل في شهر مايو، أو يونيو، أو يوليو). |
| بوابة التبادل الأوتوماتيكي للمعلومات | التطوير والاختبار | | حالة الإعداد (يُفضل في شهر مايو، أو يونيو، أو يوليو). |
| السرية وحماية البيانات | الانتهاء من تقييم ما قبل التبادل للمنتدى العالمي (قبل يونيو سنة -١)، مسبوقًا بالدعم والمساعدة الفنية من الأمانة العامة بشأن السرية وحماية البيانات، حسب الضرورة. | | |
| نظام النقل المشترك | القيد، الاختبار. | | حالة الإعداد، قبل سبتمبر |
| التبادل الأوتوماتيكي لمعلومات الحسابات المالية بموجب معيار الإبلاغ المشترك | | | سبتمبر - أول عملية للتبادل الأوتوماتيكي لمعلومات الحسابات المالية بموجب معيار الإبلاغ المشترك |
| الامتثال | أنشطة الامتثال: بدءًا من الإجراءات الوقائية، والتعليمية، إلى تدابير التحقق والإنفاذ. | | |

ينبغي أن يكون الإطار القانوني الدولي ساري المفعول، وأن يدخل حيز التنفيذ في الوقت المناسب، فمثلا على الولاية القضائية الملتزمة ببدء عمليات التبادل الأولى في سبتمبر (س)، بناءً على اتفاقية المساعدة الإدارية المتبادلة في المسائل الضريبية أن توقع هذه الأخيرة، وتصادق عليها على النحو الواجب، وأن تودع وثيقة التصديق بحلول نهاية شهر أغسطس من العام التالي لأول سنة ميلادية يتوجب الإبلاغ عنها بموجب المعيار (س-٢)، وبالتالي لن يستدعي الأمر تقديم إقرار من جانب واحد لإنفاذ اتفاقية المساعدة الإدارية المتبادلة للحصول على مساعدة إدارية

للفترات الخاضعة للضريبة قبل دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، مما يقلل أيضًا من عدد الولايات القضائية المشاركة في تلك الفترة الواجب الإبلاغ عنها (انظر القسم ٥-٣ من مجموعة الأدوات). وينبغي كذلك تفعيل الاتفاق المتعدد الأطراف للسلطة المختصة بشأن التبادل الأوتوماتيكي لمعلومات الحسابات المالية في أقرب وقت ممكن (أي بنهاية س-١ على أبعد تقدير) لضمان إتاحة الوقت لأكبر عدد ممكن من الشركاء لمراجعة قائمة الولايات القضائية الواجب الإبلاغ عنها؛ وإلا تتلقى الولاية القضائية فقط بيانات من عدد محدود من الشركاء لفترة الإبلاغ الأولى.

## *الإطار القانوني المحلي*

### الجدول الزمني التشريعي

يحتاج صُناع السياسات، وكذا من يضطلعون بصياغة النصوص القانونية، إلى بدء العمل على صياغة التشريعات خلال فترة كافية لضمان وضع الولاية القضائية على الطريق الصحيح لبدء عمليات التبادل على النحو المخطط له.

يتعين أن يكون آخر موعد لدخول القوانين المحلية حيز التنفيذ والسريان هو بداية السنة الميلادية التي تسبق أول سنة للتبادل - س- (أي ١ يناير س-١). ويرجع ذلك إلى أن المؤسسات المالية يجب أن تتخذ إجراءات بذل العناية الواجبة المحددة في معيار الإبلاغ المشترك، وشرحه من أجل تحديد المعلومات التي يجب الإبلاغ عنها، أي يتعين البدء في تنفيذ هذه الإجراءات في اليوم الأول من السنة الميلادية الأولى الخاضعة للإبلاغ (أي ١ يناير س-١)، ومن أمثلة هذه المعلومات تلك المتعلقة بالحسابات المالية المفتوحة اعتبارًا من ذلك اليوم فصاعدًا (الحسابات الجديدة). لذلك يُوصى بإقرار التشريع مسبقًا، لإتاحة الوقت للمؤسسات المالية للامتثال لالتزامات معيار الإبلاغ المشترك (أي بحلول يونيو س-٢، كمثال). كما ينبغي الاعتراف بأنه كي تبدأ المؤسسات المالية في جمع المعلومات، فإنها بحاجة لوضع الأنظمة والعمليات اللازمة، الأمر الذي سيستغرق أيضًا بعض الوقت. وينبغي أن تضع الولاية القضائية - الراغبة في بدء عمليات التبادل في سبتمبر ٢٠٢٤ - أساسًا تشريعيًا نافذًا، وهو ما يتطلب بذل العناية الواجبة اعتبارًا من ١ يناير ٢٠٢٣.

لذلك ينبغي على الولايات القضائية أن تبدأ العمل التشريعي في أقرب وقت ممكن، وأن تعمل بشكلٍ عكسي من السنة الأولى التي سيُطلب فيها من المؤسسات المالية تنفيذ إجراءات بذل العناية الواجبة (س-١). وهنا يتعين وضع العوامل الرئيسية التالية في الاعتبار:

- **الجدول الزمني لاعتماد التشريع (أو ما يعادله):** ينبغي أن يعني التزام الحكومات بتطبيق المعيار أن يُخصص البرلمان بعض الوقت للنظر في التشريع اللازم واعتماده. ويلزم أن يتأكد صُناع السياسات من الانتهاء من العملية التشريعية خلال فترة تسمح ببدء العمل بالتشريع قبل بدء س-١. وغالبًا ما يستلزم سريان التشريع الأساسي ودخوله حيز التنفيذ الكثير من الوقت، وإذا قررت الولاية القضائية تنفيذ التشريع المحلي، إلى جانب التشريعات الأولية والثانوية و/أو التوجيه المُلزم، فربما يلزم تخصيص المزيد من الوقت لإصدار تشريع ثانوي و/أو توجيه، والتأكد من إمكانية سريانه اعتبارًا من ١ يناير س-١.
- **عملية الصياغة:** يتعين على الولايات القضائية أن تأخذ في الاعتبار الوقت المناسب لصياغة التشريعات اللازمة، وإذا اختارت تنفيذ التشريع بتطبيق القواعد النموذجية التي وضعتها أمانة المنتدى العالمي (انظر القسم ٦-١ من مجموعة الأدوات)، فربما عليها أيضًا التشاور مع الجهات القانونية الحكومية، أو خدمات الترجمة لتكييف القواعد النموذجية، على النحو المطلوب.
- **التشاور مع أصحاب المصلحة:** ربما تلتزم الولايات القضائية بشرطٍ تشريعي يحتم عليها إجراء مشاورات قبل تمرير سياسة جديدة، أو ربما ترغب في فعل ذلك كونه من الممارسات الجيدة (انظر المربع رقم ١).

### المربع رقم ١: التشاور مع أصحاب المصلحة

إن لمعيار الإبلاغ المشترك وشرحه طبيعة إلزامية المقصود منها ضمان تكافؤ الفرص عبر جميع الولايات القضائية، وزيادة اتساق البيانات المتبادلة. وبالتالي، يخضع إدخال تعديلات على مسودة التشريع بعد التشاور مع أصحاب المصلحة إلى بعض القيود، وهذا يختلف عما هو متبع عادةً في عمليات صنع السياسات.

ومع ذلك، قد ترغب الولايات القضائية في العمل عن كثب مع القطاعات المالية، وسلطات الإشراف المالي الخاصة بها، عندما تقرر اعتماد بعض الأساليب الاختيارية بموجب معيار الإبلاغ المشترك، أو عندما تقرر تقديم ما يتبعها من حسابات مستبعدة، أو مؤسسات مالية غير مُبلغة.

ومن مزايا التشاور مع الأطراف المعنية أيضًا، إبلاغ المؤسسات المالية مبكرًا بالتزاماتها القادمة. وسيسهم إعداد القطاع المالي للامتثال للتشريعات القادمة في تطبيق المعيار دون أي صعوبة، بل ومن المفترض أن يعمل على زيادة الامتثال، لذا ينبغي أن تستخدم المؤسسات المالية أدوات تكنولوجيا المعلومات للامتثال لمتطلبات العناية الواجبة والإبلاغ الخاصة بمعيار الإبلاغ المشترك، وتعديل عمليات اكتساب عملاء جدد.

## اعتبارات تشريعية أخرى

وينبغي كذلك مناقشة النهج المُتبع لترجمة معيار الإبلاغ المشترك وانعكاسه في الإطار القانوني المحلي مسبقًا. ويُقدم القسم ٦-٢ إرشادات حول الاحتمالات المختلفة (طرق "النقل الحرفي" و "الإشارة المرجعية") للتطبيق التشريعي للمعيار، ويلزم وضع تلك الاحتمالات في الاعتبار والتركيز عليها. ومن النقاط التي تحظى بالكثير من الاهتمام، التفاعل بين طريقة صياغة التشريع المحلي، ومتطلبات معيار الإبلاغ المشترك، إذ أن الحياد عن نص المعيار قد يؤدي إلى ظهور أوجه قصور تشريعية، ويُهدد بعدم الامتثال.

من العناصر الأخرى التي يتعين تضمينها في القرار التشريعي؛ تحديد السلطة أو السلطات التي ستقوم بمراقبة الامتثال لالتزامات معيار الإبلاغ المشترك، وتشرف عليه. ويجب اتخاذ هذا القرار في أقرب وقت ممكن للتحقق من وجود سلطات وتدابير الإنفاذ ذات الصلة، أو ضمان إدراجها في إطار العمل القانوني (انظر القسم رقم ٦-٢، والقسم رقم ٧-١ من مجموعة الأدوات).

أخيرًا، يتعين مناقشة تنفيذ برامج الإفصاح الطوعي مع جميع السلطات ذات الصلة كونها مسألة استراتيجية (انظر الجزء الرابع من مجموعة الأدوات)، لضرورة تنفيذها قبل عمليات التبادل الأولى، وهو ما يتطلب اعتماد الإطار التشريعي، وكذلك التنظيمي، والإجراءات ذات الصلة.

### *ضمان توافر ما هو مطلوب من موارد إدارية وموارد تكنولوجيا المعلومات*

يتم إجراء عمليات تبادل المعلومات وفقًا للمعيار إلكترونيًا، وتتضمن هذه العمليات كمية كبيرة من البيانات. لذلك، ينبغي تخصيص موارد مخصصة لتطبيق المعيار لضمان تنفيذ أنشطة التبادل على النحو المقرر، وتدريب المسؤولين وتنفيذ الأنظمة قبل أولى عمليات التبادل.

يتعين تقييم الاحتياجات بمجرد البدء في مشروع تطبيق المعيار، واتخاذ قرارات استراتيجية تتحدد بحسب الاحتياجات المرصودة، أو الثغرات المطلوب معالجتها، أو النُهج المقرر اتباعها (سواء من داخل المؤسسات، أو بالاستعانة بمصادر خارجية). ومن أمثلة هذه القرارات:

- تعيين موظفين جُدد يتمتعون بالمهارات اللازمة (مثل علماء البيانات، ومسؤولي أمن المعلومات، ومتخصصي تكنولوجيا المعلومات، ومدققي الحسابات الضريبية، وخبراء القطاع المالي)، أو إعادة توزيع الموظفين الحاليين، وتنفيذ برنامج تدريبي في هذه المجالات المحددة.
- تدريب الموظفين على الجوانب ذات الصلة في معيار الإبلاغ المشترك.
- إدخال التغييرات التنظيمية المتعلقة بإعداد إطار عمل إداري لضمان امتثال المؤسسات المالية لالتزامات معيار الإبلاغ المشترك.
- تحسين إطار السرية وحماية البيانات.
- تدعيم البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات.
- تصميم أو شراء بوابة للتبادل الأوتوماتيكي للمعلومات لتلقي المعلومات من المؤسسات المالية، وإعداد الملفات ومشاركتها مع الولايات القضائية الشريكة (انظر القسم رقم ٧-٢ من مجموعة الأدوات).
- المشاركة في نظام النقل المشترك، والتي تتطلب توقيع العقد ذي الصلة، ودفع الرسوم السنوية، والاتصال بالنظام (انظر القسم رقم ٧-٢ من مجموعة الأدوات).

ويتعين الحفاظ على الموارد الإدارية، وموارد تكنولوجيا المعلومات أيضًا بعد انتهاء مرحلة التطبيق من أجل:

- ضمان صيانة وتطوير وأمن بوابة التبادل الأوتوماتيكي للمعلومات، والأنظمة المحلية المُنفذة لاستخدام بيانات معيار الإبلاغ المشترك.
- ضمان مستوى مُرضٍ ومستمر من السرية وحماية البيانات.
- تزويد الوحدة المسؤولة عن معالجة بيانات معيار الإبلاغ المشترك (مثل وحدة تبادل المعلومات، وهي وحدة مخصصة)، بفريق العمل المناسب، والتواصل مع شركاء التبادل، والتواصل الداخلي لحل أي مشاكل قد تظهر.
- تنفيذ إطار الامتثال الإداري، والإشراف على امتثال المؤسسات المالية لالتزامات معيار الإبلاغ المشترك.

### *ضمان توافر مستوى ملائم من التواصل*

يتطلب تنفيذ معيار الإبلاغ المشترك حملات تواصل تستهدف جماهير مختلفة.

يُمكن التعامل مع موضوع التواصل على أساس مخصص، مع مراعاة أنه في بعض الظروف قد يلزم مناقشة أنشطة التواصل، وتنسيقها على مستوى لجنة التنفيذ، ومن أمثلة هذه الظروف النظر في تنفيذ برامج الإفصاح الطوعي.

يتعين الحرص على تنفيذ أنشطة التواصل التي تستهدف المؤسسات المالية، لإسهامها في ضمان الامتثال للمعيار، مع مراعاة أن محتوى التواصل قد يختلف باختلاف مرحلة تطبيق المعيار، فمثلا، ربما تكفي حملات التوعية في أولى المراحل، بينما قد تستدعي المراحل اللاحقة أنشطة التدريب والاستشارة والتوجيه. وقد يختلف نهج التواصل باختلاف ظروف كل ولاية قضائية، ويُمكن أن يتم التواصل من قبل السلطة الضريبية و/أو الهيئة التنظيمية، وقد يستهدف جمعيات الأعمال، أو جميع المؤسسات المالية. ويمكن توفير خط ساخن خاص لهذا الغرض، وموقع إلكتروني يتضمن جميع المعلومات والوثائق ذات الصلة. ويتعين الاهتمام بالإجابة عن الأسئلة، وتوضيح أي لبس لتسهيل

تطبيق المعيار، وزيادة الامتثال له.

ولا بد كذلك من التركيز على الاتصال بالجمهور، إذ سيدعم ذلك فهم إجراءات التسجيل الجديدة عند فتح حساب، وتحديدًا إجراءات جمع المؤسسات المالية الإقرارات الذاتية من صاحب الحساب، أو الشخص المسيطر، فضلا عن إسهامه في الامتثال الطوعي للممولين، بعدة طرق من بينها الانضمام لأحد برامج الإفصاح الطوعي. وإذا تم إبلاغ الممولين بأن إدارتهم الضريبية ستتلقى قريبًا بيانات عن أي أصول مالية خارجية يمتلكونها، فعليهم التأكد من سلامة شؤونهم، وتسويتها عند الحاجة.

وفي سبيل ذلك، يمكن القيام بأنشطة مختلفة مثل حملات وسائل التواصل الاجتماعي، والمقابلات في الصحف، و/أو الإذاعة و/أو التلفزيون، وتخصيص موقع إلكتروني يتضمن المعلومات والوثائق ذات الصلة لخدمة هذا الغرض. كما ينبغي مراعاة إجراءات محددة تجاه المتخصصين القانونيين والمحاسبين الذين يمكنهم تقديم المشورة لعملائهم بشأن المشكلات ذات الصلة بمعيار الإبلاغ المشترك.

## ٣-٣ الدعم المُقدم من أمانة المنتدى العالمي

تلتزم أمانة المنتدى العالمي بدعم جميع الولايات القضائية في المراحل المختلفة من رحلة تطبيق المعيار.

تهدف أدوات تطوير المعرفة[٤٠] التي صممتها الأمانة إلى ما يلي:

- توعية المسئولين بمتطلبات المعيار.
- مساعدة الولايات القضائية في تطبيق المعيار تطبيقًا فعالًا.
- دعم الولايات القضائية في تنفيذ إطار عمل مُرضٍ للسرية وحماية البيانات.
- مساعدة الولايات القضائية في وضع استراتيجية استخدام بيانات معيار الإبلاغ المشترك.
- تقديم الإرشاد والتوجيه للولايات القضائية في الأمور التشغيلية (بوابة التبادل الأوتوماتيكي للمعلومات، ونظام الإبلاغ المشترك).

يجري أيضًا اقتراح عقد ورش عمل، ودورات تدريبية، على المستوى الإقليمي بشكلٍ منتظم يحضرها كبار موظفي السلطة الضريبية، وأي سلطات أخرى معنية بتطبيق المعيار (مثل الجهات التنظيمية). وحيثما أمكن، يُمكن تنظيم ورش العمل على المستوى القطري.

يُمكن أن تستفيد الولايات القضائية الملتزمة من أنشطة المساعدة الفنية الشاملة لدعم تطبيق المعيار تطبيقًا فعالا. وتشمل هذه الأنشطة المساعدة في المجالات الرئيسية التالية:

- وضع خطة عمل لتطبيق المعيار.
- المشاركة في المشاورات الجارية مع القطاع المالي.
- توقيع اتفاقية المساعدة الإدارية المتبادلة في المسائل الضريبية والتصديق عليها.
- توقيع الاتفاق المتعدد الأطراف للسلطة المختصة بشأن التبادل الأوتوماتيكي لمعلومات الحسابات المالية وتفعيله.
- صياغة الإطار التشريعي المحلي لتطبيق معيار الإبلاغ المشترك.
- تصميم برنامج الإفصاح الطوعي وتنفيذه.
- تصميم إطار الامتثال
- المشاركة في نظام النقل المشترك.
- الأمور ذات الصلة ببوابة التبادل الأوتوماتيكي للمعلومات (بما في ذلك القضايا المتعلقة بأمن المعلومات، والتحقق من صحتها، وتشفيرها).
- السرية وحماية البيانات، بما في ذلك إدارة أمن المعلومات.
- الاستخدام الفعال لبيانات معيار الإبلاغ المشترك.
- إعداد عملية مراجعة النظراء.

يُمكن توجيه أي أسئلة، أو طلبات، إلى أمانة المنتدى العالمي (gftaxcooperation@oecd.org).

٤٠. مُتاح على الرابط: www.oecd.org/tax/transparency/resources

# ٤. برنامج الإفصاح الطوعي

قد يكون إعداد برنامج للإفصاح الطوعي مهمًا للولايات القضائية التي تطبق المعيار؛ إذ تستفيد منه السلطات الضريبية في عدة أمور، من بينها تحسين الامتثال الضريبي الطوعي. وقد حققت هذه البرامج نجاحًا باهرًا في الولايات القضائية التي التزمت بتطبيق المعيار في عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨، كما ساعدت على تحصيل مبالغ ضخمة من الإيرادات.

في الأقسام التالية نُقدم إرشادات توجيهية عملية عن تصميم هذه البرامج، وتنفيذها في نطاق تطبيق المعيار. ويحتوي منشور "مستجدات برامج الإفصاح الطوعي - السبيل للامتثال الضريبي"[٤١] على المزيد من التوصيات المتعلقة بالسياسات، وأمثلة للدول التي تُنفذ هذه البرامج، ومعلومات عامة عن البرامج.

## ٤-١ ما برنامج الإفصاح الطوعي؟

تُعد برامج الإفصاح الطوعي فرصًا تقدمها السلطات الضريبية للممولين لتصحيح أوضاعهم في ظل ظروفٍ مواتية، حيث تمهد هذه البرامج السبيل للممولين لتنظيم أوضاعهم، وتساعد الحكومات في تحصيل الإيرادات الناقصة بسهولة من خلال موارد إدارية محدودة. كما تُعد هذه البرامج بمثابة سياسة فعالة من حيث التكلفة، حيث إنها تجلب الإيرادات دون اللجوء إلى عمليات التدقيق، والتقاضي، والإجراءات الجنائية المكلفة والشائكة.

تُقدم برامج الإفصاح الطوعي للممولين فرصةً لتقنين أوضاع أصولهم ودخولهم غير المُعلن عنها في ظل أحكام وشروط تفضيلية. حيث تُعد البرامج التي أُطلقت في فترة التمهيد لتطبيق المعيار هي الفرصة الأخيرة للممولين للإفصاح عن مصالحهم الخارجية قبل أن تبدأ السلطات الضريبية في تلقّي المعلومات من الولايات القضائية الشريكة. وعادةً ما تتضمن هذه البرامج حوافز للممولين، كتقليل الغرامات ورسوم الفائدة، بالإضافة إلى بعض صور الحماية من الملاحقة القضائية.

وكما هو موضح في الشكل رقم ٧، يمتثل أغلب الممولين ذوي المصالح الخارجية لقواعد الإفصاح المعمول بها في الولاية القضائية محل الإقامة. ويمكن تقسيم الممولين غير الممتثلين إلى فئتين:

- ممولون مستعدون لتصحيح أوضاعهم من خلال برامج الإفصاح الطوعي، انتظارًا لتطبيق المعيار لاحقًا.
- ممولون لن يتوقفوا عن التهرب من التزاماتهم الضريبية، والبحث عن استراتيجيات لإخفاء أصولهم بالخارج.

---

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠١٥)، *Update on Voluntary Disclosure Programmes – A Pathway to Tax Compliance*, متاح على الرابط: www.oecd.org/ctp/exchange-of-tax-information/Voluntary-Disclosure-Programmes-2015.pdf

**الشكل رقم (٧): هرم الامتثال والإفصاح الطوعي**

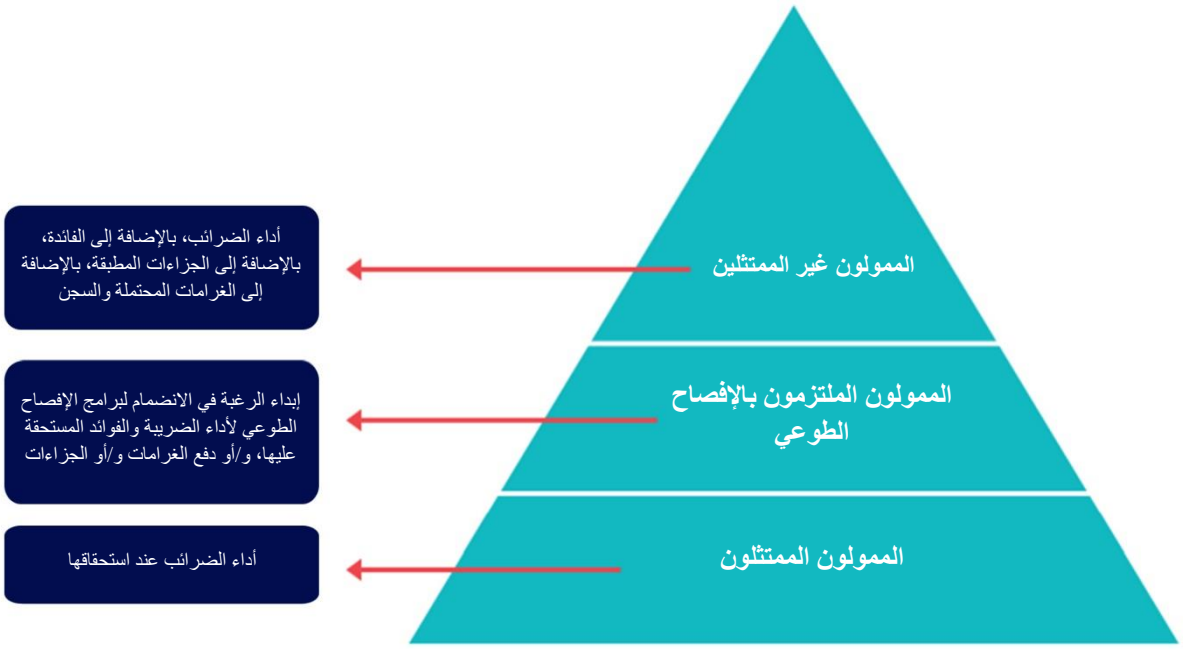


المصدر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠١٥)، مستجدات برامج الإفصاح الطوعي - السبيل للامتثال الضريبي.

وبفضل التعاون الدولي وإتاحة بيانات معيار الإبلاغ المشترك للسلطات الضريبية، تتزايد احتمالات كشف المتهربين من الضرائب؛ لذا، فإنهم لا يعتبرون برامج الإفصاح الطوعي فرصةً لتعديل أوضاعهم في ظل ظروفٍ أنسب، مقارنةً بوضعهم في حالة عدم الإفصاح طوعًا عن أصولهم بالخارج. ولذلك يجب أن يتواصل البرنامج مع الممولين المتقبلين لبرامج الإفصاح الطوعي، لمساعدتهم على الامتثال الطوعي عن طريق تسوية أوضاعهم الضريبية بالكامل.

وعلى الرغم من ذلك، لن يقتنع الممولون غير المهتمين بتصحيح أوضاعهم غير النظامية بمثل هذه البرامج؛ إذ يعتقدون أن عدم امتثالهم لن ينكشف، ولذلك سيستمرون في تحمل المخاطر وتجنب الإفصاح. وللتمكن من التعامل مع هذه النسبة الصغيرة من السكان، يتعين على السلطات الضريبية استخدام بيانات المعيار لتنفيذ إجراءات الامتثال (أي عمليات التدقيق، والتحقيقات الضريبية)، واستخدام القوة الكاملة للقانون في تطبيق الجزاءات، والملاحقة الجنائية.

## ٢-٤ لماذا يُعد برنامج الإفصاح جزءًا من استراتيجية تطبيق المعيار؟

عندما تلتزم الولايات القضائية بتطبيق المعيار، عادةً ما يكمن هدفها الأساسي في تبادل بيانات معيار الإبلاغ المشترك - ويشمل هذا تلقِّي معلومات عن الحسابات المالية المملوكة لمواطنيها بالولايات القضائية الأخرى. وبتوسيع الولايات القضائية لنطاق شبكة تبادل المعلومات، وإيفائها بالمتطلبات التي تؤهلها لتصبح من الشركاء المناسبين المعنيين، فإنها تُؤهل نفسها لتلقِّي بيانات معيار الإبلاغ المشترك من عدد كبير من الشركاء.

عند تفعيل المعيار بكامل طاقته، ستتلقى السلطات الضريبية معلومات من شركاء التبادل عن الحسابات المالية المملوكة للمقيمين فيها، بما في ذلك الممولون الذين لم يفصحوا من قبل عن أصولهم بالخارج. وبناءً عليه، تزيد احتمالية تعرض الممولين ذوي المصالح الخارجية غير المُعلنة للانكشاف فور تبادل بيانات معيار الإبلاغ المشترك.

أسهم التزام الولايات القضائية بتطبيق المعيار بشكلٍ منتظمٍ على مدار السنوات الماضية في تحويل الأهداف داخل حيز التهرب الضريبي بالخارج، وزادت احتمالية الكشف عن الممولين ذوي المصالح الخارجية غير المُعلنة.

وفي الولايات القضائية المُطبقة للمعيار، يُمكن تقديم برامج الإفصاح الطوعي كفرصةٍ أخيرة للممولين ليمتثلوا امتثالًا تامًا قبل تلقي بيانات معيار الإبلاغ المشترك.

وعلى الرغم من أن خطر الانكشاف يُعد حافزًا واضحًا يدفع الممولين غير الممتثلين للانضمام لأحد هذه البرامج، فإن السلطات الضريبية يمكن أن تحقق مزيدًا من الاستفادة منها أيضًا؛ فبتواصلها مع الممولين العازفين عن الانضمام لتلك البرامج، وعرض مجموعة من شروط وأحكام الإفصاح عن مصالحهم الخارجية، يمكنها أن تستفيد بطريقة من الطرق التالية:

- تجنب الإجراءات الإدارية والدعاوى القضائية ضد الممولين، لأنها تستغرق وقتًا طويلا، وتكلفتها مرتفعة، ونتائجها غير مؤكدة.
- سرعة تحصيل الإيرادات، واستخدام جزء منها لتمويل تطبيق المعيار، بما في ذلك عمل الوحدات المتخصصة في التدقيق الضريبي، ومتطلبات السرية، وحماية البيانات، والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات وأنظمتها.
- ضمان الإبلاغ عن هذه الأصول والدخل المحقق منها (أو الدخل المنتقل عبر الحسابات المالية) في السنوات اللاحقة.
- استقطاب الممولين غير الممتثلين، وحثهم على الامتثال الطوعي؛ مما يؤدي إلى توسيع القاعدة الضريبية، وتعزيز مشروعية النظام الضريبي، والتشجيع على إطلاق المزيد من مبادرات التعاون.
- جمع معلومات ٤ضمسن الممولين المنضمين لبرنامج الإفصاح الطوعي؛ مما يزيد معرفة السلطات الضريبية بخطط التهرب الضريبي بالخارج، ومَن ييسرون ارتكابها.

يوضح المربع رقم ٢ التأثيرات التي تُحدثها برامج الإفصاح الطوعي.

## ٤-٣ المبادئ الأساسية لبرنامج الإفصاح الطوعي

سيعتمد تصميم برنامج الإفصاح الطوعي وتنفيذه على أهداف البرنامج والسياق الوطني الذي يُنفَّذ فيه، ولكن لا بد من مراعاة عدد من المبادئ والاعتبارات الأساسية لتحقيق برنامج فعال وناجح.

## ٤-٤ كيف تُصمم برنامجًا ناجحًا؟

### ٤-٤-١ الاعتبارات المبدئية

قبل تحديد شروط البرنامج وأحكامه، يتعين على السلطات الضريبية أن تأخذ في اعتبارها آثاره المحتملة على الممولين، ويجب مراعاة تحقيق توازن بين جذب الممولين غير الممتثلين للإدلاء بمعلوماتهم، وعدم تشجيع التجاوزات او الإثابة عليها. حيث تحقق هذه البرامج التوازن بين:

- تشجيع الممولين العازفين عن الانضمام للبرنامج على تحسين سلوكهم.
- الحفاظ على دعم الغالبية العظمى من الممولين الممتثلين بالفعل.

فإذا افترضنا أن البعض يتصور أن المتهربين من الضرائب قد عُرض عليهم شروط أفضل من أولئك الذين أفصحوا عن دخلهم، ومصالحهم الخارجية بالكامل في الماضي، فقد يزيد هذا من معدلات التهرب الضريبي، وسيشكك السكان في مشروعية هذا البرنامج. في حين أن برامج الإفصاح الطوعي المصممة بعناية ودقة يمكن أن تعود بالفائدة على كافة أصحاب المصلحة من ممولين مفصحين وممولين ممتثلين وحكومات ممتثلة؛ ولذلك يجب وضع شروط وأحكام تشجع الممولين المنضمين طوعًا للبرنامج على:

- دفع مبالغ تزيد عما يدفعه الممولون الممتثلون الذين قد أفصحوا عن كافة مصالحهم الخارجية منذ البداية.
- الخضوع لعقوبات تأديبية أقل شدة من تلك المفروضة على المتهربين الذين يرفضون الامتثال للبرنامج ممن تكشفهم السلطات الضريبية فيما بعد.

### المربع رقم ٢: أمثلة على التأثيرات التي تُحدثها برامج الإفصاح الطوعي

قبل بدء أولى عمليات تبادل المعلومات بموجب المعيار في سبتمبر ٢٠١٧، أطلقت جنوب إفريقيا برنامجًا خاصًا بها للإفصاح الطوعي استمر من ١ أكتوبر ٢٠١٦ إلى ٣١ أغسطس ٢٠١٧. وبلغت قيمة الأصول الأجنبية التي كشفت عنها السلطات ١,٨ مليار دولار أمريكي، في حين بلغت الإيرادات المكتسبة ٢٩٦ مليون دولار أمريكي. أخفى الممولون غير الممتثلين هذه الأصول في دول أخرى، التي كان متوقع استمرارها في توليد الإيرادات الضريبية في المستقبل. وأدخلت جنوب إفريقيا أيضًا برنامجًا دائمًا للإفصاح الطوعي في قانونها الصادر في شأن الضرائب، لتشجيع الممولين على تسوية شؤونهم الضريبية على أساس طوعي.

في إطار هذا البرنامج، حصلت السلطات المعنية مبلغًا يقارب ٢١٣ مليون دولار أمريكي خلال الفترة من ١ أبريل ٢٠١٨ إلى ٣١ مارس ٢٠١٩. ووفقًا لدائرة الإيرادات في جنوب إفريقيا، فإن عدد الطلبات الكبير المقدم للانضمام إلى برنامج الإفصاح الطوعي يتعلق بالأصول الأجنبية التي لم يُفصح عنها الممولون من قبل.

زاد عدد الممولين المُدرجين في قاعدة بيانات مُخطط إعلان الأصول الطوعية والدخل الذي نفذته نيجيريا خلال الفترة من ١ يوليو ٢٠١٧ إلى ٣٠ يونيو ٢٠١٩، من ١٤ مليونًا في عام ٢٠١٦ إلى ١٩ مليونًا في عام ٢٠١٨، بقيمة إيرادات تقترب من ١٦٢ مليون دولار أمريكي.

المصدر: أمانة المنتدى العالمي/منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠٢١)، *Tax Transparency in Africa, Africa Initiative Progress Report 2020*، متاح على الرابط: www.oecd.org/tax/transparency/documents/Tax-Transparency-in-Africa-2021.pdf

المصدر: أمانة المنتدى العالمي/منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠٢٠)، *Tax Transparency in Africa, Africa Initiative Progress Report 2019*، متاح على الرابط: www.oecd.org/tax/transparency/documents/Tax-Transparency-in-Africa-2020.pdf

الإفصاح الطوعي المتعلقة بالمعيار بشكل متكرر خلال فترة زمنية عادةً ما يُسهم خلق الشعور بالضرورة المُلحة في نجاح برامج الإفصاح الطوعي التي أُعدت تمهيدًا لعمليات تبادل المعلومات وفقًا للمعيار. ولذلك، يجب أن تسعى الولايات القضائية إلى تجنب تقديم برامج قصيرة[٤٢]، وإلا فلن يأخذ الممولون تحذير "الفرصة الأخيرة" على محمل الجد. فإذا تكرر طرح هذه البرامج، سيرفض الممولون غير الممتثلين المبادرة، انتظارًا لأي فرصٍ أخرى قد تظهر في المستقبل القريب بشروطٍ أفضل.

٤٢. لا تتناول مجموعة الأدوات برامج الإفصاح الدائمة.

**الجدول رقم (٩): المبادئ الأساسية لبرنامج الإفصاح الطوعي الناجح**

| | |
|---|---|
| **وضوح الأهداف والشروط** | يجب تحديد شروط البرنامج بوضوح، ونشرها من خلال الوثائق الإرشادية، وإبلاغ الممولين بها. وينبغي إطلاع الجميع علانيةً على كافة عواقب المبادرة (أي على الضرائب، والفوائد، والعقوبات، والإجراءات الجنائية) وبشكلٍ علني. وينبغي أن يُركز التواصل أيضًا على أهداف البرنامج، وإبراز مزايا إشراك الممولين الذين يمتلكون مصالح خارجية غير مُعلن عنهاوذلك بطريقةٍ فعالة من حيث التكلفة، مع التركيز على الامتثال المستدام على المدى الطويل. |
| **لموازنة بين الشفافية والسرية** | الشفافية مطلوبة لضمان شرعية الممولين، وموافقتهم على الالتزام بالبرامج التي تنطوي على درجة معينة من دفع الفائدة المهدرة، والغرامات المالية، بالإضافة إلى حماية الممولين من الملاحقة القضائية. يُوصى عادةً بنشر التأثير النهائي للبرنامج، مع الكشف عن تكاليفه ومزاياه.<br><br>في الوقت نفسه، يتعين أن يضمن البرنامج سرية جميع المعلومات التي يُفصح عنها الممولون الملتحقون بالبرنامج. فإذا راود الممولين أي شك حول الطابع الخاص للإفصاح، أو خوف من حدوث أي تسريب للمعلومات، فإنهم سينسحبون من البرنامج، خوفًا من ذيوع شؤونهم المالية. |
| **التوافق مع أنظمة الامتثال والإنفاذ الحالية** | لا ينبغي تصميم برنامج الإفصاح الطوعي كبرنامج منفصل دون مراعاة تأثيره على إطار الامتثال للمعيار وتطبيقه الأوسع نطاقًا. وهذا النوع من البرامج يُعد واحدًا من مجموعة متنوعة من الإجراءات التي يمكن للسلطات الضريبية اتخاذها بوصفها جزءًا من استراتيجية شاملة للامتثال. وستؤدي النظرة الضيقة عند تصميم برامج الإفصاح الطوعي إلى تحصيل عائدات غير كافية، وهو ما سيؤثر سلبًا على الإجراءات الجاري تنفيذها. |
| **المساعدة في تقييد حالات عدم الامتثال** | تعتمد برامج الإفصاح الناجحة على الممولين الذين يفترضون أن السلطات الضريبية تمتلك الأدوات والصلاحيات والقدرات اللازمة للتعامل مع الممولين الذين لا ينضمون إلى هذا النوع من البرنامج. وينبغي أن تُعلن السلطات الضريبية عن أن برامج الإفصاح الطوعي هي الفرصة الأخيرة للتسوية بشروطٍ مواتية قبل تطبيق المعيار. ويمكنها بعدئذ فرض عقوبات أشد، ووضع إرشادات لملاحقة الممولين غير الممتثلين قضائيًا. |
| **تعزيز الامتثال المستدام للممولين ذوي المصالح الخارجية** | لا ينبغي قياس مدى نجاح البرنامج بعدد الممولين المنضمين له فحسب، أو الإيرادات المحصلة من خلاله، ولكن امتثال الممولين على المدى الطويل أمرٌ مهمٌ كذلك. ومع تطبيق المعيار، سيصبح الممولون على دراية بأن السلطات الضريبية تتشارك فيما بينها المصالح الخارجية غير المُعلن عنها، وهذا من عوامل الردع القوية لممارسات التهرب الضريبي في المستقبل. لذا، يجب أن تستند المبادرة إلى ذلك، وتعزز الامتثال المستدام فيما يتعلق بالمصالح الخارجية. |

كلما تكرر عرض برامج الإفصاح الطوعي، قلّت الإيرادات الإضافية التي كان من المتوقع أن تحققها هذه البرامج، وقد تكافئ هذه البرامج المتكررة الممولين الذين رفضوا الالتحاق ببرنامج الإفصاح الطوعي الأول، وتعاقب من انضموا إليه مما يزعزع ثقة الجمهور في النظام.

فعند إعداد برامج متعددة للإفصاح الطوعي (فمثلًا يُطلق برنامج أول قصير الأجل في موعد الالتزام، متبوعًا ببرنامجٍ ثانٍ يُطلق قبيل أول عملية تبادل)، لا بد من وضع أحكام أقل تساهلًا في البرامج اللاحقة، لخلق شعور لدى الممولين بضرورة التعجل، كي يدركوا أن الفرص المتاحة أمامهم للإفصاح الطوعي تتناقص بشكلٍ مطرد، في الوقت الذي تتزايد فيه مخاطر انكشافهم.

وعليه، يجب على الولايات القضائية المطبقة لأحد برامج الإفصاح الطوعي ذات الصلة بالمعيار، أن تأخذ في اعتبارها العناصر التالية:

- برنامج إفصاح طوعي واحد يلتزم بجدولها الزمني المبدئي (مع عدم السماح بتمديد الموعد النهائي) وأحكامه الأصلية، والإشعار بالفرصة الأخيرة. وكإجراء بديل، إنشاء برامج متتالية للإفصاح الطوعي تكون شروطها غير مواتية بالكامل، وذلك مع اقتراب موعد أول عملية تبادل.
- استثمار جزء من الإيرادات المحصلة لتمويل تطبيق المعيار، بالإضافة إلى استخدام بيانات المعيار الواردة لتحديد أي مظاهر أخرى لعدم الامتثال.
- تشديد الجزاءات والملاحقات الجنائية للأشخاص الذين رفضوا الالتحاق بالبرنامج، وكشفتهم السلطات الضريبية لاحقًا.

بالإضافة إلى هذه الاعتبارات الأولية، يتعين أن تضع السلطات الضريبية في اعتبارها العديد من الأمور اللازمة لتصميم برنامج ناجح للإفصاح الطوعي.

## ٤-٤-٢ تصميم البرنامج

عند تصميم برنامج الإفصاح الطوعي، يتعين وضع الإطار القانوني للولاية القضائية، والأهداف العامة للبرنامج في الاعتبار. يعرض الشكل رقم ٨ شجرة تصميم تتضمن أهم الأمور التي ينبغي أن يضعها صُنّاع السياسات في الاعتبار عند تطوير المبادرة:

### *نطاق البرنامج*

يتوجب على صُناع السياسات تحري الدقة عند تحديد نطاق البرنامج، وكذا تحديد ما يلي:

- الممولون المُتاح لهم إمكانية الوصول إلى البرنامج.
- الضرائب التي يغطيها البرنامج.
- المدة المحددة للبرنامج.

كما ينبغي النظر في جوانب أخرى تتعلق بالسياق المحلي عند تحديد نطاق البرنامج؛ ومنها تحديد إمكانية أن يتأهل الممولون الذين استفادوا من قبل من أحد برامج الإفصاح الطوعي لبرنامج جديد.

قد تحدد فترة التقادم أو القيود الزمنية التي تُفرَض عادةً على السلطات الضريبية (في عمليات التدقيق أو التحقيقات الضريبية) عدد سنوات التقييم التي يُمكن تضمينها في البرنامج وفقًا للإطار القانوني المحلي.

### *الشروط*

تتمثل أحد الجوانب المحورية التي تُميز برامج الإفصاح الطوعي في مجموعة الشروط والأحكام التي تقدمها؛ لذا يتعين أن يركز صُناع السياسات على تقديم مجموعة متوازنة من الشروط، التي غالبًا ما تتضمن التخلي عن بعض الالتزامات أو كلها، وكذا الجزاءات التي تُطبَّق على الممولين غير الممتثلين. وفي الوقت نفسه، يجب أن توجه الشروط الموضوعة رسالة واضحة وصريحة بأن الممولين العازفين عن المشاركة في المبادرة، الذين سينكشفون فيما بعد، سيتم التعامل معهم بحزمٍ وصرامة.

ومن المقترح إقامة حوار داخلي بين السلطات الضريبية، وأصحاب المصلحة المعنيين (كوحدة الاستخبارات المالية، ومكتب المُدَّعي العام) لضمان الاتساق مع القواعد ذات الصلة في الحيز غير الضريبي، كقواعد مكافحة غسل الأموال. وقد تنظر الولايات القضائية في إمكانية تشكيل فريق مشترك يتضمن كافة السلطات المتأثرة لضمان الاتساق والتشاور أثناء تصميم البرنامج.

ومن بين الحوافز الرئيسية والأكثر شيوعًا في برامج الإفصاح الطوعي:

- تخفيض الفائدة المفروضة على المدفوعات المتأخرة والمستحقة خلال فترة التأخير، أو رفعها كليًا.
- الحد من الجزاءات المفروضة جرّاء عدم الامتثال، مثل تأخر تقديم الإقرارات، أو تأخر أداء المستحقات، أو رفعها كُليًا.
- وقف إجراءات الملاحقة القضائية والدعاوى المتعلقة بالجرائم الإدارية أو الجنائية.

**الشكل رقم (٨): شجرة تصميم برامج الإفصاح الطوعي**

ملحوظة: يتعلق الشكل السابق ببرامج الإفصاح الطوعي المُنفذة قبل بدء عمليات تبادل المعلومات وفقًا للمعيار، وفكرة الشكل مأخوذة عن شجرة القرارات الواردة في المنشور التالي: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠١٥)، مستجدات برامج الإفصاح الطوعي - السبيل للامتثال الضريبي،
*Update on Voluntary Disclosure Programmes: A Pathway to Tax Compliance* المرجع قبل السابق.

يرتبط قرار تخفيض الفائدة، و/أو الغرامات، و/أو وقف الملاحقات القضائية بالسياق الوطني وأهداف البرنامج؛ مما يؤدي إلى تنوع الشروط المطبَّقة في مختلف الولايات القضائية. وغالبًا ما تقدم السلطات المختصة شروط أداء ممدد الأجل للضرائب، وتفرض الفوائد والغرامات المستحقة.

ولا يُعد خفض معدلات الضرائب، أو إلغاؤها كليًا، نهجًا مُوصَى به بشكلٍ عام لأنه قد يشكل نوعًا من العفو الضريبي الذي قد يؤدي إلى معاملة الممولين غير الممتثلين معاملةً تفضيليةً، مقارنةً بالممولين الممتثلين؛ مما سيؤثر سلبًا على معدلات الامتثال في المستقبل[٤٣].

نظرًا لأن معظم الدول تُجرّم بعض الممارسات الإدارية والجنائية المتعلقة بالتهرب الضريبي، وإخفاء الأصول في الخارج، فعادةً ما تمنح برامج الإفصاح الطوعي حصانةً من الدعاوى والملاحقات القضائية مقابل الإفصاح. ولا يقتصر تأثير شروط البرنامج وأحكامه على الالتزامات الضريبية فحسب، وإنما يؤثر أيضًا على الملاحقات القضائية وقواعد الإفصاح التي نصت عليها لوائح أخرى (كلوائح مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب). ومن الضروري أن تُصمَّم برامج الإفصاح الطوعي بالتشاور مع الوكالات والمسؤولين الآخرين العاملين بالمناطق المتأثرة؛ لمنع تعارض الإجراءات، أو تنفيذ أحكام تضعف السياسات النافذة الأخرى[٤٤]. ويجب تحديد نطاق الحماية من الملاحقة القضائية بوضوح، إذ قد تغطي هذه الحماية الجرائم الضريبية، والجرائم المتعلقة بتحويل الأصول (أو الاحتفاظ بها) في الخارج. ولكن إذا كان الدخل غير الخاضع للضريبة متأتٍ من عائدات جريمة أخرى (كجرائم الفساد والإتجار بالمخدرات) فلا ينبغي أن تمنح برامج الإفصاح الطوعي الحصانة من مثل هذه الجرائم.

### *متطلبات الإبلاغ*

متطلبات الإبلاغ من العوامل بالغة الأهمية لنجاح أي برنامج من برامج الإفصاح الطوعي. ويجب أن تحدد هذه المتطلبات الإدارة التي تتبعها السلطة الضريبية المسؤولة عن جميع الطلبات، والطريقة المُتبعة لتقديمها، ومجموعة المعلومات والوثائق (إن وجدت) التي يجب الإبلاغ عنها بوضوح (انظر المربع رقم ٣).

قد تختلف طرق الإبلاغ عن الإفصاح من ولاية قضائية لأخرى.

**المربع رقم ٣:** أمثلة للمعلومات والوثائق التي سيتم الإبلاغ عنها في طلب الإفصاح الطوعي

يُطلب من الممولين المتقدمين بطلبات الانضمام لبرامج الإفصاح الطوعي ما يلي:

- تصحيح جميع الإقرارات الضريبية للفترة غير المحظورة، أو تقديم ملف مُحدد.
- الكشف عن جميع الحسابات غير المُعلنة، والأصول الموجودة في الخارج، أو تلك التي يكون فيها الممول هو المالك الحقيقي.
- تقديم الأصل الدقيق والمفصل للأصول المحتفظ بها في الخارج، مصحوبًا بأي وثيقة تُثبت هذا الأصل (كشهادة صادرة من مؤسسة مالية أجنبية تبرر أصل الأموال المحولة إلى الحساب عند فتحه)، أو تمثل واحدة من مجموعة العناصر التي من المحتمل أن تُثبت ملكية هذا الأصل.
- تقديم بيان مُحلَّف يفيد بصحة الإقرارات أو الملف المُقدم، وأنه يغطي جميع الحسابات والأصول غير المُعلنة.
- تقديم بيان مُحلَّف بأنه، على حد علم المُمول، لم تتخذ السلطة الضريبية أو الولايات القضائية - بأي شكل من الأشكال - أي إجراءات تتعلق بالأصول المُحتفظ بها في الخارج حتى تاريخه.
- تقديم جميع الوثائق الداعمة المتعلقة بمبالغ الأصول الأجنبية، والدخل المُحقق من هذه الأصول طوال الفترة التي يغطيها الإقرار الضريبي المعدل، وتشمل هذه الوثائق:
  - بيانات الأصول أو بيانات الثروة، اعتبارًا من الأول من يناير من كل عام، أو ٣١ ديسمبر من العام السابق.
  - بيانات الدخل السنوي الصادرة عن مؤسسة مالية أجنبية لتبرير الدخل المنتظم (أرباح الأسهم، الفوائد، وما إلى ذلك).
  - البيانات السنوية للأرباح والخسائر التي تعدها المؤسسة المالية الأجنبية لإثبات وجود مكاسب (مكاسب أو خسائر رأسمالية).
  - في حالة الاحتفاظ بالأصول الأجنبية من خلال هيكل متداخل (صندوق ائتماني، أو مؤسسة، أو شركة، وما إلى ذلك)، يتعين تقديم جميع الوثائق القانونية المتعلقة بهذا الهيكل (النظام الأساسي، وعقد التأسيس، وخطاب النوايا، والمصادقات، ووثيقة التصفية، وما إلى ذلك)، والميزانيات العمومية، وحسابات الأرباح والخسائر للهيكل المذكور- إن وجدت - عن الفترة قيد المراجعة، وإثبات أي مساهمات حصل عليها هذا الهيكل، وأي أرباح قام بتوزيعها.

---

٤٣. Bear, K., E. Le Borgne (2008), *Tax Amnesties, Theory, Trends and Some Alternatives*, International Monetary Fund, Washington, DC., p. 55, متاح على الرابط: https://doi.org/10.5089/9781589067363.058.

٤٤. ينبغي ألا تتضمن شروط برنامج الإفصاح الطوعي الإعفاء من التزامات مكافحة غسل الأموال / تمويل الإرهاب، سواء من جانب الأشخاص الخاضعين لضوابط مكافحة غسل الأموال/ تمويل الإرهاب (البنوك، والمؤسسات المالية، وبعض الوسطاء، وما إلى ذلك)، أو من جانب السلطة الضريبية (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠١٥) *Update on Voluntary Disclosure Programmes, A pathway to Tax Compliance*، المرجع السابق.

فعلى سبيل المثال، يُمكن تقديم طلب الانضمام لبرنامج الإفصاح الطوعي ورقيًا أو إلكترونيًا، أو عبر خطاب أو رسالة بريد إلكتروني، أو استبيان ورقي أو إلكتروني. كما يُمكن تقديم الطلب عبر الموقع الإلكتروني للسلطة الضريبية.

وينبغي كذلك أن تنص المتطلبات على الموعد النهائي لتقديم تقرير الإفصاح وتحديد الشخص المسؤول عن تقديمه، سواء كان الممول ذاته، أو ممثله القانوني، أو المحامي، أو المحاسب الذي ينوب عنه.

وينبغي أن تُجري السلطة الضريبية سلسلة من التقييمات الأولية لنظام الإبلاغ، بما في ذلك التقييمات المطلوبة لضمان خضوع منصة تكنولوجيا المعلومات للاختبارات الكافية، وتشغيلها على أكمل وجه قبل بدء عمليات الإبلاغ؛ إذ يُمكن أن تؤدي أي مشكلات غير متوقعة في الموقع الإلكتروني، أو في نموذج الإفصاح إلى فشل محاولات الالتحاق بعملية جمع المعلومات الاستخباراتية.

### *جمع المعلومات الاستخباراتية*

تمثل برامج الإفصاح الطوعي فرصةً لجمع المعلومات اللازمة لتحديد الممولين غير الممتثلين الآخرين، والمحترفين الذين يروجون للتهرب الضريبي بالخارج. ويمكن أن تساعد المعلومات الاستخباراتية المُجمعة على معرفة الخطط التي يستخدمها المتهربون من الضرائب، والمعلومات المهمة المتاحة لمُدققي الضرائب؛ مما يضمن للسلطة الضريبية منافع طويلة الأجل من خلال بناء معرفتها المتعلقة بعدم الإفصاح.

فعلى سبيل المثال، يُمكن أن تؤدي المعلومات الاستخباراتية المقدمة عن المؤسسات المالية الأجنبية، التي كثيرًا ما يستخدمها الممولون، أو شركات المحاماة الدولية - التي تصمم خطط التهرب الضريبي - إلى عمليات أكثر استهدافًا للتدقيق الضريبي من خلال التعاون الدولي.

لذا، يجب على السلطة الضريبية أن تأخذ في اعتبارها المعلومات الواجب جمعها من خلال برنامج الإفصاح الطوعي، وتجعلها شرطًا للتأهل للانضمام للبرنامج (كتوفير كافة الوثائق والمعلومات اللازمة عن الحسابات الأجنبية، والأصول، والمؤسسات، والميسرين)[٤٥].

### *التواصل*

استراتيجية التواصل ضرورية لجذب الانتباه للبرنامج، والحث على الاهتمام به. ونظرًا لأن خلق الوعي المبكر هو العامل الرئيسي وراء نجاح برامج الإفصاح الطوعي، يجب أن تبدأ المشاركة العامة والنشطة مع بدايات إطلاق البرنامج. ومن المهم توضيح الشروط والأهداف لجميع الممولين، وكذا للمحاسبين والمتخصصين القانونيين الذين يقدمون المشورة للممولين.

٤٥. ينبغي أن يكون توفير المعلومات عن الميسرين متوازنًا مع هدف برنامج الإفصاح الطوعي (أي جذب الممولين الذين لا يتقدمون بشكاوى) لأن هؤلاء الوسطاء قد لا يحفزون عملاءهم على الالتزام بالبرنامج.

وللتواصل هدفان، وهما: (١) تشجيع الممولين غير الممتثلين على المشاركة في البرنامج؛ و(٢) نقل صورة أفضل عن البرنامج للممولين الملتزمين، وتجنب التصورات الخاطئة التي توحي بالظلم، وتؤثر سلبًا على الامتثال.

### التواصل مع الممولين غير الممتثلين

يهتم الممولون غير الممتثلين بجميع تفاصيل وعواقب الانضمام إلى البرنامج؛ لذا ينبغي وضع استراتيجية واضحة وشاملة للتواصل معهم، واعتبارها من الأولويات. ويُمكن الإفصاح عن شروط وأحكام البرنامج بأشكال متعددة، كنشرها في الوثائق الرسمية، والنشرات الإعلامية، وما إلى ذلك؛ وكذا ينبغي إدراج معلومات عن برامج الإفصاح الطوعي على موقع السلطة الضريبية.

إن إعداد وثيقة توجيه فني للهيئات المهنية المرتبطة بالصناعة المالية – مثل محاسبين الضرائب، والمحامين، ومقدمي الخدمات للصناديق والشركات، واتحادات الشركات - يضمن إبلاغ جميع أصحاب المصلحة المعنيين بتفاصيل البرنامج. وينبغي النظر في عقد اجتماعات مع هؤلاء المهنيين. ومن المُجدي أيضًا تعيين نقطة مركزية يتواصل معها الممولون أو المستشارون دون الإفصاح عن هويتهم لإجراء مناقشات مبدئية، وهذا من عوامل زيادة الثقة في البرنامج.

### التواصل مع الممولين الممتثلين

ربما يتصور الممولون الممتثلون في البداية أن البرنامج غير عادل، إذ غالبًا ما يُصاحب برامج الإفصاح الطوعي تنازلًا عن الالتزامات والعقوبات، وقد يعتقد البعض أن من لا يمتثل يُعاقَب ما لم تُشرَح تفاصيل البرنامج، وأهدافه بشكلٍ صحيح.

تلعب إستراتيجية التواصل دورًا مهمًا في التعريف بالبرنامج وأهدافه، وتحديد التأثير السلبي للتهرب الضريبي على الخزائن العامة، وتوضيح أن برامج الإفصاح الطوعي قادرة على التصدي للمخالفات المتجذرة، وزيادة تحصيل الإيرادات. ويمكن التعريف بهذه البرامج من خلال وسائل الإعلام.

## ٤-٤-٣ تنفيذ البرنامج

بالإضافة إلى تصميم برنامج الإفصاح الطوعي، لا بد أن تضع السلطات الضريبية بعض القضايا العملية في الاعتبار عندما تفكر في التنفيذ الفعلي للبرنامج.

### التنظيم

يشترط الهيكل التنظيمي للسلطة الضريبية التنفيذ العملي لبرنامج الإفصاح الطوعي، ويختلف تنفيذ البرنامج في إدارة مركزية عنه في إدارة فيدرالية أو لامركزية.

تُشير أفضل الممارسات إلى تشكيل وحدة أو فريق متخصص (وحدة الإفصاح) لإدارة البيانات مركزيًا من مكان واحد، مع وضع قواعد إضافية لضمان السرية. وعلى هذه الوحدة المنفصلة أن تضمن عدم مشاركة المعلومات المجمعة على نطاق واسع على المستوى الداخلي للسلطة الضريبية، للحد من احتمالات تسرب البيانات.

وفي الولايات القضائية الفيدرالية ذات الصلاحيات الضريبية المشتركة بين الكيانات المختلفة، فإن اقتصار تنفيذ مهام برامج الإفصاح الطوعي على السلطة المركزية من شأنه أن يضمن معاملة المتقدمين بنفس الطريقة، وزيادة ثقة الجمهور في المعالجة السرية للبيانات.

يجوز كذلك اتباع نهج لامركزي، شريطة ضمان السرية والاتساق والكفاءة، مع تمكين المكاتب المحلية أو الإقليمية من تقديم معلومات حول البرنامج، والرد على أسئلة الممولين. وقد ينطوي هذا النهج على تكاليفٍ إضافية.

وفي جميع الأحوال، يجب أن يضمن الهيكل التنظيمي، والبنية التحتية المستخدمة، التخزين الآمن للمعلومات.

التقدير المبكر لعدد الممولين المتوقع انضمامهم إلى البرنامج يُسهم في تزويد المسئولين بتوقعات عن الموارد المالية والبشرية والتنظيمية، التي يلزم الاستثمار فيها لتشغيل برنامج الإفصاح الطوعي على نحوٍ مناسب.

### الجدول الزمني

نظرًا لأن تطبيق الولايات القضائية لهذا المعيار يُغير مشهد السرية الخارجية للمقيمين الضريبيين، فإن أفضل فترة لإطلاق برامج الإفصاح الطوعي هي السنوات التي تسبق تفعيل المعيار. فيتعرض الممولون لزيادة احتمالات اكتشافهم، ويدركون أن هذه البرامج تعد بمثابة فرصة مميزة لهم لمعالجة أي مشكلات في ظل ظروف مواتية.

ونظرًا للتعقيدات الفنية المصاحبة لعملية الإفصاح، وضرورة إتاحة الوقت للممولين لمناقشة جميع التفاصيل مع المستشارين، وإعداد التقرير المطلوب، ينبغي أن تبدأ حملات التواصل الخاصة ببرنامج الإفصاح الطوعي قبل تاريخ إطلاقه، وذلك لرفع الوعي للبرنامج قبل البدء فيه، وإعداد أولى التجهيزات اللازمة لتنفيذه.

عند وضع الجدول الزمني للبرنامج نفسه، لابد من النظر في تمديد فترة تنفيذه قدر الإمكان – ربما سنة واحدة أو أكثر – بحيث تنتهي قبل الجولة الأولى من جمع بيانات معيار الإبلاغ المشترك، وتبادلها من جانب الولاية القضائية؛ فمثلا، إذا أعلنت الولاية القضائية في عام ٢٠٢٢ التزامها بتطبيق معيار التبادل الأوتوماتيكي للمعلومات بحلول عام ٢٠٢٥، يمكن إطلاق برنامج الإفصاح الطوعي عام ٢٠٢٢، والانتهاء منه بحلول نهاية عام ٢٠٢٤.

### السرية

تُشكل السرية مصدر قلق كبير للممولين غير الممتثلين، فقد يمتنع العديد من الممولين عن الانضمام إلى برنامج الإفصاح الطوعي خشية الإضرار المحتمل بسمعتهم عند نشر معلومات عن شؤونهم الضريبية الخاصة. كما تُشكل مخاطر تسريب هذه المعلومات إلى جهات حكومية أخرى مصدرًا آخر للقلق. ومن ثم، ينبغي أن يعمل البرنامج، واستراتيجية التواصل، على طمأنة الممولين بخصوص هذه المخاوف، واعتبار الخصوصية والسرية محورين رئيسيين للبرنامج.

وإلى جانب اتباع جميع الالتزامات القانونية القياسية المتعلقة بالسرية، يمكن اتخاذ تدابير إضافية لضمان الخصوصية، وزيادة ثقة الممولين. ومن هذه التدابير، اقتصار الوصول إلى المعلومات على موظفي الضرائب المعينين في وحدة متخصصة منفصلة، أو سن أحكام إضافية تتعلق بالسرية الضريبية[٤٦].

في الولايات القضائية الفيدرالية التي تطبق النظام الضريبي اللامركزي، يؤدي عدم السماح بمشاركة المعلومات مع الجهات الأخرى إلا في أضيق الحدود على المستوى الإقليمي أو القطري إلى منع تسريب البيانات.

### التقييم

يُعد تقييم كفاءة برنامج الإفصاح الطوعي ونجاحه من المراحل المهمة في رحلة تنفيذ البرنامج. فرغم إمكانية قياس التأثير الفوري للبرنامج من خلال عدد الممولين المنضمين إليه والإيرادات المعلنة، فمن الضروري قياس التأثير الرادع الذي يُحدثه البرنامج على المدى البعيد على الإفصاح عن أصول الممول في دول أخرى.

ويمكن تقييم الامتثال المستدام من خلال التزامات الإفصاح السنوية المطلوبة من جميع الممولين ذوي المصالح الخارجية. وقد يعكس التقييم الدوري لعدد الممولين الذين يمتلكون أصولًا في دول أخرى تأثير البرنامج بعد سنوات من نهايته، مثل تجربة تنفيذ البرنامج في البرازيل (انظر المربع رقم ٤).

٤٦. من الأمور التي تضعها الولاية القضائية في اعتبارها، إذا كان لمكتب المدعي العام الحق في طلب المعلومات المقدمة من خلال برنامج الإفصاح الطوعي، إذ قد يجعل ذلك الممولين يعزفون عن الالتحاق بالبرنامج.

## ٤-٤-٤ المحتوى التشريعي المُوصَى به والخبرة القطرية

يتعين طرح برامج الإفصاح الطوعي من خلال مبادرة قانونية، كتمرير قانون أو مرسوم تنفيذي. ونظرًا لأن لكل ولاية قضائية إجراءاتها وخصوصياتها التشريعية، فلا بد أن تنظر التشريعات في الموضوعات الأساسية لضمان نجاح تنفيذ البرنامج. وتشمل هذه العناصر الأساسية ما يلي:

- ديباجة تنص على الأساس الدستوري، والأحكام التشريعية والتنظيمية السارية على تحصيل الإيرادات من الممولين من خلال الامتثال الضريبي.
- توجيه البرنامج نحو تحقيق هدف تعزيز الامتثال الطوعي فيما يتعلق بالمصالح الخارجية غير المُعلنة.

**المربع رقم ٤: تقييم فعالية البرنامج في البرازيل**

يطلب البنك المركزي البرازيلي من جميع الممولين المقيمين الذين لديهم مصالح خارجية تقديم إقرار دوري يُسمَّى "عاصمة البرازيل بالخارج". ومع بدء الدولة في تنفيذ برنامج الإفصاح الطوعي، زاد عدد المشاركين في الاستطلاع زيادة ملحوظة في هذه الفترة؛ فمن بين الممولين الذي وصل عددهم ٣٠,٦٠٠ ممول، الذين قدموا الإقرار في ٢٠١٣ – أي قبل إطلاق البرنامج – بلغ عدد التقارير المُقدمة من الممولين ٥٥,٢٠٠ تقرير في ٢٠١٤، وبلغ عدد المُشاركين الجُدد ٢٤,٦٠٠ مشارك، انضم منهم ٢١,٢٠٠ إلى برنامج الإفصاح بقيمة إجمالية قدرها ٥٤ مليار دولار أمريكي من الأصول المُفصح عنها.

وخلال الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٩، زاد عدد المشاركين من ٥٥,٢٠٠ إلى ٦٥,٥٠٠ مشارك. وكانت الزيادة القوية في الامتثال، والاحتفاظ بهؤلاء المشاركين الجدد على مدى السنوات التالية هو انعكاس إيجابي لكفاءة البرنامج، وتأثيره على المدى البعيد في التصدي للتهرب الضريبي في الخارج.

المصدر: دائرة الإيرادات الفيدرالية للبرازيل، والبنك المركزي البرازيلي، تقرير الاستثمار المباشر، مُتاح على الرابط:
www.bcb.gov.br/publicacoes/relatorioid/RelatorioID2019 ص. ٥٢ -٥٣.

- نطاق البرنامج، مع وضع قائمة واضحة بالضرائب التي يغطيها البرنامج، والتي قد يستفيد منها الممولون والممولون المستبعدون من البرنامج (أي من أُدينوا من قبل بالتهرب الضريبي، أو الجاري التحقيق معهم بسبب مخالفات ضريبية، أو الذين استفادوا بالفعل من قبل من أحد برامج الإفصاح الطوعي).
- أنواع الأصول والدخول المتضمنة في البرنامج، وتلك المستبعدة منه (أي الدخل أو الأصول المتأتية من أنشطة غير مشروعة)، مع وضع قواعد تنظم كيفية تحديد قيمة الأصول الخارجية المقرر الإعلان عنها.
- سنوات التقييم المُتضمَّنة في البرنامج (مع الأخذ في الاعتبار الفترات المحددة في قانون التقادم)، التي من المحتمل أن تشمل التزام الممولين بتعديل الإقرارات الضريبية من السنوات السابقة.
- شروط وأحكام برنامج الإفصاح الطوعي، التي تتضمن الفوائد والغرامات المقرر تطبيقها أثناء تنفيذ البرنامج، وكذلك أي شكل من أشكال الحصانة، أو الإعفاء من الملاحقة القضائية.
- عواقب عدم الامتثال لشروط وأحكام البرنامج، بما في ذلك المسؤولية عن تنفيذ إجراءات الامتثال الإضافية، والعقوبات الأشد، والمبادئ التوجيهية المحدثة للملاحقة القضائية.
- متطلبات الإبلاغ، مع توضيح الكيفية التي يمكن للممولين المهتمين تقديم إقراراتهم من خلالها، وتوضيح المعلومات الأساسية التي سيحتاجونها، وأي متطلبات خاصة بالوثائق أو السجلات المطلوب تقديمها.
- شروط السرية، ومعالجة البيانات المطبقة على المعلومات التي يقدمها الممولون.
- بيان الجهة الحكومية المُكلفة بنشر اللوائح الخاصة بالبرنامج، بما في ذلك وثائق التوجيه الفني، والمزيد من التفاصيل والإيضاحات.

ينبغي اعتبار النقاط المذكورة أعلاه موضوعات وقضايا عامة يلزم تناولها في تشريعات برامج الإفصاح الطوعي. للحصول على المزيد من التوصيات، وتقديم تعليقات تناسب كل سياق وطني على حدة، ترحب أمانة المنتدى العالمي بمساعدة الولايات القضائية عند الطلب.

يوضح الجدول رقم ١٠ الخصائص المختلفة لبرامج الإفصاح الطوعي، وفعاليتها في ولايات قضائية عدة.

## الجدول رقم (١٠): برنامج الإفصاح الطوعي – مجموعة مختارة من تجارب الدول

### البرازيل

قبل البدء في عمليات تبادل المعلومات وفقًا لمعيار الإبلاغ المشترك في سبتمبر ٢٠١٨، أطلقت البرازيل النظام الخاص بتسوية الأصول في يناير ٢٠١٦، ومنح هذا النظام المقيمين الخاضعين للضرائب في البرازيل فرصة وفترة سماح مدتها ٢١٠ يومًا لإبلاغ السلطات الضريبية طوعًا عن كافة الأصول، والحقوق، والموارد (المتأتية من أنشطة مشروعة) التي قد سبق الإبلاغ عنها بشكلٍ خاطئ، أو لم يسبق الإبلاغ عنها. وكان لزامًا على الممولين الملتحقين بالبرنامج تعديل إقراراتهم الضريبية عن الأعوام ٢٠١٤، و٢٠١٥، و٢٠١٦ لتضم المبالغ المُفصح عنها مؤخرًا.

حددت أحكام البرنامج وشروطه معدل ضريبة بنسبة ١٥%، وغرامات بنسبة ١٠٠% من الضرائب المستحقة، وأسقطت عن الممولين الملتحقين بالبرنامج بعض الدعاوى الجنائية؛ إذ يُمكن أن يؤدي أداء الممولين للضرائب والغرامات بالكامل إلى تسوية أوضاعهم، وذلك ما لم ترصد الهيئة الاتحادية للضرائب مشاكل في عدم الامتثال خلال خمس سنوات من سنة تقديم الإقرار. ولم يكن باب الانضمام للبرنامج مفتوحًا للسياسيين، والموظفين العموميين، وأقاربهم، والأشخاص المدانين بجرائم ضريبية. وضمن تشريع البرنامج الحفاظ على سرية العملية من خلال تطبيق معايير السرية الضريبية. ولا يجوز للهيئة الاتحادية للضرائب أن تشارك المعلومات المفصح عنها مع غيرها من الهيئات أو الإدارات العامة، كما لا يجوز مشاركة المعلومات مع إدارات الضرائب الحكومية والبلدية، إلا أنه يجوز مشاركتها مع وزارة العدل والأمن العام، بناءً على طلبها أو بناءً على الدعاوى الضريبية.

وقد أدى الالتزام بالبرنامج إلى تحصيل ما يقرب من ١٠ مليار يورو (من الضرائب والجزاءات) في عام ٢٠١٦. وفي عام ٢٠١٧، أطلقت البلاد برنامجًا ثانيًا للإفصاح الطوعي، زاد فيه معدل الغرامات ليصل إلى ١٣٥%؛ مما أدى إلى تحصيل ما يقرب من ٠,٥ مليار يورو في ٢٠١٧، وهو نفس العام الذي بدأت فيه البرازيل في جمع المعلومات لتبادلها بموجب المعيار في ٢٠١٨.

### فرنسا

في عام ٢٠١٣، أنشأت فرنسا برنامجًا للإفصاح الطوعي استهدف تسوية الأصول الخارجية غير المُعلنة، تنفيذ البرنامج من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٧، وتقرر خلال هذه الفترة منح الممولين فرصة للتقدم، والإبلاغ عن معلوماتهم قبل أول عملية تبادل لبيانات معيار الإبلاغ المشترك، فور بدء تطبيق معيار التبادل الأوتوماتيكي للمعلومات في ١ سبتمبر ٢٠١٧. ومن خلال تطبيق القانون العام للإجراءات الضريبية، تضمنت شروط البرنامج دفع جميع الضرائب المستحقة، التي تغطي فترة تقادم مدتها ١٠ سنوات للأصول المالية غير المُعلنة، مثل الحسابات المصرفية في الخارج. ونظرًا لأن البرنامج يراعي أن الممولين جاءوا للإفصاح على أساس طوعي، تتراوح نسبة الغرامة المفروضة بين ١٥٪، و٣٠٪ (وما بين ٢٥% إلى ٣٥٪ اعتبارًا من ١٤ سبتمبر ٢٠١٦)، وتتحدد النسبة على أساس سلوك الممول.

أنشأت وزارة العمل والحسابات العامة وحدة إفصاح منفصلة متخصصة لإدارة العدد الضخم من الطلبات الواردة، وأسفر ذلك عن نتائج تتجاوز التوقعات الأصلية للبرنامج عند وقفه في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧. وبدءًا من ٢٠١٤ وحتى ٢٠١٧، قدم الممولون ما يزيد عن ٥٣ ألف إقرار بشأن ٣٥ مليار يورو قيمة الأصول المشروعة، وتم تحصيل إيرادات بقيمة تقترب من ١٠ مليار يورو.

### الهند

أطلقت الهند في عام ٢٠١٥ قانون المال الأسود (الدخول والأصول الأجنبية غير المعلنة) وفرض الضرائب. وفي إطار هذا القانون، تَقرَّر تنفيذ برنامج للإفصاح الطوعي خلال الفترة من ١ يوليو ٢٠١٥ إلى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٥، مستهدفًا تناول حالات عدم الإفصاح عن الدخول والأصول التي يحتفظ بها الممولون الهنود في الخارج. والتزم المستفيدون من نافذة الإفصاح هذه بدفع ضريبة بنسبة ٣٠٪ من الدخول والأصول الأجنبية غير المُعلنة، بالإضافة إلى غرامة بقيمة معادلة. وعلى الرغم من أن القانون لم يمنح حصانة كاملة من الملاحقة القضائية، فإنه نص على عدم الأخذ بالإقرار ذاته كدليل ضد المُقر – وهذا النهج يترك مجالًا للملاحقة القضائية إذا تحصلت الحكومة على أدلة أخرى.

لتسليط الضوء على الفرصة الفريدة التي يتيحها البرنامج، والتعامل مع الممولين الذين لم ينضموا إلى المبادرة بإجراءات أكثر صرامة، رفع القانون الغرامة على عدم الإعلان عن الدخول والأصول الأجنبية إلى ٩٠٪ - بالإضافة إلى فرض ضريبة بنسبة ٣٠٪. كما نص القانون على عقوبات جنائية أكثر صرامة على مختلف الجرائم المتعلقة بالتهرب الضريبي، وعدم الكشف عن المصالح الخارجية، وقد تصل هذه العقوبات إلى السجن لمدة عشر سنوات. ويعكس النهج الصارم الذي اتبعته الحكومة الهندية تجاه الممولين بعد الجدول الزمني لبرنامج الإفصاح الطوعي بدء تنفيذ المعيار في عام ٢٠١٧؛ مما زاد قدرة السلطات الضريبية على اكتشاف حالات التهرب الضريبي في الخارج.

## برنامج الإفصاح الطوعي

### كينيا

نص قانون المالية لعام ٢٠٢٠ على برنامج إفصاح طوعي يدخل حيز التنفيذ اعتبارًا من الأول من يناير ٢٠٢١ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣؛ لتغطية المبالغ غير المُعلنة أو غير المسددة المستحقة عن الفترة من ١ يوليو ٢٠١٥ إلى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠. ومن الحوافز التي يقدمها البرنامج لتشجيع الممولين على الانضمام له في مرحلةٍ مبكرة، تخفيف الغرامات والفوائد حتى تُرفع تدريجيًا عن الممولين. ويعني ذلك رفع ١٠٠% من الغرامات عن الممولين الذين قاموا بالإفصاح في عام ٢٠٢١، وترفع ٥٠% منها عن الممولين الذين قاموا بالإفصاح في عام ٢٠٢٢، لتصل إلى ٢٥% فقط عمن قاموا بالإفصاح في عام ٢٠٢٣. ويسمح البرنامج للممولين بتسوية الضريبة الأساسية، مع الاستفادة من الإعفاء من الغرامات والفوائد المترتبة عليها، كما أنهم لن يتعرضوا للملاحقة القضائية فيما يخص المسؤوليات الضريبية غير المُعلنة. هذا البرنامج غير متاح للممولين الخاضعين حاليًا للتحقيق، أو التدقيق، أو الدعاوى المرفوعة ضدهم من السلطات الضريبية بعد الإفصاح عن التزاماتهم الضريبية.

### ماليزيا

أعد وزير المالية برنامج الإفصاح الطوعي المميز، بوصفه جزءًا من الميزانية الماليزية لعام ٢٠١٩، وقد دخل حيز التنفيذ في نوفمبر ٢٠١٨، وظل ساريًا حتى سبتمبر ٢٠١٩. وطبق هذا البرنامج الماليزي معدل غرامات متدرج يبدأ تطبيقه من تاريخ انضمام الممول للبرنامج، وأداء المبالغ المستحقة: حيث تُفرض غرامة بنسبة ١٠% على الممولين الذين قاموا بالإفصاح حتى يونيو ٢٠١٩، ومنحهم فترة سماح بالسداد حتى الأول من يوليو، وتُرفع هذه النسبة لتصل إلى ١٥% على الممولين الذين قاموا بالإفصاح بين يوليو وسبتمبر ٢٠١٩، ومنحهم فترة سماح بالسداد حتى الأول من أكتوبر. في حين تُطبَّق على الممولين غير الملتزمين بشروط البرنامج - ممن ستكشفهم السلطة الضريبية فيما بعد - غرامات بمعدلات تتراوح بين ٤٥% و٣٠٠%.

في عام ٢٠٢١، ردًا على تقارير عمليات تدقيق معلومات الممولين المُفصح عنها باستخدام برنامج الإفصاح الطوعي المميز، والتحقيق فيها، أصدر مجلس الإيرادات في ماليزيا بيانًا يُسلط الضوء على إجراءات الامتثال المقرر اتخاذها للتعامل مع الممولين المشتبه في عدم إفصاحهم عن كافة المعلومات بشأن دخولهم الخاضعة للضريبة، مما يعني عدم امتثالهم لشروط البرنامج.

### المملكة المتحدة

وضعت المملكة المتحدة برنامجًا بعنوان الإلزام بالتصحيح، بوصفه جزءًا من قانون المالية رقم ٢ لعام ٢٠١٧، واستهدفت به الممولين المستحقة عليهم ضرائب في بلاد أخرى غير معلنة. طُبِّق هذا البرنامج اعتبارًا من ٦ أبريل ٢٠١٧ حتى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨، وكان مختلفًا عن غيره من الأمثلة المذكورة أعلاه حيث إنه لم يتضمن شروطًا مفيدةً لجذب الممولين، بل فرض عليهم التزامًا بالإفصاح عن وضعهم قبل الأول من أكتوبر ٢٠١٨؛ إذ تم إدخال نظام آخر بعد هذا التاريخ، وهو" التقصير في التصحيح"، والذي فرض عليهم جزاءات أكثر شدة.

ومع تطبيق غرامات بنسبة ٣٠% من قيمة الضرائب المفروضة قبل ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨، كان أي إفصاح، أو انكشاف لمصالح خارجية غير مُعلنة تتم بعد أكتوبر ٢٠١٨، يخضع لنظام "التقصير في التصحيح" الذي يفرض غرامات تتراوح بين ١٠٠% و٢٠٠% من المبلغ المستحق، بحيث يكون الحد الأدنى للغرامات ١٥٠% للإفصاح العاجل (أي بعد الانكشاف المبكر على يد السلطات الضريبية)، و١٠٠% للإفصاح الطوعي - بالإضافة إلى الضريبة المستحقة وما يترتب عليها من فوائد.

حُددت مواعيد نظامي الإلزام بالتصحيح، والتقصير في التصحيح بناءً على تاريخ أولى عمليات التبادل وفقًا للمعيار، التي تمت بعد تطبيق التبادل الأوتوماتيكي للمعلومات؛ حيث اتبعت المملكة المتحدة سياسة تصعيد الغرامات لتسلط الضوء على الخطر المتزايد الناتج عن الإصرار على عدم الامتثال.

# ٥. الإطار القانوني الدولي

من أهم الركائز اللازمة لتمكين الولايات القضائية من تبادل المعلومات بموجب المعيار أن يكون هناك إطار قانوني دولي يسمح بالتبادل الأوتوماتيكي للمعلومات مع الولايات القضائية الشريكة.

تعتمد جميع الولايات القضائية المنفذة على اتفاقية المساعدة الإدارية المتبادلة في المسائل الضريبية[٤٧]، التي يُكملها الاتفاق المتعدد الأطراف للسلطة المختصة بشأن التبادل الأوتوماتيكي لمعلومات الحسابات المالية، والذي يُمكّن من تفعيل عمليات التبادل. وقد أثبت النهج متعدد الأطراف أنه أكثر الطرق فعالية لإنشاء شبكات واسعة النطاق من علاقات التبادل:

- يسمح هذا النهج للولايات القضائية بتفعيل العلاقات بسهولة وكفاءة مع جميع الشركاء المناسبين المعنيين، كما يسمح بتبادل المعلومات معهم على النحو الذي يقتضيه المعيار.
- يُشجع هذا النهج على تكافؤ الفرص، من خلال إنشاء شبكة علاقات واسعة النطاق لتبادل المعلومات، لمنع الممولين من نقل أصولهم بكي يتجنبوا وصول الولاية القضائية محل إقامتهم إلى المعلومات المتعلقة بأنشطتهم الخارجية.

يجوز أن تُقيم الولايات القضائية أيضًا علاقات تبادل أوتوماتيكي بموجب المعاهدات الضريبية ثنائية الأطراف كإجراء بديل، رُغم أن هذا النهج لا يلعب سوى دور ثانوي في سياق تطبيق المعيار، ويعتمد على تفاوض الولايات القضائية المُنفذة لمعيار لإبلاغ المشترك بشأن إبرام اتفاقيات على أساس ثنائي الأطراف.

يُركز هذا الجزء من مجموعة الأدوات على النهج متعدد الأطراف الذي يجمع بين اتفاقية المساعدة الإدارية المتبادلة في المسائل الضريبية، والاتفاق المتعدد الأطراف للسلطة المختصة بشأن التبادل الأوتوماتيكي لمعلومات الحسابات المالية.

## ٥-١ اتفاقية المساعدة الإدارية المتبادلة في المسائل الضريبية

اتفاقية المساعدة الإدارية المتبادلة في المسائل الضريبية هي معاهدة متعددة الأطراف تهدف إلى مساعدة الولايات القضائية على إنفاذ قوانينها على نحوٍ أفضل، وتوفير إطار قانوني دولي لتبادل المعلومات والتعاون في المسائل الضريبية بهدف مواجهة التهرب الضريبي الدولي، وتجنبه.

اشترك في وضع هذه الاتفاقية كل من المنظمة ومجلس أوروبا (CoE)، ويجوز أن تطلب البلدان غير الأعضاء في المنظمة، أو في مجلس أوروبا توجيه الدعوة لها للانضمام إلى الاتفاقية؛ إذ إن العضوية في الاتفاقية تتيح لكل البلدان توسيع نطاق إطار عملها الخاص بالتعاون الإداري على نحوٍ سريع وملحوظ.

---

٤٧. بصيغتها المُعدلة بموجب بروتوكول ٢٠١٠.

وفي سبيل ذلك، أعد المنتدى العالمي مجموعة أدوات لمساعدة البلدان التي تطمح إلى الانضمام إلى الاتفاقية، لتزويدها بتفاصيل المزايا التي تقدمها الاتفاقية[٤٨].

أصبحت اتفاقية المساعدة الإدارية المتبادلة في المسائل الضريبية هي الوثيقة العالمية الأكثر استخدامًا من قبل أطراف متعددة للتعاون في تبادل المعلومات، وغيرها من أشكال المساعدة الإدارية في المسائل الضريبية. وتُشارك أكثر من ١٤٠ ولاية قضائية حاليًا في تنفيذ الاتفاقية[٤٩].

وفقًا للمادة رقم (٦)، يتبادل طرفان أو أكثر أوتوماتيكيًا المعلومات المُحددة مسبقًا ذات الصلة، وفقًا للإجراءات التي تحددها الأطراف بالاتفاق المتبادل بينها. ويُوفر حكم هذه المادة الأساس القانوني للتبادل الأوتوماتيكي للمعلومات، ويتطلب تفعيل هذا الحكم الدخول في اتفاقيات إدارية لتحديد المعلومات المقرر تبادلها أوتوماتيكيًا، وتوقيت وطريقة تبادلها.

فيما يتعلق بعمليات التبادل بموجب المعيار، وُضع الاتفاق المتعدد الأطراف للسلطة المختصة بشأن التبادل الأوتوماتيكي لمعلومات الحسابات المالية بوصفه جزءًا مكملًا لاتفاقية المساعدة الإدارية المتبادلة، ويستمد منها الأثر القانوني النافذ.

## ٥-٢ الاتفاق المتعدد الأطراف للسلطات المختصة بشأن التبادل الأوتوماتيكي لمعلومات الحسابات المالية

عملا بالأساس القانوني الذي نصت عليه المادة رقم (٦) من اتفاقية المساعدة الإدارية المتبادلة في المسائل الضريبية، وُضع الاتفاق المتعدد الأطراف للسلطة المختصة بشأن التبادل الأوتوماتيكي لمعلومات الحسابات المالية لتفعيل عمليات تبادل المعلومات بموجب المعيار. ويضم هذا الاتفاق أحكامًا محددة، تحدد الإجراءات التفصيلية التي تنظم آليات عمليات التبادل الأوتوماتيكي التي تُجرى سنويًا.

يقوم بناء هذا الاتفاق[٥٠] على النحو التالي:

- إعلان تلتزم السلطة المختصة في الولاية القضائية بالتوقيع عليه.
- تمهيد مع الحيثيات يشرح الغرض من الاتفاق، ويوضح أحكامه.
- ثمانية أقسام تضم أحكام الاتفاق المتفق عليها.
- ستة ملاحق تحتوي على الإخطارات اللازمة لدخول الاتفاق حيز التنفيذ لدى السلطة المختصة.

جميع أحكام الاتفاق واردة باللغتين الإنجليزية والفرنسية، ويتساوى النصان في الحجية.

قام ما يزيد عن ١١٠ ولاية قضائية (أي جميع الولايات القضائية المُطبقة للمعيار) بالتوقيع على الاتفاق[٥١]، وبالتالي تكوّنت شبكة واسعة تضم ما يقرب من ٧٥٠٠ علاقة تبادل[٥٢].

يشرح هذا القسم ما يضمه الاتفاق من أقسام رئيسية، ويقدم إرشادات حول الخطوات اللازمة لتصبح الولاية القضائية ضمن الأطراف الموقعة على الاتفاق، وتفعيل علاقات التبادل بناءً على ذلك.

### ٥-٢-١ نظرة عامة على أحكام اتفاق السلطة المختصة بشأن التبادل الأوتوماتيكي لمعلومات الحسابات المالية

#### *التعريفات*

يقدم القسم الأول من الاتفاق المتعدد الأطراف للسلطة المختصة بشأن التبادل الأوتوماتيكي لمعلومات الحسابات المالية تعريفات المصطلحات ذات الصلة بتطبيق المعيار. ويتضمن ما يلي على وجه الخصوص:

- "معيار الإبلاغ المشترك" - يعني المعيار الذي أعدته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بالتعاون مع دول مجموعة العشرين. وينص التعريف صراحةً على شروحات هذا المعيار.
- "الولاية القضائية" – تُشير إلى بلد، أو إقليم، تكون اتفاقية المساعدة الإدارية المتبادلة سارية ونافذة فيما يتعلق به، إما من خلال المصادقة عليها (المادة رقم ٢٨ من الاتفاقية)، أو من خلال تمديد النطاق الإقليمي (المادة رقم ٢٩ من الاتفاقية).
- "السلطة المختصة" – تعني الأشخاص، والسلطات، المُدرجة في الملحق "ب" من اتفاقية المساعدة الإدارية المتبادلة كسلطة مختصة.

#### *المعلومات المقرر تبادلها، وصور التبادل*

يحدد القسم الثاني من اتفاقية المساعدة الإدارية المتبادلة الشروط التي تنظم تبادل المعلومات بين السلطات المختصة، والمعلومات المقرر تبادلها.

---

٤٨. الأمانة/منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠٢٠)، *A Toolkit for Becoming a Party to the Convention on Mutual Administrative Assistance in Tax Matters*، متاح على الرابط: www.oecd.org/tax/transparency/documents/MAAC-toolkit_en.pdf

٤٩. الولايات القضائية المشاركة في اتفاقية المساعدة الإدارية المتبادلة في المسائل الضريبية مُدرجة في مخطط بياني مُتاح على الرابط التالي: www.oecd.org/tax/exchange-of-tax-information/Statusofconvention.pdf

٥٠. نص الاتفاق المتعدد الأطراف للسلطة المختصة بشأن التبادل الأوتوماتيكي لمعلومات الحسابات المالية مُتاح على الرابط www.oecd.org/tax/automatic-exchange/international-framework-for-the-crs/multilateral-competent-authority-agreement.pdf

٥١. قائمة الدول الموقعة على الاتفاق المتعدد الأطراف للسلطة المختصة بشأن التبادل الأوتوماتيكي لمعلومات الحسابات المالية مُتاح على الرابط www.oecd.org/tax/automatic-exchange/about-automatic-exchange/crs-mcaa-signatories.pdf

٥٢. قائمة الدول الموقعة على الاتفاق المتعدد الأطراف للسلطة المختصة بشأن التبادل الأوتوماتيكي لمعلومات الحسابات المالية مُتاح على الرابط www.oecd.org/tax/automatic-exchange/about-automatic-exchange/crs-mcaa-signatories.pdf

ينص هذا القسم على أن تتبادل كل سلطة مختصة سنويًا مع السلطات المختصة الأخرى، التي يكون اتفاق المتعدد الأطراف للسلطات المختصة نافذًا بشأنها، على أساس أوتوماتيكي، المعلومات التي تحصل عليها، وفقًا لقواعد الإبلاغ والعناية الواجبة التي نص عليها معيار الإبلاغ المشترك.

قد تتم عمليات التبادل:

- على أساس تبادلي - تُرسل السلطة المختصة بيانات معيار الإبلاغ المشترك إلى السلطة المُختصة في الولاية القضائية الشريكة، وتتلقاها منها في الوقت نفسه.
- على أساس غير تبادلي – لا تتلقى السلطة المختصة المُرسلة بيانات معيار الإبلاغ المشترك من السلطة المُختصة في الولاية القضائية الشريكة.

عادةً ما تتبع الولاية القضائية النهج غير التبادلي في إحدى الحالتين التاليتين: (أ) في حال كانت الولاية القضائية لا تحتاج إلى بيانات معيار الإبلاغ المشترك للأغراض الضريبية (مثال، الولاية القضائية التي ليس لديها نظام ضريبي مباشر)، وبالتالي يتم التبادل دومًا على أساس غير تبادلي.

(ب) إذا رغبت الولاية القضائية في التبادل على أساس تبادلي، ولكن المنتدى العالمي قيّمها بأنها لا ترقى إلى المستوى المناسب من السرية وحماية البيانات، والذي يؤهلها لمعالجة البيانات المتبادلة بسبب نقاط الضعف الكبيرة التي يعاني منها إطار السرية وحماية البيانات. وفي هذه الحالة الأخيرة، تُدعى الولاية القضائية للتبادل مؤقتًا على أساس غير تبادلي حتى تتمكن من معالجة نقاط الضعف تلك، شريطة أن تتخذ الإجراءات الكافية التي تضمن سرية وأمن ترتيباتها المتبعة لجمع البيانات المحلية، ومن ثَم إرسالها إلى شركاء التبادل. وفي الممارسة العملية، ينعكس عدم اتباع النهج التبادلي في إيداع الإخطار الذي نص عليه القسم السابع (١) (ب) من الاتفاق المتعدد الأطراف للسلطة المختصة (انظر الجدول رقم ١١).

يسرد القسم الثاني أيضًا المعلومات المقرر تبادلها، وهي نفس معلومات الهوية، ومعلومات الحساب المالي، التي يتطلبها معيار الإبلاغ المشترك (القسم الأول، الفقرة أ)[٥٣]. ويتضمن الفصل الخامس من كتيب التطبيق مزيدًا من التفاصيل والتوضيح حول المعلومات المقرر الإبلاغ عنها.

### توقيت وطريقة التبادل

يُحدد القسم الثالث من الاتفاق المتعدد الأطراف للسلطة المختصة بشأن التبادل الأوتوماتيكي لمعلومات الحسابات المالية توقيت تبادل المعلومات، وطريقته.

أولاً، يوضح هذا القسم أن تبادل بيانات معيار الإبلاغ المشترك يتم بين سلطتين مختصتين، بدءًا من السنة التقويمية التي يدخل فيها الاتفاق المتعدد الأطراف حيز التنفيذ. وفي حال اختلفت السنة الضريبية للولاية القضائية عن السنة التقويمية، يُعتد بتاريخ دخول الاتفاق حيز التنفيذ (انظر القسم الفرعي ٥-٣-٢ من مجموعة الأدوات).

ثانيًا، يتم تبادل المعلومات في غضون تسعة أشهر من نهاية السنة التقويمية التي تتعلق بها المعلومات، أي في شهر سبتمبر التالي للسنة التي يتم فيها جمع المعلومات. لمزيد من التوضيح، إذا قررت السلطة المختصة تبادل معلومات يجب الإبلاغ عنها بخصوص عام ٢٠٢١، فيمكن تبادل المعلومات في أي وقت خلال الفترة ما بين شهري يناير وسبتمبر ٢٠٢٢.

ينبغي أن تضع الولايات القضائية هذه الجداول الزمنية في الاعتبار عند تحديد تواريخ الإبلاغ الخاصة بها (أي تاريخ التزام المؤسسات المالية المُبلّغة بإرسال المعلومات إلى السلطة المختصة)، مع ضرورة مراعاة الوقت اللازم لفرز المعلومات المقرر تبادلها مع الولايات القضائية الشريكة، وإعدادها، والتحقق من صحتها. وتحتاج الولايات القضائية في الغالب من شهرين إلى أربعة أشهر لإنهاء هذه الإجراءات، بعد تلقي المعلومات، كي تتمكن من إعداد المعلومات لتصبح جاهزة للتبادل. وعادةً ما تقرر الولايات القضائية إتمام التبادل في شهر مايو، أو يونيو من السنة التي تلي جمع المعلومات، مما يتيح وقتًا كافيًا للسلطة المختصة لفرز المعلومات، وإعدادها، قبل إرسالها بحلول نهاية سبتمبر من العام ذاته.

وأخيرًا، ينبغي أن تتبادل الولايات القضائية بيانات معيار الإبلاغ المشترك باستخدام نمط التبادل (CRS XML)، والاتفاق مع شركاء التبادل على طريقة إرسالها. وفي سبيل تحقيق أقصى قدر من التوحيد، والأمن، والحد من التعقيدات، وتقليل التكاليف، أعدت المنظمة نظام النقل المشترك (انظر القسم ٧-٢ من مجموعة الأدوات). ويُمثل هذا النظام طريقة الإرسال الآمنة التي تتبعها جميع الولايات القضائية الملتزمة التي بدأت بالفعل في تنفيذ عمليات تبادل المعلومات وفقًا للمعيار.

### التعاون في الامتثال والإنفاذ

يُرسخ القسم الرابع من الاتفاق المتعدد الأطراف للسلطة المختصة بشأن التبادل الأوتوماتيكي لمعلومات الحسابات المالية علاقة تعاون فعالة بين السلطات المختصة المتلقية والمرسلة لضمان الامتثال لمتطلبات الإبلاغ والعناية الواجبة وإنفاذها. وعلى السلطة المختصة المتلقية إخطار نظيرتها المرسلة عندما يتوافر لديها ما يفيد بأن هناك (١) خطأ في المعلومات الواردة، أو (٢) عدم امتثال إحدى المؤسسات المالية المُبلّغة.

٥٣. ومع ذلك، فإن الاستثناء المنصوص عليه في القسم الأول، الفقرة "و" من معيار الإبلاغ المشترك، والذي يسمح بإتمام عملية تبادل المعلومات الخاصة بإجمالي العائدات المتأتية من بيع، أو استرداد الأصول المالية، لا ينطبق في سياق الاتفاق متعدد الأطراف للسلطة المختصة.

### السرية وحماية البيانات

يختص القسم الخامس من الاتفاق المتعدد الأطراف للسلطة المختصة بالسرية وحماية البيانات، وينص على ضرورة تطبيق ما يلي على المعلومات المقرر تبادلها:

- أحكام السرية والضمانات الأخرى التي توفرها اتفاقية المساعدة الإدارية المتبادلة في المسائل الضريبية، وتحديدًا المادة رقم ٢٢.
- الضمانات التي يقتضيها القانون المحلي للولاية القضائية المرسلة، والمحددة في الملحق (ج) من الاتفاق المتعدد الأطراف للسلطة المختصة المتعلق بضمانات البيانات المحددة.

في حالة إنهاء الاتفاق المتعدد الأطراف للسلطة المختصة، يستمر هذا الالتزام ساريًا على جميع المعلومات التي تلقتها الولاية القضائية مسبقًا بموجب الاتفاق (انظر القسم السابع من الاتفاق).

وفقًا لما ورد في القسم الخامس، تلتزم السلطات المختصة بإخطار أمانة الهيئة التنسيقية على الفور بما يلي: (١) أي انتهاك للسرية، أو عدم تنفيذ ترتيبات حماية البيانات؛ و(٢) أي عقوبات، وإجراءات تصحيحية مفروضة نتيجةً لذلك، إذ يُمكّن مثل هذا الالتزام الأمانة من إخطار شركاء التبادل بالأمر.

وضع المنتدى العالمي إرشادات محددة للولايات القضائية بشأن وضع إجراءات مناسبة للتعامل مع حالات انتهاك البيانات. ومن هذه الإجراءات، آليات النشر التي تُبقي أصحاب المصلحة المعنيين - مثل أمانة الهيئة التنسيقية، وشركاء التبادل - على علم بالموقف عند الاقتضاء. وهذه الإرشادات مُتاحة للسلطات المختصة عند طلبها. وتتضمن كذلك مجموعة أدوات إدارة السرية وأمن المعلومات بعض إرشادات معالجة حالات انتهاك البيانات[٥٤].

### المشاورات والتعديلات

يُشير القسم السادس من الاتفاق المتعدد الأطراف للسلطة المختصة إلى إجراءات التشاور والتعديل:

- في حالة ظهور أي صعوبات في تنفيذ أو تفسير الاتفاق المتعدد الأطراف، يجوز للسلطات المختصة المعنية التشاور مع بعضها بعضًا لوضع تدابير تضمن إمكانية الوفاء بشروط الاتفاق. وفي هذه الحالة، يتعين عليها إخطار أمانة الهيئة التنسيقية بالتدابير المتفق عليها، حتى تقوم الأخيرة بدورها بإبلاغ السلطات المختصة الأخرى التي لم تشارك في المشاورات.
- يُجرى أي تعديل في الاتفاق بتوافق الآراء، وذلك بموجب اتفاق خطي توقع عليه جميع السلطات المختصة التي أقرت تنفيذه.

### مدة الاتفاق المتعدد الأطراف للسلطة المختصة

ينص القسم السابع بالتفصيل على القواعد المتعلقة بمدة الاتفاق.

#### الإخطارات

يسرد القسم السابع الإخطارات التي يتعين أن تقدمها السلطة المختصة في الولاية القضائية إلى أمانة الهيئة التنسيقية قبل دخول الاتفاق المتعدد الأطراف حيز التنفيذ مع ولاية قضائية أخرى (كي تتمكن من تفعيل علاقة تبادل المعلومات بموجب المعيار مع أحد الشركاء).

يوضح الجدول رقم ١١ جميع الإخطارات الستة بصورة أكثر تفصيلاً. وتُرحب الأمانة بتقديم نماذج من هذه الإخطارات إلى السلطات المختصة (cb.mac@oecd.org).

يتعين تقديم هذه الإخطارات وقت توقيع الاتفاق المتعدد الأطراف للولاية القضائية، أو في أقرب وقت ممكن بعد التوقيع، إذ لن يدخل الاتفاق مع ولاية قضائية أخرى حيز التنفيذ ما لم تُقدم هذه الإخطارات على النحو الواجب. ويتعين على السلطة المختصة في الولاية القضائية أن توقع هذه الإخطارات، وفقًا لما ورد في الملحق (ب) من اتفاقية المساعدة الإدارية المتبادلة في المسائل الضريبية. وتظل الإخطارات صالحة، ما لم تُخطر أمانة الهيئة التنسيقية بأي تعديلات عليها.

على الولايات القضائية التي تتبادل المعلومات لأول مرة مراعاة ذلك عند النظر في تفعيل العلاقات مع الولايات القضائية الأخرى.

#### تاريخ السريان

يجوز للسلطة المختصة في إحدى الولايات القضائية توقيع الاتفاق المتعدد الأطراف، سواء كانت اتفاقية المساعدة الإدارية المتبادلة سارية أم لا. لذلك، يجوز للولاية القضائية التي وقعت على الاتفاقية، أو أعربت عن نيتها في التوقيع، أن تُوقع أيضًا على الاتفاق المتعدد الأطراف. ولكن، كي يدخل الاتفاق المتعدد الأطراف حيز التنفيذ، يتعين أن تكون الاتفاقية سارية ونافذة، وأن تكون الولاية القضائية قد قدمت بالفعل كافة الإخطارات المطلوبة.

لذلك، يحدد القسم السابع تاريخ سريان الاتفاق المتعدد الأطراف للسلطة المختصة بشأن التبادل الأوتوماتيكي لمعلومات الحسابات المالية بين سلطتين مختصتين، وهو أي من التاريخين التاليين، أيهما أبعد:

- تاريخ قيام السلطة الثانية من السلطتين المختصتين بتقديم الإخطارات المطلوبة.
- تاريخ دخول اتفاقية المساعدة الإدارية المتبادلة حيز التنفيذ والسريان في كلتا الولايتين القضائيتين.

٥٤. المنتدى العالمي/منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠٢٠)، *Confidentiality and Information Security Management Toolkit*، المرجع السابق.

### التعليق والإنهاء

وفقًا لما ورد في القسم السابع من الاتفاق المتعدد الأطراف، يجوز للسلطة المختصة في إحدى الولايات القضائية تعليق عمليات التبادل مع سلطة مختصة أخرى، أو إنهاء مشاركتها في الاتفاق المتعدد الأطراف للسلطات المختصة.

- **التعليق:** ربما تقرر إحدى السلطات المختصة في الولاية القضائية تعليق العمل بالاتفاق المتعدد الأطراف، إذا تبين لها عدم امتثال سلطة مختصة أخرى، على نحو جسيم، لأحكام الاتفاق.

  ومن أمثلة حالات عدم الامتثال الجسيم: عدم الامتثال لأحكام السرية وحماية البيانات، وعدم تقديم معلومات كافية في الوقت المناسب، وفقًا لما هو محدد في الاتفاق المتعدد الأطراف.

  ويتعين في مثل هذه الحالة أن تُخطر السلطة المختصة نظيرتها خطيًا باعتزامها تعليق العمل بالاتفاق.

- **الإنهاء:** يجوز للسلطة المختصة في إحدى الولايات القضائية إنهاء مشاركتها في الاتفاق المتعدد الأطراف، أو فيما يتعلق بالتعامل مع سلطة مختصة معينة، وذلك بتقديم إخطار خطي إلى أمانة الهيئة التنسيقية. ويُصبح الإنهاء نافذًا في اليوم الأول من الشهر التالي لانتهاء فترة ١٢ شهرًا من تاريخ الإخطار بالإنهاء.

### *أمانة الهيئة التنسيقية*

يتعلق القسم الثامن بأمانة الهيئة التنسيقية المسؤولة عن إبلاغ جميع السلطات المختصة بإخطارات الاتفاق المتعدد الأطراف التي تلقتها، وكذا إبلاغ جميع المُوقّعين بأي سلطة مختصة جديدة تُوقع على الاتفاق المتعدد الأطراف.

وينص هذا القسم أيضًا على أن تتقاسم جميع الأطراف الموقعة بالتساوي، وعلى أساس سنوي، تكاليف إدارة الاتفاق المتعدد الأطراف، وتُعفى من ذلك الولايات القضائية التي أقر المنتدى العالمي بتأهلها لدفع الحد الأدنى من الرسوم الثابتة، والتي لا يتجاوز نصيب الفرد فيها من الناتج المحلي الإجمالي السنوي المتوسط العالمي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، الذي حدده البنك الدولي[٥٥].

## ٥-٢-٢ توقيع وتفعيل الاتفاق المتعدد الأطراف للسلطة المختصة بشأن التبادل الأوتوماتيكي لمعلومات الحسابات المالية

### *توقيع الاتفاق المتعدد الأطراف للسلطة المختصة بشأن التبادل الأوتوماتيكي لمعلومات الحسابات المالية*

كي تُصبح السلطة المختصة في الولاية القضائية أو ممثلها المعين من الأطراف المُوقعة على الاتفاق المتعدد الأطراف، عليها توقيع الإعلان المرفق بالاتفاق[٥٦]، وإيداع الإخطار الوارد في الملحق "و"، الذي يوضح بالتفصيل تواريخ التبادل، وقت التوقيع.

تبدأ إجراءات التوقيع على الاتفاق المتعدد الأطراف بدعوة الولاية القضائية للاتصال بأمانة الهيئة التنسيقية عبر البريد الإلكتروني: cb.mac@oecd.org، حيث تقوم الأمانة بإعداد حزمة التوقيع. وعلى الولاية القضائية تزويد الأمانة بما يلي:

- اسم ولقب المُوقع على الإعلان[٥٧].
- تاريخ التوقيع المقرر.
- الإخطار الوارد في الملحق "و" بعد تعبئته بتواريخ عمليات التبادل المقررة.

تتولى أمانة الهيئة التنسيقية بعد ذلك تقديم حزمة الاتفاق المتعدد الأطراف للولاية القضائية للتوقيع عليها.

وعادةً ما تقوم السلطة المختصة في الولاية القضائية بالتوقيع عن بُعد. ويتعين إرسال الحزمة الموقعة إلى المنظمة عبر القنوات الدبلوماسية. ويُوصى كذلك بإرسال نسخة ممسوحة ضوئيًا بتنسيق PDF إلى أمانة الهيئة التنسيقية (cb.mac@oecd.org).

وبمجرد استلام الحزمة الأصلية، تُقر الأمانة بالاستلام بموجب محضر، وتؤكد أن السلطة المختصة في الولاية القضائية أصبحت من الأطراف المُوقعة على الاتفاق.

---

٥٥. المادة العاشرة من النظام الداخلي لأمانة الهيئة التنسيقية لاتفاقية المساعدة الإدارية المتبادلة في المسائل الضريبية.

٥٦. نص الاتفاق المتعدد الأطراف للسلطة المختصة بشأن التبادل الأوتوماتيكي لمعلومات الحسابات المالية مُتاح على الرابط:
www.oecd.org/tax/automatic-exchange/international-framework-for-the-crs/multilateral-competent-authority-agreement.pdf

٥٧. ينبغي أن تُبلغ السلطة المختصة المدرجة في الملحق "ب" من اتفاقية المساعدة الإدارية المتبادلة في المسائل الضريبية باسم ولقب الشخص الذي سيوقع على الإقرار. ويتعين توقيع الإقرار من قبل السلطة المختصة، أو من قبل شخص له صلاحية تمثيلها.

**الجدول رقم (١١): الإخطارات الواردة في القسم السابع من الاتفاق المتعدد الأطراف للسلطة المختصة**

| فقرات القسم السابع | العناصر | الشرح |
|---|---|---|
| **القسم السابع (١) (أ)** | التشريعات، والمواعيد النهائية لإجراءات بذل العناية الواجبة | يلزم على السلطة المختصة في الولاية القضائية إخطار أمانة الهيئة التنسيقية، وتزويدها بقانونها المحلي و/أو اللوائح و/أو التوجيهات الصادرة في شأن تطبيق معيار الإبلاغ المشترك، والتي بموجبها تقوم المؤسسات المالية المُبلغة بجمع المعلومات المطلوبة، وإبلاغها إلى سلطتها المختصة.<br>ويتعين على الولاية القضائية أيضًا إخطار الأمانة بالتواريخ الفعلية لبذل العناية الواجبة والإبلاغ على النحو التالي:<br>• تاريخ اعتبار أحد الحسابات التي فُتحت لدى إحدى المؤسسات المالية المُبلغة حسابًا جديدًا، والموعد المتوقع لتبادل المعلومات المتعلقة بمثل هذه الحسابات لأول مرة.<br>• تاريخ اعتبار أحد الحسابات التي فُتحت لدى إحدى المؤسسات المالية المُبلغة حسابًا موجودًا من قبل، والموعد المتوقع لتبادل المعلومات المتعلقة بمثل هذه الحسابات لأول مرة، مع التمييز بين حسابات الأفراد عالية القيمة، وحسابات الأفراد منخفضة القيمة، وحسابات الكيانات. |
| **القسم السابع (١) (ب)** | النهج غير التبادلي | على السلطة المختصة في الولاية القضائية أن تؤكد اعتزامها اتباع نهج غير تبادلي لتبادل المعلومات. ويغطي ذلك الحالتين التاليتين:<br>• إذا لم تحتَج الولاية القضائية إلى بيانات معيار الإبلاغ المشترك للأغراض الضريبية (في حالة عدم تنفيذ الولاية القضائية نظام ضريبي مباشر).<br>• إذا لم تفِ السلطة المختصة في الولاية القضائية بمستوىً مناسب من السرية وحماية البيانات. في هذه الحالة، تُدعى الولاية القضائية لتبادل المعلومات مؤقتًا على أساس غير تبادلي (بشرط أن يكون لديها إطار عمل مناسب لتحقيق ذلك)، حتى تتمكن من معالجة أي أوجه قصور في إطار السرية وحماية البيانات. |
| **القسم السابع (١) (ج)** | طريقة (طرق) نقل وتشفير البيانات | تحتاج السلطة المختصة في الولاية القضائية إلى تحديد الطريقة التي تنوي بها نقل المعلومات إلى السلطات المختصة الأخرى.<br>تستخدم جميع الولايات القضائية نظام النقل المشترك. |
| **القسم السابع (١) (د)** | حماية البيانات الشخصية | على السلطة المختصة في الولاية القضائية أن تحدد ما إذا كان لديها أي تشريعات محلية تنص على ضمانات لحماية البيانات الشخصية، والتي تنسحب على كافة المعلومات المتبادلة. وتُضاف أي مواصفات ذات صلة إلى قواعد السرية والضمانات الأخرى التي نصت عليها اتفاقية المساعدة الإدارية المتبادلة في المسائل الضريبية. |

| فقرات القسم السابع | العناصر | الشرح |
|---|---|---|
| **القسم السابع (١) (ه)** | قواعد السرية وحماية البيانات | لهذا الإخطار نسختان، وهما:<br>• بالنسبة للولايات القضائية التي انتهى المنتدى العالمي من تقييم مدى امتثالها لمتطلبات السرية وحماية البيانات، يتعين أن تُقدم السلطة المختصة في الولاية القضائية إخطارًا يفيد بأنها تلتزم بمتطلبات السرية وحماية البيانات، كما يتعين عليها إرفاق استبيان السرية وحماية البيانات بعد تعبئته، والإشارة إلى التقرير النهائي لتقييم السرية وحماية البيانات.<br>• بالنسبة للولايات القضائية التي تم تقييم مدى التزامها بترتيبات السرية وحماية البيانات، وخرج عنه توصيات بمعالجة الفجوات الكبيرة المحددة، أو التي لم تنته بعد عملية التقييم الخاصة بها، عليها تقديم إخطار بديل يفيد بأنهم ستقوم بتبادل المعلومات على أساس مؤقت وغير تبادلي، ويؤكد أنها تمتلك تدابير كافية لضمان السرية والأمان المطلوبين فيما يتعلق بالترتيبات المحددة لجمع المعلومات وإرسالها إلى الولايات القضائية الأخرى. يتعين أيضًا إرفاق استبيان السرية وحماية البيانات بعد تعبئته. |
| **القسم السابع (١) (و)** | الشركاء المقصود التبادل معهم | على السلطة المختصة في الولاية القضائية سرد جميع الولايات القضائية الأخرى التي تعتزم إبرام اتفاق متعدد الأطراف للسلطة المختصة معها، أي أن تعد قائمة بالولايات القضائية التي تنوي تبادل المعلومات معها. ويُشار إلى هذه القائمة عادةً باسم قائمة الشركاء المقصود التبادل معهم. ويتعين على السلطة المختصة في الولاية القضائية أن تُدرج بهذه القائمة جميع الشركاء المناسبين المعنيين. |

### *العلاقات التي تنشط بموجب الاتفاق المتعدد الأطراف للسلطة المختصة بشأن التبادل الأوتوماتيكي لمعلومات الحسابات المالية*

في حين أن هذا الاتفاق متعدد الأطراف، إلا أنه لا يُؤسس سوى علاقات ثنائية من خلال عملية تنشيط لتلك العلاقات. ويُشترط الآتي لتنشيط هذه العلاقات بين ولايتين قضائيتين بموجب الاتفاق متعدد الأطراف:

- دخول اتفاقية المساعدة الإدارية المتبادلة في المسائل الضريبية وسريانها في كلتا الولايتين.
- أن تكون كل ولاية قد قدمت الإخطارات التي نص عليها الاتفاق المتعدد الأطراف إلى أمانة الهيئة التنسيقية.
- أن تكون كل ولاية قد أدرجت الأخرى في قائمة شركاء التبادل المقصودين (أي الإخطار طبقًا للقسم السابع (١) (و)).

جميع العلاقات المُنشطة موجودة على بوابة التبادل الأوتوماتيكي[٥٨]، ويتضح منها ما إذا كان:

- تنشيط العلاقات يتم في مسار مزدوج (أي تلقي و/أو إرسال المعلومات)، حيث تُجري بعض الولايات القضائية عمليات التبادل على أساس غير تبادلي.
- تنشيط العلاقة قد تم رغم عدم سريان الاتفاق المتعدد الأطراف فور دخوله حيز التنفيذ. وفي هذه الحالة، يتعين الإشارة إلى تاريخ سريان الاتفاق. على سبيل المثال، يعني التعليق التالي "الاتفاق المتعدد الأطراف للسلطات المختصة مُفعل - ساري المفعول للفترات الضريبية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٢٠، أو بعد ذلك التاريخ" يعني أن أول عملية تبادل بموجب المعيار ستتم بحلول سبتمبر ٢٠٢١، فيما يتعلق بالسنة الضريبية ٢٠٢٠.

### ٥-٣ التفاعل بين اتفاقية المساعدة الإدارية المتبادلة في المسائل الضريبية، والاتفاق المتعدد الأطراف للسلطات المختصة بشأن التبادل الأوتوماتيكي لمعلومات الحسابات المالية

الضريبية سارية في إحدى الولايات القضائية التي التزمت بتطبيق المعيار بحلول تاريخ محدد، فعليها أن تراعي التفاعل بين هذه الاتفاقية، والاتفاق المتعدد الأطراف للسلطات المختصة، لضمان تمكنها من بدء أول عملية تبادل على النحو المنشود.

٥٨. http://www.oecd.org/tax/automatic-exchange/international-framework-for- the-crs/exchange-relationships

يرتبط تاريخ سريان الاتفاق المتعدد الأطراف للسلطات المختصة بتاريخ سريان اتفاقية المساعدة الإدارية المتبادلة. لذلك، يجب أن تضمن الولاية القضائية سريان هذه الأخيرة في السنة التقويمية التي تنوي خلالها البدء في عمليات التبادل.

على سبيل المثال، إذا كانت الولاية القضائية تعتزم بدء تبادل المعلومات في سبتمبر ٢٠٢٢ بخصوص السنة التقويمية ٢٠٢١، فيجب أن تكون اتفاقية المساعدة الإدارية المتبادلة نافذة وسارية طوال السنة التقويمية ٢٠٢١.

لذلك، يتعين أن تأخذ الولاية القضائية المُلتزمة العنصرين التاليين في الاعتبار:

- يعتمد تاريخ سريان اتفاقية المساعدة الإدارية المتبادلة على إيداع وثيقة المصادقة عليها من قبل الولاية القضائية.
- ما إذا كانت السنة الضريبية لدى الولاية القضائية تختلف عن السنة التقويمية.

### ٥-٣-١ تاريخ نفاذ وسريان اتفاقية المساعدة الإدارية المتبادلة في المسائل الضريبية

نظرًا للإجراءات والجداول الزمنية المطلوبة لدخول اتفاقية المساعدة الإدارية المتبادلة حيز التنفيذ وسريانها، لا بد من التخطيط لبعض الأمور لضمان اكتمال جميع الإجراءات الشكلية من أجل البدء في أول عملية تبادل في الوقت المناسب وعلى النحو المنشود.

تدخل الاتفاقية حيز التنفيذ في اليوم الأول من الشهر الذي يلي انقضاء فترة ثلاثة أشهر من تاريخ إيداع وثيقة المصادقة من أحد الأطراف. ويسري مفعول الاتفاقية بشأن المساعدة الإدارية المتعلقة بفترات ضريبية التي تبدأ في ١ يناير من السنة التي تلي السنة التي دخلت فيها الاتفاقية حيز التنفيذ، أو بعده، فيما يتعلق بأحد الأطراف (المادة رقم ٢٨ من الاتفاقية).

يوضح الشكل رقم (٩) تاريخ إيداع وثيقة المصادقة على الاتفاقية وأثره على تاريخ دخولها حيز التنفيذ، وسريانها. في المثال الأول، أودعت الولاية القضائية وثيقة المصادقة على الاتفاقية في ١٥ يناير ٢٠١٨.

**الشكل رقم (٩): تاريخ إيداع وثيقة المصادقة على اتفاقية المساعدة الإدارية المتبادلة في المسائل الضريبية، وتاريخ دخولها حيز التنفيذ، وتاريخ سريانها**

مثال رقم ١: إيداع وثيقة المصادقة بحلول ٣١ أغسطس من سنة ما.

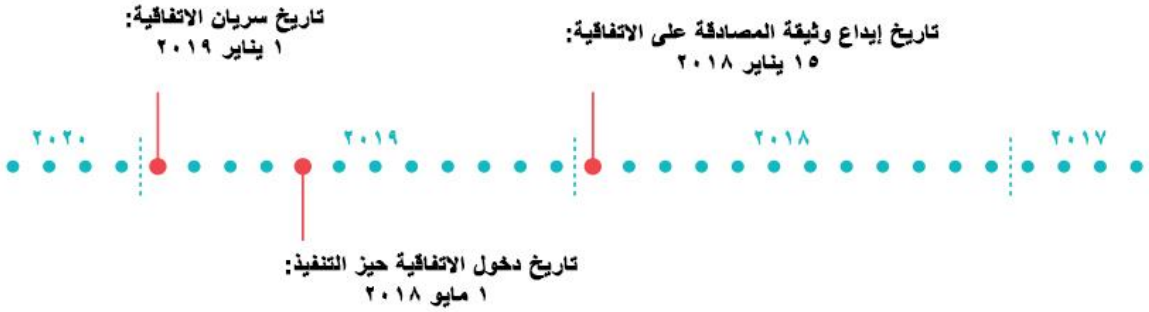


مثال رقم ٢: إيداع وثيقة المصادقة بعد ٣١ أغسطس من سنة ما.

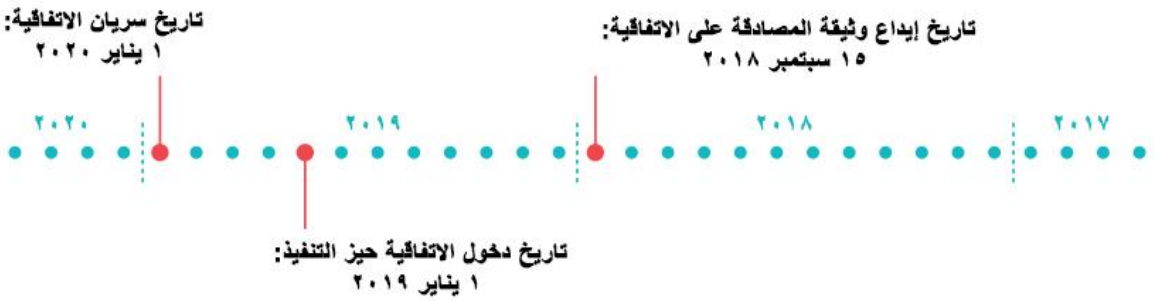

وعلى ذلك، دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ لهذه الولاية القضائية في ١ مايو ٢٠١٨، وأصبحت سارية للفترة الضريبية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠١٩، أو بعد ذلك التاريخ. وبافتراض أن السنة الضريبية تتزامن مع السنة التقويمية[٥٨]، فإن الفترة الضريبية الأولى التي تغطيها الاتفاقية هي ٢٠١٩. أما في المثال الثاني، فقد أودعت الولاية وثيقة المصادقة على الاتفاقية بعد ٣١ أغسطس ٢٠١٨. وعلى ذلك، دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في بداية عام ٢٠١٩، مما يعني أنها أصبحت سارية للفترة للضريبة التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٢٠، أو بعد ذلك التاريخ.

لذلك، بالنسبة للولاية القضائية التي التزمت ببدء التبادل الأوتوماتيكي للمعلومات في سنة معينة (سنة)، وبافتراض أن السنة الضريبية لهذه الولاية تتزامن مع سنتها التقويمية، فإنها ستحتاج إلى التأكد من قيامها بتوقيع الاتفاقية، والمصادقة عليها قبل ٣١ أغسطس من السنة التي تسبق سنة بدء التبادل بسنتين (سنة -٢). على سبيل المثال، كي تبدأ الولاية عملية التبادل في سبتمبر ٢٠٢٢، بخصوص معلومات السنة التقويمية ٢٠٢١، يجب أن تكون الاتفاقية سارية للسنة التقويمية ٢٠٢١، وبالتالي ينبغي إيداع وثيقة المصادقة على الاتفاقية في موعد أقصاه ٣١ أغسطس ٢٠٢٠[٦٠].

ولكن يختلف الوضع عند اختلاف السنة الضريبية في الولاية القضائية عن السنة التقويمية.

### ٥-٣-٢ السنة الضريبية المتباينة

في غالبية الولايات القضائية التي تطبق المعيار، تتزامن السنة الضريبية مع السنة التقويمية (أي تبدأ في ١ يناير، وتنتهي في ٣١ ديسمبر). ولكن الأمر ليس كذلك في بعض الولايات القضائية، إذا تختلف السنة الضريبية عن السنة التقويمية، وتسمى بالسنة الضريبية المتباينة، والتي يُمكن أن تغطي فترة ٣٦٥ يومًا، وفقًا لما تحدده الولاية القضائية. والمثال النموذجي للسنة الضريبية المتباينة هو ١ أبريل من سنة ما إلى ٣١ مارس سنة + ١.

يعتبر مفهوم السنة الضريبية المتباينة مناسبًا لأغراض تبادل المعلومات بموجب المعيار، لأنه يُحدد الفترة الضريبية التي تغطيها اتفاقية المساعدة الإدارية المتبادلة في المسائل الضريبية، وبالتالي تتحدد السنة الأولى التي يُسمح ببدء عمليات التبادل خلالها بموجب المعيار. وبالفعل، تُصبح الاتفاقية نافذة خلال الفترة الضريبية، في حين يكون الاتفاق المتعدد الأطراف نافذًا لمدة سنة تقويمية كاملة. وفي حالة اختلاف السنة الضريبية عن السنة التقويمية، لا تكون الفترة الضريبية الأولى التي تسري فيها الاتفاقية سنة تقويمية كاملة. وعلى ذلك، لا يسري الاتفاق المتعدد الأطراف للسنة التقويمية الكاملة، الأمر الذي قد يؤدي إلى تأجيل أول عملية تبادل لمدة سنة واحدة.

يقدم المربع رقم ٥ مثالًا لحالة ولايتين قضائيتين تتزامن فيهما السنة الضريبية مع السنة التقويمية، وحالة أخرى لولايتين قضائيتين لأحدهما سنة ضريبية متباينة، ويوضح أيضًا كيف يؤثر ذلك على تواريخ سريان اتفاقية المساعدة الإدارية المتبادلة في المسائل الضريبية، والاتفاق المتعدد الأطراف للسلطة المختصة بشأن التبادل الأوتوماتيكي لمعلومات الحسابات المالية.

### ٥-٣-٣- إعلان بشأن التاريخ الفعلي لتبادل المعلومات بموجب الاتفاق المتعدد الأطراف للسلطات المختصة بشأن التبادل الأوتوماتيكي لمعلومات الحسابات المالية

لمعالجة الصعوبات الناشئة عن تاريخ نفاذ اتفاقية المساعدة الإدارية المتبادلة في المسائل الضريبية، أعد إعلان أحادي الطرف استنادًا إلى الفقرة رقم (٦) من المادة رقم ٢٨ من الاتفاقية، للسماح للأطراف بالاتفاق المتبادل على اعتبار الاتفاقية سارية ونافذة على المساعدة الإدارية المتعلقة بالفترات الضريبية السابقة.

وبحلول التاريخ الفعلي لتبادل المعلومات بموجب الاتفاق المتعدد الأطراف، يُمكن أن يساعد هذا الإعلان في معالجة الحالتين المذكورتين أعلاه؛ حيث لا تكون الاتفاقية سارية المفعول خلال السنة التقويمية التي تلتزم فيها الولاية القضائية بتبادل بيانات معيار الإبلاغ المشترك على أساس أوتوماتيكي، وكذا حالة السنة الضريبية المتباينة (انظر الشكل رقم ٩، والمربع رقم ٥).

يسمح هذا الإعلان للأطراف في الاتفاقية بمواءمة تاريخ دخول الاتفاق المتعدد الأطراف حيز التنفيذ مع الجدول الزمني الوارد في إخطاراتهم المقدمة عملا بأحكام القسم ٧ (١) (أ) بشأن "التشريعات والمواعيد النهائية لبذل العناية الواجبة" (انظر الجدول رقم ١١). ويتناول الإعلان كذلك عمليات المتابعة ذات الصلة بتبادل المعلومات عند الطلب. ولكن التعجيل بإنفاذ الاتفاقية يسري فقط بين الأطراف التي صاغت نفس الإعلان أحادي الطرف. وحتى الآن، تستخدم أكثر من ٧٥ ولاية قضائية هذا الإعلان بحلول تاريخ سريان الاتفاقية لإجراء عمليات التبادل بموجب الاتفاق المتعدد الأطراف للسلطات المختصة.

إذا رغبت إحدى الولايات القضائية في تقديم هذا الإعلان، فعليها الاتصال بأمانة الهيئة التنسيقية (cb.mac@oecd.org) لبدء العملية. ويتعين إرسال الإعلان عبر القنوات الدبلوماسية إلى المنظمة، أو إلى مجلس أوروبا، الذي يقوم بدوره بإخطار جميع الأطراف في اتفاقية المساعدة الإدارية المتبادلة في المسائل الضريبية.

على سبيل المثال، إذا كانت الولاية القضائية تعتزم بدء تبادل المعلومات بحلول سبتمبر ٢٠٢١، ولكنها أودعت وثيقة المصادقة على الاتفاقية في الفترة ما بين ١ سبتمبر ٢٠١٩، و٣١ ديسمبر ٢٠١٩، و٣١ ديسمبر ٢٠١٩، فسيتعين عليها تقديم إعلان أحادي الطرف، كي تتمكن من تبادل المعلومات في عام ٢٠٢١ مع تلك الولايات القضائية الأخرى التي قدمت أيضًا مثل هذه الإعلانات.

٥٩. ينطبق ذلك على الولايات القضائية التي تختلف سنتها الضريبية عن سنتها التقويمية. انظر القسم الفرعي ٥-٣-٢ من مجموعة الأدوات.

٦٠. وهذا ما لم توقع الولاية القضائية والأطراف الأخرى إقرارًا من جانب واحد للعمل بتاريخ أسبق لسريان الاتفاقية (انظر القسم الفرعي ٥-٣-٣ من مجموعة الأدوات).

## المربع رقم (٥): أثر حلول السنة الضريبية في تاريخ سريان الاتفاق المتعدد الأطراف للسلطة المختصة بشأن التبادل الأوتوماتيكي لمعلومات الحسابات المالية

### تاريخ سريان الاتفاق في ولايتين قضائيتين تتزامن فيهما السنة الضريبية مع السنة التقويمية

في الولايتين القضائيتين (أ) و (ب)، تزامنت السنة الضريبية مع السنة التقويمية. وقعت كلتا الولايتين القضائيتين على الاتفاق المتعدد الأطراف في عام ٢٠٢٠، وقدمت جميع الإخطارات المطلوبة في يوليو ٢٠٢٠، وتأخذ كلتاهما السنة التقويمية كفترة إبلاغ لأغراض معايير الإبلاغ المشترك.

وقعت الولاية القضائية (أ) على اتفاقية المساعدة الإدارية المتبادلة في المسائل الضريبية في ١٠ أبريل ٢٠٢٠، وأودعت وثيقة المصادقة عليها في ٢٠ يوليو ٢٠٢٠. ودخلت الاتفاقية لديها حيز التنفيذ في ١ نوفمبر، وأصبحت سارية للفترة الضريبية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٢١، أو بعد هذا التاريخ.

وقعت الولاية القضائية (ب) على اتفاقية المساعدة الإدارية المتبادلة في المسائل الضريبية في ٢ يناير ٢٠١٩، وأودعت وثيقة المصادقة عليها في ١٥ مايو ٢٠٢٠. ودخلت الاتفاقية لديها حيز التنفيذ في ١ سبتمبر ٢٠١٩، وأصبحت سارية المفعول للفترة الضريبية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٢٠، أو بعد هذا التاريخ.

فترة الإبلاغ الأولى بموجب معيار الإبلاغ المشترك التي يصبح الاتفاق المتعدد الأطراف ساريًا بشأنها بين كلتا الولايتين القضائيتين (أ) و(ب)، هي فترة الإبلاغ التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٢١، إذ إنها أول فترة إبلاغ تبدأ في آخر تاريخ لدخول اتفاقية المساعدة الإدارية المتبادلة حيز التنفيذ لكلتا الولايتين، أو بعد ذلك التاريخ. وهذا يعني السماح ببدء عملية التبادل وفقًا لمعيار الإبلاغ المشترك بين الولايتين فيما يتعلق بالسنة التقويمية ٢٠٢١ بحلول سبتمبر ٢٠٢٢.

### تاريخ السريان في حال كان لإحدى الولايتين سنة ضريبية متباينة

في الولاية القضائية (ج) تتزامن السنة الضريبية مع السنة التقويمية، بينما تبدأ السنة الضريبية في الولاية القضائية (د) من ١ أبريل، وتنتهي في ٣١ مارس.

وقعت كلتا الولايتين على الاتفاق المتعدد الأطراف في عام ٢٠٢٠، وقدمتا كافة الإخطارات المطلوبة في يوليو ٢٠٢٠، والتزمتا ببدء عمليات التبادل في ٢٠٢٢ فيما يتعلق بالسنة التقويمية ٢٠٢١.

وقعت الولاية القضائية (ج) على اتفاقية المساعدة الإدارية المتبادلة في ٢ يناير ٢٠١٩، وأودعت وثيقة المصادقة عليها في ١٥ مايو ٢٠١٩، ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في ١ سبتمبر ٢٠١٩، وأصبحت سارية

المفعول للفترة الضريبية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٢٠، أو بعد ذلك التاريخ.

وقعت الولاية القضائية (د) على اتفاقية المساعدة الإدارية المتبادلة في ١٠ أبريل ٢٠٢٠، وأودعت وثيقة المصادقة عليها في ٢٩ يوليو ٢٠٢٠، ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في ١ نوفمبر ٢٠٢٠، وأصبحت سارية المفعول للفترات التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٢١، أو بعد ذلك التاريخ.

نظرًا لأن الولاية القضائية (د) لها سنة ضريبية متباينة، فإنها سنتها الضريبية لعام ٢٠٢١ تبدأ في ١ أبريل ٢٠٢١. لذلك، بينما تصبح اتفاقية المساعدة الإدارية المتبادلة سارية المفعول للفترة الضريبية التي تبدأ في ١ أبريل ٢٠٢١، تكون أول سنة تقويمية كاملة تغطيها الاتفاقية هي ٢٠٢٢.

بالنظر إلى أن الاتفاق المتعدد الأطراف يسمح بتبادل المعلومات المتعلقة بالسنة التقويمية، ويتطلب وجود تشريع للسماح بجمع المعلومات المتعلقة بهذه السنة التقويمية والإبلاغ عنها، فإنه سيسمح فقط بالتبادل بين الولاية القضائية (ج) و (د) للسنة التقويمية ٢٠٢٢.

وبالتالي، تبدأ أول عملية تبادل بين الولايتين بحلول سبتمبر ٢٠٢٣، ما لم تكن قد اتفقتا رسميًا على تاريخ سريان سابق، كي يتسنى لهما بدء التبادل في سبتمبر ٢٠٢٢ (انظر القسم الفرعي ٥-٣-٣ من مجموعة الأدوات).

# ٦.الإطار القانوني المحلي

إضافةً إلى استحداث الولايات القضائية إطار قانوني دولي يتيح بتبادل المعلومات بموجب معيار الإبلاغ المشترك – التبادل الأوتوماتيكي لمعلومات الحسابات المالية، فيتعين عليها كذلك وضع إطار قانوني محلي قبل بدء عمليات التبادل، يوفر ما يلي:

- تحديد متطلبات العناية الواجبة والإبلاغ التي يتعين على المؤسسات المالية الوفاء بها.
- تقديم أساس قانوني يسمح للولاية القضائية بإجراء عمليات تبادل المعلومات.
- وضع تدابير لضمان التطبيق الفعال للمعيار.

يتطلب الإطار القانوني المحلي عادةً إدخال تشريعات أساسية، مثل إصدار قانون من البرلمان أو مرسوم تشريعي. وفي بعض الولايات القضائية، ينبغي ألا يُدخَل هذا التشريع إلا بعد تنفيذ الإطار القانوني الدولي لتبادل المعلومات، على أنه من الأفضل فصل العمليتين إن أمكن. وبالنسبة للولايات القضائية التي تتطلب تشريعًا محليًا لتفعيل المعاهدات الدولية، مثل توقيع اتفاقية المساعدة الإدارية المتبادلة في المسائل الضريبية، يمكن تعديل التشريع كي يتناسب مع هذا الغرض.

ينقسم هذا الجزء من مجموعة الأدوات إلى ثلاثة أقسام توضح خطوات صنع القرار الرئيسية التي ينبغي أن يتبعها صانعو السياسات، والفرق القانونية الحكومية.

- يحدد القسم الأول القضايا الرئيسية التي ينبغي مراعاتها عند وضع هيكل تشريعات معايير الإبلاغ المشترك (الخطوة الأولى).
- يُلقي القسم الثاني نظرة متعمقة على عناصر المعيار كل على حدة، بغرض ضمان التطبيق الفعال على أرض الواقع، وفي هذا القسم يتحدد الهدف بوضوح ويكون للولايات القضائية سلطة اختيار النهج المتبع في التطبيق (الخطوة الثانية).
- يتضمن القسم الثالث وصفًا للأحكام الاختيارية لمعيار الإبلاغ المشترك، وتفاصيل لمساعدة صانعي السياسات في تحديد مدى ملاءمة هذه الأحكام لولايتهم القضائية (الخطوة الثالثة).

ولما كان الإطار التشريعي لكل ولاية قضائية خاضعًا للتقييم من خلال مراجعة النظراء، فقد نوهت هذه الأقسام إلى بعض الصعوبات الشائعة عندما يتحدد عدم توافق النُهج مع الشروط المرجعية، بالإضافة إلى بعض القضايا الأخرى التي يجب الانتباه لها.

## ٦-١ الخطوة الأولى: هيكلة الإطار التشريعي

تخدم التشريعات المحلية اللازمة لتطبيق معيار الإبلاغ المشترك غرضين أساسيين، وهما:

- فرض التزامات على بعض الأشخاص فيما يخص الوفاء بمتطلبات العناية الواجبة والإبلاغ.
- استحداث تدابير تضمن التطبيق الفعال للمعيار.

لا ينص المعيار على طريقة معينة لتكييف هذه القواعد؛ لذا ينبغي تكييفها لتناسب السياق التشريعي المحلي لكل ولاية قضائية. ومع ذلك، ضمانًا للتطبيق الكامل للمعيار، فإن الإطار المحلي لتطبيق قواعد بذل العناية الواجبة والإبلاغ على المؤسسات المالية **يتعين أن يكون مُلزِمًا قانونًا وأن يشمل كافة العناصر اللازمة.**

عند ترجمة المعيار إلى إطار تشريعي للولاية القضائية، يجب أن يتخذ صانعو السياسات القرارين الهيكليين الرئيسين التاليين لصياغة الأغراض:

- يتمثل القرار الأول فيما إذا كانت الالتزامات المفروضة على المؤسسات المالية، بموجب معيار الإبلاغ المشترك وشرحه، قد تقررت بالإشارة إلى المعيار نفسه، أو أنها ذُكرت بالكامل في التشريع المحلي (تكييف التزامات العناية الواجبة والإبلاغ).
- يكمن القرار الثاني في مدى قيام الأساس القانوني لتطبيق المعيار على التشريعات الأساسية أو الثانوية، أو التوجيهات.

### ٦-١-١ الخطوة الأولى (أ): كيف ينبغي للولاية القضائية تكييف متطلبات العناية الواجبة والإبلاغ: طريقة "النقل الحرفي" ، أو "الإشارة المرجعية" ؟

جرى صياغة المعيار على النحو الذي يسهّل تكييف التزامات العناية الواجبة والإبلاغ المفروضة على المؤسسات المالية (المعيار، الأقسام من الأول إلى السابع) في التشريع المحلي.

- ينص القسم الأول من معيار الإبلاغ المشترك على معلومات الحسابات الواجب الإبلاغ عنها.
- تنص الأقسام من الثاني إلى السابع على إجراءات العناية الواجبة التي يجب أن تتبعها المؤسسات المالية لتحديد الحسابات المالية التي تُعتبر من الحسابات الواجب الإبلاغ عنها.
- على الرغم من أن القسم الثامن لا يتضمن متطلبات المؤسسات المالية على النحو السابق ذكره، فإنه يحتوي على المصطلحات المعرَّفة التي تعتمد عليها الأقسام الأخرى، ومنها تعريف المؤسسات المالية. لذا يجب تكييف هذه المصطلحات المعرَّفة في التشريعات المحلية بالكامل.

ويمكن أن تكيِّف الولايات القضائية هذه الالتزامات والتعريفات في التشريعات المحلية بإحدى الطريقتين التاليتين:

- نسخ مجموعة متطلبات الأقسام من الأول إلى الثامن بالكامل في النص التشريعي (طريقة "النقل الحرفي").
- استحداث شرط تشريعي يُلزم المؤسسات المالية بالرجوع إلى أقسام المعيار من الأول إلى الثامن، واشتراط اتباعها للالتزامات المنصوص عليها في هذه الأقسام (طريقة "الإشارة المرجعية").

قد يكون قرار استخدام طريقة "النقل الحرفي" بدلًا من طريقة "الإشارة المرجعية" مُقيدًا بالسياق التشريعي، فقد تقرر الولاية القضائية فرض الالتزامات على الأشخاص فقط إن كانت هذه الالتزامات منصوصًا عليها بالكامل في التشريعات المحلية .

وقد يتعلق الأمر أيضًا بكتابة كافة الالتزامات باللغة الرسمية للولاية القضائية؛ وعليه لا يجوز، أو لا يُفضَّل الرجوع إلى الالتزامات باللغتين الإنجليزية أو الفرنسية (انظر المربع رقم ٦).

**وضعت أمانة المنتدى العالمي نماذج لتشريعات قائمة على طريقتي "النقل الحرفي"، و"الإشارة المرجعية".**

**يحتوي الملحق (ج) الخاص بمجموعة الأدوات على التشريعات النموذجية الشاملة التي تستخدم طريقة الإشارة المرجعية. وقد وُضع هذا النموذج بطريقة تسمح للولايات القضائية بتطبيق المعيار وشرحه كاملا في وثيقة تشريعية واحدة.**

**وبناءً على طلب السلطات المختصة، تُتاح لها تشريعات نموذجية تتبع نهج "النقل الحرفي" على الرابط (gftaxcooperation@oecd.org).**

**توضح هذه النماذج كيف يمكن تقديم المعيار وشرحه وإدماجهما بالتشريعات المحلية في الولايات القضائية المطبقة للمعيار؛ إذ توفر اتساقًا تامًا مع متطلبات المعيار للحد من الحاجة إلى إجراء تعديلات أخرى فيما بعد. إلا أن الولايات القضائية قد تحتاج إلى تكييفها لتناسب ظروفها الخاصة.**

### المربع رقم (٦): الترجمة اللغوية والتشريعات المحلية

يجب على الولايات القضائية - التي تختلف لغتها الرسمية عن الإنجليزية والفرنسية - أن تضمن توفر كافة عناصر أطرها القانونية المحلية بلغاتها الرسمية، كما يجب أن تنظر بعناية في أفضل السبل لترجمة كل مصطلح بطريقة تضمن الاتساق التام مع متطلبات المعيار.

نظرًا لأن طريقة "النقل الحرفي" ستتضمن إدخال قواعد المعيار بالكامل في التشريع المحلي، ستكون عملية الترجمة أكثر استفاضة، مقارنةً باستخدامها في طريقة "الإشارة المرجعية". ومع ذلك، فعادةً ما تتطلب طريقة "الإشارة المرجعية" ترجمة بعض المصطلحات لتضمينها في التشريع المحلي. علاوةً على ذلك، يمكن أن يساعد الاسترشاد بتراجم متطلبات المعيار وشرحه في ضمان امتثال المؤسسات المالية، حتى إذا كانت مرجعية الأساس القانوني هي النُسخ الرسمية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

لطالما عملت الولايات القضائية التي تتشارك اللغات الرسمية ذاتها على مواجهة تلك التحديات الخاصة بالترجمة، بل وأعدت فرق عمل لهذا الغرض. ويمكن أن تكون التشريعات المحلية للولايات القضائية المشاركة في المعيار – التي قد تُرجمت من قبل - أداة مفيدة للصائغين والمترجمين القانونيين بالولايات القضائية التي أعلنت التزامها حديثًا.

***التجربة الفنلندية***

ينص دستور فنلندا على إتاحة أي من تشريعات الدولة - بما في ذلك الإرشادات التفسيرية - بلغتيها الرسميتين الفنلندية والسويدية. وعند تطبيق المعيار، واجه المعنيون بترجمة مصطلحات المعيار المعرّفة بعض الصعوبات، وخاصةً في الأجزاء التي تضمنت مصطلحات جديدة. تعتمد "طريقة النقل الحرفي" على قيام الولايات القضائية بدمج متطلبات المعيار من خلال نسخ محتوى الأقسام من الأول إلى الثامن وإدخاله في أطرها القانونية المحلية، رهنًا ببعض التعديلات.

هناك عدة طرق مختلفة "للنقل الحرفي" المعيار وشرحه في الإطار القانوني المحلي.

ففي البداية، نظرت فنلندا فيما إذا كانت لغتاها الرسميتان تتضمنان بالفعل أية مصطلحات تتناسب مع هذا السياق، إلا أنها وجدت أن العديد من المصطلحات الحالية حملت معانٍ وسياقات مختلفة في التشريعات الفنلندية، أو في ممارسات الأعمال. وعند الترجمة، تعاون المسؤولون الفنلنديون لاستحداث عدد من المصطلحات الجديدة وإدخالها في التشريعات المحلية، وهو ما أدى عمليًا إلى ابتكار كلمات فنلندية وسويدية جديدة. واستُخدمت المصطلحات المتشابهة في المعنى بأكبر قدرٍ ممكن، إن توفرت بالفعل في إحدى اللغتين، كتلك المذكورة في اتفاق فنلندا الحكومي الدولي الخاضع لقانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية (فاتكا) (على أنها تُعرَّف في مثل هذه الحالات لأغراض سياق المعيار).

على الرغم من أن التشريعات الفنلندية استخدمت طريقة الإشارة المرجعية التي تتطلب استخدام المعيار وشرحه مصدرًا للتفسير، فإنه تعين على فنلندا إتاحة تشريعاتها بلغتيها الرسميتين، وهو ما قامت به بالفعل. كما أتاحت أجزاء من دليل التطبيق وكافة الأسئلة الشائعة ذات الصلة باللغتين الفنلندية والسويدية على موقع إدارة الضرائب الفنلندية.

المصدر: إدارة الضرائب الفنلندية

**فحتى عند اعتماد القواعد النموذجية بأقل قدر ممكن من التغيير، قد ترغب الولايات القضائية في إصدار توجيهات لمساعدة المؤسسات المالية على فهم التزاماتها الجديدة.**

**وتظل أمانة المنتدى العالمي على استعداد لمساعدة الولايات القضائية المطبقة في صياغة تشريعاتها المحلية الخاصة بالمعيار لضمان توافقها معه.**

### *طريقة "النقل الحرفي"*

تعتمد "طريقة النقل الحرفي" على قيام الولايات القضائية بدمج متطلباتالمعيار من خلال نسخ محتوى الأقسام من الأول إلى الثامن وإدخاله في أطرها القانونية المحلية، رهنًا ببعض التعديلات.

هناك عدة طرق مختلفة "للنقل الحرفي" المعيار وشرحه في الإطار القانوني المحلي.

وبالأخذ في الاعتبار مدى تعقيد ونطاق الأحكام اللازمة لتنفيذ التزامات العناية الواجبة والإبلاغ، وكذا التعريفات، يجب أن تنظر الولايات القضائية المطبقة في الأحكام التي يجب تقديمها ودمجها في التشريعات الأساسية والثانوية، أو غيرها من الوثائق القانونية المُلزمة.

من المستحسن أن تتضمن التشريعات الأساسية أحكامًا تغطي الالتزامات الأساسية، وتحتفظ بالتفاصيل الخاصة بمتطلبات العناية الواجبة والإبلاغ والتعريف لأي من التالي:

- ملحق أو جدول زمني للتشريعات الأساسية.
- تشريعات ثانوية، أو أي وثيقة قانونية مُلزمة أخرى.

من شأن هذا النهج أن يُسهّل العملية التشريعية مع ضمان نزاهة إجراءات العناية الواجبة وتعريفاتها.

وعلى أي حال، ينبغي تكييف المعيار ليعكس الخيارات التي تتخذها الولايات القضائية، والتواريخ ذات الصلة، ولوائح الولايات القضائية المعنية بالإبلاغ، والولايات القضائية المشاركة، وتضمين أي قوائم خاصة بالولايات القضائية للحسابات المستبعدة والمؤسسات المالية غير المبلِّغة.

## التفاصيل الإضافية الموضوعية

يتضمن متن شرح معيار الإبلاغ المشترك بعضًا من متطلباته، إلا أنها لم ترد في نص المعيار نفسه. ولذلك، يتعين أن تتأكد الولايات القضائية التأكد من أنها تعكس كافة مجالات التفسير وأي تفاصيل إضافية موضوعية واردة في الشرح في الإطار التشريعي المحلي (انظر الملحق (ب) من مجموعة الأدوات). ويتم هذا باتباع أي من الوسائل التالية:

١. إلزام المؤسسات المالية بتفسير القواعد بما يتفق مع شرح المعيار (وهذا هو النهج الذي نصت عليه قواعد "النقل الحرفي" النموذجية). ويمكن تضمين هذا الحكم في التشريعات الأساسية أو الثانوية، أو أي وثيقة قانونية مُلزمة أخرى.

٢. تضمين كافة المتطلبات الإضافية الموضوعية الواردة في شرح الطريقة المتبعة للنقل الحرفي للمعيار في الإطار القانوني المحلي، المعيار، وكذا القواعد المنقولة حرفيًا في التشريعات. وبناءً على يمكن إضافة مثل هذه التفاصيل إما في (١) ملحق المعيار أو جدوله؛ أو (٢) التشريعات الثانوية، أو أي وثائق قانونية ملزمة أخرى.

٣. تضمين نص الشرح في التوجيهات المُلزمة قانونًا.

يمكن إدخال هذه الأساليب، بالاقتران مع شرط تفسير القواعد بما يتفق مع شرح المعيار، بما يؤدي إلى تعزيز فعال للخيارات المحتملة الأخرى.

يعرض الجدول رقم (١٢) بعض الصعوبات الشائعة التي انكشفت عند اتباع طريقة "النقل الحرفي".

### *طريقة "الإشارة المرجعية"*

تتطلب ترجمة متطلبات المعيار وشرحه بالكامل وتحويلها إلى تشريعات محلية باستخدام طريقة "النقل الحرفي" توفر مصادر قانونية للصياغة، وعند التطبيق العملي لذلك ظهرت في أحيان كثيرة بعض الثغرات غير المقصودة، التي تستدعي إجراء جولة أخرى من التعديلات التشريعية. واعترافًا من الولايات القضائية بهذه التحديات، اتبعت عدة منها طريقة "الإشارة المرجعية".

**الجدول رقم (١٢): طريقة "النقل الحرفي" – الصعوبات الشائعة**

| | |
|---|---|
| **تكييف القواعد مع ظروف الولاية القضائية** | سعت بعض الولايات القضائية إلى تكييف المتطلبات لتعكس ظروفها الخاصة، وفي سبيل ذلك اعتمدت مصطلحات مستخدمة بالفعل في تشريعات أخرى للإشارة إلى مفاهيم مماثلة لتعريفات موجودة بالفعل، مثل تعريف المؤسسات المالية أو أصحاب الحسابات. وغالبًا ما تبين أن ذلك يؤدي إلى الانحراف عن المعيار، فكان جزء من عمليات تقييم الإطار القانوني طرح توصيات لمعالجة أي وجه من أوجه القصور المحتملة. |
| **إعادة صياغة التعريفات والمتطلبات** | على غرار ما قامت به الولايات القضائية من تكييف للمتطلبات مع ظروفها، فقد أعادت أيضًا صياغة الالتزامات لتتبع أسلوب الصياغة التشريعي الحالي، أو لتدمج القواعد في التشريعات الحالية؛ فغالبًا ما جرى الوقوف على أوجه قصور في المتطلبات. |
| **ضياع المعنى في الترجمة** | يتعين على الولايات القضائية التي يجب أن تترجم التعريفات والمتطلبات من اللغة الإنجليزية أو الفرنسية إلى لغتها الرسمية أن تولي عملية الترجمة اهتمامًا دقيقًا للحفاظ على تعريفات المعيار، ومتطلباته والإبقاء على معانيها المقصودة دون تغيير. |
| **غياب التفاصيل الإضافية الموضوعية في الوثيقة الملزمة** | في حالة عدم إدماج التفاصيل الإضافية الموضوعية في الإطار القانوني المحلي بموجب وثيقة ملزمة، يظهر عادةً بعض القصور في التطبيق القانوني للمعيار؛ فعلى سبيل المثال، لم تدمج بعض الولايات القضائية بعض هذه التفاصيل أو كلها، أو ربما أدمجتها فقط في وثيقة غير ملزمة. |

وعلى الرغم من ذلك، يتعين على الولايات القضائية أن تنظر في إمكانية تطبيق مثل هذا النهج مع مراعاة التقاليد القانونية.

بالإشارة المرجعية إلى المعيار وشرحه في التشريعات المحلية، ستستفيد الولايات القضائية على النحو التالي:

- تقديم ضمانة جوهرية تكفل عدم انحراف التشريعات المحلية عن المعيار.
- إسهام ذلك إلى حدٍ كبير في تقليل احتمالات الاضطرار إلى تعديل التشريعات فيما بعد لمعالجة أوجه القصور.
- مساعدة الإشارة المرجعية الكاملة إلى معيار الإبلاغ المشترك وشرحه على أن تنعكس أي تطورات لاحقة في تفسير المعيار تلقائيًا في الإطار القانوني[٦١].
- تيسير العملية التشريعية بشكل كبير، حيث يُطبَّق المعيار في ظل أحكام قليلة نسبيًا.

توضح القواعد النموذجية لطريقة "الإشارة المرجعية" كيفية تنفيذ هذه الطريقة في الممارسة العملية. وهذه القواعد كالتالي :

١. تعريف المعيار وتضمين شرحه، لضمان إدراج التفاصيل الإضافية الموضوعية في الإطار القانوني المحلي.

٢. إلزام المؤسسات المالية المبلّغة بتنفيذ التزامات بذل العناية الواجبة بموجب أقسام المعيار من الثاني إلى السابع.

٣. إلزام المؤسسات المالية المبلّغة بالإبلاغ عن المعلومات الواردة في القسم الأول من المعيار.

٤. اشتراط وضع تعريف للمؤسسات المالية وكافة المصطلحات الأخرى لخدمة أغراض العناية الواجبة والإبلاغ، وذلك بما يتفق مع التعريفات الواردة بالقسم الثامن من المعيار.

تحدد بقية القواعد النموذجية الخيارات الخاصة بالولاية القضائية التي تناولها القسمان ٦-٢ و٦-٣ من مجموعة الأدوات هذه.

طبقت بعض الولايات القضائية طريقة "الإشارة المرجعية" للإشارة أيضًا إلى قائمة المنظمة للأسئلة الشائعة بشأن تطبيق المعيار في إطارها التشريعي، والإشارة في الوقت نفسه إلى شرح المعيار. وتوفر الإجابات على هذه الأسئلة مزيدًا من الدقة حول المعيار، وتساعد في ضمان توحيد تطبيقه. ففي حين أنه من المتوقع أن تكون معظم الولايات القضائية قادرة بسهولة على تطبيق الاستنتاجات الواردة في الأسئلة الشائعة، فإنها غير مُلزمة بالإشارة في تشريعاتها إلى الأسئلة الشائعة، بشرط ألا تنشأ أي مشكلات تتعلق بتطبيق الموضوعات التي تناولتها تلك الأسئلة. ويختص سؤالان من الأسئلة الشائعة التي يجب أن توليها الولايات القضائية اهتمامًا خاصًا - عند النظر في إطارها التشريعي - بأقسام المعيار من الثاني إلى السابع: السؤال رقم ٢٢ حول التدابير الصارمة للحصول على إقرارات ذاتية (انظر القسم الفرعي ٦-٢-٨ من مجموعة الأدوات)، والسؤال رقم ٢٦ حول الأشخاص المسيطرين (انظر المربع رقم ٨).

يوجز الشكل رقم ١٠ الاختلافات الرئيسية بين طريقتي "النقل الحرفي" و "الإشارة المرجعية".

٦١. استخدمت بعض الولايات القضائية معيار الإبلاغ المشترك وشرحه مرجعًا كاملًا لها كما جرى إعداده والاتفاق عليه في وقت معين. وقد أتاح لها ذلك دمج العديد من مزايا طريقة الإشارة "المرجعية"، إلا أنه لا يوفر نهجًا مرنًا للتفسير. في مثل هذه الحالات، ربما يلزم مراجعة الإطار التشريعي في مرحلة لاحقة ليعكس أي تطورات.

**الشكل رقم (١٠): مقارنة بين طريقتي "النقل الحرفي" و "الإشارة المرجعية".**

| | |
|---|---|
| طريقة "النقل الحرفي" | • تتطلب إدراج كافة التزامات العناية الواجبة والإبلاغ في التشريعات المحلية.<br>• قد تتطلب توفير ترجمة النسختين الإنجليزية والفرنسية.<br>• يجب أن يؤدي تكييف القواعد والترجمة اللغوية إلى التوافق الكامل مع معيار الإبلاغ المشترك.<br>• تتطلب خطوات إضافية لضمان إدراج التفسير، وأي تفاصيل إضافية موضوعية أخرى في الشرح، في الإطار التشريعي المحلي (وكذا من خلال "الإشارة المرجعية") |
| طريقة "الإشارة المرجعية" | • - تتطلب من المؤسسات المالية الرجوع إلى معيار الإبلاغ المشترك وشرحه لمعرفة الالتزامات.<br>• - تضمن التوافق مع قواعد العناية الواجبة والمعلومات الواجب الإبلاغ عنها.<br>• - تعطي حصانة مستقبلية لتغطية ما يستجد على معيار الإبلاغ المشترك من تطورات ومشاكل في التفسير. |

### ٦-١-٢ الخطوة الأولى (ب): كيف ينبغي هيكلة الإطار القانوني في التشريعات الأساسية والثانوية، والتوجيهات؟

طبقت أغلب الولايات القضائية إطارها التشريعي بالجمع بين مجموعة من التشريعات الأساسية والثانوية. ويمكن أن يوفر هذا النهج المتعدد المستويات للولايات القضائية ما يلزم من مرونة لتحديث أطرها التشريعية دون المطالبة الدائمة لمجالسها التشريعية بتمرير تشريعات أساسية في كل حالة بلا استثناء.

تستفيد الولايات القضائية من المرونة في تكييف الإطار التشريعي في تنفيذ ما يلي:

- إجراء تحديث دوري لقائمة الولايات القضائية المعنية بالإبلاغ بعد تنشيط علاقات التبادل الجديدة التي تُقيمها.
- إدخال أي تعديلات لمواجهة أي وجه من أوجه القصور التي تحددها الولاية القضائية بعد التطبيق و/أو بعد تقييم المنتدى العالمي.
- تضمين أي تطورات مستقبلية للمعيار، أو توضيحات لتفسيره (شرح المعيار، والأسئلة الشائعة).

للاستفادة من هذه المرونة، غالبًا ما تُطبق الولايات القضائية أكبر عدد ممكن من متطلبات المعيار في الصيغة التشريعية الملزمة قانونًا والأسهل في التعديل. فكان هذا يعني للعديد من الولايات تضمين متطلبات العناية الواجبة والإبلاغ في التشريعات الثانوية بحيث تأخذ شكل اللوائح الصادرة عن طريق تفويض السلطة (لوزير أو هيئة قانونية)، وفي بعض الحالات عن طريق توجيهات مُلزمة.

**الجدول رقم (١٣): المحتوى المحتمل للتوجيهات المُلزمة وغير المُلزمة**

| ماذا تتضمن التوجيهات غير المُلزمة؟ | ماذا تتضمن التوجيهات المُلزمة؟ |
|---|---|
| • المعلومات المكملة للتشريع المُلزم، التي تُسهم فيما يلي:<br>  • تسهيل فهم القواعد.<br>  • وضع سياق لتطبيق القواعد في الولاية القضائية، وتوضيح كيف يمكن تطبيق تعريفات معيار الإبلاغ المشترك على كيانات معينة.<br>• تفاصيل تتعلق بكيفية الإبلاغ، وتشمل:<br>  • شرح متطلبات نمط التبادل وفق معيار التبادل المشترك (CRS XML) (التي تتضمن ترجمة الوصف عندما تختلف لغة الولاية القضائية عن اللغتين الإنجليزية أو الفرنسية)<br>  • تفاصيل حول كيفية رفع التقارير عبر البوابة التي تخصصها الولاية القضائية للتبادل الأوتوماتيكي للمعلومات.<br>• المعلومات المتاحة للجمهور حول إطار الامتثال الإداري للولاية القضائية، وتشمل هذه المعلومات:<br>  • مبادئ توجيهية توضح للمؤسسات المالية ما يمكن توقعه في أثناء أنشطة التحقق (مثل عمليات التدقيق).<br>  • تفاصيل عن تطبيق العقوبات، وحقوق الأشخاص الخاضعين للعقوبة للطعن عليها.<br>• تقديم معلومات للجمهور حول مسؤولياتهم، باعتبارهم أصحاب حسابات، عن تزويد مؤسساتهم المالية بالإقرارات الذاتية. | • جميع المعلومات التي يمكن إدراجها في التوجيهات غير الملزمة.<br>• تفاصيل الالتزامات التي لم يتناولها أي قسم آخر من الإطار التشريعي، ولكنها لا تزال من المتطلبات اللازمة لتطبيق المعيار، وهي:<br>  • تفاصيل إضافية موضوعية مدرجة في الشرح[٦٢].<br>  • قوائم الولاية القضائية التي تتضمن المؤسسات المالية غير المبلّغة، والحسابات المستبعدة.<br>  • قائمة الولايات القضائية المشاركة، والولايات القضائية المعنية بالإبلاغ. |

٦٢. يمكن القيام بذلك من خلال دمج الأجزاء ذات الصلة من شرح المعيار - أو المعيار كاملا - وترجمته إلى لغة الولاية القضائية، حسب الاقتضاء. انظر أيضًا الملحق (ب) من مجموعة الأدوات.

تتألف القواعد النموذجية القائمة على طريقة "النقل الحرفي" من تشريعات أساسية وثانوية. وفي كلتا الحالتين، سيتم التطرق للمتطلبات الفنية لتطبيق المعيار (مثل الطرائق الفنية لإبلاغ المؤسسات المالية مثل صيغة النمط، وبوابة التبادل التلقائي للمعلومات المقرر استخدامها) بالتفصيل في التوجيهات.

### *التوجيهات*

أصدرت العديد من الولايات القضائية توجيهات جزءًا من استراتيجياتها الخاصة بالتواصل والتوعية بهدف مساعدة المؤسسات المالية المبلّغة على الوفاء بالتزاماتها. وتسهل هذه التوجيهات فهم المتطلبات الواردة في التشريعات الأساسية أو الثانوية، وتيسّر وضعها في سياقها مع أمثلة خاصة بالولايات القضائية للمساعدة في تطبيق القواعد.

يقتضي تطبيق المعيار من الولايات القضائية أن تُطبَّق كافة التعريفات الموضوعية، والتزامات العناية الواجبة والإبلاغ، وتضمينها في أطرها التشريعية بطريقةٍ ملزمة. ولذلك، سيختلف محتوى توجيهات كل ولاية قضائية عن الأخرى بناءً على طبيعة توجيهاتها سواء كانت ملزمة أو غير ملزمة، والأحكام المشمولة في تشريعاتها (انظر الجدول رقم ١٣).

يصف الجدول رقم (١٤) بعض الصعوبات الشائعة التي تظهر في عملية مراجعة النظراء.

**الجدول رقم (١٤): التوجيهات – الصعوبات الشائعة**

| | |
|---|---|
| **تطبيق تفاصيل الشرح الإضافية الموضوعية في التوجيهات غير المُلزمة** | لضمان تطبيق المعيار بالكامل، يجب تضمين التفاصيل الإضافية الموضوعية في الإطار التشريعي المحلي، كما يجب أن يكون مُلزمًا (انظر الملحق (ب) من مجموعة الأدوات).<br><br>ظهرت مشاكل في التطبيق عندما حذفت الولايات القضائية هذه التفاصيل من تشريعاتها الأساسية أو الثانوية. وعادةً ما يكون هذا هو الحال عندما تتبنى الولايات القضائية طريقة "النقل الحرفي"، وتُضمِّن نص المعيار فقط في تشريعاتها دون فرض أي شرط إلزامي بضرورة تفسيره بطريقة تتوافق مع الشرح.<br><br>وفي الحالات التي لا تتمكن فيها الولايات القضائية من إصدار توجيهات مُلزمة لتغطية التفاصيل الإضافية الموضوعية الناقصة، فإن تضمينها في توجيهات غير ملزمة سيثير مخاوف بشأن فعالية الإطار التشريعي للولاية القضائية. |
| **تطبيق متطلبات معيار الإبلاغ المشترك في سياق خاص بالولايات القضائية لا يتوافق مع المعيار** | على الرغم من أن التوجيهات قد تكون مفيدة في توضيح تطبيق المعيار في الولايات القضائية، فينبغي توخي الحذر عندما تكون حالة الإبلاغ والتزامات الكيانات بالولاية القضائية محددة مسبقًا.<br><br>ففي بعض الحالات، قد يكون من الواضح أن الكيان التابع للولاية القضائية يقع ضمن تعريف معين للمعيار كالبنك المركزي للولاية القضائية. وعلى النقيض، بالنسبة للعديد من الكيانات الأخرى بالولاية القضائية التي يمكن تعريفها بالخصائص المنصوص عليها في التشريعات الأخرى، يمكن أن يؤدي هذا التحديد المسبق لحالة معيار الإبلاغ المشترك بناءً على تلك التشريعات، إلى تصنيفات لا تتفق مع المعيار.<br><br>فعلى سبيل المثال، قد تقرر الولاية القضائية أن كافة صناديق الاستثمار الخاضعة للتنظيم المحلي تتوافق مع تعريف الكيان الاستثماري بموجب المعيار، وتربط بين هذه التعريفات. في حين أنه في الممارسة العملية يمكن لهذه الصناديق أن تستوفي التعريف إذا كان هذا النهج يستبعد إمكانية استيفاء كيانات أخرى تعريف الكيان الاستثماري - كالكيانات غير الخاضعة للتنظيم ، ويُعتبر هذا أحد أوجه القصور. |
| **توجيهات تتعارض مع متطلبات المعيار بالتشريعات، وتتسبب في أوجه قصور** | بوجهٍ أعم، يجب دائمًا على الولايات القضائية أن تضمن عدم تعارض التوجيهات - سواء كانت ملزمة أو غير ملزمة - مع متطلبات المعيار، وحتى التوجيهات غير الملزمة التي تحيد عن التشريعات الأساسية أو الثانوية، يمكن أن تعتمد عليها المؤسسات المالية، ولهذا السبب تُعد هذه التناقضات من أوجه القصور. |

### *ملخص بالنُهج الشائعة*

تنفذ القواعد النموذجية القائمة على طريقة "الإشارة المرجعية" جميع متطلبات معيار الإبلاغ المشترك في التشريع الأساسي. ولكن، ربما يلزم وضع توجيهات لتحديد المتطلبات الفنية للإبلاغ التي ينبغي أن تستوفيها المؤسسات المالية، وتقديم معلومات إضافية لمساعدتها في تنفيذ التزامات المعيار.

تُطبق القواعد النموذجية لطريقة "النقل الحرفي" المعيار من خلال التشريعات الأساسية والثانوية.

وفي جميع الأحوال، سيكون لزامًا على الولايات القضائية مراعاة السياق والعمليات التشريعية الخاصة بها عند تحديد كيفية تنفيذ متطلبات المعيار. ويتضمن الجدول رقم (١٥) موجزًا بالنُهج التي غالبًا ما تتبعها الولايات القضائية لإجراء هذه العملية.

**الجدول رقم (١٥): الهيكل الشائع للإطار التشريعي لمعيار الإبلاغ المشترك**

| أهم عناصر معيار الإبلاغ المشترك | التشريع الأساسي | التشريع الثانوي | التوجيهات الإلزامية | التوجيهات غير الإلزامية |
|---|---|---|---|---|
| **التعريفات** | التعريفات ذات الصلة بالتشريع الأساسي (على سبيل المثال، تعريف الاتفاقية، والسلطة المختصة، ومعيار الإبلاغ المشترك) | مزيد من التعريفات (أي التعريفات غير المطلوب إدراجها في التشريع الأساسي) | | |
| **الالتزام ببذل العناية الواجبة، والاحتفاظ بالسجلات، والإبلاغ عن المعلومات** | الالتزامات الرئيسية (ومن أمثلتها، تقديم إقرار ضريبي، وبذل العناية الواجبة) | تفاصيل العناية الواجبة (التي تشمل المواعيد النهائية لبذل العناية الواجبة)<br>تفاصيل إضافية موضوعية<br>أحكام اختيارية<br>تفاصيل الإبلاغ وتاريخه<br>قائمة بالحسابات المستبعدة والمؤسسات المالية غير المبلّغة<br>قائمة بالولايات القضائية المشاركة والولايات القضائية المعنية بالإبلاغ | | |
| **المتطلبات الفنية للإبلاغ** | | | طريقة الإبلاغ (بما يتماشى مع نمط التبادل XML، عبر بوابة محددة) | |
| **صلاحيات إصدار الوثائق القانونية اللاحقة** | صلاحيات تقديم التشريعات / التوجيهات الثانوية | صلاحيات تقديم التوجيهات | | |
| **العقوبات** | العقوبات (المؤسسات المالية المبلّغة، و أصحاب الحسابات، والأشخاص المسيطرون) | | | |
| **أولوية تشريعات معيار الإبلاغ المشترك** | الحكم المتعلق بضمان سيادة تشريعات معيار الإبلاغ المشترك على أي تشريعات أخرى مخالفة | | | |
| **السرية** | الحكم المتعلق بالسرية | | | |
| **مكافحة التجنب الضريبي** | الحكم المتعلق بمكافحة التجنب الضريبي | توجيهات إضافية | أمثلة على الحالات التي تتطلب تطبيق التدبير | مكافحة التجنب الضريبي |

### ٦-١-٣ الخطوة الأولى (ج): هل يمكن للولاية القضائية أن تعتمد على التشريعات المحلية القائمة؟

عند هيكلة تشريعات معيار الإبلاغ المشترك، قد تتخذ الولايات القضائية خيارًا سياسيًا لتكييف التشريعات القائمة أو الاستفادة منها، ويتم ذلك عادةً إما عن طريق إدخال أحكام تشريعية خاصة بالمعيار في التش

ريعات الضريبية الموحدة (قوانين الضرائب)، أو عن طريق تكييف التشريعات الحالية، أو الإحالة إليها لدمج متطلبات المعيار.

#### *دمج متطلبات معيار الإبلاغ المشترك في قوانين الإجراءات الضريبية الموحدة*

عند دمج الأحكام التشريعية لمعيار الإبلاغ المشترك في التشريعات الضريبية القائمة (قانون الضرائب)، ينبغي أن تضمن الولايات القضائية دائمًا أن هذا التشريع الضريبي لا يحد من نطاق متطلبات المعيار.

**الأمور التي ينبغي ملاحظتها**

- قد يكون التشريع الضريبي (قانون الضرائب) مقصورًا في نطاقه على أشخاص أو كيانات معينة داخل الولاية القضائية، وبالتالي فإنه قد لا يغطي كافة من يشملهم معيار الإبلاغ المشترك. وينبغي بالفعل أن تنطبق متطلبات المعيار على جميع الأشخاص المعنيين، وليس فقط الأشخاص المقيمين في الولاية القضائية، أو الخاضعين للضريبة بأي طريقةٍ أخرى. وينطبق بعض أحكام المعيار على الأشخاص غير المقيمين، بما في ذلك أصحاب الحسابات، وفروع المؤسسات المالية الأجنبية التي قد لا تخضع لالتزامات المعيار في الولاية القضائية التي أسست تلك الفروع.
- قد لا تتماشى التعريفات المطبقة في حالات مغايرة في التشريع الضريبي مع تعريفات معيار الإبلاغ المشترك لنفس المصطلحات. ويستلزم تطبيق المعيار تطبيقًا تامًا الفصل بين تعريفات معيار الإبلاغ المشترك، وأي تعريفات متضاربة أخرى. ولتجنب التعارض في تفسير أي تعريفات حالية مستخدمة في التشريعات الضريبية (أو أي قوانين محلية أخرى) وتعريفات معيار الإبلاغ المشترك، يجوز للولايات القضائية أن تحدد بوضوح أن تعريفات معيار الإبلاغ المشترك هي التي تنطبق فقط على أغراضه (والعكس صحيح).

#### *تكييف تشريعات قانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية لتلبية متطلبات معايير الإبلاغ المشترك*

لدى العديد من الولايات القضائية التي تلتزم بتطبيق المعيار بالفعل تشريعات نافذة تُلزم المؤسسات المالية بتنفيذ التزامات العناية الواجبة والإبلاغ للامتثال لاتفاقيات قانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية. وفي حين صُمِّم معيار الإبلاغ المشترك استنادًا للالتزامات الواردة في النموذج الأول للاتفاقات الحكومية الدولية التي ينظمها قانون الامتثال الضريبي، نجد عددًا من الاختلافات الجوهرية التي تقتضي تكييف التشريعات لتتماشى مع المعيار.

لهذه الأسباب، قد يكون من الصعب تكييف التشريعات الحالية الصادرة بموجب قانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية لتنفيذ التزامات العناية الواجبة والإبلاغ التي نص عليها معيار الإبلاغ المشترك. وينبغي أن تُدرك الولايات القضائية التي تقرر الجمع بين تشريعات قانون الامتثال الضريبي، وتشريعات معيار الإبلاغ المشترك لهذه الاختلافات (انظر المربع رقم ٧ مثالًا على ذلك). ولكن هذا النهج غير متَّبع في القواعد النموذجية.

**الأمور التي ينبغي ملاحظتها**

- الاختلافات بين قانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية ونظام الإبلاغ المشترك، التي تشمل ما يلي:
  - التعريفات الرئيسية.
  - التزامات العناية الواجبة المفروضة على المؤسسات المالية.
  - خصائص الأشخاص الواجب الإبلاغ عنهم: يتعلق معيار الإبلاغ المشترك بتحديد المقيمين الضريبيين، في حين أن قانون الامتثال الضريبي يركز على حاملي الجنسية والمقيمين الدائمين (تعريف "الأشخاص ذوي الأصل الأمريكي").
- لا يمكن الاعتماد على التزامات العناية الواجبة التي تخدم أغراض قانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية بسبب الاختلافات في التعريفات والمتطلبات. لذلك، يتعين أن تفرض أحكام معيار الإبلاغ المشترك التزامًا جديدًا على المؤسسات المالية لبذل العناية الواجبة، بما في ذلك الحسابات الموجودة من قبل التي قد تكون خاضعة بالفعل لالتزامات العناية الواجبة لأغراض قانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية.
- يحتوي معيار الإبلاغ المشترك على تعريفات أكثر تحديدًا لمصطلحي المؤسسات المالية غير المبلَّغة، والحسابات المستبعدة:
  - لن تتمكن الولايات القضائية من الإشارة إلى نفس المؤسسات المالية غير المبلِّغة والحسابات المستبعدة لأغراض معيار الإبلاغ المشترك؛ لذا يتعين أن تخضع المؤسسات المالية غير المبلِّغة والحسابات المستبعدة الموجودة بها لعملية التقييم التي يجريها المنتدى العالمي، لمعرفة الاستثناءات الخاصة بكل ولاية قضائية.
  - تفرض أحكام معيار الإبلاغ المشترك في كثير من الأحيان التزامات على المؤسسات المالية التي ربما تم إعفاؤها في السابق.

يتضمن الجزء الثالث من كتيب التطبيق قائمة مفصلة بالفروق بين معيار

الإبلاغ المشترك وقانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية[٦٣].

### *الاعتماد على التشريعات الحالية لمكافحة غسل الأموال / تمويل الإرهاب لتعريف الشخص المسيطر*

إقرارًا بعدم ضرورة أن يكون محل الإقامة الضريبية للكيان هو نفس الولاية القضائية التي تمثل محل الإقامة الضريبية للمالكين الحقيقيين لذلك الكيان، فقد تضمن معيار الإبلاغ المشترك شرطًا للإبلاغ عن المعلومات المتعلقة بالحسابات المالية التي يمتلكها الكيان

#### المربع رقم ٧: النهج المُتبع في المملكة المتحدة

وضعت المملكة المتحدة تشريعات موحدة لقانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية، ونظام الإبلاغ المشترك، ولكنها اتبعت طريقة "الإشارة المرجعية" لالتزامات كلاهما (أي المعيار والقانون) لمنع أي تعارض بين متطلباتهما: تشير تشريعات المملكة المتحدة بشكلٍ مباشر إلى كل من (١) معيار الإبلاغ المشترك؛ و(٢) الاتفاق الحكومي الدولي بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة الذي ينظمه قانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية.

طبقت المملكة هذا النهج على كلٍ من التعريفات، والتزامات العناية الواجبة والإبلاغ.

مثال على طريقة الإشارة المرجعية للتعريفات في تشريعات المملكة المتحدة:

> *٢. (١) لأغراض هذه اللوائح، يعني "الحساب الواجب الإبلاغ عنه":*
>
> *أ. حساب يجب الإبلاغ عنه بالمعنى المقصود في الاتفاقية ذات الصلة،*

مثال على طريقة الإشارة المرجعية لإجراءات العناية الواجبة في تشريعات المملكة المتحدة:

> *٣. (٣) إجراءات العناية الواجبة*
>
> *هي [.....]*
>
> ***ب.*** *فيما يتعلق بالمؤسسة المالية المبلّغة بموجب معيار الإبلاغ المشترك، المنصوص عليها في الأقسام من الثاني إلى السابع من معيار الإبلاغ المشترك،*
>
> ***ج.*** *فيما يتعلق بالمؤسسة المالية المبلغة بموجب اتفاقية قانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية، المنصوص عليها في الملحق الأول لتلك الاتفاقية.*

المصدر: اللوائح الدولية للامتثال الضريبي لعام ٢٠١٥ (بصيغتها المعدلة)، متاحة على الرابط: https://www.legislation.gov.uk/uksi/878/2015/content

إلى (١) أي ولاية (ولايات) قضائية أجنبية تمثل محل الإقامة الضريبية للكيان؛ و(٢) أي ولاية (ولايات) أجنبية تمثل محل الإقامة الضريبية للمالكين الحقيقيين للكيان.

في سبيل ذلك، يتضمن معيار الإبلاغ المشترك شرطًا لبذل العناية الواجبة والإبلاغ فيما يتعلق "بالأشخاص المسيطرين"؛ وهذا المصطلح يتوافق مع تعريف ملكية المالك الحقيقي كما هو موضح في توصية مجموعة العمل المالي رقم ١٠ لعام ٢٠١٢، ومذكرتها التفسيرية. والغرض من هذا الترابط في التعريفات هو ضمان الاتساق مع خطوات العناية الواجبة تجاه العملاء، إذ قد تتخذ المؤسسات المالية هذه الخطوات بهدف مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. يتضمن المربع رقم ٨ مزيدًا من الإرشادات المتعلقة بمصطلح "الشخص المسيطر".

ولكن إذا اعتمدت الولايات القضائية، عند تحديد الأشخاص المسيطرين، على تشريعات مكافحة غسل الأموال/ تمويل الإرهاب التي لا تتماشى مع هذه التوصيات، فسيعاني إطارها القانوني المحلي لتطبيق المعيار من بعض القصور. ويوضح الجدول رقم (١٦) بعض الصعوبات الشائعة التي حددتها عملية مراجعة النظراء.

وكي تضمن الولايات القضائية اتساق تعريف مصطلح "الشخص المسيطر" في إطارها القانوني المحلي مع تعريفه الوارد في المعيار، يمكنها أن تتبع واحدة من الطريقتين التاليتين.

- **استخدام طريقة "الإشارة المرجعية":** عندما تتبنَّى الولايات القضائية كليًا طريقة الإشارة المرجعية، وتطلب تفسير الالتزامات والتعريفات وفقًا لشرح معيار الإبلاغ المشترك، فسيتم الوفاء بالمتطلبات الموضوعية لتعريف مصطلح "الشخص المسيطر". وحتى عندما تقوم الولايات القضائية بتحديث تشريعاتها الخاصة بمكافحة غسل الأموال/ تمويل الإرهاب بما يتماشى مع توصيات مجموعة العمل المالي، فإن طريقة الإشارة المرجعية ستجعل الأمور تسير بمزيد من السلاسة .
- **دمج تعريف مصطلح "الشخص المسيطر" كما ورد في المعيار وشرحه في الإطار القانوني المحلي:** عندما تتبنى الولايات القضائية طريقة "النقل الحرفي"، فإنها ستحتاج إلى التأكد من دمج جميع مكونات هذا التعريف الموصوف في التعليق لضمان تفسيره على النحو الصحيح.

٦٣. انظر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (2018)، *Standard for Automatic Exchange of Financial Information in Tax Matters – Implementation Handbook*، المرجع السابق.

٦٤. بالنسبة لحسابات الكيانات، يجوز أن تعتمد المؤسسة المالية المبلّغة على المعلومات المُجمعة، والاحتفاظ بها وفقًا لإجراءات مكافحة غسل الأموال/ تعرَّف على عميلك التي تتخذها لتحديد الأشخاص المسيطرين. وبالنسبة لحسابات الكيانات الجديدة، يكون هذا ممكنًا فقط عندما تكون إجراءات مكافحة غسل الأموال/ تعرَّف على عميلك متوافقة مع توصيات مجموعة العمل المالي لعام ٢٠١٢. ومن الناحية العملية، قد يعني هذا أنه بالنسبة لحسابات الكيانات الموجودة من قبل، يُمكن تحديد الأشخاص المسيطرين المحددين على أساس التعريفات السابقة لمكافحة غسل الأموال/ تعرَّف على عميلك للمالكين الحقيقيين، حتى يتم إلزام المؤسسة المالية المبلّغة بتحديث معلومات مكافحة غسل الأموال/ تعرَّف على عميلك الخاصة بأصحاب الحسابات.

- **الاعتماد على تشريعات مكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب القائمة (التي تمتثل لتوصيات مجموعة العمل المالي ٢٠١٢):**

في مثل هذه الحالات، يمكن تعريف مصطلح "الشخص المسيطر" في التشريع على غرار تعريف مصطلح المالك الحقيقي، وتحديد تشريعات مكافحة غسل الأموال/ تمويل الإرهاب المأخوذ منها هذا التعريف (انظر أيضًا المربعين رقم ٨ و٩).

في حالة عدم اعتماد طريقة "الإشارة المرجعية"، ينبغي أن تضمن الولاية القضائية أيضًا إدراج متطلبات الفقرة ١٣٧ من شرح المعيار، المتعلقة بالاعتماد على إجراءات مكافحة غسل الأموال/ تعرّف على عميلك، في الإطار القانوني.

### الأمور التي ينبغي ملاحظتها

بصرف النظر عن النهج المتبع، يجب على الولاية القضائية إجراء تحليل شامل لتعريف المالك الحقيقي في تشريعات مكافحة غسل الأموال / تمويل الإرهاب، وتعريف المؤسسات المالية بالمنهجية المطلوبة لتحديد المالك الحقيقي. وإذا قررت ولاية قضائية الاعتماد على تشريعاتها الحالية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال / تمويل الإرهاب، فيجب أن يكون هذا التحليل شاملاً لضمان توافق التشريع كليًا مع التوصيتين رقم ١٠ و٢٥، والمذكرات التفسيرية ذات الصلة، على النحو الذي اعتمدته مجموعة العمل المالي في عام ٢٠١٢، لتجنب حدوث أي تناقض؛ إذ قد يؤدي ذلك إلى قصور ملحوظ في الإطار القانوني لمعيار الإبلاغ المشترك – التبادل الأوتوماتيكي للمعلومات.

## المربع رقم (٨): فهم تعريف مصطلح "الشخص المسيطر"

ورد تعريف الشخص المسيطر في معيار الإبلاغ المشترك – التبادل الأوتوماتيكي للمعلومات في المصادر الثلاثة: معيار الإبلاغ المشترك، وشرحه، وتوصيات مجموعة العمل المالي.

يرد تعريف الشخص المسيطر في القسم السادس (د-٦) من معيار الإبلاغ المشترك:

> *يعني مصطلح "الأشخاص المسيطرون" الأشخاص الطبيعيين الذين يمارسون السيطرة على كيان ما. وفي حالة الصناديق الاستئمانية، يعني هذا المصطلح المُوصي (الموصين)، والوصي (الأوصياء)، والرقيب (الرقباء) (إن وُجد)، والمستفيد (المستفيدين) أو فئة (فئات) المستفيدين، وأي شخص طبيعي آخر يمارس سيطرة فعلية نهائية على الصندوق. وفي حالة وجود ترتيب قانوني بخلاف الصندوق، فإن هذا المصطلح يعني الأشخاص الذين يشغلون مناصب معادلة أو مماثلة. وينبغي تفسير مصطلح "الأشخاص المسيطرون" بطريقة تتفق مع توصيات مجموعة العمل المالي.*

كما هو الحال مع جميع عناصر معيار الإبلاغ المشترك، ينبغي تفسير الفقرة بما يتماشى مع الشرح المصاحب لها. وتجدر الإشارة إلى أن وجود شرطٍ واضح لتفسير التعريف بطريقة تتفق مع توصيات مجموعة العمل المالي.

تتضمن الفقرات من ١٣٢ إلى ١٣٧ من شرح القسم الثامن (د-٦)، مزيدًا من التفاصيل الموضوعية حول تعريف مصطلح "الأشخاص المسيطرون"، وتشير إلى توافق تعريف هذا المصطلح مع تعريف مصطلح "المالك الحقيقي" الوارد في التوصية رقم (١٠) ومذكرتها التفسيرية، المعتمدة في فبراير ٢٠١٢.

وتناول الشرح بمزيد من التفصيل المحدد بشأن الأشخاص الاعتبارية المسيطرة على الكيانات (الفقرة رقم ١٣٣)، والصناديق الاستئمانية (الفقرة رقم ١٣٤)، والترتيبات القانونية بخلاف الصناديق الاستئمانية (الفقرة رقم ١٣٥)، والأشخاص الاعتبارية الذين تتشابه وظيفيًا مع الصناديق الاستئمانية (الفقرة رقم ١٣٦).

لا تتعلق الفقرة رقم ١٣٧ مباشرةً بتعريف الشخص المسيطر ذاته، ولكن تتعلق بالأحرى بالإجراءات التي تتخذها المؤسسات المالية المبلّغة لتحديد الأشخاص المسيطرين. فهي تحدد الأساس الذي يمكن أن تستند إليه المؤسسات المالية المبلِّغة في الاعتماد على المعلومات المُجمعة لأغراض مكافحة غسل الأموال/ تعرّف على عميلك لتحديد الأشخاص المسيطرين. وبالتالي، تضمن هذه الفقرة أنه في حالة عدم توافق التشريعات القائمة لمكافحة غسل الأموال/ تمويل الإرهاب مع توصيات مجموعة العمل المالي لعام ٢٠١٢، لن تتمكن المؤسسات المالية المبلِّغة من الاعتماد على هذه الإجراءات لتحديد الأشخاص المسيطرين. وبالنسبة لحسابات الكيانات الجديدة، يجب أن تكون إجراءات مكافحة غسل الأموال/ تعرّف على عميلك متوافقة دائمًا مع التوصيتين رقم ١٠ و٢٥ من توصيات مجموعة العمل المالي لسنة ٢٠١٢.

تُعتبر التوصيتان رقم ١٠ و٢٥ لمجموعة العمل المالي لعام ٢٠١٢ وملاحظاتهما التفسيرية، المشار إليهما في كل من معيار الإبلاغ المشترك وشرحه، من الوثائق الأساسية التي يُعتد بها في تعريف الأشخاص المسيطرين وتطبيقه.

في حال أصدرت مجموعة العمل المالي تقرير حديث عن التقييم المشترك، فمن المجدي الرجوع إلى نتائج هذا التقرير، ما دامت تتعلق بمعنى المالك الحقيقي، وتظل النتائج حديثة.

### *الاعتماد على التشريعات الجزائية القائمة*

عادةً ما يكون لدى الولايات القضائية المُلتزمة بتطبيق المعيار أطر عمل لفرض العقوبات على عدم الامتثال للتشريعات الضريبية و/أو تشريعات مكافحة غسل الأموال/ تمويل الإرهاب.

ونظرًا لتنوع طبيعة التزامات العناية الواجبة والإبلاغ، وعدم ارتباطها فقط بالأشخاص والمهام المشمولة بالأطر الضريبية وأطر مكافحة غسل الأموال/ تمويل الإرهاب، فقد اضطرت معظم الولايات القضائية إلى إدخال أحكام جزائية جديدة أو تعديلات على الأحكام القائمة، كي تتمكن من معاقبة غير الممتثلين لالتزامات معيار الإبلاغ المشترك.

يتناول القسم الفرعي ٦-٣-٥ من مجموعة الأدوات الاعتبارات الخاصة بفرض عقوبات لمعالجة عدم الامتثال، وخاصةً عند الاعتماد على تشريعات العقوبات الحالية.

## ٦-٢ الخطوة الثانية: ما التدابير الأخرى المطلوبة لضمان التطبيق الفعال للمعيار؟

تحددت بوضوح متطلبات العناية الواجبة والإبلاغ والتعريفات المرتبطة بها (الأقسام من الأول إلى الثامن من معيار الإبلاغ المشترك)، ويتعين مراعاة الاتساق عند تنفيذها على مستوى جميع الولايات القضائية الملتزمة. ومع ذلك، يبقى هناك بعض عناصر المعيار التي يُذكَر فيها الهدف الكلي، إلا أن لكل ولاية قضائية صلاحية اتخاذ التدابير التي تراها مناسبة لتحقيق هذا الهدف.

ويشمل هذا التدابير الواردة في القسم التاسع من معيار الإبلاغ المشترك التي تضمن التطبيق الفعال للمعيار، مثل تمكين السلطة ذات الصلة من التحقق من امتثال المؤسسة المالية لمتطلبات المعيار. وتشمل كذلك بعض القرارات الرئيسية الأخرى التي يتعين على الولايات القضائية اتخاذها عند تنفيذ التشريعات، مثل القرارات المتعلقة بالمواعيد والإيداع التي تضمن التنفيذ السليم للمتطلبات.

لذلك، يتعين على كل ولاية قضائية إدخال أحكام تشريعية (أو تكييف القواعد النموذجية) فيما يتعلق بما يلي:

- مواعيد بدء وانتهاء متطلبات العناية الواجبة.
- تاريخ وطريقة الإيداع المحلي من قبل المؤسسات المالية.
- إلزام المؤسسات المالية بالاحتفاظ بالوثائق والسجلات.
- صلاحيات الوصول إلى المعلومات وجمعها.
- فرض عقوبة أو نظام جزاءات مناسب.
- اتخاذ تدابير لمعالجة التحايل على المتطلبات.
- وضع أحكام لإبطال أي أحكام حالية تتعلق بالسرية (إذا لزم الأمر)
- تنفيذ إجراءات قوية لضمان الحصول على الإقرارات الذاتية دائمًا.

### المربع رقم (٩): سؤال رقم ٢٦ من الأسئلة الشائعة: الحد الأدنى لتحديد الأشخاص المسيطرين على الكيان

تُقدم الفقرة رقم (١٣٣) من شرح القسم الثامن مثالًا على حد أدنى بنسبة ٢٥٪، مع توقع أن تحدد كل ولاية قضائية صراحةً الحد الأدنى في إطارها القانوني الخاص بمعيار الإبلاغ المشترك. ونظرًا لأن نسبة ٢٥٪ ليست سوى مثالا، فإن نهج الإشارة المرجعية لدمج المتطلبات المنصوص عليها في الشرح لا يكفي لدمج هذه النسبة قانونًا باعتباره الحد المناسب في الإطار القانوني.

يوضح السؤال رقم ٢٦ أن الحد المناسب لتحديد الشخص المسيطر لأغراض معيار الإبلاغ المشترك، لا يمكن أن يتجاوز الحد المستخدم لأغراض مكافحة غسل الأموال/ تعرّف على عميلك. على سبيل المثال، إذا كان الحد الأدنى لمتطلبات مكافحة غسل الأموال/ تعرّف عميلك هو ١٠٪، فيجب أن يكون الحد الأدنى لمعيار الإبلاغ المشترك ١٠٪ (أو أقل).

يجوز للولاية القضائية تحديد نسبة الحد الأدنى في الإطار القانوني لمعيار الإبلاغ المشترك، أو ربما يجوز لها الإحالة إلى الحد الأدنى المستخدم لأغراض مكافحة غسل الأموال/ تعرّف على عميلك، وميزة هذا النهج أنه لا يتطلب تعديل تشريعات معيار الإبلاغ المشترك في حالة تغيير الحد الأدنى لمكافحة غسل الأموال/ تعرّف على عميلك في المستقبل.

المصدر: الأسئلة الشائعة المتعلقة بمعيار الإبلاغ المشترك، الأقسام من الثاني إلى السابع، السؤال رقم ٢٦.

**الجدول رقم (١٦): الاعتماد على تشريعات مكافحة غسل الأموال/ تمويل الإرهاب – الصعوبات الشائعة**

| | |
|---|---|
| **الامتثال لتعريف مصطلح المالك الحقيقي في تشريع مكافحة غسل الأموال / تمويل الإرهاب، وتعريف مصطلح الشخص المسيطر في معيار الإبلاغ المشترك** | الاعتماد على التشريعات الحالية لمكافحة غسل الأموال/ تمويل الإرهاب لتحديد الأشخاص المسيطرين، وعدم توافقها مع الفقرات من ١٣٢ إلى ١٣٦ من شرح القسم الثامن من معيار الإبلاغ المشترك، يؤدي إلى قصور في تطبيق المعيار.<br><br>لذلك، يُعد التحليل الشامل لتشريع مكافحة غسل الأموال / تمويل الإرهاب خطوة مهمة ينبغي اتخاذها قبل صياغة تشريع معيار الإبلاغ المشترك، إذا كان هذا التشريع سيعتمد على تعريف المالك الحقيقي من خلال الإحالة. |
| **الأشخاص المسيطرون في الصناديق الاستئمانية** | عدم تحديد تعريف المالك الحقيقي للصناديق الاستئمانية لتعريف لجميع الأشخاص المسيطرين على هذه الصناديق، ولا سيما "الموصون" أو "أي أشخاص طبيعيين آخرين يمارسون سيطرة فعلية نهائية على الصندوق"، يؤدي إلى قصور في تطبيق المعيار. |
| **الأشخاص المسيطرون في الترتيبات القانونية** | عدم تحديد تعريف المالك الحقيقي لتعريف جميع الأشخاص المسيطرين في الترتيبات القانونية، ومن بينهم الأشخاص الذين يؤدون وظائف تشبه وظائف الأشخاص المسيطرين في الصناديق الاستئمانية، يؤدي إلى قصور في تطبيق المعيار. |
| **الأشخاص المسيطرون في الأشخاص الاعتبارية** | عند الاعتماد على التشريعات الحالية لمكافحة غسل الأموال/ تمويل الإرهاب، دون الإشارة تحديدًا إلى الحد الأدنى لتحديد الأشخاص المسيطرين لأغراض تعريف الأشخاص الاعتبارية في تشريع معيار الإبلاغ المشترك، يجوز الإيعاز للولاية القضائية بضرورة مراقبة مدى التزام المؤسسات المالية بتطبيق الحد الصحيح في الممارسة العملية. |
| **ارتفاع الحد الأدنى للسيطرة لأغراض معيار الإبلاغ المشترك مقارنةً بأغراض مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب** | ارتفاع الحد الأدنى للملكية، المُستخدَم لأغراض تعريف الشخص المسيطر، عن الحد المطلوب لأغراض مكافحة غسل الأموال / تمويل الإرهاب، يؤدي إلى قصور في التطبيق. ويناقش السؤال رقم ٢٦ متطلبات استخدام نفس الحد الأدنى (أو حد أقل) لأغراض معيار الإبلاغ المشترك (انظر المربع رقم ٩). |

### ٦-٢-١ مواعيد تنفيذ متطلبات العناية الواجبة.

من القرارات الرئيسية الواجب اتخاذها عند إدخال تشريعات معيار الإبلاغ المشترك، تحديد مواعيد وفاء المؤسسات المالية المبلِّغة بالتزامات العناية الواجبة. وعند تحديد هذه التواريخ، يتعين وضع العوامل الثلاثة الرئيسية التالية في الاعتبار:

١. تاريخ تحول مشروع القانون الذي ينص على التزامات المؤسسات المالية المبلِّغة إلى قانون (نافذ).

٢. المدة التي تعتزم الولاية القضائية منحها للمؤسسات المالية المبلِّغة للوفاء بالتزامات العناية الواجبة على الحسابات الموجودة من قبل.

٣. السنة التي تلتزم فيها المؤسسات المالية المبلِّغة بإجراء أول عملية تبادل.

#### *متى يصبح التشريع نافذًا؟*

المؤسسات المالية المبلِّغة ستكون فقط ملزمة قانونًا بتنفيذ التزامات العناية الواجبة فور تطبيق التشريع ذي الصلة ونفاذه، شريطة أن يكون التاريخ المقرر لتحديد الحسابات الموجودة من قبل (وتمييزها عن الحسابات الجديدة) هو تاريخ سريان التشريع أو بعده، للتأكد من خضوع جميع الحسابات الجديدة لإجراءات العناية الواجبة اللازمة؛ بعبارة أخرى، الحصول دومًا على إقرارات ذاتية صالحة للحسابات الجديدة.

يجب أن تأخذ الولايات القضائية في الاعتبار الوقت الذي تحتاجه المؤسسات المالية لتنفيذ إجراءات العناية الواجبة (على سبيل المثال، تدريب موظفيها، واتباع إجراءات داخلية جديدة مع العملاء الجدد، ووضع إطار الامتثال الداخلي لمعايير الإبلاغ المشترك، وتكييف أنظمة تكنولوجيا المعلومات). لذلك، يجب توفير متسع من الوقت بين تمرير تشريع معيار الإبلاغ المشترك – التبادل الأوتوماتيكي للمعلومات، وتاريخ دخوله حيز التنفيذ، وتاريخ سريانه، وتاريخ بدء التزامات العناية الواجبة (إن كان مختلفًا عن تاريخ النفاذ). وعادةً ما تكون الفترة المناسبة ستة أشهر على الأقل.

إذا استهدفت إجراءات اعتماد الولاية القضائية للتشريع أن يصبح مشروع قانون معيار الإبلاغ المشترك قانونًا في يونيو ٢٠٢١ بأثر فوري، فيمكن أن تبدأ متطلبات العناية الواجبة في أي وقت بعد هذه المرحلة. ولكن ضمانًا لتقديم إخطار وافٍ للمؤسسات المالية، والتزامن مع تواريخ الإبلاغ اللاحقة، عادةً ما تكون بداية السنة التقويمية هي التاريخ المختار لتحديد الحسابات الجديدة وبدء بذل العناية الواجبة بشأنها.

لذلك، سيُعرّف التشريع الحسابات الجديدة على أنها جميع الحسابات المفتوحة في ١ يناير ٢٠٢٢، أو بعد ذلك التاريخ، والسنة الأولى التي يتم فيها التبادل ستكون ٢٠٢٣.

### *الوقت اللازم لبذل العناية الواجبة الخاصة بالحسابات الموجودة من قبل*

يوضح شرح القسم الثالث الخاص بحسابات الأفراد الموجودة من قبل، والقسم والخامس الخاص بحسابات الكيانات الموجودة من قبل، التوقعات التالية بخصوص تواريخ تنفيذ الولايات القضائية لالتزامات العناية الواجبة. وتتعلق الأمثلة التالية بالتواريخ التي حددتها الولاية القضائية لتعريف الحسابات الموجودة من قبل (جميع الحسابات المفتوحة والمحفوظة في ٣١ ديسمبر من سنة (س) أو ما قبلها).

من المتوقع أن يتم الانتهاء من تنفيذ متطلبات العناية الواجبة بشأن حسابات الأفراد الموجودة من قبل، التي تُعد من الحسابات عالية القيمة، بنهاية السنة الأولى التي تلي التاريخ المحدد لتعريف الحسابات الموجودة من قبل (٣١ ديسمبر س + ١).

- من المتوقع أن يتم الانتهاء من تنفيذ متطلبات العناية الواجبة بشأن حسابات الأفراد الموجودة من قبل، والتي تُعد من الحسابات منخفضة القيمة، بنهاية السنة الأولى التي تلي التاريخ المحدد لتعريف الحسابات الموجودة مسبقًا (٣١ ديسمبر س + ١).
- من المتوقع أن يتم الانتهاء من تنفيذ متطلبات العناية الواجبة بشأن حسابات الأفراد الموجودة من قبل، والتي تُعد من الحسابات عالية القيمة، بنهاية السنة الثانية التي تلي التاريخ المحدد لتعريف الحسابات الموجودة مسبقًا (٣١ ديسمبر س + ٢).
- من المتوقع أن يتم الانتهاء من تنفيذ متطلبات العناية الواجبة بشأن حسابات الكيانات الموجودة من قبل بنهاية السنة الثانية التي تلي التاريخ المحدد لتعريف الحسابات الموجودة من قبل (٣١ ديسمبر س + ٢).

على الرغم من اختيار معظم الولايات القضائية نهج السنة الواحدة (للحسابات عالية القيمة) والسنتين (لجميع الحسابات الأخرى الموجودة من قبل)، فإن هذا النهج اختياري، ويجوز لها أن تختار فترة أقصر، شريطة أن تمنح مؤسساتها المالية وقتًا كافيًا لبذل العناية الواجبة اللازمة بفعالية. وقد يكون التشاور مع أصحاب المصلحة،

### الجدول رقم (١٧): مثال على تاريخ بذل العناية الواجبة والإبلاغ

*تلتزم الولاية القضائية ببدء أول عملية تبادل بموجب المعيار في سبتمبر ٢٠٢٤ . ويوضح الجدول التالي تواريخ بذل العناية الواجبة والإبلاغ عن المعلومات (يُرجَى ملاحظة أنه حتى عند تحديد موعد نهائي لاحق للانتهاء من إجراءات العناية الواجبة فيما يتعلق بالحسابات الموجودة من قبل، يجب الإبلاغ عن هذه الحسابات بمجرد تحديد مواعيدها على النحو التالي):*

| الحسابات | التعريف | الانتهاء من إجراءات بذل العناية الواجبة، وتاريخ أول عملية تبادل | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| **الحسابات الجديدة** | حساب مالي تحفظه إحدى المؤسسات المالية المبلّغة تم فتحه في ١ يناير ٢٠٢٣، أو بعد ذلك التاريخ. | **الانتهاء من إجراءات بذل العناية الواجبة بعد فتح الحسابات الجديدة** | جاري اعتبارًا من ١ يناير ٢٠٢٣ | | |
| | | **تاريخ أول عملية لتبادل المعلومات** | سبتمبر ٢٠٢٤ | | |
| **الحسابات الموجودة من قبل** | حساب مالي تحفظه إحدى المؤسسات المالية المبلّغة، تم فتحه في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢. | **الانتهاء من إجراءات بذل العناية الواجبة بحلول** | **حسابات أفراد عالية القيمة** | **حسابات أفراد منخفضة القيمة** | **حسابات الكيانات** |
| | | | ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ | ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ | ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ |
| | | **تاريخ أول عملية لتبادل المعلومات** | سبتمبر ٢٠٢٤ | سبتمبر ٢٠٢٤ أو سبتمبر ٢٠٢٥، حسب التوقيت المقرر للإبلاغ. | سبتمبر ٢٠٢٤ أو سبتمبر ٢٠٢٥، حسب التوقيت المقرر للإبلاغ. |

لأسباب تتضمن فهم حجم حساباتهم الموجودة من قبل، ومدى سلاسة تنفيذهم للعناية الواجبة المتعلقة بمعيار الإبلاغ المشترك- قد يكون ذلك التشاور مفيدًا عند تحديد هذه التواريخ. وفي أي حال، بمجرد تحديد الحساب الواجب الإبلاغ عنه وفقًا لإجراءات العناية الواجبة، يتعين القيام بالإبلاغ في العام التالي. ويعرض الجدول رقم ١٧ مثالًا محددًا على ذلك.

### *السنة التي تتم فيها أول عملية تبادل*

نظرًا للوقت الذي تحتاجه المؤسسات المالية لتنفيذ إجراءات العناية الواجبة وفق معيار الإبلاغ المشترك، وتحديد الحسابات الواجب الإبلاغ عنها، يجب أن تضع الولايات القضائية في الاعتبار منح المؤسسات سنة تقويمية كاملة واحدة من تاريخ سريان التشريع الصادر في شأن تطبيق المعيار قبل أن تبدأ المؤسسات المالية المبلِّغة بالإبلاغ عن المعلومات، عندها يُمكن بدء عمليات التبادل.

في حال منحت الولايات القضائية المؤسسات المالية المبلِّغة مدة تنفيذ تصل إلى سنتين تقويميتين للوفاء بمتطلبات العناية الواجبة فيما يتعلق بالحسابات الفردية منخفضة القيمة وحسابات الكيانات الموجودة من قبل، ستظل الولاية القضائية قادرة على بدء عمليات التبادل في السنة الثانية من بدء بذل العناية الواجبة (س + ٢). وستشمل المعلومات التي سيتم الإبلاغ عنها في السنة الأولى من التبادل معلومات جميع الحسابات الفردية الموجودة من قبل التي تعد حسابات عالية القيمة، بالإضافة إلى الحسابات الجديدة (حسابات الأفراد والكيانات). وستشمل هذه السنة الأولى من التبادل أيضًا أي حسابات فردية موجودة من قبل، أي الحسابات منخفضة القيمة المُصنفة بأنها حسابات واجب الإبلاغ عنها في السنة الأولى من بذل العناية الواجبة (س + ١). ونظرًا لضرورة إكمال جميع إجراءات العناية الواجبة على الحسابات الموجودة من قبل في (س + ٢)، فغالبًا ما تنطوي السنة الثانية من التبادل (س + ٣) على إرسال عدد أكبر بكثير من الحسابات الواجب الإبلاغ عنها إلى شركاء التبادل.

يقدم الشكل رقم ١١ مثالاً على التزامات العناية الواجبة، والجدول الزمني للإبلاغ.

## ٦-٢-٢ متطلبات الإيداع

### *ما المطلوب؟*

يحدد المعيار متطلبات المؤسسات المالية لإبلاغ سلطتها المختصة بالمعلومات الضرورية، ويُحدد كذلك ما هو مطلوب من السلطة المختصة لإرسال المعلومات إلى شركاء التبادل في غضون تسعة أشهر من نهاية السنة (س) التي تتعلق بها هذه المعلومات (أي بحلول ٣٠ سبتمبر من س + ١). ولتنفيذ ذلك في الممارسة العملية، يجب أن تكفل الولايات القضائية أن يتضمن إطارها التشريعي ما يلزم المؤسسات المالية بالإبلاغ عن هذه المعلومات أو "إيداعها" قبل إجراء عمليات التبادل.

**الشكل رقم (١١): مثال على الجدول الزمني لالتزامات العناية الواجبة والإبلاغ.**

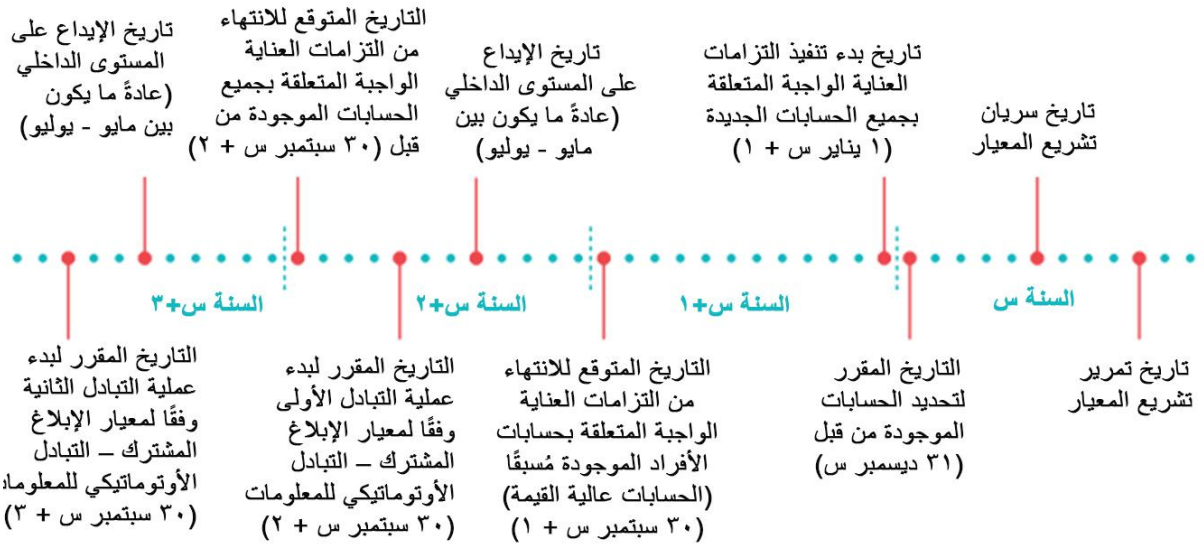

### *ما أهمية إيداع المعلومات؟*

الحد الأدنى لتمكين السلطات المختصة من الوفاء بالموعد النهائي للتبادل المحدد بموجب المعيار، هو ضرورة أن يُلزم الإطار التشريعي المحلي للولاية القضائية المؤسسات المالية بإبلاغ السلطة المعيَّنة عن المعلومات المطلوبة بحلول تاريخ معين.

في حالة عدم وجود مثل هذا الالتزام الواضح، لن تتمكن السلطات المختصة من معاقبة المؤسسات المالية على عدم تقديم بيانات معيار الإبلاغ المشترك المطلوبة.

## كيف يُمكن تنفيذ متطلبات إيداع المعلومات؟

يجب أن يضمن المتطلب التشريعي لإيداع المعلومات أن يُبلَّغ عن جميع المعلومات المطلوبة بموجب القسم الأول من المعيار بحلول تاريخ محدد. وقد يحدد التشريع أيضًا الطريقة التي يتعين بها تقديم المعلومات، ومن أمثلتها "إعادة المعلومات" عبر البريد الإلكتروني.

### الموعد النهائي لإيداع المعلومات

يرتبط التاريخ الذي تختاره الولاية القضائية لإلزام المؤسسات المالية المبلغة بتقديم إقرار معيار الإبلاغ المشترك على المستوى الداخلي ارتباطًا أساسيًا بالمتطلبات التي تضعها لتبادل المعلومات مع الشركاء سنويًا (أي بحلول ٣٠ سبتمبر من س + ١).

ومن ثم، تتمتع الولايات القضائية التي تبلغ عن المعلومات المتعلقة بالسنة التقويمية (س) بالمرونة في اختيار تاريخ، في مدة تتراوح ما بين ١ يناير من س+١ إلى ٣٠ سبتمبر من س+١.

ولكن عندما تحدد الولاية القضائية هذا التاريخ، فعليها محاولة تحقيق التوازن بين (١) الوقت اللازم كي تفي المؤسسات المالية المبلِّغة بالتزامات الإبلاغ الخاصة بها؛ و(٢) الوقت اللازم للسلطات الضريبية كي تجهز المعلومات وتتبادلها مع الشركاء فور تلقيها من المؤسسات المالية المبلغة:

أ. عادةً ما تحتاج المؤسسات المالية مدة إضافية بعد ٣١ ديسمبر للقيام بما يلي:

- جمع كافة المعلومات المطلوبة فيما يتعلق بآخر سنة للإبلاغ من أنظمتها وسجلاتها الداخلية، بالإضافة إلى تحديد الأرصدة ذات الصلة في ٣١ ديسمبر، والإيرادات المبلغ عنها في الحسابات المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر، فيما يتعلق بالحسابات التي يجب الإبلاغ عنها.
- التأكد من أن البيانات المراد الإبلاغ عنها متوافقة مع متطلبات الإبلاغ التي تضعها السلطة المختصة (مثل متطلبات نمط التبادل XML، أو أي تنسيق آخر مسموح به على المستوى الداخلي).
- إجراء أي فحوص لازمة لضمان الجودة، مثل أخذ العينات للتأكد من أن المعلومات المراد الإبلاغ عنها كاملة ودقيقة.
- إرسال أي ملفات مصححة، إذا تم تحديد المشكلات عند إرسال المعلومات أول مرة، وكذا الملفات التي تتضمن معلومات لا تفي بالتنسيق المطلوب (مثل متطلبات نمط التبادل XML).

ب. عادةً ما تحتاج السلطات المختصة مدة إضافية بعد تقديم إقرارات المؤسسات المالية، وقبل الموعد النهائي للتبادل في ٣٠ سبتمبر للقيام بما يلي:

- تحديد ومتابعة المؤسسات المالية التي تتأخر في إيداع المعلومات.
- إعداد المعلومات المقرر تبادلها واعتمادها وفرزها، وإجراء أي فحوص يدوية لضمان جودة المعلومات (انظر القسم الفرعي ٧-٢-٣ من مجموعة الأدوات).
- إرسال المعلومات إلى شركاء التبادل (انظر القسم الفرعي ٧-٢-٤ من مجموعة الأدوات).

الشكل رقم ١٢. المواعيد النهائية الشائع اختيارها لإيداع المعلومات: الموازنة بين الوقت الذي تحتاجه المؤسسات المالية، والوقت الذي تحتاجه السلطة المختصة

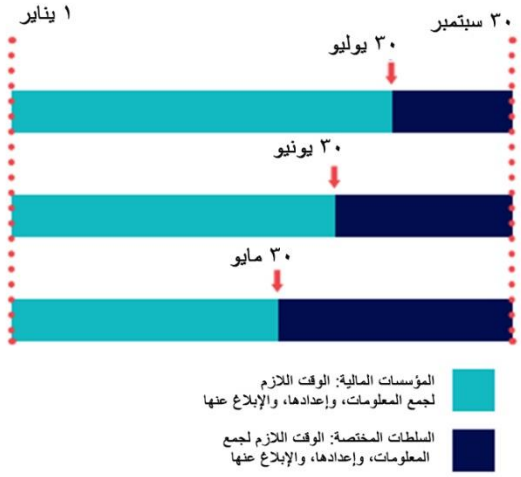

عادةً ما تختار الولايات القضائية المواعيد النهائية التالية لإيداع المعلومات: ٣١ مايو، أو ٣٠ يونيو، أو ٣١ يوليو، لتحقيق التوازن بين الوقت الذي تحتاجه المؤسسات المالية والسلطة المختصة. ويمكن أيضًا مراعاة التزامات الإبلاغ الأخرى المفروضة على المؤسسات المالية، مثل الالتزامات المنصوص عليها في قانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية، أو المواعيد النهائية الداخلية للإبلاغ الضريبي، أو الطلبات المتداخلة الأخرى على مصادر السلطة الضريبية، أو أيام العطلات الرسمية (إقرارًا بأن المواعيد النهائية المفروضة على المؤسسات المالية ستؤدي أيضًا إلى زيادة الاستفسارات التي تتلقاها السلطة الضريبية).

## طريقة الإبلاغ

تتحدد مدى الحاجة إلى سن تشريع جديد لتحديد طريقة الإبلاغ من عدمه بالممارسات التي تتبعها كل ولاية قضائية، وفي كثير من الحالات سيكون من الممكن القيام بذلك عن طريق إصدار تشريعات أو إرشادات ثانوية.

يتعين على الولايات القضائية التي تتطلب أن ينص التشريع على طريقة الإبلاغ أن تنسق مع الفرق المسؤولة عن إنشاء بوابة التبادل الأوتوماتيكي للمعلومات، أو أي نظام مشابه للتأكد من توافق التشريع مع أدوات الإبلاغ المقرر تصميمها (انظر القسم الفرعي ٧-٢-١ من مجموعة الأدوات).

## ٦-٢-٣ متطلبات الاحتفاظ بالسجلات

### *ما المطلوب؟*

بموجب المعيار، يتعين أن تطبق الولايات القضائية قواعد تُلزم المؤسسات المالية المبلِّغة بالاحتفاظ بسجلات تتضمن الخطوات المتخذة، وأي دليل يُعتمَد عليه لضمان بذل إجراءات العناية الواجبة والإبلاغ. وينص المعيار كذلك على إتاحة مثل هذه السجلات لمدة لا تقل عن خمس سنوات بعد نهاية فترة الإبلاغ التي تلتزم بها المؤسسة المالية المبلِّغة.

### *ما أهمية إيداع المعلومات؟*

تُعد متطلبات الاحتفاظ بالسجلات المفروضة على المؤسسات المالية من أهم مكونات إطار الامتثال الإداري للولاية القضائية؛ إذ تسمح للسلطة الإشرافية بالولاية القضائية التحقق من الامتثال لمتطلبات العناية الواجبة والإبلاغ، بما في ذلك التأكد من تحديد جميع الحسابات الواجب الإبلاغ عنها، والتأكد من صحة المعلومات المبلغ عنها. علاوةً على ذلك، فإن إتاحة هذه السجلات يمكن أن يساعد السلطة الضريبية في الرد على أي استفسارات من شركاء التبادل الذين تلقوا المعلومات لأغراض المتابعة. وقد يكون من الضروري المتابعة نيابةً عن أحد شركاء التبادل للتحقق من دقة المعلومات، سواء تم بذل العناية الواجبة بشكلٍ صحيح، أو للحصول على مزيد من المعلومات حول الحساب أو الأشخاص الواجب الإبلاغ عنهم المرتبطين بالحساب.

**المربع رقم ١٠: مثال توضيحي لمتطلبات الاحتفاظ بالسجلات**

الموعد النهائي الشائع استخدامه من جانب الولايات القضائية للإبلاغ عن المعلومات هو ٣١ مايو، وتلتزم هذه الولايات القضائية بالاحتفاظ بالسجلات لمدة خمس سنوات اعتبارًا من ٣١ مايو من السنة التي أبلغت فيها السلطة الضريبية عن المعلومات.

نظرًا لتنفيذ إجراءات العناية الواجبة في السنة (السنوات) التي تسبق سنة الإبلاغ، فلا بد من الناحية العملية الاحتفاظ بالسجلات دومًا لمدة أقصاها خمس سنوات بعد جمعها، أو إنشائها لأغراض العناية الواجبة.

إذا استكملت المؤسسة المالية المبلِّغة لالتزامات العناية الواجبة في عام ٢٠٢٠ بشأن حساب ما، وحددته أنه من الحسابات التي يجب الإبلاغ عنها، وكان الموعد النهائي للإبلاغ هو ٣١ مايو، فسيتم الإبلاغ عن هذا الحساب لأول مرة بحلول ٣١ مايو ٢٠٢١. ويجب على المؤسسة المالية المبلِّغة الاحتفاظ بالسجلات ذات الصلة فيما يتعلق بالمعلومات التي تقوم بإيداعها لعام ٢٠٢١ قبل حلول ٣١ مايو ٢٠٢٦.

يستمر مد الإطار الزمني ما دام الحساب مفتوحًا خلال فترات الإبلاغ اللاحقة. وإذا ظل الحساب مفتوحًا حتى السنة التقويمية ٢٠٣٠، فسيلزم الاحتفاظ بالسجلات ذات الصلة حتى ٣١ مايو ٢٠٣٦، أي بعد خمس سنوات من نهاية فترة الإبلاغ الأخيرة عن المعلومات المتعلقة بهذه السجلات (أي ٣١ مايو ٢٠٣١).

لا يعتمد شرط الاحتفاظ بالسجلات المتعلقة بالحساب عن هذه الفترة الزمنية على ما إذا كان قد صُنِّف الحساب على أنه من الحسابات الواجب الإبلاغ عنها أم لا. لذلك، في هذا المثال، وحتى في حالة عدم تصنيف الحساب باعتباره حسابًا واجب الإبلاغ عنه (أي ٢٠٢٠–٢٠٣٥)، يجب الاحتفاظ بالوثائق ذات الصلة التي تم الحصول عليها، والسجلات التي تتضمن الخطوات المتخذة حتى ٣١ مايو ٢٠٣٦.

### *كيف يمكن تنفيذ المتطلب؟*

يجب على الولايات القضائية أن تطلب من المؤسسات المالية المبلِّغة الاحتفاظ بالسجلات التالية:

- **سجلات بأي وثائق جرى الحصول عليها** تثبت تنفيذ إجراءات بذل العناية الواجبة والإبلاغ، مثل الإقرار الذاتي عند فتح حساب جديد.
- سجلات تتضمن **الخطوات المتخذة** لتنفيذ هذه الإجراءات، مثل البحث في السجلات الإلكترونية عن حسابات الأفراد الموجودة من قبل منخفضة القيمة.

وكذلك، يجب الاحتفاظ بالسجلات لمدة خمس سنوات بعد نهاية الفترة التي يجب أن تلتزم خلالها المؤسسة المالية المبلِّغة بالإبلاغ عن المعلومات (انظر المربع رقم ١٠).

يلخص الجدول رقم ١٨ بعض الصعوبات الشائعة التي تم تحديدها في عملية مراجعة النظراء.

**الجدول رقم (١٨): التزامات الاحتفاظ بالسجلات – الصعوبات الشائعة**

| | |
|---|---|
| **الاعتماد على التزامات الاحتفاظ بالسجلات بموجب إطار قانوني موجود مسبقًا** | عند اعتماد الولايات القضائية على التزامات الاحتفاظ بالسجلات بموجب إطار عمل مكافحة غسل الأموال/ تمويل الإرهاب، أو بموجب إطار قانوني آخر موجود مسبقًا، فإن أوجه القصور التي تظهر غالبًا تتمثل في تغطية تلك الأطر (على سبيل المثال، الإقرارات الذاتية) جميع المؤسسات المالية، أو جميع السجلات المطلوب الاحتفاظ بها. ويحدث ذلك عادةً لأن الأطر الموجودة مسبقًا تتطلب الاحتفاظ بالسجلات لأغراض محددة (على سبيل المثال العناية الواجبة لأغراض مكافحة غسل الأموال/ تمويل الإرهاب)؛ وبالتالي، فإنها لا تغطي جميع جوانب العناية الواجبة الخاصة بمعيار الإبلاغ المشترك. |
| **عدم الإلزام بالاحتفاظ بسجلات لكلٍ من الخطوات المتخذة والأدلة التي تم الاعتماد عليها** | علاوةً على ذلك، غالبًا ما لا تتوافق فترات الاحتفاظ بهذه الأطر مع متطلبات المعيار. |
| **ربط فترة الاحتفاظ بالسجلات بفترة تنفيذ إجراءات العناية الواجبة** | تتمثل أوجه القصور في أن الإطار التشريعي لا يتطلب إلا الاحتفاظ إما بسجلات للخطوات المتخذة، أو بالأدلة التي تم الاعتماد عليها لتنفيذ متطلبات العناية الواجبة والإبلاغ. والسجلات المتعلقة بكلا العنصرين مهمة لضمان التطبيق الفعال للمعيار. |
| **ربط فترة الاحتفاظ بالسجلات بآخر موعد لفتح الحساب** | غالبًا ما يؤدي قيام الولايات القضائية بربط فترة الاحتفاظ بالتاريخ الذي نُفِّذت فيه إجراءات العناية الواجبة (وتم إنشاء السجلات أو الحصول عليها)، إلى تقليص فترة الاحتفاظ بالسجلات من الفترة التي يتطلبها المعيار (خمس سنوات من نهاية فترة إلزام المؤسسات المالية المبلِّغة بالإبلاغ عن المعلومات.) |
| **عدم تحديد تاريخ بدء فترة الاحتفاظ** | إذا كانت فترة الاحتفاظ مرتبطة بالتاريخ الذي تم فيه اتخاذ إجراءات العناية الواجبة، فلن يلزم الاحتفاظ بالسجلات بعد السنوات الخمس الأولى من الإبلاغ، حتى عندما يظل الحساب واجب الإبلاغ عنه في أي فترات لاحقة. ولذلك فإن هذا النهج يسبب قصورًا في الإطار القانوني للولاية القضائية، وفي تنفيذه الفعال. |

## ٦-٢-٤ صلاحيات الوصول إلى المعلومات وجمعها

### *ما المطلوب؟*

يجب أن تضع الولايات القضائية قواعد تُطبَّق لضمان وصول السلطات المختصة إلى المعلومات والسجلات التي تلتزم المؤسسات المالية المبلِّغة بالاحتفاظ بها لإثبات التزاماتها التي نص عليها معيار الإبلاغ المشترك. وتُعد صلاحيات الوصول إلى المعلومات وجمعها عنصرًا أساسيًا في إطار الامتثال الإداري للولاية القضائية، لضمان فعالية تطبيق المعيار على المستوى الداخلي.

ويتعين أن تتمتع السلطة أو السلطات المختصة المسؤولة عن إدارة وإنفاذ الإطار التشريعي للمعيار بهذه الصلاحيات، وأن تغطي جميع الأشخاص والمعلومات ذات الصلة.

### *ما أهمية ذلك؟*

لا بد من منح السلطة المختصة بتنفيذ الأنشطة (أو السلطات المعيَّنة الأخرى) صلاحيات الوصول إلى المعلومات وجمعها، باعتبار ذلك جزءًا من إطار الامتثال الإداري الخاص بها لضمان استيفاء المؤسسات المالية المبلِّغة بالتزامات العناية الواجبة والإبلاغ.

قد تتضمن هذه الأنشطة التحقق من الإقرارات الذاتية، أو وثائق مكافحة غسل الأموال/ تعرّف على عميلك، أو الإجراءات الداخلية للتأكد من أن المؤسسة المالية المبلِّغة قد حددت على النحو الواجب جميع الحسابات الواجب الإبلاغ عنها؛ أو مراجعة أنظمة تكنولوجيا المعلومات للتأكد من أن جميع المعلومات المتعلقة بهذه الحسابات قد تم الإبلاغ عنها كما ينبغي.

### *كيف يمكن تنفيذ المتطلب؟*

يجب أن يكون لدى الولايات القضائية أحكام إنفاذ فعالة للإلزام بتقديم المعلومات والسجلات لأغراض الامتثال.

في الممارسة العملية، قد تطلب الولايات القضائية في كثير من الأحيان تقديم المعلومات في صيغة ورقية أو إلكترونية، وكذا تقديمها عن بُعد في شكل جزء من عملية التدقيق المكتبي.

ولكن نظرًا لأن بعض المعلومات يمكن جمعها عمليًا فقط من الموقع، فينبغي أن تسمح الصلاحيات التي تخول التحقق من الامتثال بالحصول على المعلومات أيضًا من مقرات المؤسسات المالية. وقد يتطلب هذا صلاحية تضمن الوصول إلى المقرات ذات الصلة (انظر الجدول رقم ١٩ حول بعض المثالب الشائعة).

## ٦-٢-٥ العقوبات

### *ما المطلوب؟*

يجب أن يكون لدى الولاية القضائية قواعد وإجراءات إدارية نافذة لضمان الامتثال لإجراءات العناية اللواجبة والإبلاغ. ويشمل ذلك من الناحية العملية الجزاءات المُطبقة لردع عدم الامتثال، والتي يمكن فرضها في حالات عدم الامتثال التي تم اكتشافها.

وفي حين أن الهدف النهائي من هذه التدابير هو ضمان التزام المؤسسات المالية المبلِّغة بتقديم إقرارات صحيحة بموجب المعيار، ومنها تقديم جميع المعلومات المطلوبة، فمن الضروري فرض جزاءات على مختلف حالات عدم الامتثال لضمان التطبيق الفعال للمعيار.

**الجدول رقم (١٩): صلاحيات الوصول إلى المعلومات – الصعوبات الشائعة**

| | |
|---|---|
| **الاعتماد على الصلاحيات الحالية غير المتوافقة** | تتمتع السلطات الضريبية وسلطات مكافحة غسل الأموال/ تمويل الإرهاب بالفعل بصلاحيات الوصول إلى المعلومات وجمعها، كي تتمكن من تنفيذ مهامها الأساسية. ولكن ربما تحد التشريعات الحالية من هذه الصلاحيات لأغراض التحقق من الامتثال لأحد قوانين الضرائب، أو مكافحة غسل الأموال/ تمويل الإرهاب. وقد لا تغطي الصلاحيات دائمًا جميع الكيانات. وفي الحالات التي نُفِّذت فيها أحكام المعيار في تشريع منفصل، تبيَّن أن هذا منع تطبيق صلاحيات الوصول إلى المعلومات لأغراض ضمان الامتثال لمتطلبات المعيار. |
| **عدم منح الصلاحيات للسلطات المختصة** | نظرًا لأن الغرض من الوصول إلى المعلومات والسجلات هو التحقق من الامتثال، فإن عدم منح السلطة (السلطات) المسؤولة عن التحقق من الامتثال هذه الصلاحيات يؤدي إلى قصور في تطبيق المعيار. |
| **عدم تمكن السلطات المختصة من تبادل المعلومات** | في حالة مشاركة أكثر من سلطة واحدة في ضمان الامتثال لتشريعات معيار الإبلاغ المشترك، فيتعين أن تتمكن جميعها من الوصول إلى الوثائق والمعلومات ذات الصلة. وفي حالة عدم منح جميع السلطات الصلاحيات المطلوبة، حيث لا تمتلك الولاية القضائية وسائل قانونية فعالة للحصول على المعلومات ومشاركتها بين السلطات، فإن هذا يؤدي إلى قصور في فعالية تطبيق المعيار. |

وينبغي أن ينص الإطار القانوني على هذه العقوبات و/أو الجزاءات الأخرى في أي من حالات عدم الامتثال التالية:

- عدم الاحتفاظ بالسجلات وإتاحة الوصول لها.
- عدم إيداع المعلومات (أو تأخر إيداعها).
- تقديم بيان خاطئ أو مضلل (على سبيل المثال، إيداع إقرار غير صحيح، أو تقديم إقرار ذاتي خاطئ).
- عدم بذل العناية الواجبة المطلوبة.

## الوصول إلى السجلات والاحتفاظ بها

ينص القسم الفرعي ٦-٣-٤ من مجموعة الأدوات على صلاحيات الوصول إلى المعلومات، أو المطالبة بتوفير المعلومات. ولضمان احتفاظ المؤسسات المالية بالمعلومات وتقديمها عند الطلب إلى السلطة الضريبية، يجب دعم هذه الصلاحيات بفرض جزاءات مناسبة على غير الممتثلين .

## عدم إيداع المعلومات، أو تأخر الإيداع

يستمر إلزام المؤسسات المالية المبلِّغة بالإبلاغ عن بيانات معيار الإبلاغ المشترك إلى السلطة الضريبية بحلول تاريخ محدد فقط عند دعمه بفرض عقوبة على المؤسسات غير الملتزمة. ويتعين أن يغطي حكم العقوبة في حالة عدم إيداع المعلومات، أو تأخر إيداعها؛ إذ قد يؤدي تأخر الإيداع إلى منع السلطة القضائية من الوفاء بالتزامها بتبادل جميع بيانات المعيار بحلول ٣٠ سبتمبر مع الولايات القضائية الشريكة .

عندما تقوم الولايات القضائية بتطبيق حكم العقوبة، عليها أن تضع في اعتبارها احتمالية الإبلاغ عن عدة حسابات من الحسابات الواجب الإبلاغ عنها في عملية إيداع واحدة. ويجب أن يعكس حجم العقوبة الكلية المفروضة مدى جسامة الفعل؛ أي يتعين أن تنظر الولايات القضائية فيما إذا كان يجب تشديد العقوبة بحيث تعكس عدد الحسابات الواجب الإبلاغ عنها، والتي لم يتم الإبلاغ عنها و/أو عن حجمها النقدي، لضمان أن يكون للجزاء تأثيرًا رادعًا. ومن الطرق التي يمكن أن تتبعها الولايات القضائية لتحقيق ذلك، فرض عقوبة على كل حساب واجب الإبلاغ عنه، أو عقوبة تتعلق بالأرصدة أو المبالغ الأخرى التي لم يتم الإبلاغ عنها.

## تقديم بيانات خاطئة أو مضللة

للتأكد من صحة المعلومات التي تقدمها المؤسسات المالية، وأصحاب الحسابات، والأشخاص المسيطرون، وتفي بما هو مطلوب، يجب أن تفرض الولايات القضائية عقوبة على عدم تقديم بيانات صحيحة. ويتعين أن يُغطي هذا الحكم ما يلي:

- دقة المعلومات التي تقدمها المؤسسات المالية المبلِّغة، وتشمل:
  - معلومات المعيار المودعة.
  - المعلومات المقدمة عند الطلب في سياق أنشطة الامتثال.
- دقة البيانات التي قدمها الأشخاص الذين استوفوا إقراراتهم الذاتية.

في هذه الحالات، ربما ترغب الولاية القضائية في التمييز بين السلوكيات التي تؤدي إلى بيانات خاطئة أو مضللة، بفرض عقوبات مشددة بدرجة أكبر بكثير في حالات الإهمال أو التقصير المتعمد، مقارنةً بتصرف ينطوي على درجة معقولة من العناية.

## عدم بذل العناية الواجبة والحصول على الإقرارات الذاتية

تُفرض على المؤسسات المالية المبلِّغة التزامات الإبلاغ فقط عند تحديد الحسابات الواجب الإبلاغ عنها (أو في حالة عدم وجود شرط يُلزمها بالإبلاغ) من خلال العناية الواجبة. لذلك يجب أن تضمن الولايات القضائية إمكانية تطبيق العقوبات على حالات التقصير في بذل العناية الواجبة فيما يتعلق بمعيار الإبلاغ المشترك، وفصلها عن أي عقوبة مُطبقة على عدم الإبلاغ على النحو الصحيح.

يمكن اعتبار الحصول على الإقرارات الذاتية عند الاقتضاء جزءًا من متطلبات العناية الواجبة الشاملة، وقد تقرر الولايات القضائية فرض عقوبة واحدة على عدم بذل العناية الواجبة المطلوبة، أو قد تقرر فرض عقوبات منفصلة على كل عنصر من عناصر عدم الامتثال.

وكما هو الحال بالنسبة لعدم الإبلاغ، فيجب أن تكون العقوبة متناسبة مع حجم التقصير. على سبيل المثال، إذا أثر التقصير في بذل العناية الواجبة على حسابات متعددة، مثل عدم الحصول على إقرار ذاتي ساري عند الحاجة، فقد تختلف العقوبة بحسب مدى تأثر كل حساب.

### *كيف يُمكن تنفيذ هذا المتطلب؟*

## هل يُمكن أن تعتمد الولاية القضائية على تشريعاتها الحالية؟

من أولى الاعتبارات التي ينبغي أن تراعيها الولاية القضائية ما إذا كانت بحاجة لتطبيق عقوبات خاصة بمعيار الإبلاغ المشترك، أو كانت العقوبات القائمة لديها (في قانون الضرائب مثلا) ستغطي بالفعل حالات عدم الامتثال للمعيار. ولا بد من دراسة ذلك بعناية فائقة فيما يتعلق بكل حالة من حالات عدم الامتثال.

وبشكلٍ عام، تَبيَّن وجود بعض القصور في الولايات القضائية التي اعتمدت في البداية اعتمادًا تامًا على التشريعات الجزائية المعمول بها، إذ أنها لا تغطي جميع الجوانب المحتملة لعدم الامتثال للمعيار. على سبيل المثال، لا تناسب العقوبة التي تعتمد على ارتباط ضريبي محلي حالة عدم الامتثال للمعيار، وذلك لعدم وجود ضريبة محلية تشمل المؤسسة المالية المبلِّغة، أو الشخص الواجب الإبلاغ عنه.

ربما ترى الولاية القضائية أنها بحاجة إلى إدخال أحكام جزائية محددة

لتغطية كافة حالات عدم الامتثال للمعيار، أو ربما تجد أن العقوبات القائمة لديها تغطي بعض الجوانب فقط، وأنها بحاجة لوضع عقوبة

جديدة ومحددة لتغطية الجوانب غير المشمولة. وقد شاع استخدام هذا النهج المختلط، إذ لا تزال الولايات القضائية تعتمد على جزاء ينص عليه إطارها القانوني الأوسع نطاقًا لمعاقبة شخص يقدم بيانًا خاطئًا في الإقرار الذاتي، مثل استخدام الأحكام التي تُطبَّق في حالات الاحتيال العام.

يتعين على الولايات القضائية إجراء تحليلٍ دقيق للأحكام والجزاءات المتعلقة بممارسات الاحتيال عند تطبيقها في حالات تقديم إقرارات ذاتية خاطئة، لضمان إمكانية الاعتماد عليها في جميع الظروف المطلوبة؛ ويتعين أن يستوفي نص الجزاء جميع المتطلبات الثلاثة التالية:

- يمكن تطبيق العقوبة على جميع أشكال الإقرارات الذاتية، علمًا بأنه يمكن تقديم هذه الإقرارات بأشكال مختلفة (على سبيل المثال، في صورة ورقية، أو إلكترونية، أو في تسجيل صوتي)، ويمكن التوقيع عليها، أو تأكديها.
- لا يعتمد الجزاء على الاستحواذ على الممتلكات أو بعض المكاسب الأخرى بطريقة غير صحيحة (وهو ما قد لا يسري على الحالات التي تلي تقديم إقرار ذاتي خاطئ).
- تنطبق الجزاءات على جميع أصحاب الحسابات والأشخاص المسيطرين، بما في ذلك جميع الأفراد والكيانات المحلية والأجنبية.

## قيمة العقوبة

يختلف مدى ملاءمة مستويات العقوبة باختلاف السياق، سواء فيما يتعلق بإطار الامتثال الأوسع للولاية القضائية، أو الأمور الفعالة في الممارسة العملية في السياق الأوسع لكل ولاية. ولكن ينبغي التأكد من أن العقوبات المُطبقة كافية للمساعدة في ضمان الامتثال.

ولا يمكن إلزام كافة الولايات القضائية بشأن المستويات المطلوبة من العقوبات، أو إعداد مستوى من العقوبة يمكن القول إنه فعال لكل ولاية قضائية.

ومع ذلك، فمن الممكن تحديد العقوبات التي لن تكون فعالة على الأرجح؛ فالعقوبة عديمة الأثر لن تكون فعالة في ضمان التطبيق الفعال للمعيار. ومن الاعتبارات المهمة في هذا الصدد المقارنة بين العقوبات/الجزاءات المُطبقة على مسائل ضريبية محلية أخرى مماثلة.

كما أن الولايات القضائية قادرة على فرض جزاءات غير مالية تستكمل بها العقوبات المالية، مثل اتخاذ إجراءات تعرقل حصول المؤسسة المالية على رخصة تقديم الخدمات.

ولكن في حالة العمل بهذه الجزاءات، فينبغي ألا يكون الجزاء الوحيد الذي يُعتمَد عليه. ومن الناحية العملية، إذا كان الجزاء الوحيد المتاح غير متناسب بشكلٍ صارخ مع حالة عدم الامتثال، فقد يصبح غير فعال نتيجة الإحجام عن فرضها على المستوى الإداري.

يعرض الجدول رقم ٢٠ بعض القضايا المحددة في عملية مراجعة النظراء.

## التطبيق الفعال

يتعين تطبيق العقوبات بشكلٍ فعال في حالة عدم الامتثال؛ لذا ينبغي النظر في العنصرين التاليين لضمان فعالية إطار الجزاءات.

- **إجراءات التطبيق:** يجب أن تنظر الولايات القضائية في كيفية فرض العقوبات في الممارسة العملية كي تحافظ على فعاليتها. وإذا تَعذَّر فرض العقوبات إلا من قبل محكمة قضائية بعد الإدانة، فقد يتضح أنها مرهقة في تطبيقها؛ ومن ثم، يندر تطبيقها أو لا تُطبق على الإطلاق. وكان هذا هو السبب وراء اختيار العديد من الولايات العقوبات التي يمكن فرضها إداريًا. ويمكن أن تكون هذه العقوبات أقل من حيث القيمة، ولكن يجوز زيادتها من خلال إجراءات قضائية لفرض عقوبات على حالات عدم الامتثال الأكثر خطورة أو المتكررة.
- **تقدير الجزاءات وإلغاؤها:** تمنح العديد من الولايات القضائية مسؤول الضرائب أو مأمور الضرائب صلاحيات إدارية أو قانونية تخول له تقرير فرض عقوبة، أو تحديد قيمتها، أو إلغاء جزء منها أو كلها في الظروف المناسبة. ووجود هذه الصلاحيات لا تشكل في ظاهرها أمرًا من شأنه التأثير على فعالية أحكام الجزاءات، ويمكن أن تُنشئ عمليًا نظامًا أكثر إنصافًا عندما تؤخذ الظروف، أو سجلات الامتثال، أو السلوكيات، في الاعتبار. ويتم قياس فعالية التطبيق بمرور الوقت. وبالمثل، لا يُتَّخذ أي رأي مخالف لرأي الولايات القضائية التي لا تملك أو لا تستخدم هذه الصلاحيات التقديرية.

بالإضافة إلى ذلك، فمع فرض العقوبات في الإطار التشريعي المحلي، يمكن للولايات القضائية أن تضع في اعتبارها اتخاذ إجراءات استئناف مناسبة، وأنظمة لتسجيل العقوبات وتحصيلها. ولا توجد متطلبات خاصة في هذه المجالات لأغراض معيار الإبلاغ المشترك.

## ٦-٢-٦ مكافحة التحايل

***ما المطلوب؟***

يتعين أن يكون لدى الولايات القضائية قواعد تُطبَّق لمنع أي شخص، بما في ذلك المؤسسات المالية والوسطاء، من اتباع ممارسات للتحايل على إجراءات الإبلاغ والعناية الواجبة (أو تجنب الالتزام بها). ومن المتوقع أن تتناول هذه القواعد جميع الأمثلة الموضحة في المربع رقم ١١، وينبغي:

- منع حدوث مثل هذه الممارسات
- التأكد من عدم فعالية هذه الممارسات من الناحية القانونية إذا تم تنفيذها.
- التأكد من إرسال المعلومات إلى الولاية القضائية ذات الصلة عند اكتشاف مثل هذه الممارسات.

**الجدول رقم (٢٠): العقوبات – الصعوبات الشائعة**

| | |
|---|---|
| **لا تغطي التشريعات الجزائية الحالية جميع مجالات عدم الامتثال لمعيار الإبلاغ المشترك** | عند الاعتماد على العقوبات القائمة المنصوص عليها في الإطار الضريبي في حالة ضرورة وجود ارتباط ضريبي محلي، فإنها تُعتبر غير فعالة. وهذا لأنه لن يكون دائمًا للمؤسسات المالية المبلِّغة، والأشخاص الواجب الإبلاغ عنهم ارتباط ضريبي محلي. علاوة على ذلك، لن تُطبَّق قيمة العقوبات المرتبطة بإيرادات الضرائب غير المدفوعة في أي من حالات عدم الامتثال لمعايير الإبلاغ المشترك السالفة الذكر.<br><br>وكذا من الأمور غير الفعالة الاعتماد على العقوبات والجزاءات المنصوص عليها في إطار مكافحة غسل الأموال / تمويل الإرهاب، ولا سيما فيما يتعلق بمتطلبات العناية الواجبة في معيار الإبلاغ المشترك. ويرجع ذلك إلى أنه في حين يمكن الاعتماد على المعلومات التي تم الحصول عليها بموجب إجراءات مكافحة غسل الأموال/ "تعرّف على عميلك"، فإن معظم متطلبات العناية الواجبة بموجب الأقسام من الثاني إلى السابع منفصلة عن التزامات المؤسسات المالية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال / تمويل الإرهاب. |
| **عدم توقيع عقوبة فعالة على الأشخاص الذين يقدمون إقرارات ذاتية خاطئة** | أغفل عدد من الولايات القضائية في البداية المعاقبة على تقديم إقرارات ذاتية خاطئة، وظهر بعض القصور نتيجة الأحكام الحالية المتعلقة بالاحتيال، إذ أنها لا تفي بالمتطلبات المذكورة أعلاه.<br><br>يجب أن تتأكد الولايات القضائية من أن أي صلاحيات تخول إدخال عقوبات في التشريع الأساسي تسمح بتوقيعها على الأشخاص الواجب الإبلاغ عنهم (أصحاب الحسابات والأشخاص المسيطرون)، وأن هذه الصلاحية لا تقتصر على توقيع عقوبات على المؤسسات المالية المبلِّغة التي لا تنفذ التزامات العناية الواجبة والإبلاغ. |
| **توقيع العقوبة فقط في حالة عدم الالتزام بالإيداع وتقديم معلومات غير دقيقة** | اعتمدت بعض الولايات القضائية في البداية على فرض عقوبات على عدم الإبلاغ عن الحساب كإجراء بديل للمعاقبة على عدم تنفيذ التزامات العناية الواجبة؛ إذ يشكل ذلك مصدرًا للقلق فقط عندما يؤدي إلى عدم الإبلاغ عن الحساب. ولكن هذا النهج لا يفي بمتطلبات المعيار، إذ يجب الالتزام ببذل العناية الواجبة بشكل صحيح بخصوص كافة الحسابات، بغض النظر عما إذا كان كل حساب قد تم الإبلاغ عنه في نهاية الأمر، أو أنه يجوز الإبلاغ عنه في وقت لاحق. |

### *ما أهمية ذلك؟*

ينبغي التمييز بين عدم الامتثال لقواعد العناية الواجبة والإبلاغ الواردة في الأقسام من الأول إلى السابع، وبين محاولات التحايل على هذه القواعد. ويتضح من ضرورة اتخاذ تدابير لمكافحة التحايل أنه حتى إذا نفذت الولايات القضائية قواعد الإبلاغ والعناية الواجبة بالكامل، فقد يسعى الأشخاص الذين يستخدمون الحسابات الخارجية وسيلةً لتسهيل التهرب الضريبي وتجنبه إلى البحث عن طرق لتجنب بذل العناية الواجبة بشأن استثماراتهم، أو منع وصول المعلومات الخاصة بهم إلى الولاية القضائية التي يقيمون فيها.

وقد ينجحون في تجنب ذلك عن طريق المؤسسات المالية، أو الوسطاء، أو أي أشخاص آخرين يسعون إلى منع الحساب من أن يصبح من الحسابات الواجب الإبلاغ عنها. وربما تقوم بعض الكيانات التي تسعى إلى استبعاد نفسها من قائمة المؤسسات المالية المبلِّغة إلى تجنب بذل العناية الواجبة.

من بين ممارسات التحايل نقل الأصول، أو الدخول في معاملات مصطنعة، أو إعادة هيكلة الشؤون، لمنع الإبلاغ عن المعلومات. ويمكن كذلك تنفيذ مثل هذه الممارسات في إطار المخططات المسوّقة التي تشبه مخططات التهرب الضريبي التقليدية.

تتطلب هذه المخططات المسوّقة للتحايل على القواعد إشراك إم المؤسسة المالية نفسها أو وسطاء أو أشخاص آخرين، مثل المستشارين الماليين أو الضريبيين أو القانونيين. لهذا، يجب أن تضع الولايات القضائية قواعد تُطبَّق للتعامل مع مثل هذه الممارسات التي يتبعها أي شخص، بمن فيهم أصحاب الحسابات، والأشخاص المسيطرون، والوسطاء، والمؤسسات المالية.

### *كيف يُمكن تنفيذ هذا المتطلب؟*

النهج الأكثر فعالية الذي يمكن أن تتبناه الولايات القضائية للتغلب على ممارسات التحايل على التزامات معيار الإبلاغ المشترك هو نهج الإلغاء والإبطال، ويمكنها كذلك استحداث المزيد من التدابير، مثل أنظمة الإفصاح الإلزامي، لاستكمال هذا النهج.

### نهج الإلغاء والإبطال

الضريبي. وهذا يعني أنه إذا شارك شخصٌ ما في ترتيب ما، أو انخرط قاعدة الإلغاء والإبطال لها تأثير يماثل القواعد العامة لمكافحة التجنب في ممارسة معينة من أجل التحايل على قواعد العناية الواجبة والإبلاغ، فإن قاعدة الإلغاء والإبطال تُلزمه بمواصلة الامتثال لالتزامات العناية الواجبة والإبلاغ، كما لو أن التحايل لم يحدث من الأساس.

### المربع رقم (١١): أمثلة على المواقف المتوقع أن تُطبَّق فيها قاعدة مكافحة التحايل

يوضح شرح القسم التاسع الأمثلة التالية التي تنطبق فيها قاعدة مكافحة التحايل، حسبما هو متوقع.

**مثال رقم ١: (تغير الجهة التي تحتفظ بالحسابات)**

تطلب المؤسسة المالية المبلِّغة من العميل الاحتفاظ بحساب لدى أحد الكيانات الواقعة في ولاية قضائية غير مشاركة، لتساعد المؤسسة المالية المبلِّغة في تجنب الإبلاغ، مع عرض تقديم الخدمات والاحتفاظ بعلاقاتها مع العملاء، كما لو كانت المؤسسة المالية المبلِّغة تحتفظ بالحساب بنفسها. وفي مثل هذه الحالة، يجب اعتبار أن المؤسسة المالية المبلِّغة هي التي تحتفظ بالحساب، وإلزامها باستيفاء متطلبات الإبلاغ والعناية الواجبة ذات الصلة.

**مثال رقم ٢ (مبالغ نهاية العام)**

تتلاعب المؤسسات المالية، أو الأفراد، أو الكيانات، أو الوسطاء بمبالغ نهاية العام، مثل أرصدة الحسابات، لتجنب الإبلاغ عنها أو الخضوع للإبلاغ.

**مثال رقم ٣ (الاحتفاظ بالأموال مؤقتًا لدى الجهات المؤهلة لإصدار بطاقات الائتمان)**

يحتفظ الأفراد أو الكيانات مؤقتًا بالأرصدة الخاصة بحسابات أخرى يجب الإبلاغ عنها لدى أي من الجهات المؤهلة لإصدار بطاقات ائتمان لفترة قصيرة في نهاية العام لتجنب الإبلاغ عنها.

**مثال رقم ٤ (السجلات الإلكترونية والأنظمة المحوسبة)**

تتعمد المؤسسة المالية المبلِّغة إنشاء أي سجلات إلكترونية (بحيث لا يؤدي البحث في السجل الإلكتروني إلى الوصول إلى أي نتائج)، أو تستخدم أنظمة محوسبة مفككة بشكل مصطنع (لتجنب قواعد تجميع الحسابات).

المصدر: شرح الفقرة رقم ٥ من القسم التاسع من معيار الإبلاغ المشترك.

ربما يعني هذا، من الناحية العملية، أنه إذا كانت المؤسسة المالية طرفًا في ممارسة التحايل (أو على علمٍ بها)، فيتعين عليها على الفور تجاهل ممارسات التحايل عند بذل العناية الواجبة والإبلاغ. وفي الحالات التي تكتشف فيها إدارة الضرائب ممارسة التحايل، من خلال نظام إفصاح إلزامي على سبيل المثال، سيُطلب من المؤسسة المالية تجاهل هذه الممارسات عند إخطارها بالتحايل.

باختصار، عندما يقوم البعض بممارسةٍ ما بغرض التحايل على الالتزامات الواجبة عليهم بموجب معيار الإبلاغ المشترك، فتُعتبر هذه الممارسة لاغية وباطلة، وينبغي تطبيق عقوبة عدم الامتثال عند تجاهل ممارسات التحايل إلى تطبيق العقوبة المطبقة على عدم الامتثال. ويتمحور نهج الإلغاء والإبطال حول ضمان إمكانية معالجة التحايل، بدلاً من الاكتفاء باكتشاف ممارساته.

### أنظمة الإفصاح الإلزامي

يمكن أن توفر أنظمة الإفصاح الإلزامي إجراءً فعالاً لمساعدة الولايات القضائية في تحديد ممارسات التحايل، وتقديم أداة فعالة للمساعدة في ردعها. ولكن نظرًا لأن نطاق هذه الأنظمة يتعلق بتحديد ممارسات التحايل، فينبغي دعمها بالمزيد من التدابير التي ينص عليها الإطار التشريعي، مثل نهج الإلغاء والإبطال، لضمان منع التحايل وإبلاغ الولاية القضائية المعنية بالمعلومات الصحيحة.

غالبًا ما يتمثل الغرض من أنظمة الإفصاح الإلزامي للكشف عن محاولات تجنب معيار الإبلاغ المشترك – وكذا ما وضعته المنظمة بخصوص قواعد الإفصاح الإلزامي لترتيبات تجنب معايير الإبلاغ المشترك والهياكل الوهمية السرية[٦٥] – في إبلاغ السلطة الضريبية في الولاية القضائية التي تم الإبلاغ فيها عن حالة تجنب الالتزام بالمعيار، وكذلك السلطة الضريبية في الولاية القضائية محل الإقامة الضريبية لأحد أطراف ممارسة التحايل. وعلى الرغم من أهمية تبادل هذه المعلومات مع الولاية القضائية محل الإقامة الضريبية لأطراف التحايل، ينبغي أيضًا على الولاية القضائية التي تُرسل المعلومات المُبلغ عنها، أن تستخدم هذه المعلومات قبل إرسالها لردع التحايل، بعد ذلك، يمكنها تنفيذ إجراءات ضمان الامتثال المطلوبة (مثل فرض العقوبات، أو تطبيق نهج الإلغاء والإبطال) لضمان الإبلاغ عن المعلومات الصحيحة بموجب المعيار.

يلخص الجدول رقم ٢١ بعض الصعوبات الشائعة التي تم تحديدها عند تنفيذ قاعدة مكافحة التحايل.

## ٦-٢-٧ تجاهل أحكام السرية الموجودة مسبقًا

### *ما المطلوب؟*

يجب تطبيق المعيار في أي ولاية قضائية على أرض الواقع، دون أن تعرقل أي أحكام تشريعية تطبيقه. وتنص تشريعات بعض الولايات على أحكام خاصة بسرية معلومات العملاء، أو أحكام "السرية المصرفية"، ومن أمثلتها القوانين المدنية و/أو قوانين العقوبات.

٦٥. منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠١٥)، Mandatory Disclosure Rules, Action 12 - 2015 Final Report ، المرجع السابق.

**الجدول رقم (٢١): مكافحة التحايل – الصعوبات الشائعة**

| | |
|---|---|
| **الاعتماد على العقوبات المطبقة على عدم صحة العناية الواجبة والإبلاغ** | يجب التمييز بين عدم الامتثال لقواعد العناية الواجبة والإبلاغ، والتدابير المتخذة للتحايل عليها. لذلك، ينبغي ألا تُوقَّع الجزاءات المطبقة على عدم صحة التزامات العناية الواجبة أو الإبلاغ على ممارسات التحايل، ومن غير المرجح أن تنطبق هذه العقوبات على الأمثلة الواردة في المربع رقم ١١. |
| **تطبيق التدابير على المؤسسات المالية فقط** | يجب ألا تنطبق تدابير مكافحة التحايل على المؤسسات المالية فحسب، بل يجب أن تنطبق أيضًا على أي أشخاص آخرين (أفراد أو كيانات)، من بينهم الوسطاء وأصحاب الحسابات والأشخاص المسيطرون، على الرغم من أن تشريعات معيار الإبلاغ المشترك تستبعد هؤلاء الأشخاص من التزامات العناية الواجبة أو الإبلاغ. |
| **الاعتماد على قواعد الإفصاح الإلزامي فقط** | على الرغم من نجاح قواعد الإفصاح الإلزامي في تحديد ممارسات التحايل، فإنها لن تمنع بمفردها حدوث مثل هذه الممارسات، أو تعالجها لضمان الإبلاغ عن المعلومات الصحيحة. |
| **الاعتماد على الجزاءات المفروضة على ممارسات الاحتيال أو التزوير** | لا تُعتبر عادةً أمثلة التحايل الواردة في شرح المعيار من ممارسات الاحتيال أو التزوير، وبالتالي من غير المرجح أن توقيع مثل هذه الجزاءات سيمنع التحايل. |

وفي مثل هذه الحالات، يجب أن تضمن الولايات القضائية تجاوز هذه الأحكام، وإعطاء الأولوية لتشريعات معيار الإبلاغ المشترك في سياق الإبلاغ عن المعلومات ذات الصلة لأغراض التبادل الأوتوماتيكي للمعلومات في إطار المعيار.

### *ما أهمية ذلك؟*

بالنظر إلى المعيار على أنه أداة لضمان الشفافية للأغراض الضريبية، فإنه لا يتوافق مع الأحكام التشريعية التي تهدف إلى ضمان حرية تصرف العميل (صاحب الحساب أو الشخص المسيطر) أو السرية تجاه السلطة الضريبية ذات الصلة بالعميل.

وفي حين تسعى الولايات القضائية إلى استمرارية العمل ببعض أحكام السرية لمنع الإفصاح عن المعلومات إلى أشخاص غير مصرح لهم، فينبغي عدم العمل بأي حكم يحول دون التزام المؤسسات المالية بتنفيذ متطلبات العناية الواجبة أو إبلاغ السلطة الضريبية بالمعلومات المطلوبة لأغراض تبادل المعلومات لاحقًا بموجب معيار الإبلاغ المشترك.

بناءً على ذلك، لا بد من:

- إعطاء الأولوية لتشريعات معيار الإبلاغ المشترك، لتحل محل أي أحكام متضاربة تتعلق بالسرية.
- إعفاء الأشخاص الملزمين بالإبلاغ عن المعلومات التي يتطلبها المعيار (المؤسسات المالية وموظفيها) من أي مسؤولية قد تفرضها التشريعات الحالية بشأن الإفصاح عن المعلومات.

تظل بيانات معيار الإبلاغ المشترك محمية بموجب الأحكام المحلية المتعلقة بالسرية الضريبية، وكذا أحكام السرية التي نصت عليها اتفاقية التبادل المبرمة بين الولايات القضائية المرسلة والمتلقية (انظر المربع رقم ١٢).

### *كيف يُمكن تنفيذ هذا المتطلب؟*

في جميع الحالات، يتعين على الولايات القضائية تحديد النهج المطلوب بناءً على ظروفها وأي قواعد موجودة مسبقًا، وربما أيضًا القواعد المتضاربة.

لا يتوجب على معظم الولايات القضائية التي تنفذ تشريعات معيار الإبلاغ المشترك اتخاذ أي إجراء محدد لضمان عدم تعارض تشريعات المعيار مع أحكام السرية النافذة لديها، إذ يؤدي إدخال تشريع جديد بشكل افتراضي إلى إلغاء أي أحكام تشريعية قائمة.

وبإمكان الولايات القضائية التي ترى ضرورة لاتخاذ إجراء محدد الاختيار من بين النهجين التاليين:

- اشتمال تشريعات المعيار على **بند محدد للإبطال** لضمان أن تكون لمتطلبات المعيار الأولوية على أي تشريع قائم يتضارب معه. وحتى في الحالات التي لا تستدعي التزام الولايات القضائية بهذا البند، حيث لا يوجد تعارض واضح بين تشريع المعيار وتشريعاتها الحالية، فربما ترغب هذه الولايات في إدراج هذا البند في تشريعاتها لأغراض الوضوح، وطمأنة المعنيين في القطاع المالي المُكلفين بالإبلاغ.
- **إدخال تعديلات على القوانين المدنية أو الجزائية القائمة** في حال استمر التعارض بين أحكام هذه القوانين المتعلقة بالسرية وبين تشريعات المعيار. ومن أمثلة هذه الحالات نص قانون العقوبات في الولاية القضائية على إخضاع أي شخص يفصح عن معلومات تتعلق بالحسابات المالية للمسئولية الجنائية.

## ٦-٢-٨ اتخاذ تدابير قوية لضمان استمرارية الحصول على الإقرارات الذاتية

### *ما المطلوب؟*

من العناصر الأساسية لقواعد العناية الواجبة بموجب المعيار، وجوب الحصول على إقرار ذاتي ساري لجميع الحسابات الجديدة. وعند دمج المعيار وشرحه في إطار تشريعي محلي بالكامل،

### المربع رقم ١٢: استحداث أحكام السرية

من المتوقع أن تنفذ الولايات القضائية تدابير فعالة لحماية السرية، وضمان الاستخدام المناسب للمعلومات التي سيتم إرسالها أوتوماتيكيًا إلى شركاء التبادل، ويخضع ذلك لتقييم يتم بموجب المتطلب الرئيسي رقم ٣ من الشروط المرجعية بوصفه جزءًا من حماية دورة حياة البيانات.

ولدى معظم الولايات بالفعل أحكام للسرية تتعلق بمعلومات الممولين، أو المعلومات التي حصل عليها المسؤولون الحكوميون، إلا أنها قد تجد من المُجدي أن تستند إلى تشريعات المعيار والإضافة منها إلى تشريعاتها الحالية، لمزيد من الوضوح.

تتضمن القواعد النموذجية المستندة إلى طريقة الإشارة المرجعية، الواردة في الملحق رقم ٣، أحكامًا بموجب القسمين ٧ (٢) و٧ (٣) بشأن السرية لضمان تعامل الأشخاص، مثل مسؤولي أو موظفي الإدارة الضريبية، مع المعلومات التي تلقوها بحكم وظائفهم من مؤسسة مالية مُبلغة بطريقة سرية.

إلى جانب الجزاءات المناسبة ذات الصلة، فلن تستدعي الحاجة وجود متطلبات تشريعية أخرى.

تُسهم الإجابة على السؤال رقم ٢٢ من الأسئلة الشائعة في تخفيف التزام الولايات القضائية بهذا المتطلب إذا رأت ضرورة في استيفائه. وبشكلٍ عام، يتطلب المعيار جمع الإقرارات الذاتية، والتحقق من صحتها عند فتح الحساب. ولكن يتضح من إجابة السؤال رقم ٢٢ إمكانية (دون اشتراط ذلك) أن تسمح الولاية القضائية بإجراءات "اليوم الثاني" لجمع الإقرارات الذاتية، أو التحقق من صحتها في ظروف استثنائية (أي عندما لا يمكن جمع الإقرارات الذاتية، أو التحقق من صحتها عند فتح الحساب). ويطرح السؤال رقم ٢٢ أمثلة على هذه الظروف الاستثنائية:

- *نظرًا للطبيعة الخاصة لقطاع الأعمال، يتعذر في عدد محدود من حالات الحصول على الإقرار الذاتي في "اليوم الأول" من عملية فتح الحساب، ومن بينها تنازل أحد الأشخاص للغير عن عقد تأمين، أو في حالة شراء المستثمر أسهم في صندوق استثمار في السوق الثانوية.*

إذا اختارت ولاية قضائية السماح بإجراءات "اليوم الثاني"، فإن إجابة السؤال رقم ٢٢ تنص بوضوح على وجوب التزام الولاية القضائية باتخاذ تدابير قوية لضمان جمع الإقرارات الذاتية، والتحقق من صحتها في نهاية الأمر (في غضون ٩٠ يومًا من تاريخ فتح الحساب)، كلما استخدمت المؤسسة المالية المبلِّغة هذه الإجراءات.

### *كيف يُمكن تنفيذ هذا المتطلب؟*

يوضح السؤال رقم ٢٢ أن التدابير القوية المُشار إليها تختلف من ولاية قضائية إلى أخرى، ولكن يظل في النهاية نجاح هذه التدابير هو الأمر المهم. والاختبار الحاسم لتقرير ما يمكن اعتباره "تدبيرًا قويًا" بتحديد ما إذا كان له تأثير قوي بما يكفي على المؤسسات المالية و/أو أصحاب الحسابات و/أو الأشخاص المسيطرين، بأن يضمن الحصول على الإقرارات الذاتية والتحقق من صحتها، وفقًا للقواعد المحددة في معيار الإبلاغ المشترك. ويُوصَف التدبير بأنه "قوي" لضرورة أن يكون أقوى من التدابير الاعتيادية التي تضمن جمع الإقرارات الذاتية عند فتح الحساب لأنه من الصعب الحصول عليها بعد فتح الحساب.

ومن أمثلة التدابير القوية المذكورة:

- تمكين المؤسسات المالية المبلِّغة من إلزام عملائها بتقديم الإقرارات الذاتية، بوسائل منها التمكين من تعليق الحساب أو إغلاقه.
- إجبار المؤسسات المالية المبلِّغة على تعليق الحساب أو إغلاقه.
- توقيع عقوبة قوية بالقدر الكافي على المؤسسة المالية المبلِّغة التي لم تحصل على إقرار ذاتي كأحد إجراءات "اليوم الثاني".
- توقيع عقوبة على صاحب الحساب، إما بشكلٍ مباشر، أو من خلال التحصيل من المؤسسة المالية المبلِّغة المسموح لها باسترداد المبلغ من صاحب الحساب.

نظرًا لأن السماح بإجراءات "اليوم الثاني"، المبينة في إجابة السؤال الشائع رقم ٢٢، يُخفف من الوضع الافتراضي الوارد في المعيار، فإن الولايات القضائية التي فضلت هذا الخيار قد فعلت ذلك من خلال إعداد مواد إرشادية، بدلاً من تضمينها صراحةً في القانون. وقد تكون هذه الإرشادات غير مُلزمة، وقد تعيد نسخ الأسئلة الشائعة بالكامل، أو تشير إلى الأسئلة الشائعة ككل، أو تشير إلى السؤال رقم ٢٢ تحديدًا.

إذا اختارت الولاية القضائية السماح بإجراءات "اليوم الثاني"، فعليها النظر في إدخال أي تعديلات إضافية ضرورية على الإطار القانوني لتوفير التدابير التي تضمن الحصول على الإقرارات الذاتية. وقد يتعين إدخال مثل هذه التدابير بتكييف التشريعات المحلية لمعيار الإبلاغ المشترك، لأنها غير واردة في المعيار أو شرحه، ومن المحتمل أن يتم تضمينها في وثيقة تشريعية مُلزمة مثل اللوائح أو الإرشادات الملزمة.

## ٦-٣ الخطوة الثالثة: ما الأحكام الاختيارية التي يمكن تنفيذها؟

تساعد الطبيعة الدقيقة وغير المرنة لمتطلبات العناية الواجبة والإبلاغ المؤسسات المالية على ضمان تكافؤ الفرص على مستوى جميع الولايات القضائية التي طبقت المعيار، والحد من احتمالات التحايل، وضمان إرسال معلومات متسقة من الولايات المرسلة إلى نظيرتها المتلقية.

ولكن يتضمن معيار الإبلاغ المشترك بعض الأحكام الاختيارية التي تسمح للولايات القضائية بتعديل المتطلبات لتعكس بعض ظروفها الخاصة، وإعطاء بعض المرونة للمؤسسات المالية في تطبيق متطلبات العناية الواجبة[٦٦]. لذلك يمكن أن تختار الولايات القضائية إدخال هذه الأحكام الاختيارية في إطارها التشريعي المحلي.

### ٦-٣-١ المؤسسات المالية غير المبلغة بولاية قضائية محددة

### *ما المقصود بهذه المؤسسات، وبماذا تسمح؟*

المؤسسات المالية غير المبلغة هي مؤسسات مالية غير مُلزمة بمراجعة حساباتها، أو الإبلاغ عن المعلومات بموجب المعيار. يُحدد معيار الإبلاغ المشترك فئات معينة من المؤسسات المالية المستثناة من الإلزام بالإبلاغ عن المعلومات، لكونها من المؤسسات التي تقل مخاطر استغلالها لأغراض التهرب الضريبي (معيار الإبلاغ المشترك، القسم الثامن (a) (1) (B) و(b)) (انظر الشكل رقم ١٣). بالإضافة إلى هذه

٦٦. منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، (٢٠١٨) *Standard for Automatic Exchange of Financial Information in Tax Matters - Implementation Handbook*، المرجع السابق، الصفحات ١٥-١٩.

الفئات، يجوز أن تحدد الولايات القضائية بعض المؤسسات المالية غير المبلِّغة لديها، بشرط استيفائها لشروط معينة. ويفسر هذا حقيقة أنه قد تكون هناك بعض فئات من المؤسسات المالية التي تنطوي على مخاطر منخفضة لاستخدامها لأغراض التهرب الضريبي، ولكنها لا تفي تمامًا بمتطلبات الفئات المحددة للمؤسسات المالية غير المبلِّغة في معيار الإبلاغ المشترك.

**الشكل رقم ١٣: الفئات المحددة للمؤسسات المالية غير المبلِّغة**

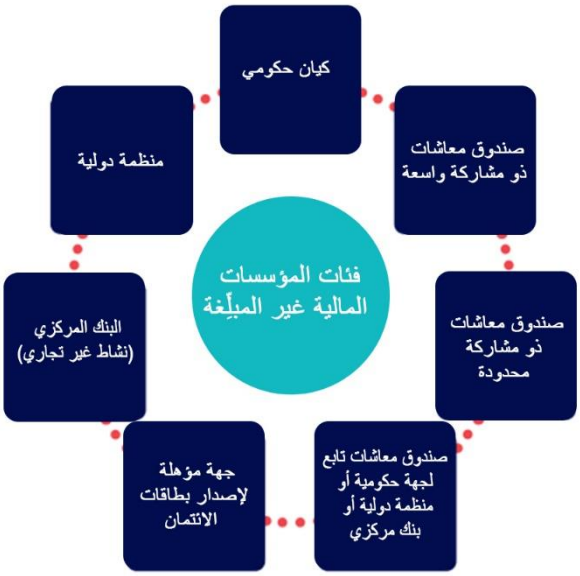


ملاحظة: يتضمن القسم الثامن (a) (1) (B) و(b)) من معيار الإبلاغ المشترك هذه الفئات من المؤسسات المالية غير المبلِّغة المحددة بدقة، ويتضمن الشرح مزيدًا من الإرشادات.

ولتصنيف المؤسسات مالية بأنها غير مُبلِّغة، ينص معيار الإبلاغ المشترك على أن تستوفي المؤسسات المالية المعنية بالولاية القضائية بالشروط التالية (معيار الإبلاغ المشترك، القسم الثامن (c) (1) (B)):

أ. أن تنطوي على مخاطر منخفضة لاستغلالها لأغراض التهرب الضريبي.

ب. لها خصائص تشبه إلى حدٍ كبير خصائص أي من الكيانات الموصوفة في القسم الثامن (a) (1) (B) و(b) من معيار الإبلاغ المشترك.

ج. ألا تعرقل تحقيق أغراض المعيار.

د. ينص القانون المحلي على تعريفها بأنها مؤسسات مالية غير مبلغة.

### *متى تستفيد الولايات القضائية من هذا الحكم؟*

تُعد إمكانية قيام الولايات القضائية لاستبعاد بعض المؤسسات المالية من التزامات الإبلاغ التي تضعها، اعترافًا منها بأنه من الناحية العملية توجد بعض المؤسسات المالية التي تقل مخاطر استغلالها لأغراض التهرب الضريبي، بسبب الطبيعة الخاصة لنشاطها التجاري، أو أنواع المنتجات التي تقدمها.

يسمح ذلك بوضع الظروف الخاصة بكل ولاية قضائية في الاعتبار. على سبيل المثال، ربما تقدم صناديق التقاعد في بعض الولايات مزايا معاشات تقاعدية للموظفين السابقين نيابةً عن صاحب العمل، وتعمل في ظل ظروفٍ معينة، مثل خضوعها للوائح الحكومية، والإعفاء من ضرائب معينة. في مثل هذه الحالات، يجوز للولايات القضائية أن تختار إدراج تلك الصناديق في قائمة المؤسسات المالية غير المبلِّغة لديها، شريطة أن تفي بجميع المتطلبات.

يقوم المنتدى العالمي بمراجعة قوائم المؤسسات المالية غير المبلِّغة بالولاية القضائية المعنية للتأكد من استيفائها لجميع المتطلبات، ويستلزم ذلك أن يكون لكل ولاية قضائية قائمة واحدة فقط بالمؤسسات المالية غير المبلِّغة (وهذا عكس ما تتبعه مختلف الولايات المشاركة التي تحتفظ بقوائم مختلفة)، ويتعين عليها إتاحة هذه القائمة للجمهور وفقًا لما يتطلبه المعيار.

### *كيف يُمكن تنفيذ هذا الخيار؟*

يجب على أي ولاية قضائية، تنظر في إنشاء قائمة خاصة بالمؤسسات المالية غير المبلغة لديها، أن تفكر في طبيعة قطاعها المالي وأنواع المؤسسات المالية التي تعمل به من خلال التشاور مع مسؤولي القطاع المالي، حسب الاقتضاء. وغالبًا ما تكون المؤسسات المالية غير المبلِّغة هي مؤسسات مالية خاضعة للوائح الحكومية،

أو لسيطرة الكيانات الحكومية، والمُلزمة بالفعل بإبلاغ السلطات الضريبية بالمعلومات المطلوبة.

وبمجرد تحديد هذه الكيانات، يجب على الولاية القضائية إجراء التحليل اللازم لتحديد المؤسسات التي تقل مخاطر استغلالها لأغراض التهرب الضريبي، والتي تتشابه خصائصها إلى حدٍ كبير مع خصائص إحدى فئات المؤسسات المالية غير المبلِّغة التي عرفها معيار الإبلاغ المشترك.

وقد يُساعد القطاع المالي ذاته في توفير المعلومات الأساسية ذات الصلة لتحديد مدى ملاءمة إدراج الكيان في القائمة من عدمه.

إذا قررت إحدى الولايات القضائية استثناء إحدى المؤسسات المالية من قائمتها، فإن معيار الإبلاغ المشترك – التبادل الأوتوماتيكي للمعلومات يقتضي أن ينص قانونها المحلي على ذلك. وعادةً ما تُدرج هذه الاستثناءات في تشريع ثانوي، أو في جدول أو ملحق للتشريع الأساسي. وهذا هو النهج المتبع في القواعد النموذجية، وفي طريقة النقل الحرفي (المتاحة عند الطلب)، وطريقة الإشارة المرجعية (الملحق ج من مجموعة الأدوات).

ويجب على الولايات القضائية أيضًا أن تأخذ في الاعتبار حقيقة أن الكيانات المستبعدة من الإبلاغ بموجب قانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية، قد لا تؤهَّل لتكون مؤسسات مالية غير مبلغة بموجب معيار الإبلاغ المشترك (انظر المربع رقم ١٣).

### *أمثلة عملية على المؤسسات المالية غير المبلغة بالولاية القضائية المعنية.*

#### صناديق التقاعد أو المعاشات

يشتمل معيار الإبلاغ المشترك على ثلاث فئات من صناديق المعاشات أو التقاعد المصنفة على أنها مؤسسات مالية غير مُبلِّغة، (معيار الإبلاغ المشترك، القسم الثامن (b) (1) (B)

أ. صندوق تقاعد ذو مشاركة واسعة.

ب. صندوق تقاعد ذو مشاركة محدودة.

ج. صندوق معاشات خاص بجهة حكومية، أو منظمة دولية، أو بنك مركزي.

**المربع رقم ١٣: العلاقة التفاعلية بين قائمة المؤسسات المالية غير المبلّغة بالولاية القضائية المعنية، ومحتويات الملحق الثاني من قانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية**

يصف الملحق الثاني بالنموذج الأول للاتفاق الحكومي الدولي الذي ينظمه قانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية، فئات الكيانات المستبعدة من الإبلاغ لأغراض هذا القانون. بالإضافة إلى ذلك، يمكن تعديل الملحق الثاني ليشمل مؤسسات مالية إضافية تقل مخاطر استغلالها لأغراض التهرب الضريبي في الولايات المتحدة.

بالنظر إلى أوجه التشابه بين الاتفاق الحكومي الدولي سالف الذكر ومعيار الإبلاغ المشترك، فمن المحتمل أن يكون هناك بعض التداخل بين المؤسسات المالية المدرجة في الملحق الثاني من القانون، وقائمة المؤسسات المالية غير المبلّغة التي تحددها الولاية القضائية لأغراض معيار الإبلاغ المشترك.

ومع ذلك، لا يمكن تصنيف جميع الكيانات المدرجة في الملحق الثاني من قانون الامتثال الضريبي على أنها مؤسسات مالية غير مُبلغة بموجب المعيار، ويتعين على الولايات القضائية أن تأخذ ذلك في الاعتبار عند وضع أي قائمة خاصة بها. ويرجع ذلك إلى أن بعض فئات المؤسسات المالية المستبعدة من الإبلاغ لأغراض قانون الامتثال الضريبي لا تُعتبر من فئات المؤسسات المالية غير المبلِّغة بموجب المعيار؛ فعلى سبيل المثال، لا تُعفَى صناديق التقاعد المؤهلة بموجب المعاهدة، أو المؤسسات المالية ذات قاعدة العملاء المحليين، أو البنوك المحلية من متطلبات العناية الواجبة والإبلاغ بموجب معيار الإبلاغ المشترك. وتتضمن الإجابة على السؤال الثاني من الأسئلة الشائعة حول القسم الثامن (B) من المعيار شرحًا للعلاقة بين فئات المؤسسات المالية غير المبلغة بالولاية القضائية المعنية لأغراض المعيار، ومحتويات الملحق الثاني من الاتفاق الحكومي الدولي الذي ينظمه قانون الامتثال الضريبي.

يجب على الولايات القضائية أن تأخذ في الاعتبار أنه لكي تُعتبر المؤسسة المالية، المدرجة في الملحق الثاني من الاتفاق الحكومي الدولي الذي ينظمه قانون الامتثال الضريبي، مؤسسة مالية غير مبلغة تحددها الولاية القضائية لأغراض المعيار، يتعين أن تفي هذه المؤسسة بجميع الشروط المنصوص عليها في القسم الثامن (B)(1)(c) من المعيار، ومن هذه الشروط تشابه خصائص تلك المؤسسة إلى حدٍ كبير مع إحدى الفئات المحددة للمؤسسات المالية غير المبلغة التي حددها المعيار.

يصف الجدول رقم ٢٢ خصائص الصندوق المُصنف تحت كل فئة من الفئات.

صناديق المعاشات أو التقاعد الأكثر شيوعًا المدرجة ضمن قوائم المؤسسات المالية غير المبلِّغة المعنية بالولاية القضائية هي صناديق تقاعد ذات مشاركة واسعة.

**الجدول رقم (٢٢): فئات صناديق المعاشات أو التقاعد**

| صندوق تقاعد ذو مشاركة واسعة | صندوق تقاعد ذو مشاركة محدودة | صندوق معاشات خاص بجهة حكومية، أو منظمة دولية، أو بنك مركزي |
|---|---|---|
| صندوق تم إنشاؤه لتقديم مزايا التقاعد أو العجز أو الوفاة، أو يجمع فيما بينها، للمستفيدين من الموظفين الحاليين أو السابقين (أو الأشخاص الذين يحددهم هؤلاء الموظفين) لدى واحد أو أكثر من أصحاب العمل مقابل الخدمات المقدمة، مع مراعاة ما يلي: | | صندوق أنشأته جهة حكومية، أو منظمة دولية، أو بنك مركزي، بغية تقديم مزايا التقاعد أو العجز أو الوفاة للمستفيدين أو المشاركين من الموظفين الحاليين أو السابقين (أو الأشخاص الذين يحددهم هؤلاء الموظفين).<br>يحصل المستفيدون - بخلاف الموظفين الحاليين أو السابقين – على مزايا مقابل الخدمات الشخصية المقدمة للجهة الحكومية، أو المنظمة الدولية، أو البنك المركزي. |
| • يحظر استحقاق أي مستفيد لأكثر من خمسة في المائة من أصول الصندوق.<br>• يخضع الصندوق للوائح الحكومية، ويقدم تقارير بالمعلومات المطلوبة إلى السلطات الضريبية.<br>• يستوفي الصندوق واحدًا على الأقل من الشروط التالية:<br>  ◦ إعفاؤه من الضريبة على دخل الاستثمار، أو تأجيل فرض الضرائب على هذا الدخل، أو فرض ضريبة عليه بمعدل مخفض.<br>  ◦ تحصيل ما لا يقل عن ٥٠ في المائة من إجمالي اشتراكات الصندوق من أصحاب العمل الراعين.<br>  ◦ لا يُسمح بالتوزيع أو السحب من الصندوق إلا عند وقوع أحداث محددة تتعلق بالتقاعد أو العجز أو الوفاة، أو توقيع عقوبات على عمليات التوزيع أو السحب التي تتم قبل هذه الأحداث المحددة.<br>اشتراكات الموظفين في الصندوق محدودة بالرجوع إلى دخل الموظف الذي قد لا يتجاوز ٥٠٠٠٠ دولار أمريكي سنويًا. | • يقل عدد المشاركين في الصندوق عن ٥٠ مشارك.<br>• يقوم برعاية الصندوق واحد أو أكثر من أصحاب العمل الذين لا ينتسبون للكيانات الاستثمارية، أو الكيانات غير المالية السلبية.<br>• اشتراكات الموظف وصاحب العمل في الصندوق محدودة، نظرًا للدخل المكتسب وتعويضات الموظف، على التوالي.<br>• لا يحق للمشاركين غير المقيمين في الولايات القضائية التي تم فيها إنشاء الصندوق الحصول على أكثر من ٢٠ في المائة من أصول الصندوق.<br>• يخضع الصندوق للوائح الحكومية، ويقدم تقارير بالمعلومات المطلوبة إلى السلطات الضريبية. | |

ويوجد بالعديد من الولايات القضائية صناديق مخصصة لتوفير مزايا التقاعد، أو العجز، أو الوفاة لمجموعة معينة من الموظفين أو الموظفين السابقين لدى صاحب العمل. وربما توجد كذلك صناديق مخصصة لتقديم مزايا معاشات تقاعدية للعاملين لحسابهم الخاص في مهن محددة. وتخضع هذه الصناديق في العموم للإشراف من جانب نظام الضمان الاجتماعي للولاية القضائية (مثلا من حيث المساهمات والمزايا المقدمة)، وتلتزم بإبلاغ السلطات الضريبية بالمعلومات المطلوبة. وفي حالة عدم استيفاء جميع متطلبات تصنيف المؤسسة بأنها من صناديق التقاعد ذات المشاركة الواسعة، يتعين الوفاء بخصائص مشابهة إلى حدٍ كبير تضمن مستوى مكافئًا من المخاطر المنخفضة.

ومن الأمثلة على ذلك:

أ. في حالة عدم اشتراط وجود علاقة عمل كي يستفيد المشاركون الأفراد من الصندوق، ينبغي ألا يتمكن المشاركون الأفراد من السيطرة على الأموال، أو استخدام الصندوق لأغراض شخصية.

ب. يمكن أن يقدم الصندوق مزايا بخلاف مزايا التقاعد أو العجز أو الوفاة، إذا تعذر الوصول إلى الأموال إلا في ظروف محدودة، كإمكانية الوصول للأموال بعد فترة طويلة جدًا.

### الكيانات بخلاف المؤسسات المالية

تواجه الولايات القضائية صعوبة شائعة عندما تحدد فئة المؤسسات المالية غير المبلِّغة التي تشمل، أو قد تشمل بشكل متكرر، كيانات ليست مؤسسات مالية فعليًا بموجب المعيار. ومن أمثلتها شركات تأجير الأصول، وشركات خصم الديون، والشركات العاملة فقط في صرف العملات.

### *تقييم جميع المؤسسات المالية غير المبلِّغة بالولاية القضائية المعنية*

يُجري المنتدى العالمي تقييمًا للمؤسسات المالية غير المبلِّغة بالولاية القضائية المعنية للتأكد من استيفائها لجميع متطلبات معيار الإبلاغ المشترك (انظر القسم الفرعي ٢-٤-٢ من مجموعة الأدوات). تنظر عملية المراجعة تلك في النقاط التالية:

أ. إذا كان تعريف المؤسسة المالية ينطبق على الكيان.

ب. إذا كانت المؤسسة المالية مُصنفة على أنها منخفضة المخاطر بالنسبة للتهرب الضريبي.

ج. فئة الاستثناءات التي يحددها المعيار التي تصنف فيها المؤسسة المالية على أساس خصائصها.

د. الخصائص التي لم تستوفها المؤسسة المالية، ولكن لها خصائص بديلة تضمن أن تقدم المؤسسة المالية مستوى مكافئًا من المخاطر المنخفضة.

يُعتبر قيام الولايات القضائية بإدخال مؤسسات مالية غير مُبلغة لا تستوفي جميع هذه المتطلبات من أوجه القصور في الإطار القانوني، ويسفر عنه تقديم توصيات أو ملاحظات.

## ٢-٣-٦ الحسابات المُستبعدة بالولاية القضائية المعنية

### *ما المقصود بهذه الحسابات، وبماذا تسمح؟*

الحسابات المستبعدة هي الحسابات التي لا يُطلَب من المؤسسات المالية بذل العناية الواجبة تجاهها، أو الإبلاغ عنها. ويحدد المعيار فئات محددة بوضوح للحسابات المتوافقة مع تعريف الحساب المُستبعد (القسم الثامن (a)(17)(C) حتى (f)) انظر الشكل رقم ١٤). بالإضافة إلى هذه الفئات المحددة، بإمكان الولايات القضائية أيضًا تقديم حسابات مستبعدة معنية بالولاية، بالنظر إلى حقيقة وجود أنواع معينة من الحسابات في ولاية ما، تنطوي على مخاطر منخفضة لاستغلالها لأغراض التهرب الضريبي، ولكنها لا تفي تمامًا بمتطلبات الفئات التي عرّفها المعيار. ويجوز أن تحدد الولاية حسابات مستبعدة خاصة بها، إلا أنها غير مُلزمة بذلك.

ولتصنيف أحد الحسابات بأنها من الحسابات المستبعدة المعنية بالولاية القضائية، يجب أن يستوفي الحساب الشروط التالية (معيار الإبلاغ المشترك، القسم الثامن (g)(17)(C):

- تنطوي على مخاطر منخفضة لاستغلالها لأغراض التهرب الضريبي.
- تتشابه خصائص هذه الحسابات إلى حدٍ كبير مع خصائص أي من الحسابات المستبعدة المحددة في القسم الثامن (a)(17)(C) حتى (f) من معيار الإبلاغ المشترك.
- لا تعرقل تحقيق أغراض المعيار.
- ينص القانون المحلي على تعريفها بأنها حسابات مستبعدة.

### *متى تستفيد الولايات القضائية من هذا الحكم؟*

تهدف القدرة على استبعاد حسابات معينة بالولاية القضائية المعنية إلى تخفيف عبء إلزام المؤسسات المالية بمراجعة الحسابات التي تمثل في الممارسة العملية مخاطر منخفضة لاستغلالها لأغراض التهرب الضريبي، والإبلاغ عنها، ويسمح ذلك بوضع الظروف الخاصة بكل ولاية قضائية في الاعتبار.

على سبيل المثال، قد يكون لبعض الولايات القضائية معاشات تقاعدية، أو حسابات ادخار معينة تنطوي على مخاطر منخفضة لاستغلالها لأغراض التهرب الضريبي؛ إذ أنها تخضع لمتطلبات صارمة بشأن مبالغ اشتراك صاحب الحساب، وكذلك متطلبات الإقامة.

ويجوز أن تختار الولايات اختيار تضمين هذه الحسابات في قائمة خاصة بها للحسابات المستبعدة شريطة استيفاء جميع المتطلبات المذكورة أعلاه.

**الشكل رقم ١٤: الفئات المحددة للحسابات المستبعدة**

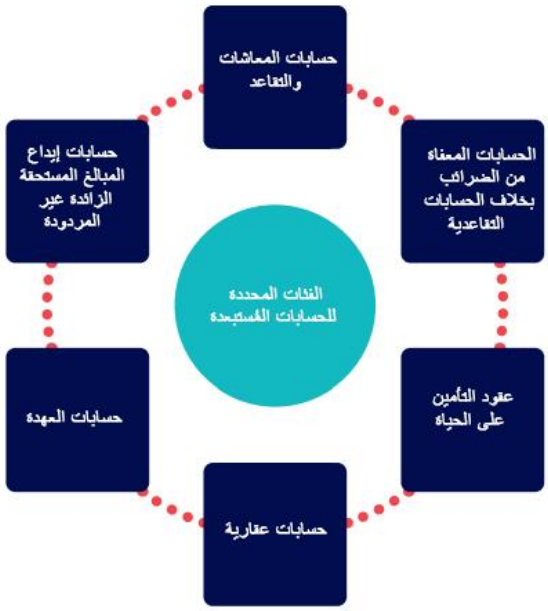


ملاحظة: هذه الفئات للحسابات المُستبعدة معرَّفة تعريفًا دقيقًا في معيار الإبلاغ المشترك في القسم الثامن (a)(17)(C) إلى (f)، ومزيد من الإرشادات في الشرح.

يقوم المنتدى العالمي بمراجعة قوائم الحسابات المستبعدة بالولاية القضائية المعنية للتأكد من استيفائها لجميع المتطلبات، ومن المتوقع من الولاية التي تعتزم استخدام هذا الخيار إتاحة هذه القائمة للجمهور.

### *كيف يُمكن تنفيذ هذا الخيار؟*

يجب على أي ولاية قضائية، تنظر في إنشاء قائمة بالحسابات المستبعدة لديها، أن تفكر في أنواع الحسابات المالية (المنتجات) التي تقدمها مؤسساتها المالية كثيرًا، وأنواع المؤسسات المالية التي تعمل به من خلال التشاور مع مسؤولي القطاع المالي، حسب الاقتضاء. وغالبًا ما تكون هذه الحسابات المستبعدة هي حسابات ينطبق عليها التعريف الوارد في اللوائح، نظرًا لسماتها الخاصة. وعادةً ما تنص التشريعات على تعريف هذه الحسابات لأنها معفاة من الضرائب، أو حيث يتم التحفيز على دفع الاشتراكات، مثل ادخار رواتب المعاشات التقاعدية في المستقبل.

وبمجرد تحديد هذه الحسابات، يجب على الولاية القضائية إجراء التحليل اللازم لتحديد الحسابات التي تنطوي على مخاطر منخفضة لاستغلالها لأغراض التهرب الضريبي، والتي تتشابه خصائصها إلى حدٍ كبير مع إحدى فئات الحسابات المستبعدة التي عرَّفها معيار الإبلاغ المشترك. وقد يساعد القطاع المالي ذاته في توفير المعلومات الأساسية بتحديد الحسابات المستبعدة المحتملة.

إذا قررت إحدى الولايات القضائية استبعاد إحدى الحسابات من قائمتها، فإنها مُلزَمة بموجب المعيار بأن تدرج نصًا في قانونها المحلي بشأن هذا الاستبعاد. وعادةً ما تُدرج حالات الاستبعاد في تشريع ثانوي، أو في جدول أو ملحق للتشريع الأساسي. وهذا هو النهج المتبع في القواعد النموذجية، وفي طريقة النقل الحرفي (المتاحة عند الطلب)، وطريقة الإشارة المرجعية (الملحق ج من مجموعة الأدوات).

### *مثال عملي على الحسابات المستبعدة بالولاية القضائية المعنية*

#### الحسابات التي تحتفظ بها مجموعة من المالكين، لغرض دفع النفقات الجارية لملكية عقارية مشتركة أو تعاونية سكنية

غالبًا ما يتم إدراج الحساب المالي الذي تحتفظ به مجموعة من المالكين، أو شركة الملكية العقارية المشتركة، أو التعاونية السكنية، لدفع نفقات العقار المشترك. وعادةً ما تُصنَّف بأنها "حسابات اتحاد الملاك"، في قوائم الحسابات المستبعدة المعنية بالولاية القضائية.

يمكن أن تندرج هذه الحسابات ضمن الحسابات المُعفاة من الضرائب بخلاف الحسابات التقاعدية (معيار الإبلاغ المشترك، القسم الثامن (b)(17)(C)((()، شريطة استيفاء الشروط التالية:

أ. يعتبر القانون المحلي هذه الحسابات حسابات خاصة بتغطية تكاليف الملكية العقارية المشتركة، أو التعاونية السكنية.

ب. يُعفَى الحساب أو المبالغ المدفوعة و/أو المودعة فيه من الضرائب.

ج. لا يجوز استخدام المبالغ المودعة في الحساب إلا لدفع نفقات الملكية العقارية المشتركة، أو التعاونية السكنية.

د. لا يجوز لمالك واحد أن يدفع مبلغ يتجاوز ٥٠٠٠٠ دولار أمريكي سنويًا.

في حالة عدم استيفاء بعض الشروط المذكورة أعلاه، على سبيل المثال إذا لم يكن الحساب معفًى من الضرائب، أو تجاوزت المبالغ المدفوعة مبلغ ٥٠٠٠٠ دولار أمريكي، يجب استيفاء شرط تشابه الخصائص إلى حدٍ كبير لضمان مستوى مكافئ من المخاطر المنخفضة،

وينبغي كذلك الاهتمام بالسياق المحلي. وتتمثل الخصائص المتشابهة إلى حدٍ كبيرٍ فيما يلي[٦٧]:

٦٧. انظر السؤال رقم ١٠ من الأسئلة الشائعة بخصوص القسم التاسع (C) من معيار الإبلاغ المشترك.

أ. لا يجوز أن تُنسب نسبة تزيد عن ٢٠٪ من الاشتراكات السنوية، وإجمالي الاشتراكات المستحقة في السنة إلى شخصٍ واحد.

ب. يقوم متخصص مستقل بتشغيل الحساب وإدارته.

ج. يتم تحديد مبالغ الاشتراكات واستخدامات الأموال في اتفاق المالكين، وفقًا للوثائق التأسيسية الخاصة بالملكية العقارية المشتركة، أو التعاونية السكنية.

د. عدم السماح بعمليات السحب من الحساب لأغراض أخرى غير النفقات الخاصة بالملكية العقارية المشتركة أو التعاونية السكنية.

## حسابات التقاعد أو المعاشات

غالبًا ما تدرج الولايات القضائية حسابات التقاعد أو المعاشات في قوائم الحسابات المستبعدة الخاصة بها. ويتم الاحتفاظ بهذه الحسابات لتلقي مزايا التقاعد أو المعاشات (بما في ذلك مزايا العجز أو الوفاة).

يمكن أن تندرج هذه الحسابات تحت فئة استبعاد حسابات التقاعد أو المعاشات التقاعدية (معيار الإبلاغ المشترك، القسم التاسع (a)(17)(C) شريطة استيفاء الشروط التالية:

أ. الحساب خاضع للوائح حسابات التقاعد الشخصية.

ب. الحساب مُعفَى من الضريبة.

ج. الإلزام بإبلاغ السلطات الضريبية بمعلومات الحساب.

د. يشترط لسحب الأموال بلوغ سن تقاعد محدد، أو العجز، أو الوفاة، ويتوجب توقيع العقوبات على عمليات السحب التي تتم قبل أي من هذه الأحداث.

ه. الحد الأقصى للاشتراكات السنوية لا يتجاوز ٥٠٠٠٠ دولار أمريكي، أو (٢) وضع حد أقصى للاشتراك مدى الحياة للحساب بقيمة مليون دولار أمريكي أو أقل.

ظهرت بعض الصعوبات الشائعة عندما قامت الولايات القضائية بدمج حسابات المعاشات التقاعدية في القائمة التي أعدتها للحسابات المستبعدة، وفي الحالات التي لم تتشابه خصائص هذه الحسابات إلى حدٍ كبير مع تلك الخصائص التي حددها معيار الإبلاغ المشترك. ومن الأمثلة على ذلك:

أ. لا يوجد التزام بالإبلاغ عن المعلومات المتعلقة بالنشاط المالي، ورصيد الحساب إلى السلطة الضريبية.

ب. كانت العقوبات المطبقة على عمليات السحب، قبل المواعيد المقررة، مجرد معاملة ضريبية مختلفة لأغراض حساب ضريبة الدخل على الفوائد أو المكاسب المتراكمة على الحساب.

في هذه الحالات، تم الإيعاز للولاية القضائية بإزالة هذه الحسابات من قائمتها الخاصة بالحسابات المستبعدة.

## الحسابات الخاملة

من الشائع أن تقوم الولايات القضائية بإدراج الحسابات الخاملة في قائمتها الخاصة بالحسابات المستبعدة. وهذا جائز، على الرغم من أن هذه الحسابات ليست مدرجة ضمن الحسابات المستبعدة التي نص عليها القسم الثامن (a)(17)(C)حتى (f) من شرح المعيار، إلا أنه يمكن تضمينها بوصفها حسابًا مستبعدًا بالولاية القضائية المعنية.

والحسابات الخاملة هي فئة مدرجة في شرح المعيار كمثال تسترشد به الولايات القضائية، وهذا ما قامت به ولايات عدة. ولكن، لضمان قبول الاستبعاد على أنه ينطوي على مخاطر منخفضة وفقًا للقسم الثامن (g)(17)(C)، يتعين تحرّي الدقة لضمان تحديد الحساب الخامل لغرض هذا الاستبعاد، وفقًا للمعايير الموضحة في الشرح[٦٨]. وفي سبيل ذلك، يتعين أن يفي الحساب الخامل إلى حدٍ كبير بالشروط التالية كي يصبح من الحسابات المستبعدة:

أ. الحساب الخامل هو حساب إيداع.

ب. لا يتجاوز الرصيد السنوي للحساب الخامل ١٠٠٠ دولار أمريكي.

ج. لم يبدأ صاحب الحساب أي معاملة فيما يتعلق بالحساب، أو أي حساب آخر يحتفظ به لدى المؤسسة المالية المبلِّغة في السنوات الثلاث الماضية.

د. لم يتواصل صاحب الحساب مع المؤسسة المالية المبلِّغة فيما يتعلق بالحساب، أو أي حساب آخر يحتفظ به لديها في السنوات الست الماضية.

من الصعوبات الشائعة التي واجهتها الولايات القضائية عند استبعاد الحسابات الخاملة، الإخفاق في وضع حد للرصيد، أو في تحديد حد أعلى من ١٠٠٠ دولار أمريكي، أو إخفاقها في تضمين الشروط الإضافية، لعدم وجود معاملات ومراسلات تخص الفترات المطلوبة.

## أمثلة أخرى للحسابات المستبعدة

تتضمن الفقرة رقم ١٠٣ من شرح القسم الثامن عدة أمثلة أخرى للحسابات المستبعدة المقبولة.

### *تقييم جميع الحسابات المستبعدة بالولاية القضائية المعنية*

يُجري المنتدى العالمي تقييمًا للحسابات المستبعدة بالولاية القضائية المعنية لضمان تلبية متطلبات معيار الإبلاغ المشترك (انظر القسم الفرعي ٢-٤-٤ من مجموعة الأدوات). تنظر هذه المراجعة فيما يلي:

٦٨. انظر السؤال رقم ٣ من الأسئلة الشائعة بخصوص القسم التاسع (C) من معيار الإبلاغ المشترك.

أ. إذا كان الحساب سيفي بتعريف الحساب المالي ما لم يتم استبعاده، أم لا.

ب. إذا كان الحساب ينطوي على مخاطر منخفضة لاستغلاله لأغراض التهرب الضريبي، أم لا.

ج. الفئة التي يندرج تحتها الحساب على أساس خصائصه من الفئات المستبعدة التي حددها معيار الإبلاغ المشترك.

د. الخصائص التي لم يستوفها الحساب، ولكن لها خصائص بديلة تضمن إلى حدٍ كبير مستوى مكافئ من المخاطر المنخفضة.

يُعتبر قيام الولايات القضائية بإدراج حسابات في قائمة الحسابات المستبعدة لديها، دون أن تستوفي جميع هذه المتطلبات والشروط قصورًا في إطارها القانوني يتطلب تقديم توصيات أو ملاحظات.

### ٦-٣-٣ نهج بديل لحساب أرصدة الحسابات

معيار الإبلاغ المشترك وشرحه يخول للولايات القضائية السماح للمؤسسات المالية المبلِّغة بالإبلاغ عن متوسط رصيد أو قيمة حساباتها الواجب الإبلاغ عنها، بدلاً من الإبلاغ عن رصيد أو قيمة الحساب في نهاية السنة التقويمية. ويُتيح المعيار هذا الخيار للولايات التي تُلزم بالفعل المؤسسات المالية بالإبلاغ عن الحسابات بهذه الطريقة.

لا تتناول مجموعة الأدوات هذا النهج، نظرًا لأن الاتفاق المتعدد الأطراف للسلطة المختصة بشأن التبادل الأوتوماتيكي لمعلومات الحسابات المالية لا يتضمن نصًا يُيسر تطبيقه.

### ٦-٣-٤ استخدام فترة إبلاغ أخرى بخلاف السنة التقويمية

#### *ما المقصود بهذه الفترة، وبماذا تسمح؟*

بموجب معيار الإبلاغ المشترك، يمكن أن تكون المعلومات التي يجب الإبلاغ عنها معلومات تتعلق بالسنة التقويمية ذات الصلة، أو "فترة إبلاغ مناسبة" أخرى، وذلك كي تتمكن الولايات القضائية من السماح للمؤسسات المالية المبلِّغة لديها بتقديم معلومات عن فترة إبلاغ أخرى بخلاف السنة التقويمية.

عند تحديد ما تعنيه "فترة الإبلاغ المناسبة"، يجب الإشارة إلى المعنى الذي يحمله المصطلح في ذلك الوقت بموجب قواعد الإبلاغ المعمول بها في كل ولاية، التي يجب تطبيقها باستمرار لعدد معقول من السنوات. ومن أمثلة "فترة الإبلاغ المناسبة" ما يلي:

- الفترة بين آخر تاريخ سنوي لإبرام العقد، والتاريخ السنوي لإبرام العقد السابق (وذلك في حالة عقد التأمين بالقيمة النقدية).
- عندما تختلف السنة المالية عن السنة التقويمية[٦٩].

ينبغي أن تشير "فترة الإبلاغ المناسبة" التي تستخدمها الولاية القضائية المُنفذة إلى فترة مستمرة لعدد معقول من السنوات.

#### *متى تستفيد الولايات القضائية من هذا الحكم؟*

تبنَّت ولايات قضائية عديدة خيار فترات الإبلاغ الأخرى، حيث يُعتبر نهجًا مبسطًا يجعل من السهل على المؤسسات المالية جمع المعلومات التي يجب الإبلاغ عنها بموجب المعيار. واعتادت الولايات اتباع هذا النهج عند اختلاف السنة المالية (الضريبية) عن السنة التقويمية، حيث تستهدف متطلبات الإبلاغ للأغراض المحلية أن تقوم المؤسسات المالية بالفعل بجمع المعلومات والإبلاغ عنها فيما يتعلق بالسنة المالية المعنية.

عندما تستخدم الولايات القضائية السنة التقويمية كسنتها المالية، فإن هذا البند الاختياري يوفر المرونة للمؤسسات المالية عند تحديد قيمة أو رصيد الحساب والمبالغ المُقرر دفعها، بناءً على خصائص الأنواع المختلفة للحسابات المالية، ولا سيما تلك التي يصعب، أو يتعذر، تحديد قيمتها أو رصيدها، أو تحديد المبالغ المقرر دفعها في نهاية السنة التقويمية.

#### *كيف يُمكن تنفيذ هذا الخيار؟*

عندما تختار الولاية القضائية تطبيق هذا الخيار، يتعين تضمينه في إطارها الخاص بالامتثال الإداري وأنشطة التحقق ذات الصلة، لضمان التزام المؤسسات المالية بتطبيقه وفقًا للمتطلبات المحددة، وعدم استخدامه للتلاعب بمبالغ نهاية العام، والالتفاف لتجنب الالتزام بمتطلبات الإبلاغ.

### ٦-٣-٥ تنفيذ متطلبات الإبلاغ عن العائدات الإجمالية بالتدريج

قُدِّم خيار الإبلاغ عن العائدات الإجمالية في سنة لاحقة لمنح المؤسسات المالية المبلِّغة وقتًا إضافيًا لتنفيذ أنظمة وإجراءات تحصيل العائدات الإجمالية لبيع الأصول المالية أو استردادها.

يُخول معيار الإبلاغ المشترك وشرحه للولايات القضائية تنفيذ شرط الإبلاغ عن العائدات الإجمالية لبيع أو استرداد الأصول المالية المدفوعة أو المقيدة في الحسابات خلال السنة التقويمية، أو أي فترة إبلاغ مناسبة أخرى، بشكلٍ تدريجي. ولا تتناول مجموعة الأدوات هذا النهج، نظرًا لأن الاتفاق المتعدد الأطراف للسلطة المختصة بشأن التبادل الأوتوماتيكي لمعلومات الحسابات المالية لا يتضمن نصًا يُيسر تطبيقه.

٦٩. انظر السؤال رقم ٣ من الأسئلة الشائعة بخصوص القسم التاسع (C) من معيار الإبلاغ المشترك.

## ٦-٣-٦ شرط تقديم الإقرارات الضريبية الصفرية

### *ما المقصود بهذا الحكم، وبماذا يسمح؟*

على الرغم من وجوب التزام جميع المؤسسات المالية المبلِّغة ببذل العناية الواجبة، فإن المعيار لا يطلب منها سوى الإبلاغ عن المعلومات المتعلقة بأي حسابات مودعة لديها (التي تحددها العناية الواجبة)، ويجب الإبلاغ عنها. ومن الناحية العملية، يتم إبلاغ السلطة الضريبية عن جميع الحسابات الواجب الإبلاغ عنها بتقديم إقرار ضريبي (غالبًا ما يكون في شكل ملف إلكتروني).

يجوز أن تختار الولايات القضائية أيضًا إلزام المؤسسات المالية المبلِّغة، التي ليس لديها حسابات واجب الإبلاغ عنها، بتقديم الإقرار لأغراض التأكيد على أنه ليس لديها أي حسابات واجب الإبلاغ عنها، وكذا الإبلاغ عن المعلومات ذات الصلة.

### *متى تستفيد الولايات القضائية من هذا الحكم؟*

تبنَّت ولايات قضائية عديدة خيار طلب تقديم الإقرارات الضريبية الصفرية، باعتباره أداة يستفيد منها إطار الامتثال الإداري للولاية فيما يلي:

- التعرف بسهولة أكبر على جميع المؤسسات المالية المبلِّغة، ولا سيما تلك التي لا تخضع لرقابة سلطة إشرافية مالية، أو سلطة مشابهة.
- مراقبة أفضل لامتثال المؤسسات المالية المبلِّغة لالتزاماتها بالإبلاغ، بعدة طرق من بينها منحها فرصة لتوضيح سبب عدم الالتزام بالإبلاغ على النحو الواجب (بدلاً من استجوابها من خلال استفسارات المتابعة).

يُعد تحديد جميع المؤسسات المالية المبلغة إجراءً ضروريًا لضمان وفاء جميع المؤسسات المالية بالتزاماتها. ويُعد الالتزام بالإبلاغ الصفري (أي عدم وجود معلومات واجب الإبلاغ عنها) من الأدوات المفيدة التي تستكمل أنشطة الامتثال الأخرى للولاية القضائية.

### *كيف يُمكن تنفيذ هذا الخيار؟*

تتضمن القواعد النموذجية، سواء طريقة النقل الحرفي (المتاحة عند الطلب) أو طريقة الإشارة المرجعية (الملحق ج من مجموعة الأدوات)، هذا الخيار.

ينبغي أن توضح الولايات القضائية، التي تعتمد شرط تقديم الإقرارات الضريبية الصفرية، كيفية جمع هذه الإقرارات من مؤسساتها المالية. ويمكن القيام بذلك عن طريق:

- تعديل بوابة التبادل الأوتوماتيكي للمعلومات بحيث تقبل تلقي الإقرارات الصفرية.
- استحداث وسيلة مصممة خصيصًا للسماح للمؤسسات المالية المبلِّغة بإخطار السلطة المختصة بعدم وجود أي حسابات لديها واجب الإبلاغ عنها، وذلك كل فترة إبلاغ. ولهذا، يمكن أن تُعد الولاية القضائية نموذجًا ورقيًا أو إلكترونيًا للإقرار الصفري يتضمن شهادة من المؤسسة المالية المبلِّغة تؤكد أنها نفذت متطلبات العناية الواجبة بموجب المعيار، والمنصوص عليها في القانون، وأنها لم تحدد أي حسابات يجب الإبلاغ عنها لفترة الإبلاغ المقصودة.

ينبغي تنفيذ أنشطة التحقق لتحديد مدى صحة التقرير الصفري، أي التأكد من تنفيذ المؤسسة المالية المبلِّغة التزامات العناية الواجبة على النحو المطلوب، وعدم وجود أي حسابات يجب الإبلاغ عنها بالفعل.

## ٦-٣-٧ استعانة المؤسسات المالية بمقدمي خدمات من أطراف ثالثة

### *ما المقصود بهذا الحكم، وبماذا يسمح؟*

يجوز أن تسمح الولايات القضائية للمؤسسات المالية المبلِّغة بالاستعانة بمقدمي الخدمات للوفاء بالتزامات الإبلاغ والعناية الواجبة نيابةً عنها، ويشمل ذلك السماح لها بالإبلاغ بالاعتماد على إجراءات العناية الواجبة التي يبذلها مقدمو الخدمات من الأطراف الثالثة.

بموجب هذا الخيار، يجب أن تفي المؤسسات المالية المبلِّغة بمتطلبات المعيار المنصوص عليها في القانون المحلي، ومنها على سبيل المثال لا الحصر، التزامات السرية وحماية البيانات التي نص عليها القانون. ويجب أن تظل المؤسسات المالية المبلِّغة مسؤولة عن الوفاء بالتزاماتها بموجب المعيار (وتتحمل بالمثل المسؤولية عن الإجراءات التي يتخذها مقدمو الخدمات). ومن الجائز أن يُقيم مقدمو الخدمات في نفس الولاية القضائية التي توجد بها المؤسسة المالية المبلِّغة أو في ولاية أخرى، وهنا ينبغي وضع أي قانون محلي آخر ذي صلة في الاعتبار، ويظل توقيت وطريقة تنفيذ مقدمي الخدمات لالتزامات العناية الواجبة والإبلاغ كما لو كانت تفي بها المؤسسة المالية المبلِّغة ذاتها.

### *متى تستفيد الولايات القضائية من هذا الحكم؟*

تبنَّت ولايات قضائية عديدة هذا الخيار، لأنه يوفر الملاءمة والمرونة للمؤسسات المالية المبلِّغة عند تنفيذ إجراءات الامتثال لالتزامات معيار الإبلاغ المشترك. وعلى سبيل المثال، ربما تجد بعض المؤسسات المالية المبلِّغة أنه من المُجدي عمليًا أن يحصل طرف ثالث على إقرار ذاتي ساري عند فتح الحساب، أو عندما يكون لهذا الطرف علاقة مباشرة مع صاحب الحساب، مثل صندوق يديره مدير الصندوق، أو صندوق استئماني يديره وينظمه الوصي.

### كيف يُمكن تنفيذ هذا الخيار؟

تتضمن القواعد النموذجية، سواء طريقة النقل الحرفي (المتاحة عند الطلب) أو طريقة الإشارة المرجعية (الملحق ج من مجموعة الأدوات)، هذا الخيار.

عندما تتيح الولاية القضائية هذا الخيار للمؤسسات المالية المبلِّغة لديها، يتعين عليها تكييف أنشطة التحقق المُنفذة كجزء من إطار الامتثال الإداري وفقًا لذلك. ويشمل ذلك التأكد من احتفاظ المؤسسة المالية بسجلات توثق الخطوات التي اتخذتها، وأي دليل اعتمدت عليه لأداء إجراءات العناية الواجبة والإبلاغ، أو التأكد من إمكانية حصول المؤسسة المالية على تلك السجلات عند الاقتضاء، وتحديدًا عندما تطلبها السلطة الضريبية (معيار الإبلاغ المشترك، القسم التاسع (2)(A)).

## ٦-٣-٨ إجراءات العناية الواجبة الخاصة بالحساب الجديد للحسابات الموجودة من قبل

### ما المقصود بهذا الحكم، وبماذا يسمح؟

قد تسمح الولايات القضائية للمؤسسات المالية المبلِّغة بتطبيق إجراءات العناية الواجبة الخاصة بالحسابات الجديدة على الحسابات الموجودة من قبل، وذلك بأن تطلب من العملاء الذين يفتحون حسابات جديدة تقديم معلومات إضافية، تشمل – على سبيل المثال لا الحصر – الإقرارات الذاتية كي تتمكن من تحديد مكان إقامتهم للأغراض الضريبية. أما بالنسبة للحسابات الموجودة من قبل، فيمكن أن تعتمد المؤسسات المالية المبلِّغة بشكلٍ عام على المعلومات التي تحتفظ بها في ملفات هذه الحسابات.

وعلى ذلك، يعني السماح بتطبيق إجراءات العناية الواجبة الخاصة بالحسابات الجديدة على الحسابات الموجودة من قبل، أنه يمكن للمؤسسات المالية المبلِّغة أن تختار جمع معلومات إضافية، كالإقرارات الذاتية، من جميع الحسابات الموجودة من قبل، بدلاً من تطبيق إجراءات العناية الواجبة ذات الصلة بهذه الحسابات.

وربما تسمح كذلك الولايات القضائية التي تتيح استخدام هذا الخيار للمؤسسات المالية المُبلِّغة بتطبيق الخيار على جميع الحسابات الموجودة من قبل، أو بشكلٍ منفصل، على أي مجموعة محددة بوضوح من هذه الحسابات، حسب نوع النشاط التجاري، أو الموقع الذي يتم فيه الاحتفاظ بالحساب (شرح القسم الثاني (E)، الفقرتان ٨ و٩).

على الرغم من أن المؤسسات المالية المُبلِّغة قد تختار تطبيق إجراءات العناية الواجبة الخاصة بالحساب الجديد على الحسابات الموجودة من قبل بموجب هذا الخيار، تظل القواعد المطبقة بخلاف ذلك على الحسابات الموجودة من قبل سارية، وتشمل هذه القواعد، القواعد البديلة التالية التي تنطبق على الحسابات الموجودة من قبل:

- قواعد الاستبعاد المطبقة على الحسابات الموجودة من قبل حيث لا يلزم الإبلاغ عن رقم التعريف الضريبي، أو تاريخ الميلاد، بموجب شروط معينة (معيار الإبلاغ المشترك، القسم الأول (C)).
- قواعد الإعفاء من التزامات العناية الواجبة الخاصة بحسابات الأفراد الموجودة من قبل، والتي تندرج تحت فئة عقود التأمين ذات القيمة النقدية، وعقود التأمين السنوية، إذا منع القانون المؤسسة المالية المبلِّغة فعليًا من بيع هذه العقود للمقيمين في الولايات القضائية المعنية بالإبلاغ عنها (معيار الإبلاغ المشترك، القسم الثالث (A).
- قواعد الإعفاء لحسابات الكيانات الموجودة من قبل، عندما يبلغ رصيد الحساب أو قيمته (بعد التجميع) ٢٥٠٠٠٠ دولار أمريكي، أو أقل، في التاريخ المقرر لتحديد الحسابات الموجودة من قبل، أو في نهاية أي سنة تقويمية لاحقة، أو عند رغبة المؤسسات المالية المبلِّغة في تطبيق الحد الأدنى (إذا سمحت بذلك القواعد المحلية المتعلقة بتطبيق المعيار) (معيار الإبلاغ المشترك، القسم الخامس (A)).
- يكفي الإبلاغ عن مكان إقامة واحد لأحد حسابات الأفراد الموجودة من قبل لتلبية متطلبات الإبلاغ المتعلقة بالمعلومات الواجب الإبلاغ عنها، وأن يضمن اتساقها مع قواعد اختبار عنوان الإقامة للحسابات منخفضة القيمة الموجودة من قبل (معيار الإبلاغ المشترك، القسم الثالث (1)(B)).

### متى يُمكن أن تستفيد الولايات القضائية من هذا الحكم؟

إن السماح بتطبيق إجراءات بذل العناية الواجبة الخاصة بالحسابات الجديدة على الحسابات الموجودة من قبل هو خيار استُخدم على نطاق واسع في الولايات القضائية، لأنه يمنح المؤسسات المالية المبلغة المرونة اللازمة لتنفيذ إجراءات بذل العناية الواجبة للحسابات الموجودة من قبل، بناءً على احتياجات العمل الخاصة بها. على سبيل المثال، قد تجد المؤسسة المالية المبلِّغة التي لا تمتلك كثيرًا من الحسابات المالية أنه من الأسهل عليها الحصول على الإقرارات الذاتية للحسابات الموجودة من قبل. ومع ذلك، لا يزال يتعين على هذه المؤسسات تنفيذ متطلبات العناية الواجبة للحسابات الموجودة من قبل على الحسابات المالية التي لا تتمكن من الحصول على إقرارات ذاتية صالحة بشأنها.

يُعتبر الحصول على الإقرارات الذاتية للحسابات الموجودة من قبل وسيلة فعالة لتحديد محل إقامة أصحاب الحسابات والأشخاص المسيطرين، لأغراض ضريبية. وبالتالي، يمكن أن يساعد اعتماد هذا البند الاختياري في زيادة جودة ودقة المعلومات التي تبلغ عنها المؤسسات المالية المبلِّغة، ثم تتبادلها مع الولايات القضائية الشريكة.

### *كيف يُمكن تنفيذ هذا الخيار؟*

تتضمن القواعد النموذجية، سواء طريقة النقل الحرفي (المتاحة عند الطلب) أو طريقة الإشارة المرجعية (الملحق ج من مجموعة الأدوات)، هذا الخيار.

عندما تتيح الولاية القضائية هذا الخيار للمؤسسات المالية المبلِّغة لديها، يتعين عليها تكييف أنشطة التحقق المُنفذة كجزء من إطار الامتثال الإداري وفقًا لذلك. ويشمل ذلك التأكد من احتفاظ المؤسسة المالية بسجلات توثق الخطوات التي اتخذتها، وأي دليل اعتمدت عليه لأداء إجراءات العناية الواجبة والإبلاغ، أو التأكد من إمكانية حصول المؤسسة المالية على تلك السجلات عند الاقتضاء، في الحالات التي تتضمن طلب السلطة الضريبية إياها (معيار الإبلاغ المشترك، القسم التاسع (A)(2)).

## ٦-٣-٩ تطبيق إجراءات العناية الواجبة الخاصة بالحسابات عالية القيمة على الحسابات منخفضة القيمة

### *ما المقصود بهذا الحكم، وبماذا يسمح؟*

قد تسمح الولايات القضائية للمؤسسات المالية المبلِّغة بتطبيق إجراءات العناية الواجبة الخاصة بالحسابات عالية القيمة على الحسابات منخفضة القيمة؛ وهذا يعني إمكانية تطبيق إجراءات العناية الواجبة المُعززة، التي يقتضيها معيار الإبلاغ المشترك، الخاصة بالحسابات عالية القيمة، على الحسابات منخفضة القيمة بنفس القدر، وذلك من خلال البحث في السجلات الورقية والاستعلام من مدير العلاقات للوصول إلى المعرفة الفعلية.

بموجب معيار الإبلاغ المشترك، إذا لم يكن حساب الأفراد الموجود من قبل حسابًا عالي القيمة في التاريخ المحدد لتحديد الحسابات الموجودة من قبل، ولكنه يُصبح لاحقًا حسابًا عالي القيمة اعتبارًا من اليوم الأخير من السنة التقويمية التالية (أي عندما يتجاوز رصيد الحساب أو قيمته مليون دولار أمريكي)، يتعين على المؤسسة المالية المبلِّغة تطبيق إجراءات العناية الواجبة الخاصة بالحسابات عالية القيمة (معيار الإبلاغ المشترك، القسم الثالث (C)(6)). وفي إطار هذا النهج الافتراضي، يتعين على المؤسسات المالية المبلِّغة التأكد من تحديد هذه الحسابات، ومتابعتها من خلال أنشطة العناية الواجبة اللازمة. وإذا طبقت المؤسسات المالية المبلِّغة إجراءات العناية الواجبة الخاصة بالحسابات عالية القيمة على الحسابات منخفضة القيمة بدلاً من ذلك، فيمكن تخفيف الحاجة المستمرة لتحديد هذه الحسابات جزئيًا أو التخلي عنها تمامًا.

وربما تسمح كذلك الولايات القضائية التي تتيح استخدام هذا الخيار للمؤسسات المالية المُبلِّغة بتطبيق الخيار على جميع الحسابات الموجودة من قبل، أو بشكلٍ منفصل، على أي مجموعة محددة بوضوح من هذه الحسابات، حسب نوع النشاط التجاري، أو الموقع الذي يتم فيه الاحتفاظ بالحساب (شرح القسم الثاني (E)، الفقرتان ٨ و٩).

### *متى يُمكن أن تستفيد الولايات القضائية من هذا الحكم؟*

إن السماح بتطبيق إجراءات بذل العناية الواجبة الخاصة بالحسابات عالية القيمة على الحسابات منخفضة القيمة هو خيار مستخدم على نطاق واسع الولايات القضائية، لأنه يمنح المؤسسات المالية المبلِّغة المرونة اللازمة لتنفيذ إجراءات بذل العناية الواجبة للحسابات الموجودة من قبل، بناءً على احتياجات العمل الخاصة بها. على سبيل المثال، قد تفضل المؤسسة المالية المبلِّغة التي لا تمتلك كثيرًا من الحسابات المالية تطبيق نفس خطوات العناية الواجبة على جميع الحسابات؛ إذ تتمكن حينئذ من التحقق سنويًا مما إذا كان أي من حساباتها منخفضة القيمة قد أصبح حسابًا عالي القيمة.

### *كيف يُمكن تنفيذ هذا الخيار؟*

تتضمن القواعد النموذجية، سواء طريقة النقل الحرفي (المتاحة عند الطلب) أو طريقة الإشارة المرجعية (الملحق ج من مجموعة الأدوات)، هذا الخيار.

عندما تتيح الولاية القضائية هذا الخيار للمؤسسات المالية المبلِّغة لديها، يتعين عليها تكييف أنشطة التحقق المُنفذة كجزء من إطار الامتثال الإداري وفقًا لذلك. ويشمل ذلك التأكد من احتفاظ المؤسسة المالية بسجلات توثق الخطوات التي اتخذتها، وأي دليل اعتمدت عليه لأداء إجراءات العناية الواجبة والإبلاغ، أو التأكد من إمكانية حصول المؤسسة المالية على تلك السجلات عند الاقتضاء، وتحديدًا عندما تطلبها السلطة الضريبية (معيار الإبلاغ المشترك، القسم التاسع (A)(2)).

## ٦-٣-١٠ اختبار عنوان الإقامة الضريبية للحسابات منخفضة القيمة

### *ما المقصود بهذا الحكم، وبماذا يسمح؟*

قد تسمح الولايات القضائية لمؤسساتها المالية بتطبيق نهج مبسط يتمثل في الاعتماد على عنوان إقامة صاحب الحساب، لتحديد محل إقامته للأغراض الضريبية، وكذلك لتحديد ما إذا كان الحساب حسابًا يجب الإبلاغ عنه أم لا. وعندما ينص التشريع على هذا الخيار، يُستخدم اختبار عنوان الإقامة الضريبية كبديل للنهج القائم على الأدلة القوية الافتراضية التي تثبت محل الإقامة، دون أن يحل محله. وإذا تَعذَّر تطبيق اختبار عنوان الإقامة الضريبية، فعلى المؤسسة المالية البحث الإلكتروني عن الأدلة القوية.

يجوز للمؤسسات المالية فقط تطبيق اختبار عنوان الإقامة الضريبية بدلاً من النهج الافتراضي على الحسابات، بعد استيفاء جميع المتطلبات المنصوص عليها في الفقرات من ٧ إلى ١٩ من شرح القسم الثالث (B)(1)، وتشمل هذه المتطلبات ما يلي:

- أن يكون حساب موجود من قبل ومنخفض القيمة (بمعني ألا

يتجاوز رصيد الحساب مليون دولار أمريكي).

- أن يكون الحساب من حسابات الأفراد.
- أن تدون المؤسسة المالية في سجلاتها عنوان إقامة لصاحب حساب الأفراد، والعنوان المدون حاليًا يستند إلى أدلة وثائقية.

### *متى يُمكن أن تستفيد الولايات القضائية من هذا الحكم؟*

تبنَّت ولايات قضائية عديدة خيار اختبار عنوان الإقامة الضريبية، لكونه أحد نُهج العناية الواجبة المبسطة المتاحة أمام المؤسسات المالية.

وقد لا تتمكن المؤسسات المالية التي تختار تطبيق اختبار عنوان الإقامة الضريبية من القيام بذلك في جميع الحالات، وهذا لا يعفيها من متطلبات العناية الواجبة الأخرى المطبقة على نفس الحسابات، ومثال على ذلك عندما يكون هناك تغيير في الظروف. ولكن يمكن أن يقلل اختبار عنوان الإقامة الضريبية إلى حدٍ كبير الموارد اللازمة للمؤسسات المالية كي تتمكن من بذل العناية الواجبة بشأن حساباتها، ولا سيما إذا كانت نسبة كبيرة منها منخفضة القيمة، ومملوكة لأفراد.

### *كيف يُمكن تنفيذ هذا الخيار؟*

تتضمن القواعد النموذجية، سواء طريقة النقل الحرفي (المتاحة عند الطلب) أو طريقة الإشارة المرجعية (الملحق ج من مجموعة الأدوات)، هذا الخيار.

عندما تتيح الولاية القضائية هذا الخيار للمؤسسات المالية لديها، يتعين عليها تكييف أنشطة التحقق المُنفَّذة كجزء من إطار الامتثال الإداري وفقًا لذلك، لضمان قيام جميع المؤسسات المالية التي اختارت إجراء اختبار عنوان الإقامة الضريبية، فعل ذلك فقط عند استيفاء جميع المتطلبات المنصوص عليها في المعيار، وشرحه.

## ٦-٣-١١ استثناءات خاصة بحسابات الكيانات الموجودة من قبل التي يبلغ رصيدها ٢٥٠ ألف دولار أمريكي أو أقل

### *ما المقصود بهذا الحكم، وبماذا يسمح؟*

قد تسمح ولاية قضائية للمؤسسات المالية المبلِّغة لديها باستبعاد حسابات الكيانات الموجودة من قبل من إجراءات العناية الواجبة، إذا بلغ رصيد حساب الإجمالي أو قيمته ٢٥٠،٠٠٠ دولار أمريكي أو أقل، في تاريخ محدد. وسيكون هذا التاريخ عادةً هو نفس التاريخ المقرر لتعريف الحساب الموجود من قبل.

وأينما تسمح الولايات القضائية باستخدام هذا الخيار، يجوز للمؤسسات المالية المُبلِّغة أن تختار تطبيقه إما على جميع حسابات الكيانات الموجودة من قبل، أو بشكلٍ منفصل، على أي مجموعة محددة بوضوح من هذه الحسابات، فيما يتعلق بأي مجموعة محددة بوضوح من هذه الحسابات. وستظل هذه الحسابات معفاة فقط طالما أن رصيدها أو قيمتها الإجمالية لا تتجاوز ٢٥٠،٠٠٠ دولار أمريكي في نهاية سنة تقويمية لاحقة. وفي هذه الحالة، يجب تطبيق إجراءات العناية الواجبة لحسابات الكيانات الموجودة من قبل.

### *متى يُمكن أن تستفيد الولايات القضائية من هذا الحكم؟*

تبنَّت ولايات قضائية عديدة هذا الخيار من أجل الحد من عبء الامتثال على المؤسسات المالية المبلغة، لأخذ في الاعتبار أن إجراءات العناية الواجبة بخصوص الحسابات المملوكة لكيانات أكثر تعقيدًا من تلك الخاصة بالحسابات المملوكة لأفراد.

### *كيف يُمكن تنفيذ هذا الخيار؟*

تتضمن القواعد النموذجية، سواء طريقة النقل الحرفي (المتاحة عند الطلب) أو طريقة الإشارة المرجعية (الملحق ج من مجموعة الأدوات)، هذا الخيار.

عندما تتيح الولاية القضائية هذا الخيار للمؤسسات المالية لديها، يتعين عليها تكييف أنشطة التحقق المُنفذة كجزء من إطار الامتثال الإداري وفقًا لذلك. وينبغي عليها أن تضمن أن جميع المؤسسات المالية المبلِّغة التي طبقت هذا الخيار، قد التزمت بالشروط والمتطلبات، وأنها تنفذ إجراءات كافية لتحديد حسابات الكيانات الي يتجاوز رصيدها الإجمالي ٢٥٠،٠٠٠ دولار أمريكي سنويًا، وعليه، تقوم لاحقًا بتنفيذ متطلبات العناية الواجبة اللازمة.

## ٦-٣-١٢ إجراء التوثيق البديل لبعض عقود التأمين الجماعي، أو عقود المعاشات السنوية

### *ما المقصود بهذا الحكم، وبماذا يسمح؟*

يمكن للمؤسسات المالية المبلِّغة التعامل مع بعض عقود تأمين بقيمة نقدية، أو عقود المعاشات السنوية كحسابات غير واجب الإبلاغ عنها (معيار الإبلاغ المشترك، القسم التاسع (A)(2)). ويُسمَح بهذا إذا لم يكن المستفيدون من مزايا الوفاة (بخلاف المالك) عملاءً مباشرين بالمؤسسة المالية المبلِّغة، وأن المعلومات المجمّعة من هذا الشخص قد لا تكفي لتحديد وضعهم كأشخاص واجب الإبلاغ عنهم. ولكن إن كانت المؤسسة المالية المبلِّغة لديها معرفة أو سبب فعلي يؤكد أن المستفيد من العقد هو شخص واجب الإبلاغ عنه، سيصبح الحساب في هذه الحالة واجب الإبلاغ عنه.

من الأمثلة الشائعة الأخرى للمؤسسات المالية المبلِّغة التي لا يربطها علاقة مباشرة بالمستفيدين من الحساب هي الحالات التي تصدر فيها عقود التأمين الجماعي بقيمة نقدية، أو عقود معاشات سنوية جماعية لأصحاب العمل، أو الجمعيات لصالح موظفيها أو أعضائها. ويجوز كذلك أن تسمح الولايات القضائية لمؤسساتها المالية المبلِّغة بالتعامل مع

هذه الحسابات كحسابات غير واجب الإبلاغ عنها حتى حلول التاريخ الذي يُستحق فيه دفع مبلغ للموظف/ حامل الشهادة أو المستفيد. ويقر هذا النهج بأن المؤسسة المالية لا تربطها علاقة مباشرة بالموظف أو حامل الشهادة في بداية العمل بالعقد، وأنها قد تعجز عن الحصول على الوثائق الخاصة بإقامتهم.

يجب أن ينص الإطار القانوني المحلي على أن هذا الخيار، وقد يُسمح للمؤسسات المالية المبلّغة فقط باستخدامه عند استيفائها لكافة الشروط والمتطلبات التالية (الشرح الخاص بالقسم السابع (B)، الفقرة رقم ١٣):

- أن يصدر عقد التأمين الجماعي بالقيمة النقدية أو عقد المعاشات السنوية الجماعي لصالح صاحب العمل أو الجمعية، مما يعني أن عميل المؤسسة المالية المبلّغة هو صاحب العمل، وليس الموظفين أو المستفيدين.
- أن يغطي الحساب ٢٥ موظفًا أو أكثر. بالنسبة للحسابات التي تضم أقل من ٢٥ مستفيدًا، يتوجب على المؤسسة المالية المبلّغة تنفيذ إجراءات العناية الواجبة المعتادة لتحديد كل المستفيدين، والإبلاغ عن الحساب إذا تبين أن أيًا منهم شخص واجب الإبلاغ عنه.
- أن يحق للموظف أو حامل الشهادة تلقّي قيمة العقد المتعلقة بحصته؛ مما يعني أن حامل الشهادة فقط – وليس صاحب العمل/ أو الجمعية – له الحق في الحصول على المبلغ المودع باسمه، وأي فائدة مترتبة عليه.
- أن يحق للموظف أو حامل الشهادة تسمية المستفيدين المستحقين للمزايا عند وفاته؛ مما يعني أن الحق في فائدة الحساب لا يزول بوفاة الموظف أو حامل الشهادة، بل يمكن أن ينتقل إلى المستفيدين الذين سماهم هذا الأخير.
- ينبغي ألا يتجاوز المبلغ الإجمالي المستحق لأي موظف، أو حامل شهادة، أو مستفيد مليون دولار أمريكي؛ مما يعني أنه عندما يستحق لأي حامل شهادة معين، أو مستفيد محدد، مبلغ يتجاوز مليون دولار أمريكي من الحساب، سيتعين على المؤسسة المالية المبلّغة تنفيذ إجراءات العناية الواجبة المعتادة والإبلاغ عن الحساب، إذا تبين أن حامل الشهادة، أو المستفيد، شخص واجب الإبلاغ عنه.

### *متى يُمكن أن تستفيد الولايات القضائية من هذا الحكم؟*

قد ترغب الولايات القضائية في تضمين هذا الخيار لتخفيف عبء العناية الواجبة على المؤسسات المالية التي لديها عقود للتأمين الجماعي ذات القيمة النقدية، أو عقود معاشات سنوية جماعية. وعند استيفاء المؤسسة المالية المبلِّغة جميع الشروط والمتطلبات، فإنها تصبح غير مُلزمة باتباع إجراءات العناية الواجبة المعتادة لتحديد ما إذا كان كل موظف أو حامل شهادة أو مستفيد هو شخص واجب الإبلاغ عنه، عند فتح الحساب، أو عند إضافة كل موظف أو حامل شهادة أو مستفيد جديد إلى الحساب.

### *كيف يُمكن تنفيذ هذا الخيار؟*

لإتاحة هذا الخيار، يجوز للولاية القضائية المُنفذة أن تدرج أو تشير في تشريعاتها المحلية إلى النص المقترح في الفقرة رقم ١٣ من شرح القسم السابع.

*يجوز للمؤسسة المالية المُبلِّغة التعامل مع الحساب المالي الذي يمثل حصة العضو في عقد التأمين الجماعي ذي القيمة النقدية، أو عقد المعاشات السنوية الجماعي بوصفه حسابًا ماليًا غير واجب الإبلاغ عنه، حتى تاريخ استحقاق دفع المبلغ للموظف أو حامل الشهادة أو المستفيد، إذا كان الحساب المالي الذي يمثل حصة العضو في أي من العقدين يستوفي الشروط التالية:*

*أ. يتم إصدار عقد تأمين الجماعي ذي القيمة النقدية، أو عقد المعاشات السنوي الجماعي لصاحب العمل، ويشمل خمسة وعشرين موظفًا أو أكثر من حاملي الشهادات؛*

*ب. يحق للموظف أو حامل الشهادة الحصول على أي قيمة تعاقدية مقابل حصصه، وتسمية المستفيدين من المزايا المستحقة الدفع عند وفاة الموظف؛*

*ج. لا يتجاوز إجمالي المبلغ المستحق لأي موظف أو حامل شهادة أو مستفيد مليون دولار أمريكي.*

*يُقصد بمصطلح "عقد التأمين الجماعي ذو القيمة النقدية" عقد تأمين بقيمة نقدية (١) يوفر تغطية للأفراد المنتسبين لصاحب عمل، أو رابطة تجارية، أو نقابة عمالية، أو أي جمعية، أو جماعة أخرى؛ و(٢) يسدد أقساطًا بموجبه عن كل عضو في المجموعة (أو عضو في فئة داخل المجموعة)، وتتحدد قيمته بغض النظر عن الحالة الصحية للأفراد، بخلاف عمر العضو المنتمي للمجموعة (أو فئة الأعضاء) ونوعه وعادات التدخين لديه. يُقصد بمصطلح "عقد المعاشات السنوية الجماعي" عقد معاش سنوي تكون الأطراف المُلتزمة فيه أفرادًا منتسبين لصاحب عمل، أو رابطة تجارية، أو نقابة عمالية، أو أي جمعية، أو جماعة أخرى.*

تتضمن القواعد النموذجية، سواء طريقة النقل الحرفي (المتاحة عند الطلب) أو طريقة الإشارة المرجعية (الملحق ج من مجموعة الأدوات)، هذا الخيار.

تجدر الإشارة إلى أنه بحلول تاريخ استحقاق الدفع، تلتزم المؤسسة المالية المبلِّغة باتباع إجراءات العناية الواجبة لتحديد ما إذا كان المستفيد شخصًا يجب الإبلاغ عنه، والإبلاغ عن الحساب وفقًا لذلك. وعليه، عندما تتيح الولاية القضائية هذا الخيار لمؤسساتها المالية المبلِّغة، فسيتعين عليها تكييف أنشطة التحقق المُنفذة كجزء من إطار الامتثال الإداري وفقًا لذلك.

وينبغي عليها أن تضمن أن جميع المؤسسات المالية المبلِّغة التي طبقت هذا الخيار، قد التزمت بالشروط والمتطلبات المذكورة أعلاه، وأنها تنفذ السياسات والإجراءات المطلوبة، وتنفذ كذلك إجراءات العناية الواجبة في الأوقات المناسبة.

## ٦-٣-١٣ السماح باستخدام أنظمة الترميز الصناعية الموحدة الحالية في تنفيذ إجراءات العناية الواجبة

### *ما المقصود بهذا الحكم، وبماذا يسمح؟*

يجوز أن تسمح الولايات القضائية للمؤسسات المالية المبلِّغة لديها باستخدام أنظمة الترميز الصناعية الموحدة الحالية كأدلة وثائقية عند تنفيذ إجراءات العناية الواجبة بخصوص حسابات الكيانات الموجودة من قبل. وعندما تتيح الولاية القضائية هذا الخيار، يجوز للمؤسسة المالية المُبلِّغة تطبيق هذا الخيار فقط على الحسابات المالية التي تستوفي الشروط التالية:

- تسجيل أي تصنيف قائم على نظام الترميز الصناعي الموحد بما يتفق مع ممارسات الأعمال المعتادة لأغراض إجراءات مكافحة غسل الأموال/ تعرّف على عميلك، أو أي أغراض تنظيمية أخرى.
- استخدام هذا الخيار قبل حلول تاريخ تصنيف الحساب المالي كحساب موجود من قبل.
- عدم وجود سبب – على حد علمها - لمعرفة أن التصنيف غير صحيح، أو غير موثوق به.

قد تختار الولاية القضائية التوضيح لمؤسساتها المالية المُبلِّغة بأن أنظمة الترميز الصناعية المحددة يمكن أن تُستخدم، أو ينبغي ألا تُستخدم لهذا الغرض، ولها في سبيل ذلك أن تقدم التوجيه والإرشاد لهذه المؤسسات.

### *متى يُمكن أن تستفيد الولايات القضائية من هذا الحكم؟*

تبنَّت الولايات القضائية هذا الخيار على نطاقٍ واسع، لأنه يقلل من العبء الواقع على المؤسسات المالية المبلِّغة عند تنفيذ إجراءات العناية الواجبة، بالاستناد إلى ممارسات الأعمال الحالية.

### *كيف يُمكن تنفيذ هذا الخيار؟*

تتضمن القواعد النموذجية، سواء طريقة النقل الحرفي (المتاحة عند الطلب) أو طريقة الإشارة المرجعية (الملحق ج من مجموعة الأدوات)، هذا الخيار.

عندما تتيح الولاية القضائية هذا الخيار للمؤسسات المالية المبلِّغة لديها، يتعين عليها تكييف أنشطة التحقق المُنفذة كجزء من إطار الامتثال الإداري وفقًا لذلك، لضمان قيام جميع المؤسسات المالية المبلِّغة التي اختارت تطبيق هذا الخيار، تطبيق ذلك فقط على الحسابات المالية التي استوفت الشروط والمتطلبات المذكورة أعلاه، فضلا عن أي متطلبات حددتها الولاية بخصوص أنظمة الترميز الصناعية المقبولة.

## ٦-٣-١٤ تحويل العملة

### *ما المقصود بهذا الحكم، وبماذا يسمح؟*

ينص معيار الإبلاغ المشترك على العديد من الحدود الدنيا بالدولار الأمريكي لتحديد قواعد العناية الواجبة المُقرر تطبيقها على الحسابات. على سبيل المثال، تختلف القواعد الخاصة بمراجعة الحسابات الموجودة من قبل برصيد مليون دولار أمريكي أو أقل عن الحسابات عالية القيمة التي تتجاوز أرصدتها هذا المبلغ. لذلك، فإن النهج الافتراضي الذي ينص عليه المعيار يُلزم المؤسسات المالية التي تحتفظ بحسابات بعملات أخرى أن تطبق أسعار الصرف المقابلة.

وقد تختار الولايات القضائية السماح للمؤسسات المالية المبلِّغة لديها بتطبيق الحدود الدنيا بالدولار الأمريكي، أو تطبيق الحد الأدنى بالمبالغ المعادلة لها بعملات أخرى. ومن المُتوقع أن تستخدم الولايات المُنفذة مبالغ تعادل المبالغ بالدولار الأمريكي في المعيار، ولكن في حالة التحويل إلى عملات أخرى، لا يلزم أن تكون المبالغ المعادلة دقيقة وكافية.

عندما تقوم الولايات القضائية المُنفذة بصياغة تشريعاتها المحلية، فلها أن تختار وضع الحدود الدنيا على النحو التالي:

- الحدود الدنيا بالعملة المحلية: يمكن أن يكون المبلغ معادلاً تقريبيًا لمبالغ التي يحددها المعيار بالدولار الأمريكي.
- الحدود الدنيا بالدولار الأمريكي، بالإضافة إلى ما يعادلها بعملاتٍ أخرى: تسمح هذه الحدود للمؤسسات المالية التي تعمل في العديد من الولايات القضائية بتطبيق الحدود الدنيا بنفس العملة المقوّم بها الحساب.

### *متى يُمكن أن تستفيد الولايات القضائية من هذا الحكم؟*

تبنَّت ولايات قضائية عديدة خيار تطبيق الحدود الدنيا المعادلة بالدولار الأمريكي، وأتاحته للمؤسسات المالية المُبلِّغة[٧٠]، وهنا يتوجب على هذه الولايات أن تأخذ بعين الاعتبار تكوين مجتمع المؤسسات المالية لديها، وإذا تَبيَّن أن نسبة كبيرة منها من المؤسسات المالية عبر الوطنية، فإن تطبيق خيار وضع الحدود الدنيا بعدة عملات قد يسهل إجراءات العناية الواجبة والإبلاغ. وهذا هو الحال تحديدًا عندما تقدم المؤسسات المالية المبلِّغة بانتظام منتجات بأكثر من عملة واحدة. كذلك، يسمح خيار وضع الحدود الدنيا بعدة عملات للمؤسسات المالية التي تقدم منتجات بعدة عملات بتطبيق الحدود الأكثر صلة بالحساب.

٧٠. عند تطبيق الحدود الدنيا بعملة أخرى غير الدولار الأمريكي، يكون من المتوقع أن تراقب الولايات القضائية تغيرات أسعار الصرف مع مرور الوقت، وإذا زادت هذه الحدود زيادة كبيرة عن القيمة المعادلة بالدولار الأمريكي، فيجب تعديل الحدود الدنيا بالعملات الأخرى بخلاف الدولار.

### *كيف يمكن تنفيذ هذا الخيار؟*

تتضمن القواعد النموذجية، سواء طريقة النقل الحرفي (المتاحة عند الطلب) أو طريقة الإشارة المرجعية (الملحق ج من مجموعة الأدوات)، هذا الخيار للسماح للمؤسسات المالية المُبلغة بتطبيق الحدود الدنيا بالدولار الأمريكي، أو ما يعادله بالعملات الأخرى.

عندما تتيح الولاية القضائية هذا الخيار للمؤسسات المالية المبلِّغة لديها، يتعين عليها تكييف أنشطة التحقق المُنفذة كجزء من إطار الامتثال الإداري وفقًا لذلك، لضمان قيام المؤسسات المالية المبلغَّة باستخدام المبالغ المعادلة بالعملة ذات الصلة، دون أن يسمح ذلك بسوء الاستخدام المقصود منه الالتفاف لتجنب بذل إجراءات العناية الواجبة أو الإبلاغ.

تُشير طريقة الإشارة المرجعية إلى معيار الإبلاغ المشترك وشرحه، حيث يتضمن كلاهما مبالغ بالدولار الأمريكي. وإذا أرادت الولاية القضائية اشتراط استخدام مبالغ بالعملة المحلية، فسيتعين عليها تعديل القواعد وفقًا لذلك. وكإجراء بديل، يمكن أن تحدد الولاية ما تعتبره مبالغ معادلة بالدولار الأمريكي بعملتها الخاصة في الإرشادات التي تقدمها للمؤسسات المالية المبلِّغة.

## ٦-٣-١٥ اختيار العملة

### *ما المقصود بهذا الحكم، وبماذا يسمح؟*

يجب دومًا أن تحدد المعلومات المبلّغ عنها العملة المقوَّم بها كل مبلغ. وعلى الرغم من أن توفير هذه المعلومة ليس أمرًا اختياريًا يجب استحداثه واعتماده بالتشريعات، فإن الولايات القضائية يجب أن تدرك أنه بغض النظر عن العملة المستخدمة في التشريعات المحلية لتحديد الحدود الدنيا للمبالغ في قواعد بذل العناية الواجبة، ويجب على المؤسسات المالية المبلّغة الإبلاغ عن رصيد الحساب بالعملة المقوم بها الحساب الواجب الإبلاغ عنه.

إذا كان الحساب مقوَّمًا بأكثر من عملة، يمكن للمؤسسات المالية أن تقرر أي هذه العملات ستُستخدَم للإبلاغ عن الحساب مع مراعاة تحديد العملة المستخدمة دائمًا (شرح القسم الأول ((B)، الفقرة رقم 23 ).

## ٦-٣-١٦ التعريف الموسّع للحسابات الموجودة من قبل

### *ما المقصود بهذا الحكم، وبماذا يسمح؟*

يُصنف المعيار الحسابات على أنها "حسابات موجودة من قبل" أو "حسابات جديدة" بناءً على تاريخ فتح الحساب. وستحدد الولاية القضائية المُنفذة هذا التاريخ النهائي بما يتماشى مع جدولها الزمني للتنفيذ (انظر القسم الفرعي رقم ٦-٢-١ من مجموعة الأدوات). وينبغي إدراج هذه التواريخ في التشريعات المحلية لهذه الولايات (معيار الإبلاغ المشترك، القسم الثامن ((C)(9) و(10)).

تتمتع الولايات القضائية بخيار توسيع تعريف الحسابات الموجودة من قبل، لتشمل الحسابات التي يفتحها العملاء الموجودون مسبقًا بعد التاريخ النهائي عند استيفاء المتطلبات التالية (شرح القسم الثامن (C)، الفقرة رقم ٨٢):

- أن يملك صاحب الحساب حسابًا موجودًا من قبل لدى المؤسسة المالية (أو مؤسسة ذات صلة تابعة للولاية القضائية نفسها).
- أن تتعامل المؤسسة المالية مع كلا الحسابين كحساب واحد لأغراض تلبية المعايير الخاصة بالمتطلبات المعرفية، (المبينة في معيار الإبلاغ المشترك، القسم السابع ((A)، ولتحديد رصيد الحسابات وقيمتها عند تطبيق الحدود الدنيا.
- أن يُسمَح للمؤسسة المالية بالاعتماد على إجراءات مكافحة غسل الأموال/ تعرّف على عميلك التي تجري على الحساب السابق لتحديد الحساب اللاحق.
- لا يتطلب فتح الحساب توفير معلومات العميل الجديدة والإضافية والمعدّلة باستثناء العناية الواجبة الخاصة بالمعيار.

إذا طلبت المؤسسة المالية أيًا من معلومات العميل الجديدة أو الإضافية أو المعدّلة، سواء كانت متعلقة بمتطلبات مكافحة غسل الأموال/ تعرّف على عميلك أم لا، أو حصلت عليها بطريقةٍ أخرى، فإنها بذلك لا تفي بالشروط، وفي هذه الحالة يجب التعامل مع الحساب بصفته حسابًا جديدًا.

### *متى يُمكن أن تستفيد الولايات القضائية من هذا الحكم؟*

سيعني هذا الخيار أن المؤسسات المالية بإمكانها أن تعتمد على إجراءات العناية الواجبة الخاصة بالحسابات الموجودة من قبل في الحالات التي تفتح فيها حسابات للعملاء الحاليين دون الحاجة إلى معلومات أو توقيعات إضافية.

وقد ترغب الولايات القضائية في تضمين هذا الخيار للحد من عبء التزام كافة المؤسسات المالية القائمة التي تربطها علاقات بالعملاء بإجراءات العناية الواجبة. وعند استيفاء كافة الشروط، لن تضطر المؤسسة المالية المبلّغة إلى اتباع إجراءات بذل العناية الواجبة المعتادة للحسابات الجديدة، لتحدد ما إذا كان صاحب الحساب، أو الشخص المسيطر، شخصًا واجب الإبلاغ عنه عند فتح الحساب.

### كيف يُمكن تنفيذ هذا الخيار؟

كي تتيح الولاية القضائية هذا الخيار، عليها أن تستعيض عن القسم الثامن (C)(9) من المعيار بالصياغة المنصوص عليها في الفقرة رقم ٨٢ من شرح هذا القسم.

*٩ - يشير مصطلح "الحساب الموجود من قبل" إلى:*

*أ. الحساب المالي الذي تحتفظ به مؤسسة مالية مبلّغة اعتبارًا من [يوم/شهر/سنة].*

*ب. أي حساب مالي تابع لصاحب الحساب، بغض النظر عن تاريخ فتح هذا الحساب، إذا ما استُوفيت الشروط التالية:*

*١) أن يملك صاحب الحساب حسابًا ماليًا - من الحسابات المُصنفة بأنها موجودة من قبل بموجب الفقرة الفرعية (C)(9)(a) - لدى المؤسسة المالية المبلّغة (أو لدى أي مؤسسة ذات صلة تابعة للولاية القضائية نفسها التابع لها المؤسسة المالية المبلّغة).*

*٢) أن تتعامل المؤسسة المالية المبلّغة (وأي مؤسسة ذات صلة تابعة للولاية القضائية نفسها التابعة لها المؤسسة المالية المبلّغة عند الاقتضاء) مع كلا الحسابين الماليين السابق ذكرهما، وأي حسابات مالية أخرى تابعة لصاحب الحساب - من الحسابات المصنفة بأنها حسابات موجودة من قبل بموجب الفقرة الفرعية (C)(9)(b), كحساب مالي واحد لأغراض الإيفاء بمعايير المتطلبات المعرفية المنصوص عليها في الفقرة (A) من القسم السابع، ولأغراض تحديد رصيد أي من الحسابات المالية، وقيمتها، عند تطبيق أي من الحدود الدنيا للحسابات.*

*٣) بالنسبة للحسابات المالية الخاضعة لإجراءات مكافحة غسل الأموال/ تعرّف على عميلك، يُسمح للمؤسسات المالية المبلّغة أن تستوفي مثل هذه الإجراءات للحسابات المالية بالاعتماد على الإجراءات التي أُجريت للحسابات الموجودة من قبل، الموضحة في الفقرة الفرعية (C)(9)(a)*

*٤) لا يتطلب فتح الحساب المالي أن يقوم صاحب الحساب بتقديم معلومات العميل الجديدة، أو الإضافية، أو المعدّلة، إلا لأغراض معيار الإبلاغ المشترك.*

تتضمن القواعد النموذجية، سواء طريقة النقل الحرفي (المتاحة عند الطلب) أو طريقة الإشارة المرجعية (الملحق ج من مجموعة الأدوات)، هذا الخيار.

في حالة قيام الولاية القضائية بتوسيع نطاق تعريف الحساب الموجود من قبل، سيتعين عليها تكييف أنشطة التحقق المُنفذة كجزء من إطار الامتثال الإداري وفقًا لذلك، لضمان تعامل المؤسسات المالية المبلّغة مع الحسابات المالية فقط بصفتها حسابات موجودة من قبل أينما استُوفيت كافة المتطلبات.

## ٦-٣-١٧ التعريف الموسّع للكيان ذي الصلة

### ما المقصود بهذا الحكم، وبماذا يسمح؟

يُعرّف المعيار "الكيان ذو الصلة" بكيان آخر، بأنه الكيان الذي يتحكم فيه أي كيان في الآخر، أو أينما يخضع كلا الكيانين لسيطرة مشتركة (معيار الإبلاغ المشترك، القسم الثامن (4)(E)) ولهذا الغرض، تشمل السيطرة الملكية المباشرة أو غير المباشرة لأكثر من ٥٠ في المئة من الأصوات الممثلة للكيان وقيمته.

طبقًا لهذا التعريف، لا تتأهل الصناديق الاستثمارية عادةً، ولا يجوز اعتبارها مؤسسات ذات صلة بصناديق أخرى تخضع للإدارة نفسها. وعليه، عندما توفر الولايات القضائية التعريف الموسع للحسابات الموجودة من قبل الموضح لن يتمكن مديرو الصناديق – المنفذون لالتزامات بذل العناية الواجبة - من استخدام هذا الخيار مع عملائهم الحاليين الذين يفتحون حسابات بأموال مختلفة خاضعة لذات الإدارة.

تتيح الولايات القضائية خيار توسيع تعريف المؤسسة ذات الصلة للسماح للكيانات الاستثمارية بتطبيق التعريف الموسّع للحسابات الموجودة من قبل عند بذل العناية الواجبة تجاه العملاء. وسيشمل التعريف الموسّع للمؤسسة ذات الصلة بكيان آخر، متى استوفت كافة المتطلبات التالية:

- أن يكون كلا الكيانين من الكيانات الاستثمارية المبينة في القسم الثامن، (A)(6)(b) من المعيار.
- أن يخضع كلا الكيانين لإدارة مشتركة.
- أن تفي الإدارة بالتزامات بذل العناية الواجبة لكلا الكيانين.

### متى يُمكن أن تستفيد الولايات القضائية من هذا الحكم؟

يجب على الولايات القضائية التي تنظر في توسيع تعريف الحسابات الموجودة من قبل أن تأخذ في اعتبارها هذا التعريف الموسّع للكيان ذي الصلة، لتسمح للكيانات الاستثمارية بالاعتماد على إجراءات بذل العناية الواجبة الخاصة بالحسابات الموجودة من قبل، واستخدامها مع الحسابات المفتوحة بعد التاريخ النهائي للحساب الجديد.

### كيف يُمكن تنفيذ هذا الخيار؟

كي تتيح الولاية القضائية هذا الخيار، عليها أن تستعيض عن القسم الثامن (4)(E) من المعيار بالصياغة المنصوص عليها في الفقرة رقم 82 من شرح القسم الثامن (C)(9)

*٤. يُعتبر الكيان "كيانًا ذا صلة" بكيانٍ آخر، إذا (أ) تحكم أي منهما في الآخر؛ أو (ب) أينما يخضع كلا الكيانين لسيطرة مشتركة؛ أو (ج) أن يكون كلا الكيانين من الكيانات الاستثمارية المبينة في الفقرة الفرعية (أ)(٦)(ب)، ويخضعان للإدارة المشتركة، وأن تفي الإدارة بالتزامات بذل العناية الواجبة لكلا الكيانين. ولهذا الغرض، تشمل السيطرة الملكية المباشرة أو غير المباشرة لأكثر من ٥٠ في المئة من الأصوات الممثلة للكيان وقيمته*

تتضمن القواعد النموذجية، سواء طريقة النقل الحرفي (المتاحة عند الطلب) أو طريقة الإشارة المرجعية (الملحق ج من مجموعة الأدوات)، هذا الخيار.

## ٦-٣-١٨ إعفاء الأسهم لحاملها الصادرة عن جهات الاستثمار الجماعي المُعفاة من الضرائب

### *ما المقصود بهذا الحكم، وبماذا يسمح؟*

ينص معيار الإبلاغ المشترك على فئة من المؤسسات المالية غير المبلِّغة، أو ما يوصف بأنه "جهة الاستثمار الجماعي المُعفاة من الضرائب". وتُعد هذه الجهات في جوهرها مؤهلة للإعفاء إن كانت منظمة، وكانت كافة الحصص بها مملوكة لأشخاص لا يجب الإبلاغ عنهم. وفي حال امتلكت الكيانات غير المالية السلبية بعض الحصص، فلا يُعتبر أي من الأشخاص المسيطرين عليها أشخاصًا يجب الإبلاغ عنهم. وببساطة يجوز للولايات القضائية – بناءً على رغبتها - أن تُعرّف جهة الاستثمار الجماعي المعفاة مستعينةً بالفقرة الأولى فقط من تعريفها الوارد في المعيار، وكذا يوجد نص إضافي اختياري يجوز أن تستخدمه الولايات الراغبة في استبعاد جهات الاستثمار الجماعي التي أصدرت أسهمًا لحاملها. ويخضع هذا الامتياز للشروط الواردة في معيار الإبلاغ المشترك، القسم التاسع (B) (٩)، ولا سيما عندما تقوم جهة الاستثمار الجماعي بالآتي:

أ. عدم إصدار أي شهادات أسهم في صورة أسهم لحاملها بعد تاريخ محدد، شريطة أن يسبق تاريخ بدء تطبيق المعيار في الولاية القضائية.

ب. التنازل عن أي أسهم لحاملها، وسحبها من التداول بشرائها من المساهمين عند التسليم.

ج. اتخاذ إجراءات بذل العناية الواجبة الخاصة بالمعيار عند طرح هذه الأسهم للاسترداد أو أي مدفوعات أخرى، وأن تبلغ عن أي معلومات وفقًا لذلك.

د. العمل بسياسات وإجراءات لاسترداد مثل هذه الأسهم أو تجميدها في أقرب وقت ممكن، وفي أي حال، بحلول تاريخ معين، قد يكون لاحقًا للتاريخ الأول المذكور أعلاه في النقطة (أ)، وخلال فترة لا تتجاوز ما يعد فترة معقولة وكافية تتمكن خلالها جهات الاستثمار الجماعي من ترتيب الأسهم لحاملها الموجودة.

### *متى يُمكن أن تستفيد الولايات القضائية من هذا الحكم؟*

في الممارسة العملية، وبشكلٍ عام، لن يُفرَض على جهات الاستثمار الجماعي - التي تُعد كيانات استثمارية يمتلك حصصها أشخاص غير واجب الإبلاغ عنهم - أي التزامات بالإبلاغ، بصرف النظر عما إذا كانت مؤهلة لتُصنَّف ضمن هيئات الاستثمار الجماعي المعفاة أم لا. وقد يكون هذا الشرط المُؤهل مهمًا للالتزامات الأخرى المفروضة على الكيان الاستثماري كأي التزامات متعلقة بإيداع وتقديم التقارير الصفرية في الولاية القضائية. وبإعمال هذا الحكم الاختياري وتطبيقه، سترفع الولايات القضائية أيضًا مثل هذه الالتزامات عن كافة جهات الاستثمار الجماعي التي تفي بالمتطلبات حتى إن أصدرت أسهمًا لحاملها.

### *كيف يُمكن تنفيذ هذا الخيار؟*

تتضمن القواعد النموذجية، سواء طريقة النقل الحرفي (المتاحة عند الطلب) أو طريقة الإشارة المرجعية (الملحق ج من مجموعة الأدوات)، هذا الخيار المدرج ضمنًا في المعيار.

في الممارسة العملية، يجوز أن تختار الولايات القضائية تعديل تشريعاتها المحلية أو القواعد النموذجية، لمنع احتمالية انطباق تعريف هيئات الاستثمار الجماعي المعفاة من الضرائب على جهات الاستثمار الجماعي التي سبق أن أصدرت أسهمًا لحاملها.

## ٦-٣-١٩ الأشخاص المسيطرون على الصناديق الاستئمانية

### *ما المقصود بهذا الحكم، وبماذا يسمح؟*

عند تنفيذ إجراءات بذل العناية الواجبة لأغراض المعيار، دائمًا ما يُعتبر الموصي (الموصون)، والوصي (الأوصياء)، والرقيب (الرقباء)، والمستفيد (المستفيدون)، وكذا أي شخص طبيعي يُمارس السيطرة الفعلية النهائية على صندوق استئماني أشخاصًا مسيطرين. ويمكن أن يكون المستفيدون من هذه الصناديق أشخاصًا يحق لهم الحصول على مزايا إلزامية، أو مزايا تقديرية (أو مخصصات موزعة) في مرحلة ما.

وعندما تكون الصناديق الاستئمانية مؤسساتٍ مالية، ينص المعيار على معاملة من لهم الحق في الحصول على مزايا استنسابية، باعتبارهم مستفيدين فقط خلال فترة الإبلاغ ذات الصلة، في حال حصولهم على المخصصات الموزعة (معيار الإبلاغ المشترك، القسم الثامن (4)(C)، الفقرة رقم ٧٠).

عند تطبيق المعيار، قد تسمح الولايات القضائية للمؤسسات المالية المُبلِّغة بالمواءمة بين نطاق المستفيدين من الصندوق الاستئماني الذين يتم التعامل معهم على أنهم أشخاص مسيطرون، والنطاق المحدد للمستفيدين من الصناديق الاستئمانية التي تُعد مؤسسات مالية. وفي الممارسة العملية، يعني ذلك اعتبار المستفيدين التقديريين للصندوق الاستئماني أشخاصًا مسيطرين خلال فترات الإبلاغ فقط عند تلقِّي المخصصات المُوزعة. وعليه، تلتزم المؤسسات المالية المبلِّغة فقط بالإبلاغ عن المزايا التقديرية خلال السنة التي يتلقى خلالها هؤلاء المستفيدون المخصصات الموزعة من الصندوق الاستئماني.

### *متى يُمكن أن تستفيد الولايات القضائية من هذا الحكم؟*

عند تنفيذ هذا الخيار، لن تضطر المؤسسات المالية إلى تحديد المستفيدين التقديريين من الصندوق الاستئماني والإبلاغ عنهم، حتى تتأكد من حصولهم على المخصصات الموزعة من الصندوق. أما في حالة عدم تنفيذه، فستخضع المؤسسات المالية لالتزامات الإبلاغ عن المستفيدين المحتملين (غير المؤكدين) من الصناديق الاستئمانية، حتى دون إتمام عمليات التوزيع. وهذه المعلومات ليست بنفس الأهمية للولايات القضائية المتلقية، حيث أن الممول لم يحصل فعليًا على أي دخل، أو من غير المؤكد تلقِّيه لأي دخل.

ولا يُشترط بالضرورة تقليل التزامات بذل العناية الواجبة، فالمؤسسات المالية مُلزَمة في كافة الأحوال بالحصول على معلومات كافية لتحديد هوية المستفيدين. وعند العمل بهذا الخيار في الولايات القضائية، يتوجب على مؤسساتها المالية أيضًا ضمان وجود ضوابط، وإعمالها لتحديد موعد إتمام عمليات توزيع مخصصات الصناديق. وقد تبنَّت الولايات القضائية التي تعترف بالصناديق الاستئمانية أو غيرها من الترتيبات القانونية المماثلة هذا الخيار وطبقته على نطاق واسع، لأنه يضمن تلقِّي شركاء التبادل للمعلومات الأوثق صلةً.

### *كيف يمكن تنفيذ هذا الخيار؟*

يمكن تنفيذ هذا الخيار إما بالإشارة إلى الفقرة ٧٠ من شرح القسم الثامن (C4) من المعيار، الخاصة بتعريف الأشخاص المسيطرين، أو إضافة الفقرة التالية لتعريف الأشخاص المسيطرين:

> *المستفيد (المستفيدون) من الصناديق الاستئمانية هو شخص له الحق في تلقِّي - بشكلٍ مباشر أو غير مباشر (من خلال وكيل على سبيل المثال)، أو ربما يتلقى - بشكلٍ مباشرٍ أو غير مباشر – مخصصات تقديرية موزعة من الصندوق الاستئماني. ولهذا الغرض، سيتم التعامل مع المستفيدين الذين قد يتلقون مثل هذه المخصصات الموزعة من الصندوق الاستئماني كمستفيدين فقط، في حالة تَلقِّيهم تلك المخصصات خلال السنة التقويمية، أو خلال فترة الإبلاغ المناسبة الأخرى (أي أن المخصصات قد سُددت بالفعل، أو استُحق سدادها). وينطبق الأمر ذاته على معاملة الشخص الواجب الإبلاغ عنه بوصفه مستفيدًا من الترتيبات القانونية المشابهة أو المعادلة للصندوق الاستئماني أو المؤسسات الشبيهة.*

تتضمن القواعد النموذجية، سواء طريقة النقل الحرفي (المتاحة عند الطلب) أو طريقة الإشارة المرجعية (الملحق ج من مجموعة الأدوات)، هذا الخيار.

وعندما تتيح الولاية القضائية هذا الخيار للمؤسسات المالية المبلِّغة لديها، يتعين عليها تكييف أنشطة التحقق المُنفذة كجزء من إطار الامتثال الإداري وفقًا لذلك، كي تضمن قيام المؤسسات المالية المبلِّغة - التي تطبّق هذا النهج – تنفيذ ما يلزم ويكفي من الإجراءات التي تضمن الإبلاغ عن المعلومات في كل مرة يتلقى فيها المستفيدون التقديريون المخصصات الموزعة

## ٦-٣-٢٠ النهج الشامل والخيارات المشابهة

### *ما المقصود بهذا الحكم، وبماذا يسمح؟*

تستهدف إجراءات بذل العناية الواجبة الضمنية الخاصة بالمعيار (وبالتحديد إجراءات الحسابات الموجودة من قبل) تحديد أصحاب الحسابات والأشخاص المسيطرين المُحتمل إقامتهم لأغراض ضريبية في أي ولاية قضائية مدرجة في القائمة المحلية للولايات القضائية المعنية بالإبلاغ، وذلك خلال فترة تنفيذ إجراءات بذل العناية الواجبة، أو في حالة تغير الظروف. ولكن ربما تختار الولايات القضائية تجاوز هذا الشرط، وتعتمد ما يسمَّى "النهج الشامل".

يشير هذا النهج إلى توسيع نطاق إجراءات بذل العناية الواجبة لتشمل إلزام المؤسسات المالية المبلِّغة بتحديد كافة أصحاب الحسابات، والأشخاص المسيطرين المقيمين لأغراض ضريبية في أي ولاية قضائية أخرى، وليس فقط تلك المُدرجة في قائمة الولايات القضائية المعنية بالإبلاغ، وجمع معلومات عنهم.

لا يتطلب النهج الشامل من المؤسسات المالية المبلِّغة الإبلاغ عن بعض المعلومات الإضافية (مثل المعلومات المتعلقة بالأشخاص المقيمين لأغراض ضريبية في الولايات القضائية غير المدرجة في قائمة الولايات القضائية المعنية بالإبلاغ). وفي الممارسة العملية، يعني ذلك احتفاظ المؤسسات المالية وحدها فقط بالمعلومات. ومع ذلك، من الممكن اتباع هذا النهج، ومطالبة المؤسسات المالية بتحديد كافة أصحاب الحسابات، والأشخاص المسيطرين المقيمين لأغراض ضريبية في ولاية قضائية أخرى والإبلاغ عنهم. وأُطلق على هذا النهج، "النهج الأشمل"، ويتطلب هذا النهج إبلاغ الإدارة الضريبية فقط بالمعلومات دون تبادلها أوتوماتيكيًا، لعدم وجود التزام أو أساس قانوني للقيام بذلك.

وأخيرًا، قد تنتهز الولاية القضائية فرصة تطبيق المعيار لتعزيز شفافية الحسابات المالية المملوكة محليًا للمقيمين بها لأغراض ضريبية، وتطبيق نظام إبلاغ محلي عن طريق إلزام المؤسسات المالية بالإبلاغ أيضًا عن بيانات المعيار المتعلقة بالمقيمين بها لأغراض ضريبية.

### *متى يمكن أن تستفيد الولايات القضائية من هذا الحكم؟*

يكثر استخدام النهج الشامل (حيث يتم تطبيقه فيما يقرب من ٨٠% من مُطبقي معيار الإبلاغ المشترك). وتطبق الولايات القضائية هذا النهج على أساس المكاسب المحتمل تحقيقها على مستويي المؤسسات المالية المبلِّغة والولاية القضائية المُنفذة.

وقد يعني عدم اعتماد النهج الشامل أن المؤسسات المالية المبلّغة قد تضطر إلى إعادة النظر في إجراءات بذل العناية الواجبة عبر حساباتها المالية في كل مرة تُضاف فيها ولايات قضائية جديدة للقائمة المحلية للولايات القضائية المعنية بالإبلاغ. وسيتوجب إعادة تنفيذ خطوات بذل العناية الواجبة التي يمكن أن تستغرق وقتًا طويلًا - كالبحث في السجلات الورقية - عبر كافة الحسابات مرة أخرى لتحديد ما إذا كانت هذه الحسابات قد أصبحت تخضع لشروط وجوب الإبلاغ أم لا.

وهنا سيعني النهج الشامل أن المؤسسات المالية المبلِّغة ستكون قد أتمت بالفعل إجراءات بذل العناية الواجبة بحلول وقت توسيع قائمة الولايات القضائية المعنية بالإبلاغ، لتعلم ما إذا كان لديها أي حسابات جديدة واجب الإبلاغ عنها أم لا.

وفي حين أن مكاسب معظم ما تحقق من فعالية من خلال تطبيق النهج الشامل، فإن تطبيق النهج الأشمل قد يؤدي أيضًا إلى توفير مزيد من المكاسب الخاصة بالفعالية على مستوى المؤسسات المالية المبلِّغة؛ إذ سيسمح لها بتقليل عمليات فرز المعلومات المجمّعة (أي أن المؤسسات المالية المبلِّغة لن تضطر إلى استخراج المعلومات التي لن يتم تبادلها مع ولاية قضائية أخرى عن أي عام معين).

إن لم يكن للولايات القضائية نظام إبلاغ محلي قائم يتطلب الإبلاغ عن الحسابات المالية المملوكة للمقيمين فيها لأغراض ضريبية، سيعمل توسيع نطاق المعلومات الواجب الإبلاغ عنها ليشمل كافة أصحاب الحسابات على تزويد الإدارات الضريبية بمصدر قيم للمعلومات يساعدها على التحقق من امتثال الممولين.

### *كيف يمكن تنفيذ هذا الخيار؟*

تتضمن القواعد النموذجية، سواء طريقة النقل الحرفي (المتاحة عند الطلب) أو طريقة الإشارة المرجعية (الملحق ج من مجموعة الأدوات)، خيار النهج الشامل من خلال تعريف الولاية القضائية المعنية بالإبلاغ.

إذا نظرت الولاية القضائية في إمكانية تطبيق النهج الأشمل، أو الاستفادة من تطبيق المعيار لتنفيذ نظام إبلاغ محلي، يتعين عليها تكييف القواعد النموذجية بناءً على ذلك.

# ٧. ضمان التطبيق الفعال

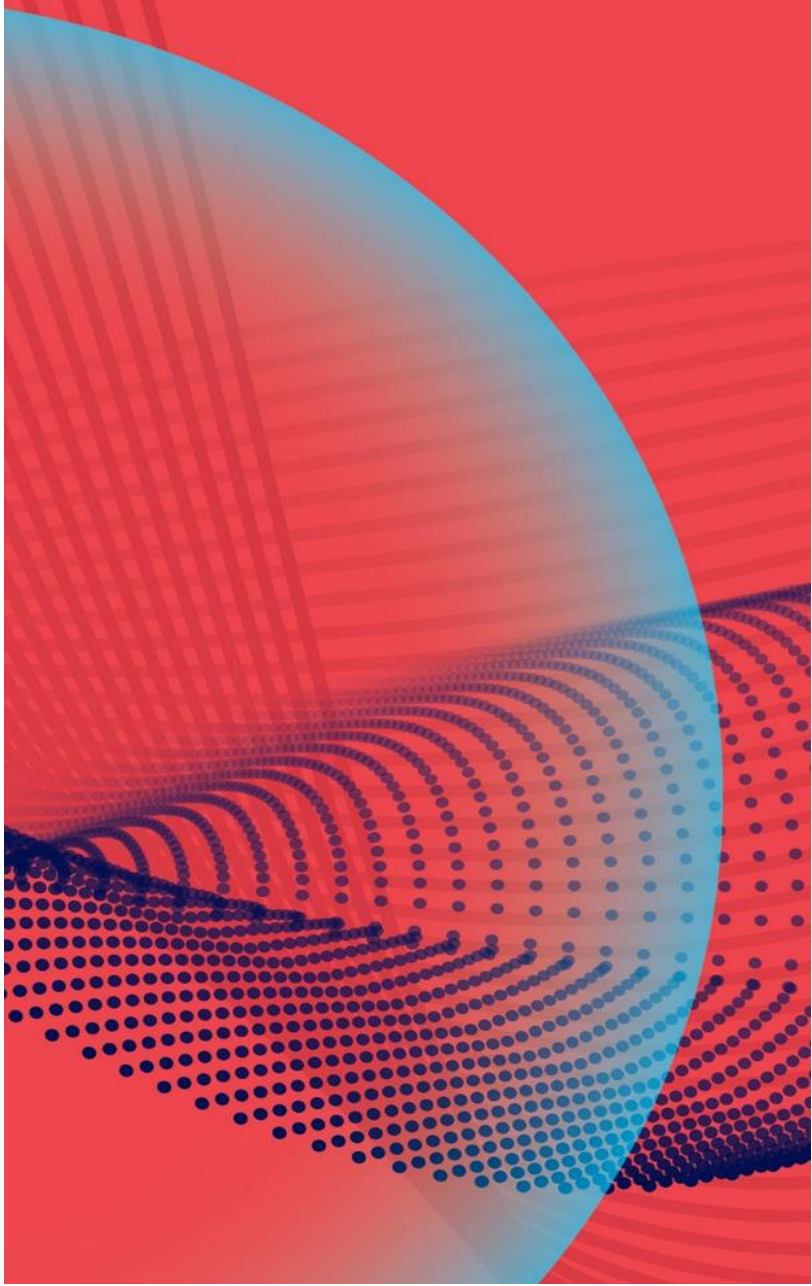

## ٧-١ إطار عمل الامتثال الإداري

يجب أن تكفل الولاية القضائية في التطبيق العملي تنفيذ المؤسسات المالية المبلِّغة إجراءات العناية الواجبة والإبلاغ على النحو الصحيح، وتتضمن ما يلي:

متطلب يُلزم الولايات القضائية بأن تضع إطارًا إداريًا لضمان فعالية تطبيق معيار الإبلاغ المشترك (الشروط المرجعية، المعيار رقم (١)، الفعالية في التطبيق العملي). ويجب أن يقوم إطار عمل الامتثال الإداري على استراتيجية تمكِّن الولايات القضائية التي تطبق المعيار من تيسير الامتثال الطوعي واتخاذ التدابير الملائمة لإنفاذه عند تحديد مواطن القصور.

هذا القسم من مجموعة الأدوات يُبرز الجوانب التي يجب مراعاتها عند التخطيط لتطبيق فعال للمعيار.

قدم منتدى إدارة الضرائب دليلًا إرشاديًا أكثر تحديدًا بشأن ضمان امتثال المؤسسات المالية لالتزاماتها المعنية بمعيار الإبلاغ المشترك[٧١].

### ٧-١-١ استراتيجية الامتثال

ضمانًا لامتثال المؤسسات المالية للمتطلبات المذكورة في المعيار، يجب أن تعد الولاية القضائية التي تطبق المعيار استراتيجية لهذا الغرض. ولا تُعنَى هذه الاستراتيجية بوضع كل ما يلزم من خطوات وتدابير فحسب، باعتبارها جزءًا من إطار عمل فعال للامتثال الإداري، وإنما يجب أن تكون الأساس الذي يضمن تحديد المخاطر الصحيحة وجمع الموارد وفقًا لذلك. وتتضمن العناصر الرئيسية اللازم إدراجها في الاستراتيجية ما يلي:

- ضمان أن تُمنح السلطة (السلطات) المسؤولة عن الإشراف على تطبيق المعيار ما يلزمها من صلاحيات لإنفاذ المتطلبات.
- ضمان أن تحدد وتخصص السلطة (السلطات) المسؤولة عن الإشراف على تطبيق المعيار ما يلزمها من موارد (مالية وبشرية وتقنية) للتأكد من التطبيق الفعال للمعيار.
- إجراء تقييم للمخاطر لفهم مخاطر الامتثال، بما فيها المخاطر المحددة بالولاية القضائية المعنية، واستخدام تلك المعلومات لتصميم استراتيجيات لمعالجة هذه المخاطر.

---

٧١. منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠٢٠)، Automatic Exchange of Information: Guide on Promoting and Assessing Compliance by Financial Institutions، المرجع نفسه.

- إعداد خطة امتثال تغطي جميع الجوانب الرئيسية المذكورة في الشروط المرجعية، مع الأنشطة التي يجب مباشرتها في شكل نهج مرحلي وجداول زمنية واضحة.
- تطبيق استراتيجيات تشجع الامتثال الطوعي.
- إعداد وتطبيق الإجراءات المطلوبة للقيام بالفحوص والتحقق من الامتثال.
- وضع آليات إنفاذ ضمانًا لمعالجة عدم الامتثال.
- تقييم وتحسين خطة الامتثال بصورة دورية وعند الاقتضاء، بما في ذلك تجديد تقييم المخاطر.
- متابعة أي ملاحظات أو إخطارات من الشركاء في تبادل المعلومات.

يجب أن تحدد الاستراتيجية الأطراف المعنية المختلفة داخل السلطات الرئيسية المسؤولة عن تطبيق المعيار وخارجها، وتوزيع المسؤوليات ذات الصلة ضمانًا للامتثال في التطبيق العملي. ويجب توثيق الاستراتيجية ومتابعتها بصورة منتظمة، في ظل الإحصاءات المجمَّعة بشأن أنشطة الامتثال التي تمت والعقوبات التي فُرضت.

## ٧-١-٢ تشجيع الامتثال الطوعي

يصاحب تطبيق المعيار عدد من التحديات الجديدة التي تواجهها المؤسسات المالية فيما يتعلق بضرورة فهمها للإجراءات الجديدة وتنفيذها. ونقطة البدء في إطار عمل فعال للامتثال هي تشجيع المؤسسات المالية على الامتثال الطوعي للمتطلبات الجديدة من خلال أنشطة رفع مستوى الوعي والتثقيف والتواصل والتعميم.

### *التواصل والتثقيف والإرشاد*

يجب النهوض بأنشطة مكثفة للتواصل والتعميم مع المؤسسات المالية بصورة منتظمة حول تطبيق معيار الإبلاغ المشترك، بدءًا من تاريخ التزام الولاية القضائية حتى أول موعد نهائي للإبلاغ عن المعلومات. والهدف من ذلك ضمان إدراك المؤسسات المالية المبلِّغة بالتزاماتها، بما فيها مراجعة حساباتها المالية وتحديد الحسابات الواجب الإبلاغ عنها، ثم الإبلاغ عن المعلومات الدقيقة إلى السلطة الضريبية في الوقت المحدد. ويمكن القيام

بأنشطة التواصل والتعميم من خلال قنوات مختلفة، كما يلي:

- اجتماعات منتظمة مع ممثلي المؤسسات المالية، مثل اتحادات القطاع المالي (اتحاد المصارف، واتحاد شركات التأمين، واتحاد مقدمي الصناديق الائتمانية وشركات تقديم الخدمات)، وذلك لمناقشة المسائل القانونية والتقنية المتعلقة بتطبيق المعيار.
- نشرات دورية و/أو إحاطات القطاع بشأن كل الالتزامات المستقبلية، بما فيها معالجة المسائل المتداخلة في القطاع. ويمكن أن يطابق مضمون كل نشرة وإحاطة دورة الإبلاغ التي تذكِّر بالوقت المحدد للخطوات اللازم التركيز عليها.
- نماذج التعلم الإلكتروني لتقديم إرشادات إلى المؤسسات المالية المبلِّغة (مثل التعريف بمعايير الإبلاغ المشترك، والمعايير اللازمة لتحديد وضع المؤسسات المالية المبلِّغة، ومتطلبات بذل العناية الواجبة).
- ورش العمل، والندوات بالحضور الشخصي أو عبر الإنترنت التي تغطي التطبيق العملي، بما في ذلك المتطلبات التقنية لشرح المفاهيم المستغلقة والرد على الأسئلة الموجهة من القطاع المالي.
- قسم على موقع السلطة (السلطات) المسؤولة للإجابة على الأسئلة الشائعة، وصناديق بريد وأرقام هواتف مخصصة للتعامل المباشر مع أسئلة المؤسسات المالية.
- صفحات على الإنترنت مخصصة لكل المعلومات التي تتضمن إرشادات تفصيلية يمكن أن تعثر عليها المؤسسات المالية وتتعلق بتطبيق معيار الإبلاغ المشترك.
- اجتماعات مع الجهات الرقابية للقطاع المالي لرفع مستوى وعيها لمسؤوليات الإشراف على الالتزامات المتعلقة بتطبيق معيار الإبلاغ المشترك - إذا أنيطت بمثل هذه المسؤولية. وقد يأخذ هذا شكل تدخلات في جلساتها التدريبية المقدمة للقطاع.

يجب تخطيط وتحديد وقت أنشطة التواصل والتعميم لضمان إحاطة جميع المؤسسات المالية بما يلزم من معلومات على النحو الصحيح، وحصولها على أي إرشادات ضرورية للوفاء بالتزاماتها ببذل العناية الواجبة والإبلاغ.

### *فهم مجتمع المؤسسات المالية وتصنيفه*

يجب تحديد مجتمع المؤسسات المالية وكيفية تصنيفه في إطار معيار

الإبلاغ المشترك، ضمانًا لعمل المعيار على النحو الفعال، مع إدراك كل المؤسسات المالية المبلِّغة بوضعها والتزاماتها. ولذا يجب أن تضع السلطة (السلطات المسؤولة) بالولاية القضائية التي تطبق المعيار عملية لتحديد مجتمع المؤسسات المالية المبلِّغة، مع الأخذ في الاعتبار النطاق الأعم لمصادر المعلومات ذات الصلة. على سبيل المثال، يمكن استخدام بعض المصادر التالية للمعلومات أو جميعها:

- قوائم المؤسسات المالية المرخصة أو التي تُشرف عليها جهات الإشراف على القطاع المالي.
- قائمة المؤسسات المالية المسجلة على موقع هيئة الإيرادات الداخلية الأمريكية، مثل المؤسسات المالية الأجنبية التي لها رقم تعريف وسيط عالمي لتحديد هوية الوسطاء لأغراض قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية (فاتكا).
- تحديد المؤسسات المالية المحتملة غير الخاضعة للتنظيم المالي، باستخدام قواعد البيانات الضريبية أو السجلات التجارية، (بتحليل نوع النشاط الذي تمارسه المؤسسة ومقارنته بقوائم المؤسسات المالية الخاضعة للتنظيم المالي وتلك الخاضعة لقانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية)، أو الحصول على معلومات من مقدمي الخدمات والوسطاء.

ويجب أن تضمن الإجراءات المتَّبعة ومصادر المعلومات المستخدمة إحاطة الولاية القضائية المنفذة علمًا بما يستجد لفهم مجتمع المؤسسات المالية المبلِّغة. ومن هنا ينبغي أن تُحدَّد الكيانات التي ينطبق عليها تعريف المؤسسة المالية المبلِّغة بعد التطبيق الأوَّلي للمعيار.

## ٧-١-٣ القيام بإجراءات التدقيق والفحص المعنية بالامتثال

### *المنظمة والموارد اللازمة للإشراف*

يجب أن تنشئ الولايات القضائية هيئة حكومية (أو هيئات) للاضطلاع بمسؤولية الإشراف على امتثال المؤسسات المالية لالتزاماتها المتعلقة بتطبيق المعيار. ويجب أن تولَى هذه الهيئة ما يكفي من صلاحيات وإجراءات، وأن تُزوَّد بالموارد الكافية للتحقق الدوري من هذا الامتثال.

وتتضمن الموارد ما يلزم من موظفين وموارد مالية وتقنية وتكنولوجيا معلومات لضمان امتثال المؤسسات المالية. ويجب أن يكون لدى الهيئة موارد بشرية مخصصة أو متوفرة لتطبيق معيار الإبلاغ المشترك، مع تحلِّيها بقدرات الامتثال (على سبيل المثال خبرة في معيار الإبلاغ المشترك، ومهارات ملائمة ومعلومات أساسية بشأن تحليل المخاطر، والتدقيق، ويُفضَّل خبرة في القطاع المالي وإدارة البيانات).

وسيعتمد حجم الموارد البشرية على عدد المؤسسات المالية ومستوى المخاطر المرتبط بتطبيقها المعيار. ومن ثم، يجب الدقة في مراعاة كفاية الموارد البشرية المعيَّنة للإشراف بصورة منتظمة.

كما أن القدرات في مجال تكنولوجيا المعلومات بالغة الأهمية لمراقبة تطبيق المؤسسات المالية المعيار والإشراف عليها. وهذا يتضمن توفير الموارد اللازمة للحصول على البيانات المبلَّغ عنها وتحليلها لغرض تقييم المخاطر، وتحديد عدم الامتثال المحتمل حدوثه، ودعم موظفي الامتثال في الاضطلاع بأنشطتهم.

ويجب أن تتَّبع السلطات الإشرافية الإجراءات الملائمة، وأن تُمنح الصلاحيات المناسبة للنهوض بمسؤولياتها. وهذا يتضمن الاطلاع على سجلات المؤسسات المالية ومنشآتها (انظر القسم الفرعي رقم ٤-٢-٦ من مجموعة الأدوات)، وعلى مصادر المعلومات الأخرى ذات الصلة بشأن نشاط المؤسسات المالية وقدرتها على فرض العقوبات حسب الأحوال (انظر القسم الفرعي رقم ٥-٢-٦ من مجموعة الأدوات).

ويجب أن تُعِد وتوثق الولاية القضائية التي تطبق المعيار أسلوب إشرافها ومنهجيته. وحسب السلطة المسؤولة عن الإشراف (مثال: السلطة الضريبية و/أو جهات الإشراف على القطاع المالي)، فمن الراجح أن تكون بعض آليات الإشراف قائمة بالفعل، ويمكن إضافتها أو تكييفها. ومع ذلك، يجب توخي الحرص في طريقة عمل الإشراف على تطبيق معيار الإبلاغ المشترك، إذا استُخدم إطار عمل إشرافي قائم، ولاسيما أن ليس كل المؤسسات المالية المبلِّغة مفروضًا عليها التزامات ضريبية أو خاضعة للجهات الرقابية لأغراض مكافحة غسل الأموال/ تمويل الإرهاب في تلك الولاية القضائية. كما يجب ضمان انتهاج الإجراءات الكافية لتحديد مخاطر التبادل الأوتوماتيكي للمعلومات والتركيز عليها، بالإضافة إلى المخاطر الأخرى التي قد تكون السلطات مسؤولة عن مراقبتها.

وقد تختار الولايات القضائية دمج أنشطة الامتثال لتطبيق معيار الإبلاغ المشترك في إجراءات التدقيق الضريبي العام، أو في عمليات التفتيش على القطاع المالي؛ أو قد تختار مباشرة أنشطة امتثال محددة ومنفصلة لتطبيق معيار الإبلاغ المشترك. وبصرف النظر عن نموذج الإشراف المختار، فلا بد من وضع إجراءات محددة للامتثال لمعيار الإبلاغ المشترك وذلك لاختلاف عمليات الفحص والتحقق.

ويجب أن تمكِّن إجراءات الامتثال السلطات الإشرافية من ضمان ما يلي:

- أن تطبق المؤسسات المالية تعريفات المؤسسات المالية المبلِّغة وغير المبلِّغة التطبيق الصحيح، وأن تبلِّغ عن المعلومات حسب المطلوب.
- أن تطبق المؤسسات المالية المبلِّغة قواعد العناية الواجبة التطبيق الصحيح على كل نوع حساب، وأن تبلِّغ بكل المعلومات المطلوبة على النحو الصحيح.
- أن تراجَع بصورة دورية المؤسسات المالية غير المبلِّغة والحسابات المستبعدة في الولاية القضائية المعنية (حسب الأحوال، انظر إلى القسمين الفرعيين ٦-٣-١ و٦-٣-٢) للتأكد من أنها لا تزال تمثل مخاطر منخفضة من استغلالها للتهرب من الضرائب.
- أن تُقدَّم دائما إقرارات ذاتية سارية للحسابات الجديدة.
- أن تخضع المؤسسات المالية المبلِّغة للمتابعة عندما تبلِّغ عن حسابات غير موثقة.
- ألا تراوغ المؤسسات المالية أو الأشخاص أو الوسطاء في أداء

واجباتها المعنية بإجراءات العناية الواجبة والإبلاغ.

وإذا تولَّت أكثر من سلطة مسؤولية الإشراف، يجب وضع إطار عمل للتنسيق يضمن وجود استراتيجية شاملة متسقة، ومشاركة فعالة بين السلطات المعنية، وعدم وجود فجوات في أداء المسؤوليات.

### *نهج قائم على تحديد المخاطر*

إن الخاصية المركبة للقطاع المالي وحجمه، فضلًا عن الموارد اللازمة للسلطات الإشرافية، تجعل من الصعب على كل المؤسسات المالية المبلِّغة مباشرة نفس أنشطة الامتثال في نفس الفترة المحددة. ولذا من الضروري تبنِّي نهج قائم على تحديد المخاطر والمعلومات الكافية لتحديد أولوية الموارد المطلوبة

للمجالات التي تشكل أعلى مستويات المخاطر بشأن التطبيق الفعال لمعيار التبادل الأوتوماتيكي للمعلومات، سواء فيما يخص المؤسسات المالية المبلِّغة التي قد تشكل أعلى مستويات المخاطر، والتركيز على الأنشطة في المجالات التي تشكل أعلى مستويات المخاطر.

ويجب توثيق عملية تقييم المخاطر وتضمين شرح للعوامل التي روعيت ومصادر المعلومات التي استُخدمت لتحديد المخاطر. وفيما يلي بعض العوامل الممكنة:

- حجم المخاطر القائمة المعروفة في القطاع المالي.
- وجود آليات الإشراف الحالية ومدى قوتها.
- الامتثال الحالي للقواعد التنظيمية لمكافحة غسل الأموال/ تمويل الإرهاب.
- الامتثال للقوانين الضريبية.
- دقة التوقيت ودرجة اكتمال عملية الإبلاغ وجودته.
- معلومات عن الأخطاء، أو عما تُخطر به الولايات القضائية الشريكة من اشتباه في عدم الامتثال (من خلال الإخطارات المتسلَّمة بموجب القسم رقم ٤ من الاتفاق المتعدد الأطراف للسلطة المختصة بشأن التبادل الأوتوماتيكي لمعلومات الحسابات المالية، أو ما يعادله).

ويجب أن تذكر استراتيجية الامتثال الموثقة الخطوات المختلفة اللازم اتِّباعها، بما فيها تحديد المخاطر وتعيين أولوياتها ومعالجتها ومتابعتها، وكذا تقييم مستوى أهمية بعض المخاطر مع مرور الوقت.

### *إجراءات التدقيق المكتبي والميداني*

إن أحد المكونات الحيوية في استراتيجية الامتثال هو التحقق من امتثال المؤسسات المالية امتثالًا كاملًا لمتطلبات المعيار في التطبيق العملي. ويمكن النهوض بأنشطة التحقق من خلال إجراءات التدقيق المكتبي والميداني على حد سواء، بهدف ضمان قيام المؤسسات المالية بما يلي: (١) أن تبلِّغ حسب المطلوب، و(٢) أن تكون المعلومات المبلَّغ عنها كاملة ودقيقة. على سبيل المثال، فيما يتعلق بالمعلومات المجمَّعة عن الحسابات المالية، يجب التأكد من خلال إجراءات التدقيق من الحصول دائمًا على نقاط البيانات الرئيسية الخاصة برقم التعريف الضريبي وتواريخ الميلاد، عندما تُطلب في إطار تطبيق المعيار.

إضافةً إلى ذلك، يجب ضمان منح السلطات الصلاحيات المطلوبة لأداء هذه الإجراءات للتحقق، التي تتعلق بأمور منها النطاق الكامل للمؤسسات المالية الخاضعة لتطبيق المعيار (بعبارة أخرى، المؤسسات المالية الخاضعة للجهات الرقابية وغير الخاضعة لها على حد سواء).

وفيما يلي بعض الجوانب الأخرى التي يجب توخي الدقة في التحقق منها:

- الإجراءات القائمة للتحقق من الحصول دائما على الإقرارات الذاتية للحسابات الجديدة.
- الحسابات غير الموثقة لفهم أسباب الإبلاغ عن عدم توثيقها، والتأكد من أن هذا التعريف استُعمل الاستعمال الصحيح، ومن أن الإجراء اللازم والمستمر لبذل العناية الواجبة لا يزال يُطبَّق.
- الكشف عن محاولات المراوغة ومعالجتها عند تحديدها.
- التحقق من صحة تطبيق المؤسسات المالية غير المبلِّغة وفئات الحسابات المستبعدة. ويجب أن يتضمن إجراء التحقق فحص مدى توافق أنشطة أعمال المؤسسات المالية غير المبلِّغة مع معايير الإبلاغ المشترك، وإذا كانت هذه المؤسسات تصنف نفسها التصنيف الصحيح. كما يجب أن تكفل عملية التحقق أن قائمة الحسابات المستبعدة تطبقها المؤسسات المالية على النحو الصحيح.

### ٧-١-٤ فرض العقوبات حسب الاقتضاء

من المتوقع أن تكون الولايات القضائية التي تطبق المعيار قد وضعت آليات إنفاذ لمعالجة عدم امتثال المؤسسات المالية المبلِّغة. وعلى الرغم من احتمالات تبنِّي الولايات القضائية نهج تعاوني "هبوط اضطراري (نهج تدريجي)" في بادئ الأمر، فلا بد أيضًا من وجود آليات قانونية وإدارية تمكِّن السلطات الإشرافية من فرض عقوبات عند الكشف عن عدم الامتثال لمتطلبات معيار الإبلاغ المشترك. وتتضمن ما يلي:

- تحديد السلطات المسؤولة عن فرض العقوبات، وضمان امتلاكها

صلاحيات تنفيذها على جميع المؤسسات المالية (بعبارة أخرى، المؤسسات المالية الخاضعة وغير الخاضعة للجهات الرقابية).

- الإخطار بإمكانية فرض عقوبات، باعتبار ذلك جانبًا من جوانب أنشطة التثقيف.
- إعداد الإجراءات اللازمة لإخطار المؤسسات المالية المبلِّغة عند الكشف عن عدم الامتثال، وتسجيل العقوبة الفعلية.
- في حالة فرض غرامات مالية، شرح أسباب فرضها وتحصيلها.
- يجب أن تضمن الإجراءات تطبيق تدابير الإنفاذ في الوقت الصحيح، بما في ذلك في الأوقات التي تشترك فيها سلطات إنفاذ مختلفة.

### ٧ـ١ـ٥ التعاون مع الشركاء في تبادل المعلومات بشأن الامتثال وإنفاذه

أحد مصادر المعلومات التي يمكن أن تستعين بها الولايات القضائية للكشف عن عدم الامتثال المحتمل وقوعه هو المعلومات المقدمة من الولايات القضائية الشريكة. فعند استعمال المعلومات المقدمة من شريك في تبادل المعلومات، قد تكشف الولاية القضائية التي تتلقى المعلومات عن أخطاء أو اشتباه في امتثال المؤسسة المالية المبلِّغة القائمة في الولاية القضائية التي ترسل المعلومات. ومن المتوقع أن تُخطر الولاية القضائية التي تتلقى المعلومات الولاية القضائية التي ترسل المعلومات بهذه الأخطاء أو بالاشتباه في عدم الامتثال.

من المتوقع كذلك أن يكون لدى الولايات القضائية إجراءات لمتابعة أي مراسلات من الشركاء في تبادل المعلومات تفيد بوقوع أخطاء أو اشتباه في عدم الامتثال، باعتبار ذلك جزءًا من استراتيجية الامتثال التي أعدتها الولايات القضائية المعنية (مثلا، من خلال الإخطارات التي جرى تسلُّمها وفق القسم رقم ٤ من الاتفاق المتعدد الأطراف للسلطة المختصة بشأن التبادل الأوتوماتيكي لمعلومات الحسابات المالية، أو ما يعادله). وعند تسلُّم الولايات القضائية هذه الإخطارات، من المتوقع أن تسير في معالجة وحل المشاكل التي أثارها الشركاء في تبادل المعلومات. وقد يتضمن هذا الاتصال بالمؤسسة المالية المعنية لتوضيح المشاكل والحصول على المعلومات المحدَّثة أو الصحيحة، حسب الأحوال، التي يجب إرسالها مجددًا إلى الولاية القضائية الشريكة. ومن المتوقع تقديم الإجابات في خلال ٩٠ يومًا من تسلُّم الإخطار، مع ما يُقدَّم من مستجدات في خلال ٩٠ يومًا، إذا كانت المشكلة لم تُحَل. وبإمكان الولايات القضائية تعيين شخص مسؤول أو وحدة مسؤولة لمتابعة الإخطارات، ورصد جميع الإخطارات المتسلَّمة، وضمان تقديم إجابة وما يتبعها من معلومات محدَّثة في الوقت الصحيح.

## ٧ـ٢ فعالية تبادل المعلومات

يقدم الإطار القانوني المحلي التزامات المؤسسات المالية بالإبلاغ عن المعلومات إلى السلطة المختصة في الولاية القضائية. ومن أجل الامتثال لهذه الالتزامات، يجب أن تضع الولاية القضائية آلية لتيسير هذا الإجراء المحلي

للإبلاغ. وعندما تتلقى الولاية القضائية هذه المعلومات من مؤسساتها المالية، فلا بد أن تكون قادرة على تبادل المعلومات على النحو الذي لا يفي فقط بمتطلبات المعيار، بل أيضا الذي يكون فعالاً وآمنًا.

وغالبًا ما تفضل الولايات القضائية أن تحقق هذه الأهداف بوضع حل تقني شامل مدعوم بعمليات يدوية، لجمع البيانات المحلية من المؤسسات المالية، وإعداد البيانات بما يتماشى مع المتطلبات التي تسبق إرسال البيانات في النهاية إلى الشركاء.

ويجب أن يتضمن الحل التقني إجراء فحوص، ضمانًا لجودة البيانات، وإعداد ملفات تماشيًا مع الصيغة المطلوبة للتبادل المستقبلي الذي سيتم مع كل ولاية قضائية مشارِكة. كما يجب إعداد مثل هذه الأنظمة التقنية لربطها مع نظام النقل المشترك CTS لنقل الملفات مباشرةً إلى الشركاء في تبادل المعلومات وتسلُّمها منهم كذلك.

يتضمن هذا القسم من مجموعة الأدوات نظرة عامة للاعتبارات الرئيسية التي يجب مراعاتها عند إعداد حل من الحلول التقنية، (وعادةً ما يسمَّى بوابة التبادل الأوتوماتيكي للمعلومات) لتيسير فعالية وكفاءة الإبلاغ الذي تقوم به المؤسسات المالية وإجراءات التبادل مع الولايات القضائية الشريكة.

كما يوضح كل خطوة من الخطوات الرئيسية في عملية معالجة وإعداد البيانات التي يجب أن تنظر الولايات القضائية في النهوض بها ضمانًا لفعالية المعلومات المتبادلة. وهي تتضمن خطوات متعلقة بما يلي:

- تلقِّي البيانات من المؤسسات المالية.
- إعداد البيانات المطلوب إرسالها إلى الولايات القضائية الشريكة.
- تبادل البيانات مع الولايات القضائية الشريكة.

الغرض من هذا القسم توضيح الخطوات الرئيسية لتبادل المعلومات بطريقة مبسطة ومختصرة، وليس الغرض منه أن يكون النقطة المرجعية الرئيسية لهذه الخطوات، أو لإعداد بوابة للتبادل الأوتوماتيكي للمعلومات. وترد تفاصيل كاملة عن هذه الخطوات في نمط XML لمعيار الإبلاغ المشترك ووثائق نظام النقل المشترك المشار إليها في مجموعة الأدوات هذه.

### ٧-٢-١ إعداد حل تقني: بوابة للتبادل الأوتوماتيكي للمعلومات

جرت العادة أن تسعى الولايات القضائية إلى إعداد حل تقني شامل (بوابة للتبادل الأوتوماتيكي للمعلومات) لتغطية كل جوانب عمليتي الإبلاغ المحلي والتبادل الدولي. وعادةً ما تتضمن هذه الحلول التقنية ما يلي:

- "واجهة تواصل للعملاء" يمكن من خلالها أن تقدم المؤسسات المالية بياناتها وفق معيار الإبلاغ المشترك لغرض التبادل المستقبلي.
- الإمكانات الوظيفية اللازمة لإجراء الفحوص لاعتماد البيانات ضمانًا لجودتها.
- الإمكانات الوظيفية اللازمة لإعداد حزم البيانات لكل شريك في تبادل المعلومات بالولاية القضائية.
- الإمكانات الوظيفية اللازمة للاتصال بنظام النقل المشترك لتيسير نقل البيانات من بوابة التبادل الأوتوماتيكي للمعلومات إلى شركاء الولاية القضائية، واستقبال الحزم وفق معيار الإبلاغ المشترك الواردة من الشركاء في تبادل المعلومات.
- الإمكانات الوظيفية اللازمة لإتاحة تحليل البيانات باعتباره جزءًا من إطار عمل الامتثال الإداري للولاية المعنية (انظر المربع رقم ٦).

يعطي الشكل رقم (١٥) تصورًا لبوابة التبادل الأوتوماتيكي للمعلومات واتصالها بنظام النقل المشترك.

عند إعداد بوابة للتبادل الأوتوماتيكي للمعلومات، ينبغي أن تتخذ الولاية القضائية المعنية القرارات الرئيسية بخصوص ما يلي:

- بناء بوابة للتبادل الأوتوماتيكي للمعلومات أو شراؤها.
- المتطلبات الوظيفية.
- المتطلبات التقنية، بما فيها الاعتبارات الأمنية التقنية.

**الشكل رقم (١٥): طريقة ربط الولايات القضائية بنظام النقل المشترك**

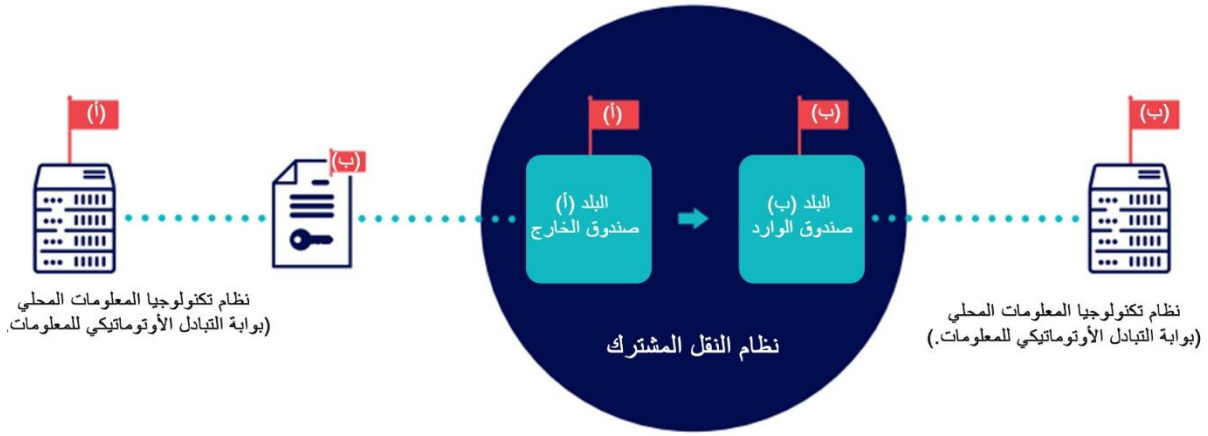


ملاحظة: بإمكان الولايات القضائية ربط بواباتها المحلية للتبادل الأوتوماتيكي للمعلومات بنظام النقل المشترك باستخدام وظيفة بروتوكول النقل الآمن للملفات SFTP أو واجهة برمجة التطبيقات API. في هذه الحالات، ستعد بوابتها للتبادل الأوتوماتيكي للمعلومات ملفًا محددًا لولايتها القضائية الشريكة، وتشفّر هذا الملف قبل نقله إلى الشريك في تبادل المعلومات من خلال نظام النقل المشترك. كذلك، إذا ربطت الولاية القضائية التي تتلقى المعلومات أنظمتها ببوابة التبادل الأوتوماتيكي للمعلومات، فإنها ستتمكن من الحصول مباشرةً على الملف المشفَّر. لذا يتيح النظام النقل من طرف إلى آخر دون الحاجة للوصول إلى نظام النقل المشترك مباشرةً.

### *التقرير بين خياري بناء بوابة للتبادل الأوتوماتيكي للمعلومات أو شرائها*

القرار الاستراتيجي الأهم الذي سيكون على الولايات القضائية اتخاذه هو الاختيار ما بين بناء نظام مخصص (به قدرات داخلية، أو بالاستعانة بجهة متعهدة لتقديم خدمات تطوير تكنولوجيا المعلومات)، أو باستخدام نظام مطوَّر بالفعل (جاهز للاستعمال) من إحدى شركات البيع القائمة. وقد يُتَّخذ هذا القرار بناءً على موارد تكنولوجيا المعلومات المتوافرة لدى الولايات القضائية، والخصائص التي يجب أن يتضمنها نظام التبادل الأوتوماتيكي للمعلومات، بما يشمل أي إمكانات وظيفية محددة بالولاية القضائية المعنية، واحتساب التكاليف، ومتطلبات الأعمال، والمسائل الأمنية (ويتضمن هذا اتفاقات مستوى الخدمات، واتفاقات عدم الإفصاح، والصيانة، والوفرة). ويعطي الجدول رقم (٢٣) نظرة عامة عن فوائد كلا النهجين وصعوباتهما.

### نهج "بناء النظام"

إذا اختارت الولايات القضائية نهج "بناء النظام"، فلعلها تتَّبع مسارين مختلفين.

- يمكن أن تُنشئ الولاية القضائية بوابة التبادل الأوتوماتيكي للمعلومات داخليًا. في هذه الحالة يجب أن تتأكد من أن لديها ما يكفي من موارد داخلية لتطوير تكنولوجيا المعلومات بالمهارات المطلوبة التي تستطيع العمل في المشروع، وما يلزم لفهم الإمكانات الوظيفية التي يجب أن تتضمنها البوابة.
- يمكن كذلك أن تبحث الولاية القضائية عن متعهد خارجي للقيام بجزء من إعداد بوابة التبادل الأوتوماتيكي للمعلومات أو بالعملية كلها، وهذا في حال عدم توافر الموارد الداخلية. في هذه الحالات، يجب توخي هذه النقاط البالغة الأهمية:
  - حيازة عقد خدمة ملائم لأنشطة تطوير نظام تكنولوجيا المعلومات (بعبارة أخرى اتفاق مستوى الخدمات).
  - النظر في الأنشطة المستمرة التي سيحتاجها النظام لأعمال الصيانة والتطوير.
  - مراعاة بعض الاعتبارات الأمنية الرئيسية في حال دخول جهات متعاقدة لأعمال التطوير.

يوضح المربع رقم (١٤) بعض الاعتبارات التي يجب مراعاتها عند صياغة العقود.

اختلفت تجارب بناء بوابة للتبادل الأوتوماتيكي للمعلومات من ولاية قضائية لأخرى. فقد أدت مشاركة سلطات ضريبية أخرى إلى مساعدة بعض الولايات القضائية في تحديد الخصائص التقنية وتهيئة إتمام عملية التطوير في مدة أقل من ستة أشهر؛ في حين استغرقت العملية وقتًا أطول - من سنة إلى سنتين - في بعض الولايات القضائية الأخرى لتطوير حلولها التقنية.

**الجدول رقم (٢٣): شراء النظام مقارنة ببنائه**

| | شراء نظام جاهز للاستعمال | شراء نظام جاهز للاستعمال بناء نظام (حسب الطلب/مخصص) |
|---|---|---|
| **الفوائد** | • تنفيذ أسرع<br>• صيانة أسهل<br>• غير ضروري توافر موارد داخلية لتطوير تكنولوجيا المعلومات | • أكثر ملاءمة للمتطلبات المحددة للولاية القضائية المعنية<br>• الاستفادة من البنية الأساسية القائمة والنفقات المخصصة للموظفين<br>• إمكانية ضمان متطلبات السرية في التصميم<br>• سرعة تطوير الخصائص |
| **التحديات** | • ضرورة إعداد طلب لتقديم العروض وعقد اتفاقات مستوى الخدمات واتفاقات عدم الإفصاح<br>• تعقيد إضافة متطلبات وظيفية جديدة/حسب الطلب<br>• تكرار التكلفة لكل من عمليتي التنفيذ والصيانة<br>• إمكانية حدوث مشاكل فيما يخص إمكانية نقل البيانات واعتبارات السرية الإضافية | • تعقيد عملية التطوير حيث يجب فهم المتطلبات فهمًا جيدًا<br>• ضرورة توافر موارد داخلية لتطوير تكنولوجيا المعلومات<br>• ضرورة الصيانة المنتظمة<br>• ضرورة إعداد طلب لتقديم العروض واتفاقات مستوى الخدمات واتفاقات عدم الإفصاح في حالة الاستعانة بجهات خارجية تتعهد بالقيام بأعمال التطوير أو الصيانة |

## المربع رقم (١٤): الاعتبارات التعاقدية الرئيسية للاستعانة بجهة خارجية لإنشاء بوابة التبادل الأوتوماتيكي للمعلومات

عندما نطلب من جهة خارجية التعهد بإتمام إنشاء بوابة التبادل الأوتوماتيكي للمعلومات أو المساعدة في إنشائها، يجب أن تراعي الولايات القضائية الاعتبارات التعاقدية الرئيسية التالية لضمان شكل أنجح من أشكال التعهد.

- **اختيار نوع العقد:**
  - عقود بأسعار محددة - تحدد هذه العقود نطاق المشروع (بمعنى آخر، متطلبات النظام وتكاليفه). ويُطبَّق فيها سعر ثابت بصرف النظر عن الموظفين أو الوقت المستغرق أو الموارد المستخدمة.
  - عقود محددة بالمدة الزمنية والمواد المطلوبة لتنفيذها - لا تثبِّت هذه العقود السعر ولا نطاق المشروع، وإنما تحدد الشروط المتعلقة بما يلزم من موارد بشرية ومواد لأداء العمل. ويُحدَّد السعر على أساس النسبة المتفق عليها التي تُطبَّق على الموارد الفعلية المستخدمة والوقت المستغرق لأداء العمل.
- **اختيار المنهجية اللازمة لإنشاء بوابة التبادل الأوتوماتيكي للمعلومات:**
  - منهجية سريعة - تُحدَّد المتطلبات في عملية تصاعدية متكررة. لكل خطوة متكررة (مثل الشوط) مرحلة اختبارها (بمعنى آخر أن الإمكانات الوظيفية متوافرة للاختبار في كل شوط ويمكن استخدامها بعدئذ). وتأتي مرحلة قبول المستخدم في نهاية كل شوط. ولا تُعرف مدة التطوير بوجه عام.
  - منهجية "الشلالات" التقليدية - تُحدَّد المتطلبات في بداية المشروع. وتتوافر كل الإمكانات الوظيفية للاختبار في النهاية. وتأتي عملية قبول المستخدم في نهاية التطوير. وتُحدَّد عادةً مدة التطوير في مرحلة سابقة.
- **كفاءة فريق التطوير وخبرته:** يجب أن يحدد العقد بيانات المنخرطين في المشروع ومؤهلاتهم (مدير المشروع والمصمم والمطورون والمختبرون وما إلى ذلك) المطلوبين لإنشاء بوابة التبادل الأوتوماتيكي للمعلومات.
- **حقوق الاستخدام:** يجب أن يحدد العقد مَن له الحق الخالص دون غيره في استخدام البرمجية التي يجري تطويرها، وأيضًا مَن له الحق في تعديلها (على سبيل المثال، المطوّر أو أي متعاقد آخر تكلِّفه الولاية القضائية في حالة تغيير الموردين). إذا استُخدمت مكتبات خاصة أو مفتوحة المصدر باعتبارها جزءًا من الشفرة، فيجب تحديد حقوق استعمال هذه الشفرة تحديدًا واضحًا.
- **استخدام مكونات مفتوحة المصدر:** يجب أن يحظر العقد استخدام مكونات مفتوحة المصدر مع رخصة "الحقوق المتروكة" نظرًا للقيود الشديدة على استعمالها، ويجب أن يشترط العقد أن يتم التطوير على النحو الذي يضمن فصل المكتبات عن قاعدة الشفرة.
- **شفرة المصدر:** يجب أن يشترط العقد نقل شفرة المصدر للحل المطوَّر، لإتاحة إمكانية عمل تغييرات أخرى داخليًا، أو عن طريق أي متعهد آخر.
- **الاختبار والاعتماد (معايير القبول):** يجب أن يحدد العقد نوع الاختبار والاعتماد المطلوبين والأشخاص الذين سيقومون على تنفيذهما. وبعض أنواع الاختبار قد تتضمن اختبار الوحدات، واختبار الإتاحة، واختبار التكامل. إضافةً إلى ذلك فإن اختبار المستخدم النهائي هو أيضًا من الجوانب المهمة.
- **التوثيق:** يجب أن يحدد العقد متطلبات التوثيق التي ينبغي أن يوفرها المتعهد ومستوى التفاصيل المطلوب تضمينها. وعادةً ما تتضمن الوثائق التقنية وتلك المتعلقة بالمستخدم والمشروع.
  - يمكن إدراج الوثائق التقنية في شكل تعليقات متضمَّنة في شفرة المصدر، وفي شكل وثيقة منفصلة.
  - كما تمثل وثائق المشروع أهمية خاصة في العقود المحددة المدة والمواد، حيث إنها قد توفر الأدلة التي تؤكد على "مستوى المجهود" المبذول في المشروع.
  - يجب أن يحدِّث المتعهد الوثائق التقنية ووثائق المستخدم بنفس وتيرة تحديث شفرة المصدر، في حين يجب أن تكون وثائق المشروع متاحة بصورة مستمرة طوال مدة تنفيذ المشروع. وفي نهاية المشروع، يجب تقديم مجموعة كاملة من الوثائق التقنية ووثائق المستخدم والمشروع، مع شفرة المصدر ومكونات التثبيت الأخرى.
- **غرامات التأخير:** يجب أن يحدد العقد هذه الغرامات. ويجب كذلك تعريف ما التأخير المقبول في الأحوال التي قد يكون فيها التأخير مبررًا.

المصدر: أمانة المنتدى العالمي / منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠٢١)، *Capacity-Building Tool: Guidance on AEOI Portal Design and Development*، متاح بطلبه من السلطات المختصة.

### نهج "شراء النظام"

إذا اختارت الولاية القضائية نهج "شراء النظام"، فعليها أن توازن ما بين المعايير المختلفة التي تشمل: التكلفة، والسمعة، ونطاق الإمكانات الوظيفية، والقدرة على التطوير، وخيارات الإبلاغ، وأي متطلبات محلية بشأن عملية الشراء.

وفي كل الأحوال، من المفضل إجراء بحث سوقي لتحديد البائعين وبذل العناية الواجبة بشأن البائع المفضل قبل تكليفه بتقديم خدماته.

كما أن من المفيد التواصل مع الولايات القضائية الشريكة للاستفادة من تجاربها مع البائعين.

بعد اختيار البائع، يجب القيام بإجراءات التعاقد، مع توخي الحرص اللازم ليس لتغطية الجوانب العامة فحسب، ولكن أيضًا لخصائص بوابة التبادل الأوتوماتيكي للمعلومات. وثمة بعض الاعتبارات الأمنية الرئيسية التي يجب مراعاتها عند شراء الحلول التقنية الجاهزة. ويوضح المربع رقم (١٥) بعض الاعتبارات التي يجب مراعاتها عند اتِّباع هذا النهج وإعداد العقود لهذا الغرض.

### المربع رقم (١٥): بعض الاعتبارات الرئيسية في عقود الخدمات لاستعمال حل جاهز لبوابة التبادل الأوتوماتيكي للمعلومات

عندما تكلِّف الولايات القضائية جهة خارجية بتقديم حل تقني كامل وجاهز للشراء، فلعلها تود أن تراعي الاعتبارات التعاقدية الرئيسية التالية لضمان شكل أنجح من أشكال التكليف.

- **استضافة بوابة التبادل الأوتوماتيكي للمعلومات:**
  - استضافة على السحابة الإلكترونية Cloud: تُقدَّم بوابة التبادل الأوتوماتيكي للمعلومات في هذه الحالة باعتبارها خدمة إلكترونية تستعملها المؤسسات المالية (لتقديم البيانات وفق معيار الإبلاغ المشترك) والسلطة المختصة (لإدارة البيانات وإعدادها للتبادل) من خلال متصفح للإنترنت. وسيكون البائع قادرًا على استعمال الخدمة من خلال متصفح الإنترنت لأغراض الإعداد والصيانة. تُخزَّن البيانات في سحابة إلكترونية من مورّد ذي سمعة طيبة في هذا المجال، أو في سحابة حكومية تابعة للولاية القضائية المعنية.
  - استضافة في المنشأة: تُنشأ بوابة التبادل الأوتوماتيكي للمعلومات على البنية الأساسية التقنية لإدارة الضرائب، ويمكن أن تستعملها المؤسسات المالية (لتقديم البيانات وفق معيار الإبلاغ المشترك) والسلطة المختصة (لإدارة البيانات وإعدادها للتبادل) من خلال متصفح للإنترنت. يمكن أن يستعملها البائع أو إدارة الضرائب من خلال لوحة تحكم بالإدارة أو متصفح للإنترنت (لأداء الصيانة). تُخزَّن البيانات في مركز بيانات إدارة الضرائب.
- **الخصائص التقنية:** على الرغم من تقديم بوابة التبادل الأوتوماتيكي للمعلومات في شكل حل جاهز، فلا بد من تحديد وتوثيق خصائصها وإمكاناتها الوظيفية في العقد أو في الوثائق ذات الصلة. وهذا مهم تحديدًا لضرورة إعداد البوابة وفق خصوصيات إدارة الضرائب.
- **الاختبار:** يجب أن يفصح البائع عن اختبار الاختراق أو اختبار شفرة المصدر، أو أن يتاح لموظفي تكنولوجيا المعلومات بإدارة الضرائب أو مقدم الخدمات المتخصص المتعاقد مع الإدارة القيام بهما.
- **الضمانات ومستويات الخدمة:** تتوقف هذه الجوانب على الأهمية الحيوية للنظام لأداء العمليات التي تباشرها الولاية القضائية. وبعض النقاط التي يجب أن يحددها العقد عدد ساعات العمليات، وجودة الخدمة وتوافرها، وأوقات التعطل. كما يجب تحديد الجزاءات لعدم استيفاء مستويات الخدمة المحددة. وتوافر بوابة التبادل الأوتوماتيكي للمعلومات أمر بالغ الأهمية في أثناء فترة ذروة جمع المعلومات من المؤسسات المالية، وفترة تبادل المعلومات.
- **الصيانة:** يجب أن يحدد العقد التوقعات والمتطلبات المتعلقة بأعمال التحديث والتطوير والتصحيح للإمكانات الوظيفية المختلفة. كما يجب أن يحدد الإطار الزمني وتكلفة أي أنشطة صيانة.
- **ملكية البيانات وحمايتها:** يجب أن يحدد العقد التدابير اللازمة لضمان سرية البيانات تحديدًا واضحًا فيما يتعلق بالبيانات التي تقدمها المؤسسات المالية محليًا، وأي بيانات يتلقاها النظام من شركاء تبادل المعلومات. ويجب وجود بنود محددة بشأن إمكانية نقل البيانات، إذا قررت الولاية القضائية تغيير بوابة التبادل الأوتوماتيكي للمعلومات ومورّدها في المستقبل. ويجب حفظ البيانات مشفَّرة في بيئة إنتاجها بمفاتيح التشفير من إدارة الضرائب، ويجب ألا يتيحها البائع إلا في حالة تحديد التدابير الأمنية الملائمة وتنفيذها، والتدقيق المنتظم في طرق استعمالها.
- **استمرارية النشاط:** يجب أن يحدد العقد الإجراءات الاحتياطية اللازمة في حال توقف نشاط البائع أو عملياته. ويجوز أن تتيح الإجراءات الاحتياطية نقل شفرة المصدر للنظام إلى إدارة الضرائب، أو أن تتيح خيارات متطلبات الإخطار في الوقت المناسب وإمكانية نقل البيانات.

المصدر: أمانة المنتدى العالمي / منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠٢١)، *Capacity-Building Tool: Guidance on AEOI Portal Design and Development*، متاح بطلبه من السلطات المختصة.

### *تحديد المتطلبات الوظيفية*

يجب أن توفر بوابة التبادل الأوتوماتيكي للمعلومات إمكانات وظيفية مؤسسية مماثلة، وخصائص أمنية يمكن مقارنتها بما لدى المؤسسات الأخرى؛ فقد تهيئ بعض التكامل مع أنظمة داخلية، أو إمكانية أداء عمليات مشتركة مع الأنظمة لأغراض التبادل الأخرى.

فيما يتعلق بالإمكانات الوظيفية المؤسسية، يجب أن تكفل الولايات القضائية أن كل متطلبات الإبلاغ وتبادل المعلومات تلتزم بها المؤسسات المالية التي يقع عليها التزام بالإبلاغ المحلي، وأن تلتزم بها الولاية القضائية التي يتعين عليها الوفاء بمتطلبات التبادل، بما فيها

إرسال أي رسائل حالة معيار الإبلاغ المشترك. ويرد ذكر هذه المتطلبات في دليل المستخدم لنمط XML بمعيار الإبلاغ المشترك[٧٢]

ودليل المستخدم لنمط XML لرسالة الحالة وفق معيار الإبلاغ المشترك[٧٣]

كما يجب أن يتضمن النظام الإمكانات الوظيفية التي تتيح التفاعل الفعال مع المؤسسات المالية، وإجراءات الرقابة على جودة البيانات التي تقدمها، وكذا توليد أي إحصاءات مطلوبة أو مفيدة لضمان الامتثال (انظر إلى المربع رقم ١٦). وقد ترغب الولايات القضائية أيضًا في النظر في أي إمكانات وظيفية مطلوبة لضمان نجاح أداء العمليات المشتركة مع الأنظمة الأخرى

٧٢. يرد نمط XML لمعيار الإبلاغ المشترك، النسخة ٢,٠ ودليل مستخدم معيار الإبلاغ المشترك، النسخة ٣,٠ لإدارات الضرائب على الرابط: http://www.oecd.org/tax/automatic-exchange/ common-reporting-standard/schema-and-user-guide.

٧٣. يرد نمط XML لرسالة الحالة وفق معيار الإبلاغ المشترك، النسخة ٢,٠ ودليل المستخدم لنمط XML لرسالة الحالة وفق معيار الإبلاغ المشترك لإدارات الضرائب، النسخة ٢,٠ على الرابط: http://www.oecd.org/tax/automatic-exchange/publications/common-reporting-standard-status-message-xml-schema-user-guide-for-tax-administrations.htm.

### المربع رقم (١٦): الاعتبارات المعنية بإطار عمل الامتثال الإداري للولاية القضائية

يجب أن تضع الولايات القضائية إطار عمل الامتثال الإداري لضمان امتثال مؤسساتها المالية لالتزامات بذل العناية الواجبة والإبلاغ في التطبيق العملي (انظر إلى القسم الفرعي رقم ١-٧ من مجموعة الأدوات). وعلى الرغم من أن إعداد إطار امتثال شامل للولاية القضائية المعنية قد يبدأ في مرحلة لاحقة من تطبيق المعيار، فإن الولايات القضائية يجب أن تفكر مليًا في كيفية استعمال بوابتها للتبادل الأوتوماتيكي للمعلومات والمعلومات التي تتلقاها من المؤسسات المالية، وذلك ضمانًا للامتثال.

فيما يلي بعض الاعتبارات الرئيسية التي يجب أن تتوخاها الولايات القضائية عند تقرير خصائص بوابة التبادل الأوتوماتيكي للمعلومات:

- ضمان تسجيل المؤسسات المالية المبلِّغة.
- ضمان سهولة الوصول إلى المعلومات التي تبلِّغ عنها المؤسسات المالية لأغراض تقييم المخاطر والتعامل مع المخاطر للتحقق من الامتثال. وقد تتضمن في التطبيق العملي ما يلي:
  - تحديد الحسابات التي جرى الإبلاغ عن أنها لا تتماشى مع التوقعات (مثل التوقعات المعروفة بالفعل لدى إدارة الضرائب فيما يتعلق بالحساب أو المؤسسة المالية).
  - استخراج الحسابات لإجراء فحوص العينات، باعتبار ذلك جزءًا من أنشطة التحقق.
  - تحديد كل المؤسسات المالية التي قامت بالإبلاغ، لفحص هذه المعلومات بمقارنتها مع المعلومات الأخرى المتاحة لأغراض تحديد المؤسسات المالية التي لم تقم بالإبلاغ الصحيح.
  - تحديد المؤسسات المالية التي تأخرت عن الإبلاغ.
  - تحديد المؤسسات المالية التي قدمت ملفات رُفضت وفق معيار الإبلاغ المشترك.
  - ضمان تقديم المؤسسة المالية ملفات التصحيح بعد أنشطة التحقق وتحديد أي أخطاء.
- ضمان سهولة تحديد المؤسسات المالية التي أبلغت عن حسابات أنها "حسابات غير موثقة"؛ وهو ما سيمكِّن الولايات القضائية من متابعة الحسابات غير الموثقة للتحقق من أسباب عدم الإبلاغ عن هذه المعلومات.
- جمع نقاط البيانات الرئيسية لإعداد استراتيجية امتثال فعالة تتضمن ما يلي :
  - عدد المؤسسات المالية التي قامت بالإبلاغ.
  - عدد الحسابات المالية التي جرى الإبلاغ عنها (الحسابات المجمعة وحسابات كل مؤسسة مالية).
  - عدد الحسابات المالية التي جرى الإبلاغ عنها بدون رقم التعريف الضريبي (الحسابات المجمعة وحسابات كل مؤسسة مالية).
  - عدد الحسابات المالية التي جرى الإبلاغ عنها بدون تواريخ الميلاد (الحسابات المجمعة وحسابات كل مؤسسة مالية).

التي تستخدمها إدارة الضرائب (انظر إلى المربع رقم ١٧). وجزء رئيسي من بوابة التبادل الأوتوماتيكي للمعلومات سيكون واجهة تواصل المستخدمين، حيث يمكن أن تقدم المؤسسات المالية بياناتها وفق معيار الإبلاغ المشترك. واعتبرت بعض الولايات القضائية أن التعاون الوثيق مع المؤسسات المالية، بإتاحة الفرصة لها للمساهمة في عملية تصميم واجهة تواصل للمستخدمين، هو عامل نجاح حيوي لضمان إمكانية استخدامها بسهولة وفعالية.

يقدم الجدول رقم (٢٤) بعض الإمكانات الوظيفية المؤسسية الرفيعة المستوى لإعداد بوابة التبادل الأوتوماتيكي للمعلومات لأخذها في الاعتبار.

**الجدول رقم (٢٤): بعض الإمكانات الوظيفية المؤسسية الرفيعة المستوى لإعداد بوابة التبادل الأوتوماتيكي للمعلومات**

| الإمكانات الوظيفية | الوصف |
|---|---|
| **الإمكانات الوظيفية المتعلقة بتلقِّي المعلومات من المؤسسات المالية وفق معيار الإبلاغ المشترك** | • تسجيل المؤسسات المالية: تحديد المؤسسات المالية والتحقق منها ومن مستخدميها المرخص لهم.<br>• سلامة فحص البيانات اللازم تقديمها بفحصها الإلزامي ضد الفيروسات قبل تقديمها.<br>• النقل الآمن للبيانات من المؤسسات المالية وفق معيار الإبلاغ المشترك (مثال: ربط مزود خدمة الإنترنت بمزود خدمة آخر (بروتوكول النقل البسيط للملفات SFTP، وطريقة استخدام المتصفح (برتوكول النقل الآمن للنصوص المترابطة HTTPS، وتوليد رسائل توكيدية مناسبة (مثل الرسائل المرسَلة إلى المؤسسات المالية لتأكيد قبول الملف أو رفضه، وقد تحدد هذه الرسائل سبب الرفض في حالة رفضها).<br>• وظيفة للتواصل مع المؤسسات المالية الفردية بشأن المعلومات التي تقدمها على أنها جزء من أنشطة الامتثال، أو عندما تواجه المؤسسات المالية مشكلات متعلقة بخاصية اكتشاف المشكلات وحلها.<br>• الرقابة على جودة البيانات التي يجب تضمينها كحد أدنى، وفحوص الاعتماد لضمان استيفاء المعلومات لمتطلبات نمط XML لمعيار الإبلاغ المشترك (انظر إلى القسمين الفرعيين ٢-٢-٧ و٣-٢-٧ من مجموعة الأدوات).<br>• القدرة على إجراء فحوص للتأكد من منطقية البيانات (انظر إلى القسم الفرعي رقم ٣-٢-٧ من مجموعة الأدوات) التي تقدمها المؤسسات المالية للتحقق من أي أخطاء. |
| **الإمكانات الوظيفية المتعلقة بإرسال البيانات وفق معيار الإبلاغ المشترك إلى الولايات القضائية الشريكة في التبادل الأوتوماتيكي للمعلومات وتلقِّي البيانات منها** | • وظيفة لإعداد الحزم للشركاء في تبادل المعلومات واعتمادها وتشفيرها.<br>• إدارة المفاتيح العامة والخاصة، ودمج عملية التشفير وفك الشفرة.<br>• القدرة على تحليل البيانات المتسلَّمة وإجراء تقييمات للمخاطر لأغراض ضمان امتثال المؤسسات المالية لمتطلبات بذل العناية الواجبة والإبلاغ (انظر إلى المربع رقم ١٦).<br>• وظيفة إدارة التصحيحات في ملفات معيار الإبلاغ المشترك: مطابقة تصحيحات معيار الإبلاغ المشترك مع ملفات المعيار الأصلية. إذا عُدِّل ملف معيار الإبلاغ المشترك سواء من جانب إدارة الضرائب، أو إذا أعادت المؤسسات المالية تقديمه، يجب أن يكون النظام قادرًا على تقديم سجل كامل للمعاملة.<br>• الاطلاع على كل الملفات المرسَلة والمتسلَّمة للتعامل مع الاستفسارات.<br>• إذا عزمت الولايات القضائية على نقل المعلومات من خلال نظام النقل المشترك بالاستعانة بوظيفة ربط مزود خدمة الإنترنت بمزود خدمة آخر، يجب أن يدمج النظام أيضًا الخصائص المهمة لربطها بنظام النقل المشترك (انظر إلى القسم الفرعي رقم ٤-٢-٧). وسيكون ثمة حاجة لمتطلبات وظيفية فيما يتعلق بما يلي:<br>  ○ إمكانية الاتصال مع نظام النقل المشترك.<br>  ○ تلقِّي رسائل حالة معيار الإبلاغ المشترك من الشركاء في تبادل المعلومات بعد تلقِّيهم بيانات ولايتك القضائية.<br>  ○ توليد وإرسال رسائل حالة معيار الإبلاغ المشترك إلى الولايات القضائية الشريكة بعد تسلُّم بياناتها.<br>  ○ تسلُّم البيانات من خلال نظام النقل المشترك وفك شفرتها واعتمادها وإعدادها وإرسالها. |

### *الاعتبارات اللازم توخيها للمتطلبات الأمنية*

يجب أن تكون المتطلبات الأمنية لإنشاء بوابة التبادل الأوتوماتيكي للمعلومات قائمة على أفضل الممارسات والمفاهيم الدولية، مثل "الأمن من خلال التصميم" و"الخصوصية من خلال التصميم"، وأن تعكس المتطلبات المطبقة بشأن ضمانات السرية والبيانات المستمدة من الشروط المرجعية ذات الصلة (انظر إلى القسم الفرعي رقم ٢-٢-٣ من مجموعة الأدوات). كما يجب أن تكون المتطلبات الأمنية المماثلة التي تتماشى مع هذه الشروط المرجعية منعكسة في أنشطة الولايات القضائية بعد بدء عمل البوابة.

ومن بين الاعتبارات الأمنية العالية المستوى ما يلي:

- الالتزام بمبادئ الأمن من خلال التصميم والخصوصية من خلال التصميم بما يتيح إدماج حماية البيانات في تصميم بوابة التبادل الأوتوماتيكي للمعلومات.
- الاختبار، وأداء مراجعات على الشفرات، وتقديم وثائق تفصيلية الالتزام بالممارسات الصحيحة لتصميم التطبيقات، مثل الفصل بين بيئات الإنتاج والاختبار والتطوير باستخدام بيانات صورية لغرض للجوانب التقنية وللمستخدمين.
- ضمان حماية سرية البيانات بالتشفير الإلزامي للبيانات المنقولة، تجنُّبًا للتلصص وحمايةً للبيانات المحفوظة في نُسَخ احتياطية من التسرب. ويوصَى بشدة، حسب الأحوال، تشفير البيانات في قواعد البيانات نفسها التي يتردد عليها المستخدمون، إلا أن هذا القرار يجب اتخاذه بعد النظر في مدى ضرورة إتاحة البيانات واستخدامها في الأنشطة اليومية. كما يجب أن تتوفر الإمكانات الوظيفية الملائمة لإدارة مفاتيح التشفير وحفظها.
- فحوص كافية للتحقق من خلفيات فرق التطوير والاختبار والصيانة والتدقيق فيها، تماشيًا مع التشريعات المحلية ووفق تكليفهم في عملية التطوير.

### المربع رقم (١٧): التشغيل التبادلي لبوابة التبادل الأوتوماتيكي للمعلومات (مع أشكال أخرى من الأنظمة التبادلية والداخلية)

إن تبادل المعلومات للأغراض الضريبية هو مجال آخذ في التطور. وتتطلب بعض الأشكال التبادلية الأخرى، مثلها في ذلك مثل معيار الإبلاغ المشترك-التبادل الأوتوماتيكي للمعلومات، أطرافًا خارجية لتزويد إدارة الضرائب بالمعلومات لتبادلها بصورة دورية. ومن ثم، عندما تُنشئ الولايات القضائية بوابة للتبادل الأوتوماتيكي للمعلومات، فلعلها تريد أن تأخذ في الاعتبار احتمالية تكييف البوابة (في المستقبل) من أجل تيسير الإبلاغ فيما يتعلق بالأمثلة التالية:

- تقرير كل دولة على حدة[١].
- قواعد الإفصاح الإلزامية بشأن ترتيبات تجنب معيار الإبلاغ المشترك والهياكل غير الشفافة للشركات الوهمية.[٢]
- تبادل الأنشطة الجوهرية في الولايات القضائية غير المعنية بالضرائب أو المعنية بالضرائب الاسمية فقط.[٣]
- التبادل الأوتوماتيكي للمعلومات المستمد من المنصات الرقمية.[٤]

ومن المهم كذلك الإشارة إلى أن نمط XML لمعيار الإبلاغ المشترك يتطور مع الوقت، وأن أي بوابة للتبادل الأوتوماتيكي للمعلومات يجب أن تكون قادرة على دمج هذه الأشكال من التطوير وعلى أداء إجراءات الاعتماد الإضافية المذكورة في دليل المستخدم لرسالة الحالة وفق معيار الإبلاغ المشترك.

وقد تسعى الولايات القضائية المشاركة في التبادل إلى التأكد من أن الحل التقني المطور لهذه الأشكال من التبادل يمكن استعماله مع أي أنظمة قائمة لممولي الضرائب، ومستخدمة لتيسير المطابقة الفعالة وأنشطة الامتثال. وتتيح واجهات برمجة التطبيقات تعزيز التشغيل التبادلي بين بوابة التبادل الأوتوماتيكي للمعلومات وأنظمة ممولي الضرائب المحلية. وقد توفر واجهات برمجة التطبيقات معلومات من السجلات الضريبية للأفراد لتحديدها واستعمالها في عملية المطابقة على سبيل المثال. وقد يؤخذ أيضًا في الاعتبار التشغيل التبادلي مع أي برمجية لتبادل المعلومات عند الطلب، لإدارة طلبات المتابعة.

ملاحظات:

١. يرد نمط التبادل XML الخاص بإبلاغ كل دولة على حدة، النسخة ٢,٠، ودليله للمستخدم لإدارات الضرائب، النسخة ٢,٠، على الرابط:
http://www.oecd.org/tax/country-by-country-reporting-xml-schema-user-guide-for-tax-administrations.htm.

٢. يرد نمط التبادل XML لقواعد الإفصاح الإلزامية، النسخة ١,٠ ودليله للمستخدم على الرابط:
http://www.oecd.org/ctp/exchange-of-tax-information/international-exchange- framework-for-mandatory-disclosure-rules-on-crs-avoidance-arrangements-and-opaque-offshore-structures.htm.

٣. يرد نمط التبادل XML للولايات القضائية غير المعنية بالضرائب أو المعنية بالضرائب الاسمية فقط ودليله الإرشادي للتبادل الطوعي للمعلومات على الرابط:
http://www.oecd.org/tax/beps/substantial- activities-in-no-or-only-nominal-tax-jurisdictions-guidance-for-the- spontaneous-exchange-of-information.htm.

٤. من المتوقع أن يصدر نمط التبادل XML للمنصات الرقمية والدليل الإرشادي في بداية ٢٠٢٢.

- تصميم ضوابط الدخول المقنن لكل من المستخدمين النهائيين والقائمين على إدارة النظام (التصديق والتصريح)، بما يجعل توفير الإتاحة متماشيًا مع مبدئي "ضرورة معرفة سبب الدخول" و"أدنى حدود الدخول". ومبدأ تقنين إتاحة الموارد الإلكترونية يجب أن ينعكس كذلك على تصاريح العمل مع البيانات؛ بعبارة أخرى، الإنشاء، أو القراءة فقط، أو التعديل، أو الحذف، أو ما شابه ذلك.
- تفاصيل تسجيل جميع عمليات الدخول على البيانات وتغييرها في بوابة التبادل الأوتوماتيكي للمعلومات.
- إمكانية تعريف تنبيهات المراقبة المخصصة لسجلات الدخول على البيانات التي تشير إلى معاملات غير عادية، أو إتاحتها بما يعكس السياسات الداخلية وحساسية البيانات.
- اختراق اختبار الواجهات الداخلية والخارجية.
- عمليات تصحيح منتظمة وإدارة تغيير مُحكمة.
- كفاية بنية البيانات والعمليات للتمكين من نقل البيانات.
- تكامل عمليات حفظ نسخ احتياطية لكل من النظام والبيانات في قواعد البيانات.

صاغ المنتدى العالمي وصفًا أكثر تفصيلًا للاعتبارات الوظيفية والأمنية لتصميم بوابة التبادل الأوتوماتيكي للمعلومات[٧٤]. وترد هذه المعلومات عند طلبها من السلطات المختصة بالدخول على gfconfidentiality@oecd.org.

## ٧-٢-٢ الحصول على المعلومات من المؤسسات المالية

من الملامح الرئيسية لبوابة التبادل الأوتوماتيكي للمعلومات جمع البيانات عن الحسابات الواجب الإبلاغ عنها من المؤسسات المالية المبلِّغة. وفيما يلي الوظائف الرئيسية التي يجب أن تؤديها البوابة:

- تسجيل المؤسسات المالية (وممثليها المعيَّنين) في النظام.
- تسلُّم ملفات البيانات المقدمة من المؤسسات المالية (بما في ذلك التقارير الصفرية عند اللزوم).
- اعتماد البيانات المقدمة من المؤسسات المالية.

### *تسجيل المؤسسات المالية*

عند اكتمال تنفيذ بوابة التبادل الأوتوماتيكي للمعلومات وتشغيلها، سيُطلب من المؤسسات المالية المبلِّغة التسجيل قبل تقديم البيانات وفق معيار الإبلاغ المشترك.

وعادةً ما تستلزم بوابات التبادل الأوتوماتيكي للمعلومات، باعتباره ذلك جزءًا من هذا التسجيل، معلومات مؤسسية فيما يتعلق بكل مؤسسة مالية (مثل الاسم والعنوان ورقم الهاتف وأي رقم تسجيل للمؤسسة أو رقم تعريفها الضريبي)، بالإضافة إلى معلومات عن أي ممثل معيَّن (أو مستخدم معيَّن).

وستكون هذه المعلومات أساسية للسماح للمؤسسة المالية بتقديم البيانات وفق معيار الإبلاغ المشترك، وللولاية القضائية بمتابعة امتثال مؤسساتها المالية، بعد تقديم ملفات معيار الإبلاغ المشترك.

بناءً على الطريقة التي تريد الولاية القضائية الاستعانة بها للسماح بدخول الأفراد التابعين للمؤسسات المالية لتحميل البيانات، قد يكون الممثل المعيَّن لكل مؤسسة مالية هو الشخص الوحيد الذي يمكنه الدخول إلى البوابة لتقديم البيانات نيابةً عن المؤسسة المالية، أو قد يكون مسؤولًا عن تحديد بيانات مستخدم آخر بمؤسسته. كما يمكن أن يتصرف الممثل المعيَّن باعتباره مسؤول الاتصال بين المؤسسة المالية وإدارة الضرائب بشأن كل المسائل المتعلقة بتقديم المعلومات.

### *تسلُّم البيانات من المؤسسات المالية*

ستحدد الأطر التشريعية المحلية لتطبيق المعيار موعدًا نهائيًا يجب أن تقدم المؤسسات المالية المبلِّغة فيه البيانات وفق معيار الإبلاغ المشترك (الموعد النهائي لتقديم الملفات). ويتعين أن يكون الموعد النهائي مبكرًا بالقدر الذي يكفي لضمان أن تكون الولاية القضائية في وضع يمكِّنها من تبادل المعلومات في خلال تسعة أشهر بعد نهاية السنة الميلادية التي تتصل بها هذه المعلومات. ومن ثم يكون أمام الولايات القضائية، لسنة إبلاغ معينة (س)، من ١ يناير س+١، حتى ٣٠ سبتمبر س+١، للقيام بما يلي:

- جمع البيانات من المؤسسات المالية.
- أداء الفحوص والإجراءات الإضافية لإعداد البيانات لتبادلها.
- تبادل البيانات مع الشركاء في تبادل المعلومات.

ترد تفاصيل كاملة عن اختيار موعد نهائي لإبلاغ المؤسسات المالية في القسم الفرعي رقم ٦-٣-٢ من مجموعة الأدوات.

وعلى الولاية القضائية تقرير الصيغة التي تقدم بها مؤسساتها المالية البيانات وفق معيار الإبلاغ المشترك؛ فقد طلبت في أحيان كثيرة من المؤسسات المالية (أو تلك المؤسسات المالية التي تقدم معلومات بشأن عدد كبير من الحسابات) أن تقدم البيانات بحيث تكون مطابقة تمام الانطباق على نفس صيغة نمط XML لمعيار الإبلاغ المشترك الذي يتعين على الولاية القضائية استعماله عند إرسال البيانات إلى الولايات القضائية الشريكة.

عند إنشاء بوابة للتبادل الأوتوماتيكي للمعلومات، يكون أمام الولايات القضائية بوجه عام طريقتان للسماح بتحميل ملفات نمط التبادل XML، وهذا يعتمد على الإمكانات الوظيفية للنظام القادرة على تحويل الملفات

---

٧٤- أمانة المنتدى العالمي / منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠٢١)، *Capacity-Building Tool: Guidance on AEOI Portal Design and Development*.

إلى حزم خاصة بالولاية القضائية المعنية.

١. قد يُطلب من المؤسسات المالية تقديم البيانات في شكل **ملفات محددة بالولاية القضائية المعنية** (بعبارة أخرى، تقدم المؤسسة المالية المبلِّغة ملفًا واحدًا لكل ولاية قضائية محل إقامة الأشخاص المطلوب الإبلاغ عنهم). وهذا سيسهّل على الولاية القضائية المرسِلة تجميع كل الملفات المتسلمة من المؤسسات المالية المبلِّغة والمتعلقة بكل ولاية قضائية محل إقامة الأشخاص المطلوب الإبلاغ عنهم، عند إعداد الحزم لشركائها في تبادل المعلومات.

وهذه خاصية ضرورية عندما يستلزم الأمر القيام بهذا التجميع يدويًا، لأن بوابة التبادل الأوتوماتيكي للمعلومات ليس بها إمكانية وظيفية لاستخراج حسابات ولاية قضائية معيَّنة من كل ملف مقدَّم للتجميع. ولكن على أي حال، يتعين على السلطة المختصة فحص كل ملف مُعَدّ للولايات القضائية قبل إرساله، لضمان احتوائه فقط على السجلات المخصصة للولاية القضائية المعنية. وعادةً ما يحدّ هذا الأسلوب من الأخطاء في مرحلة إعداد الملفات المطلوب تبادلها مع الشركاء في تبادل المعلومات، لأنها تقلل عدد التدخلات فيما يتعلق بالبيانات المتسلَّمة. يوضح الشكل رقم (١٦) هذا الأسلوب.

**الشكل رقم (١٦): تقديم الملفات المحددة للولاية القضائية المعنية**

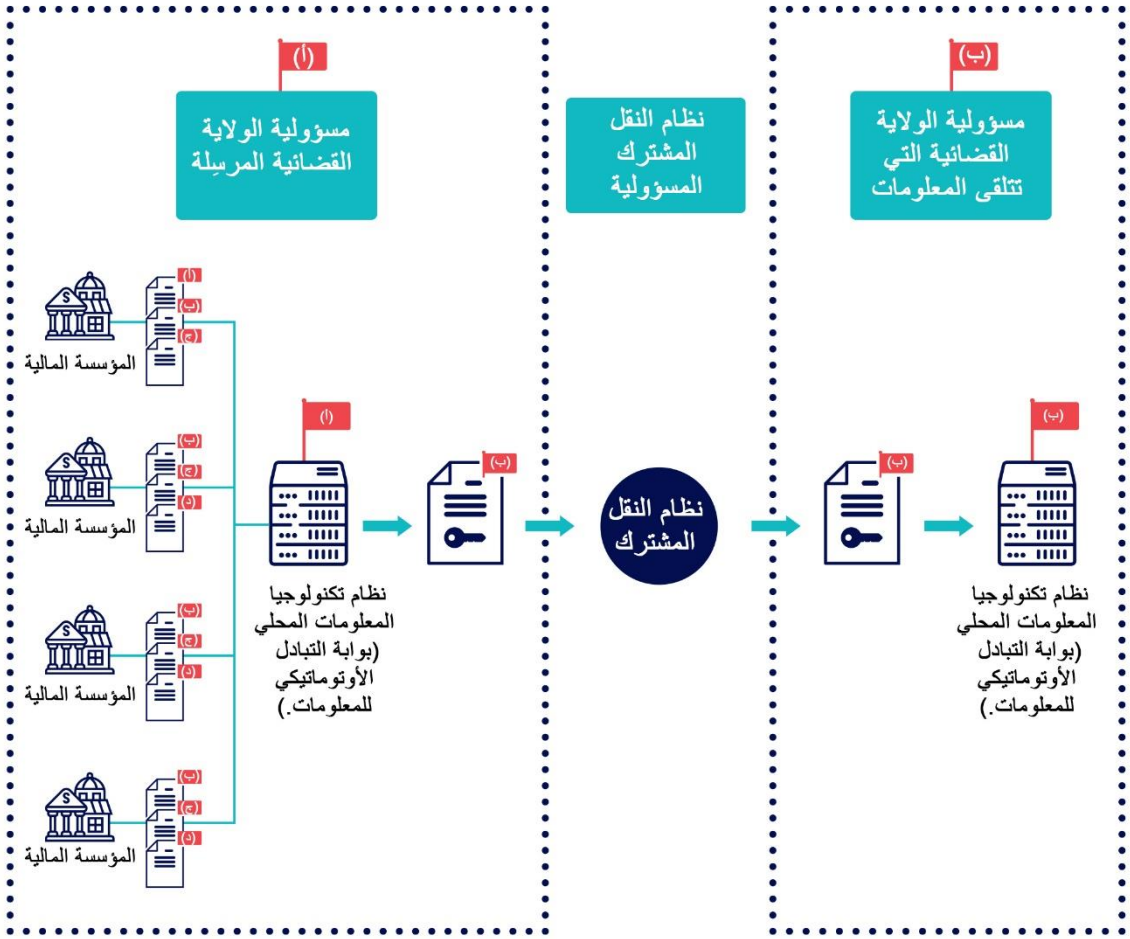


ملاحظة: في هذا المثال، أعدت الولاية القضائية (أ) نظامها للطلب من مؤسساتها المالية أن تقدم الملفات التي تتضمن فقط الحسابات الواجب الإبلاغ عنها فيما يتعلق بولاية قضائية واحدة معنية بالإبلاغ. ومن ثم ستقدم المؤسسة المالية المبلِّغة ملفًا أو أكثر لكل ولاية قضائية معنية بالإبلاغ وبها حسابات يجب الإبلاغ عنها. سيُدمج نظام الولاية القضائية (أ) الملفات المقدمة من المؤسسات المالية فيما يتعلق بالولاية القضائية (ب)، ويُعدّ ملفًا للولاية القضائية (ب) للتبادل. توضح الملاحظة في الشكل رقم (١٥) بالتفصيل الخطوات الباقية في عملية النقل.

٢. قد يُسمح للمؤسسات المالية أن تقدم ملفات البيانات **مجمعة في نفس الملف** وبها كل الحسابات الواجب الإبلاغ عنها بـ**الولاية القضائية** (بعبارة أخرى تقدم المؤسسة المالية المبلِّغة ملفًا يتضمن كل الحسابات الواجب الإبلاغ عنها التي تحفظها، بصرف النظر عن مكان الولاية القضائية التي يقيم بها الأشخاص الواجب الإبلاغ عنهم). عندما تكون الولاية القضائية جاهزة لإعداد حزمة لإرسالها إلى الولاية القضائية الشريكة، ستسحب بوابة التبادل الأوتوماتيكي للمعلومات كل الحسابات الواجب الإبلاغ عنها إلى تلك الولاية القضائية المحددة، من المعلومات المجمعة التي قدمتها مؤسساتها المالية. ويمكن أن يخفف هذا الأسلوب عبء تكاليف الامتثال عن المؤسسات المالية، ويقلل الموارد البشرية التي تحتاجها إدارة الضرائب؛ إلا أنه يستلزم إمكانات وظيفية أكثر تطورًا داخل بوابة التبادل الأوتوماتيكي للمعلومات. يوضح الشكل رقم (١٧) هذا الأسلوب.

كما تسمح بعض الولايات القضائية بتقديم ملفات البيانات وفق معيار الإبلاغ المشترك بصيغ إضافية، بما في ذلك:

الأشكال الإلكترونية السهلة الاستخدام أو جداول بيانات Excel. وقد تكون صياغة هذه البيانات يدويًا لأغراض التبادل مرهقة للولاية القضائية في هذه الحالات؛ لذا أعدت الولايات القضائية أدوات تحويل مدمجة، تطلب تسكين الحقول الفردية بتطبيق بنفس الطريقة ذاتها وفق متطلب نمط XML لمعيار الإبلاغ المشترك، ويجب استخدامها دائمًا عند تبادل المعلومات دوليًا (على سبيل المثال كل حقل لتاريخ ميلاد يجب تسكينه بالصيغة التالية (YYYY-MM-DD). وقد تكون هذه الإمكانات الوظيفية مفيدة للمؤسسات المالية المبلِّغة التي لديها عدد صغير فقط من الحسابات الواجب الإبلاغ عنها، حيث إنها قد تساعد في الحد من تكاليف امتثالها وتحسين مستواه.

والولايات القضائية التي تختار السماح بتقديم معلومات وفق معيار الإبلاغ المشترك من المؤسسات المالية عن طريق صيغ أخرى (جداول البيانات أو عن طريق نموذج من نماذج الويب) عادةً ما تدمج هذه الصيغ في بوابة التبادل الأوتوماتيكي للمعلومات. ومن ثم يجب أن تنظر في الطريقة التي ستسمح بها الإمكانات الوظيفية للبوابة استخراج هذه

**الشكل رقم (١٧): تقديم الملفات المجمعة للولاية القضائية**

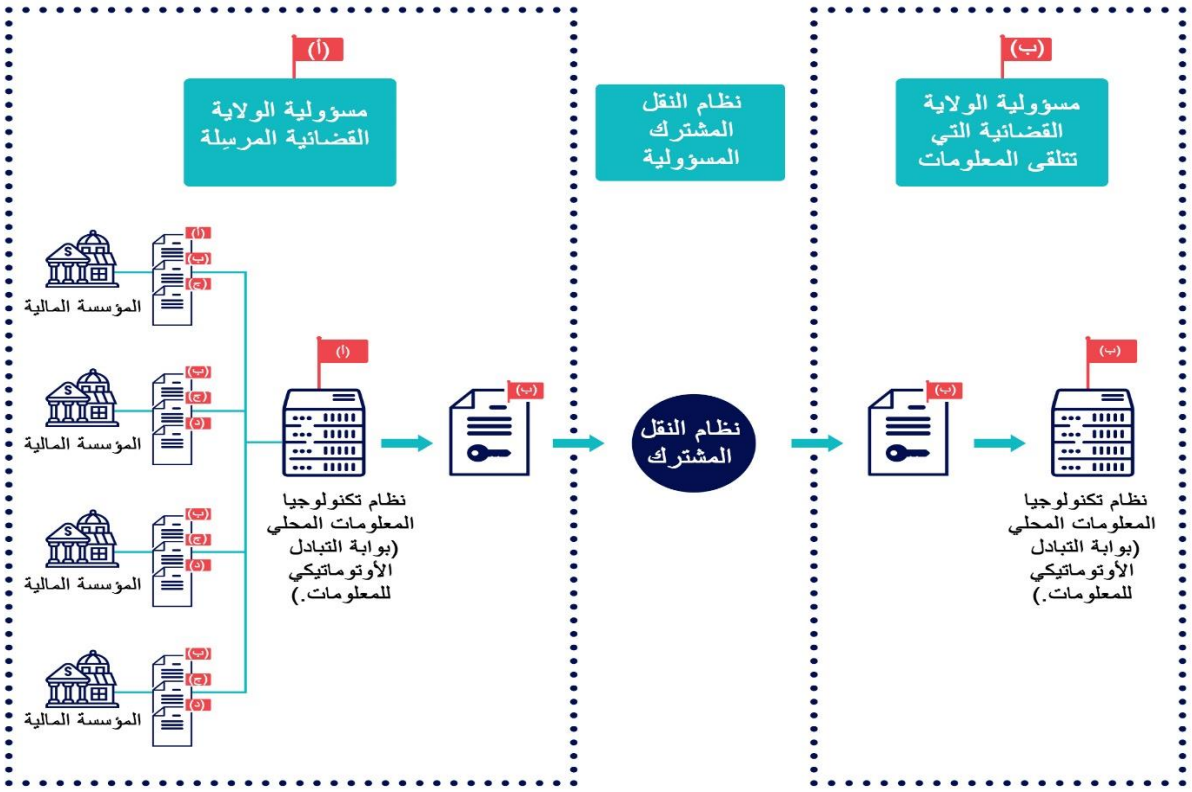


ملاحظة: في هذا المثال، أعدت الولاية القضائية (أ) نظامها للطلب من مؤسساتها المالية أن تقدم الملفات التي تتضمن فقط الحسابات الواجب الإبلاغ عنها فيما يتعلق بولاية قضائية واحدة معنية بالإبلاغ. ومن ثم ستقدم المؤسسة المالية المبلِّغة ملفًا أو أكثر لكل ولاية قضائية معنية بالإبلاغ وبها حسابات يجب الإبلاغ عنها. سيُدمج نظام الولاية القضائية (أ) الملفات المقدمة من المؤسسات المالية فيما يتعلق بالولاية القضائية (ب)، ويُعدّ ملفًا للولاية القضائية (ب) للتبادل. توضح الملاحظة في الشكل رقم (١٥) بالتفصيل الخطوات الباقية في عملية النقل.

المعلومات وإضافتها إلى الحزم المحددة للولاية القضائية المعنية لغرض التبادل. ويجب ألا يُغفَل جانب رئيسي في إعداد بوابة للتبادل الأوتوماتيكي للمعلومات، ألا وهو التأكد من أن حتى في خارج فترة الإبلاغ الاعتيادية (بين ١ يناير والموعد النهائي لإيداع الملفات المحلية)، يجب أن تتمكن المؤسسات المالية من تقديم ملفات معيار الإبلاغ المشترك. وهذا يتضمن المؤسسات المالية التي تتأخر في إيداع ملفاتها، ولكنه يشمل أيضًا الحالات التي يُطلب فيها من المؤسسة المالية أن تقدم ملفات التصحيح. وقد تُقدَّم ملفات التصحيح عندما تحدد المؤسسة المالية المشاكل من تلقاء نفسها، أو عندما تُطلب التصحيحات بعد أداء نشاط الامتثال. وتختلف ملفات التصحيح هذه عن الملفات التي يُطلب من المؤسسات المالية أن تعيد تقديمها بعد عدم الحصول على الاعتماد. ترد معلومات إضافية بشأن ضمان تماشي ملفات التصحيح مع المتطلبات المذكورة في دليل مستخدم نمط XML لمعيار الإبلاغ المشترك.

### *اعتماد البيانات*

عندما تقدم مؤسسة مالية البيانات من خلال بوابة التبادل الأوتوماتيكي للمعلومات، يجب أن يؤدي النظام وظيفة أساسية للرقابة على الجودة باعتماد المعلومات المقدمة، وذلك ضمانًا لاستيفائها متطلبات نمط XML لمعيار الإبلاغ المشترك، والمتطلبات اللازمة لاعتماد البيانات الإضافية كما حددها دليل المستخدم لرسالة الحالة وفق معيار الإبلاغ المشترك. ويتضمن هذا ضمان وجود عناصر نمط التبادل الإلزامية لكل الحسابات المالية المبلَّغ عنها، وتسكينها بالصيغة الصحيحة (أي اعتماد صيغة البيانات للتأكد من إدخالها على النحو الصحيح، مع تضمين المعلومات الإلزامية)، علاوة على الملف الإضافي ذي الصلة وإجراءات اعتماد السجلات. ويمكن أن تطبق الولاية القضائية التوجيهات المقدمة لهذا الغرض في دليل مستخدم نمط XML لمعيار الإبلاغ المشترك ودليل مستخدم نمط XML لرسالة الحالة وفق معيار الإبلاغ المشترك لكي تستعملهما المؤسسات المالية لتقديم البيانات محليًا. إذا نفذت الولاية القضائية أيضًا متطلب تشفير الملفات المقدمة والمراسلات بين المؤسسة المالية وإدارات الضرائب من خلال بوابة التبادل الأوتوماتيكي للمعلومات، فقد تقوم أداة الاعتماد بفحص التوقيع الرقمي أو الإقرار الإلكتروني للتقديم (انظر إلى المربع رقم ١٨).

إذا لم يكن اعتماد تقديم البيانات ممكنًا نتيجة لأخطاء جسيمة متعلقة بهذه المشاكل، يجب أن ترفض بوابة التبادل الأوتوماتيكي للمعلومات الملف المطلوب أن تقدمه المؤسسة المالية (منع التقديم). والوضع النموذجي هو أن تُخطر المؤسسة المالية بالأخطاء في الملف التي أدت إلى رفضه. ويمكن أن يتم هذا عن طريق رسالة آلية على تحميل الملف[٧٥]. وبإمكان المؤسسة المالية

أن تصوب الأخطاء التي جرى الوقوف عليها، وأن تقدم ملفًا مصححًا. يوضح الشكل رقم (١٨) اعتماد بيانات الملف الذي تقدمه المؤسسات المالية.

وعلى الرغم من إمكانية تصميم بوابة التبادل الأوتوماتيكي للمعلومات بحيث تتضمن الرسائل المرسَلة والمستقبَلة بين إدارة الضرائب والمؤسسات المالية، فقد ترغب إدارات الضرائب كذلك في وضع وسائل أخرى للتواصل، مثل بريد إلكتروني مخصص لذلك، أو خط ساخن يمكن أن تتواصل من خلاله المؤسسات المالية، لطرح أي مشاكل متعلقة بتقديم البيانات، أو لأي أغراض امتثال أخرى.

---

٧٥. تشير بعض الولايات القضائية إلى هذه الرسائل على أنها رسائل حالة؛ إلا أن المصطلح غير مستخدم هنا تجنبًا للخلط بينه و"رسائل حالة معيار الإبلاغ المشترك" التي تُرسل بين الولايات القضائية.

## المربع رقم (١٨): التشفير لجمع البيانات من المؤسسات المالية

في كل جوانب إعداد بوابة للتبادل الأوتوماتيكي للمعلومات، يجب أن تنظر الولاية القضائية في التدابير اللازمة لضمان سرية البيانات وحمايتها، بما في ذلك البيانات المتسلَّمة محليًا للتبادل المستقبلي.

ويتعين أن تشفر الولايات القضائية الحزم التي يجب تبادلها مع الولايات القضائية الشريكة، بما يتماشى مع معايير التشفير المتفق عليها لنقل المعلومات. ومع ذلك، يجب أن تنظر الولايات القضائية أيضًا في وضع متطلبات تشفير مماثلة فيما يتعلق بملفات معيار الإبلاغ المشترك التي تقدمها المؤسسات المالية من خلال بوابة التبادل الأوتوماتيكي للمعلومات.

ويجب أن يكون تشفير المؤسسة المالية الخاضعة للسلطة المختصة منفصلًا ومستقلًا عن التشفير المكلَّفة الولاية القضائية بأن تقوم به تباعًا لنقل المعلومات إلى الشركاء في تبادل المعلومات. وحسب الأحوال في التطبيق العملي، تؤدي البوابة مهمة فك شفرة الملفات المتسلَّمة من المؤسسات المالية، وتجميع المعلومات المحددة في الولاية القضائية المعنية في حزم خاصة بها، قبل تشفير كل حزمة من هذه الحزم بتوقيع رقمي لنقلها إلى الشركاء في تبادل المعلومات. كما ضمَّنت بعض الولايات القضائية خاصية التحقق من التوقيع الرقمي أو الإقرار الإلكتروني لنقل المؤسسات المالية البيانات وذلك في مرحلة اعتمادها.

**الشكل رقم (١٨): اعتماد البيانات عند تقديم ملفات المؤسسات المالية**

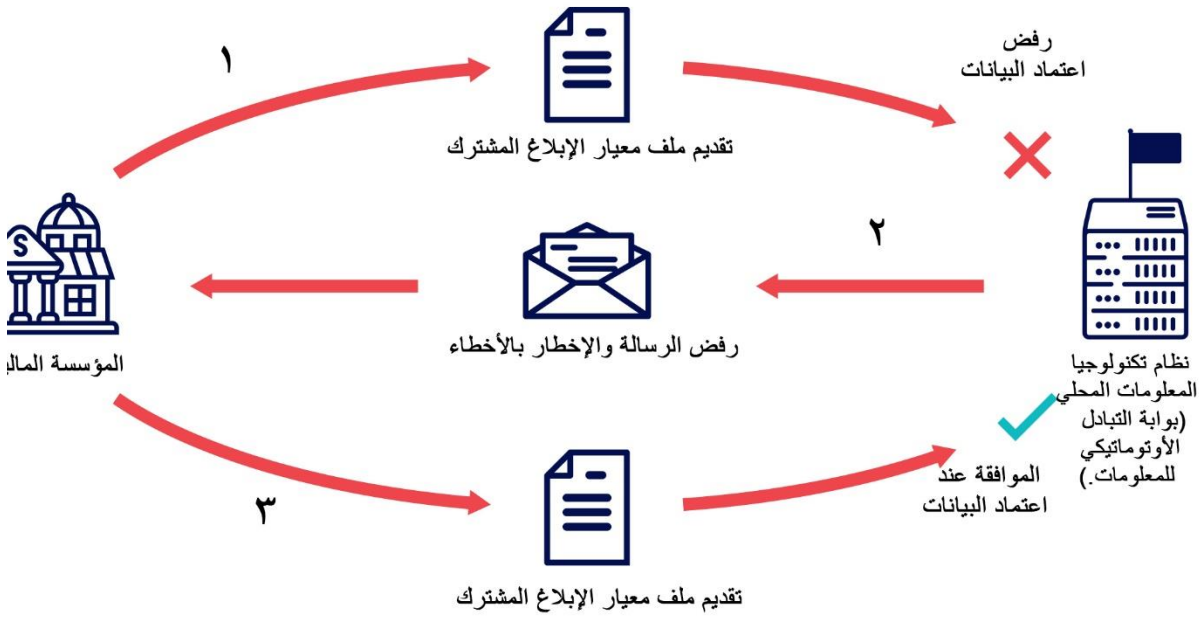


ملاحظة: في هذا المثال، حاولت المؤسسة المالية تقديم ملف على بوابة التبادل الأوتوماتيكي للمعلومات للولاية (أ)، ولكنه رُفض عند التقديم لعدم استيفائه متطلبات نمط XML لمعيار الإبلاغ المشترك؛ ومن ثم لم يحصل على الاعتماد. عندئذ ترسل بوابة التبادل الأوتوماتيكي للمعلومات رسالة لإخطار المؤسسة المالية بالرفض والسبب في عدم حصول الملف على الاعتماد وفق نمط التبادل. عندما تعالج المؤسسة المالية المشكلة، ترسل ملفًا محدثًا يجتاز خطوة اعتماد نمط معيار الإبلاغ المشترك للمعلومات، وتقبله بوابة التبادل الأوتوماتيكي للمعلومات.

### ٧-٢-٣ إعداد البيانات للشركاء

بعد تقديم المؤسسات المالية بالولاية القضائية المعنية بياناتها، واعتماد بوابة التبادل الأوتوماتيكي للمعلومات لملفات هذه البيانات، تأتي الخطوة الأولى لإعداد البيانات لإرسالها إلى الشركاء بجمع ملفات كل ولاية قضائية في حزم تتضمن فقط الحسابات الواجب الإبلاغ عنها إلى تلك الولاية القضائية. وكما ذُكر في القسم الفرعي رقم ٢-٢-٧ من مجموعة الأدوات، سيكون على إدارة الضرائب أن تقرر إذا كانت ستمكِّن مؤسساتها المالية من تحميل الملفات المحددة لتلك الولاية القضائية أو الملفات المجمَّعة. وسيكون هذا النهج مرتبطًا في الأساس بالإمكانات الوظيفية للبوابة لاستخراج الحسابات الواجب الإبلاغ عنها وذات الصلة من ملف كل مؤسسة مالية، وتجميع كل الحسابات المبلَّغ عنها في حزم محددة بالولاية القضائية المعنية. والقاعدة العامة تقضي بإعداد حزمة واحدة لكل ولاية قضائية تتلقى المعلومات لكل دورة تبادل.

فور إعداد الحزم المحددة لكل ولاية قضائية، يجب أن تُجري الولاية القضائية المرسِلة سلسلة من الفحوص ضمانًا لجودة البيانات. وسيحدّ هذا من احتمالية أن يرفض الشركاء في التبادل المعلومات الملفات، واحتمالية تسلُّم إخطارات بأي أخطاء جرى تحديدها. الشكل رقم (١٩) يوضح هذه الفحوص.

**الشكل رقم (١٩): فحوص التحقق من جودة البيانات**

### إجراء فحوص للتأكد من منطقية البيانات

قد تساعد فحوص التأكد من منطقية البيانات على تحديد أي فروق في البيانات لا يرصدها فحص اعتماد نمط التبادل. وستساعد مراجعة الحقول الرئيسية على تحديد إذا كانت المؤسسة المالية لم تقدم اسمًا أو عنوانًا كاملًا (أو حقول مسكَّنة ببيانات غير صحيحة بغرض اجتياز مرحلة اعتماد نمط التبادل XML)، أو قدمت بيانات مغلوطة بصورة واضحة (مثل حساب يُقدَّم لغرض الاختبار، أو حساب به رصيد متضخم [مثل إدراج رقم التعريف الضريبي في حقل الرصيد]). وحسب بوابة التبادل الأوتوماتيكي للمعلومات المنشأة، وعدد ملفات المؤسسات المالية المقدَّمة، قد تفضل الولاية القضائية المرسِلة إجراء فحوص للتأكد من منطقية البيانات على الملفات المقدَّمة من المؤسسات المالية، بدلًا من فحص الملفات المقدَّمة في حزم.

### النقل الحرفي للأصوات

إذا لم تستخدم الولايتان القضائيتان المشتركتان في تبادل المعلومات بالأبجدية اللاتينية، فقد تتفقان على طريقة القيام بهذا الشكل النقل الحرفي للأصوات. ويجب أن تراعي الولايات القضائية الأبجدية التي تستخدمها الولاية القضائية التي تتلقى المعلومات، وإذا طُلب منها، يجب أن تكتبها من أبجديتها المستخدمة محليًا أو كتابة الكلمة بحروفها/أصواتها بالأبجدية اللاتينية تماشيًا مع المعايير الدولية للنقل الحرفي للأصوات (على سبيل المثال، كما ورد تحديده في ISO 8 859). ويُعد النقل الحرفي للأصوات خطوة مهمة لضمان عدم انحراف البيانات، ويمكن أن تتخذها الولاية القضائية التي تتلقى المعلومات. كما يمكن أن ترسل الولايات القضائية الملامح الجوهرية للبيانات – مثل الاسم أو العنوان الكامل - بكل من الأبجدية المحلية والأبجدية اللاتينية في كل سجل حساب.

### الفحص النهائي للاعتماد

فور إعداد الحزم المحددة للولاية القضائية المعنية، من خلال دمج كل الحسابات الواجب الإبلاغ عنها إلى تلك الولاية القضائية، من الممارسات الصائبة اعتماد البيانات مجددًا بمضاهاتها بمتطلبات نمط XML لمعيار الإبلاغ المشترك، واتخاذ إجراءات الاعتماد الإضافية المذكورة في دليل المستخدم لرسالة الحالة وفق معيار الإبلاغ المشترك قبل التبادل.

## ٤-٢-٧ تبادل البيانات وفق معيار الإبلاغ المشترك مع الولايات القضائية الشريكة

عندما تكون الحزم المحددة للولاية القضائية المعنية جاهزة، فإن الخطوات الأخيرة لإتمام إجراءات تبادل البيانات وفق معيار الإبلاغ المشترك هي تشفير الحزم ونقلها. وفي المقابل سيكون ضروريًا اتخاذ خطوات مماثلة عند تسلُّم الحزم من الشركاء في تبادل المعلومات قبل إرسال رسائل حالة معيار الإبلاغ المشترك.

### التشفير

حسب بوابة التبادل الأوتوماتيكي للمعلومات وحجم البيانات المطلوب تبادلها (الحد الأقصى لحجم ملف التحميل لنقله عبر نظام النقل المشترك هو ٢٥٠ ميجابايت، إلا أنه قد يقل بناءً على طلب كل ولاية قضائية تتلقى المعلومات)، يجوز تجميع البيانات وفق معيار الإبلاغ المشترك لولاية قضائية محددة ومعنية بالإبلاغ في حزمة من ملف XML لمعيار الإبلاغ المشترك أو ملفات متعددة من هذه الملفات، التي تتضمن معلومات الحسابات المالية، ويشار إليها غالبًا بأنها "ملفات التحميل".

**الشكل رقم (٢٠): تشفير ونقل ملفات التحميل ورسائل حالة معيار الإبلاغ المشترك**

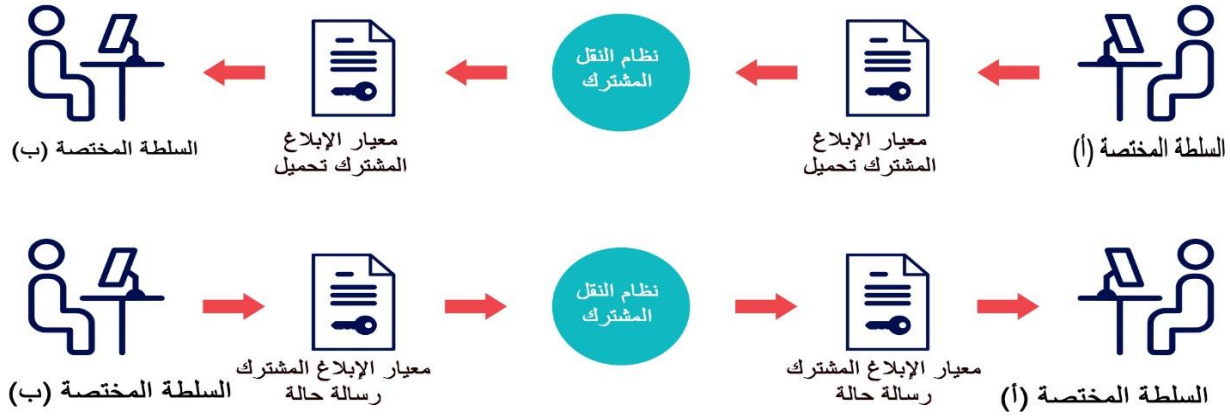


ملاحظة: في هذا الشكل ترسل الولاية القضائية (أ) ملفًا مشفرًا يتضمن معلومات وفق معيار الإبلاغ المشترك (ملف تحميل) من خلال نظام النقل المشترك، وتتسلمه الولاية القضائية (ب). ومن المتوقع أن ترسل الولاية القضائية (ب) رسالة مشفرة بحالة معيار الإبلاغ المشترك إلى الولاية القضائية (أ) التي يمكن إرسالها كذلك من خلال نظام النقل المشترك. ستشير رسالة الحالة إلى قبول الملف أو رفضه وأي أخطاء بالملفات أو السجلات.

وقبل تشفير ملف التحميل، يجب ضغط ملف XML لمعيار الإبلاغ المشترك. ويتعين اتخاذ كل خطوة من الخطوات المتقدم ذكرها في كل ملف تحميل مطلوب إرساله إلى الشريك في التبادل.

فور تسلُّم الولاية القضائية ملف تحميل، لا بد أن تؤكد تسلُّمها إياه وأن توضح أي أخطاء، بإرسال رسالة حالة معيار الإبلاغ المشترك إلى الولاية الشريكة. كما يجب اعتماد كل ملف برسالة حالة، لضمان استيفائه متطلبات نمط XML لرسالة الحالة وفق معيار الإبلاغ المشترك، وتشفيره قبل الإرسال (انظر إلى المربع رقم ١٩).

يوضح الشكل رقم ٢٠ هذه الخطوات.

والولايات القضائية التي تتخذ إجراءات النقل من خلال نظام النقل المشترك ستتَّبع متطلباتها المذكورة للتشفير. وهي تتضمن متطلبات صارمة محددة في دليل مستخدم إعداد الملفات وتشفيرها (متاح للسلطات المختصة مع اتفاق مستخدمين قائم (مستخدمو نظام النقل المشترك).

كما يجب أن تنظر الولايات القضائية في الطرق الأكثر فعالية لتطبيق هذه العمليات للتشفير وفك الشفرة في المراحل المبكرة من إعداد بوابة التبادل الأوتوماتيكي للمعلومات. وعلى الرغم من أن العمليات اليدوية يمكن تنفيذها لتشفير كل ملف على حدة، فلا بد أن تنظر الولاية القضائية في التحديات العملية ذات الصلة، في ضوء عدد الملفات التي تتوقع إرسالها وتسلُّمها.

فقد يكون الكثير من العمليات اليدوية للتشفير (وفك الشفرة) مجهدة في تنفيذها، خاصةً للولايات القضائية التي تعتزم القيام بالتبادل على قدم المساواة، أو عندما يرجَّح وجود عدد كبير من الحسابات الواجب الإبلاغ عنها في ملفات التحميل لكل شريك من الشركاء في تبادل المعلومات. ومن ثم، يجب أن تنظر الولايات القضائية في فوائد إعداد أدوات (أو دمج هذه الإمكانات الوظيفية في بوابتها للتبادل الأوتوماتيكي للمعلومات) للقيام بعملية التشفير وفك الشفرة بصورة آلية.

### *النقل ونظام النقل المشترك*

حسبما يرد ذكره في الاتفاق المتعدد الأطراف للسلطة المختصة بشأن التبادل الأوتوماتيكي لمعلومات الحسابات المالية، فإن تبادل المعلومات وفق معيار الإبلاغ المشترك يجب أن يقوم على استخدام أدنى المعايير الملائمة مع كل شريك من الشركاء والموافقة عليها، لضمان سرية البيانات وسلامتها في خلال عملية النقل كلها. وعلى الرغم من أن هذا المتطلب لا يستبعد أساليب أخرى للنقل، فإن نظام النقل المشترك تستخدمه كل الولايات القضائية المعنية بالتبادل وفق معيار التبادل المشترك، لنقل البيانات وفق المعيار إلى الشركاء في تبادل المعلومات. ولذا فإن هذه المجموعة من الأدوات لا تركز إلا على هذا الأسلوب للنقل.

## المربع رقم (١٩): ما التشفير؟

الغرض من التشفير حماية كل من سرية البيانات وسلامتها. وهو يحول البيانات ليجعلها غير مفهومة على أحد لا يمتلك مفتاح فك الشفرة.

ومنهجية التشفير بالمفاتيح العامة أسلوب نموذجي للتشفير يستخدم كلا المفتاحين العام والخاص. وتشفِّر الولاية القضائية المرسِلة ملف البيانات بمفتاح عام، ولا يملك سوى الولاية القضائية التي تتلقى المعلومات مفتاح التأمين الخاص الذي يسمح بفك شفرة البيانات. وهناك معايير لتحديد طول مفاتيح التشفير تُعرَف بتوفيرها مستوى ملائم من الأمن لبيانات بهذه الحساسية، سواء الآن أو في المستقبل المنظور، مثل معيار التشفير المتطور (AES 256).

**ما الفرق بين التشفير والتوقيع؟**

- التشفير: التأكد من أن أحدًا لا يستطيع قراءة الملف.
  - التشفير عملية ترميز الملفات (أو المعلومات الأخرى) بطريقة لا تسمح سوى للأطراف المصرَّح لها بقراءتها، حتى لا يمكن للمتلصصين أو المخترقين قراءتها.
- التوقيع: التحقق من حقيقة الهوية
  - يمكن استخدام التوقيع للتحقق من أن الشخص الذي أرسل الملف إليك هو فعلًا الشخص الذي يزعم أنه هو (بعبارة أخرى التحقق من هوية المرسِل) وأن الملف لم يغيّره شخص آخر.

**كيف يُطبَّق هذا مع المفتاحين العام/الخاص؟**

عند تبادل المعلومات مع الشركاء:

- فيما يتعلق بالتشفير، تستعمل الولاية القضائية المرسِلة المفتاح العام للولاية شريكتها في التبادل لتشفير الرسالة. وتستعمل الولاية الشريكة مفتاحها الخاص لفك شفرة الرسالة.
- فيما يتعلق بالتوقيع، تستعمل الولاية القضائية المرسِلة مفتاحها الخاص لتوقيع الرسالة. وتستعمل الولاية القضائية التي تتلقى المعلومات المفتاح العام للولاية القضائية المرسِلة للتحقق من هوية المرسِل.

ولما كان المفتاح الخاص هو الوحيد الذي يستطيع فك شفرة الملف، فلا بد من عدم تداوله مع أحد. وعلى الرغم من تسميته "المفتاح العام"، فلا يجوز إتاحة المفاتيح العامة لتشفير نظام النقل المشترك والنقل في المجال العام. فهي متاحة فقط للشركاء في تبادل المعلومات من خلال نظام النقل المشترك.

نظام النقل المشترك هو حل تقني للأطراف الثالثة، أُعد بطلب من منتدى إدارة الضرائب الذي يجمع بين إدارات الضرائب الكبرى على مستوى العالم. والغرض منه ضمان تبادل المعلومات وفق معيار الإبلاغ المشترك (والمعلومات الضريبية الأخرى) بصورة تتسم بدرجة عالية من الأمن والالتزام بالمعايير[٧٦].

يضطلع المنتدى العالمي وفريق من جميع التخصصات في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (أمانة نظام النقل المشترك) بمسؤولية الإدارة اليومية لنظام النقل المشترك، وإدارة توفير المتعهد إياه، وتيسير إتاحته لإدارات الضرائب من الولايات القضائية الأعضاء. وأمن نظام النقل المشترك مكفول من خلال كل من الإطار القانوني والعملي القائم لتوفير النظام.

يوفر نظام النقل المشترك "أنبوبة" آمنة ومشفرة من خلالها يمكن للسلطات المختصة أن تتبادل بصورة ثنائية وآمنة المعلومات الضريبية مع بعضها بعضًا (انظر إلى الشكل رقم ٢١).

٧٦. يسمح نظام النقل المشترك بتبادل أنواع إضافية من المعلومات الضريبية بفضل إمكانيات وظيفية مطورة، تتضمن خاصية النقل المصرح به. وتتطلب خاصية النقل المصرح به من السلطات المختصة أن تعتمد مسبقًا إرسال وتسلُّم كل نوع رسالة من كل ولاية قضائية شريكة، قبل القيام بهذه الأشكال من التبادل. ويضمن هذا تبادل أنواع الرسائل الصحيحة فقط، وفقًا للأطر القانونية والعملية لكل سلطة مختصة.

**الشكل رقم (٢١): نظام النقل المشترك**

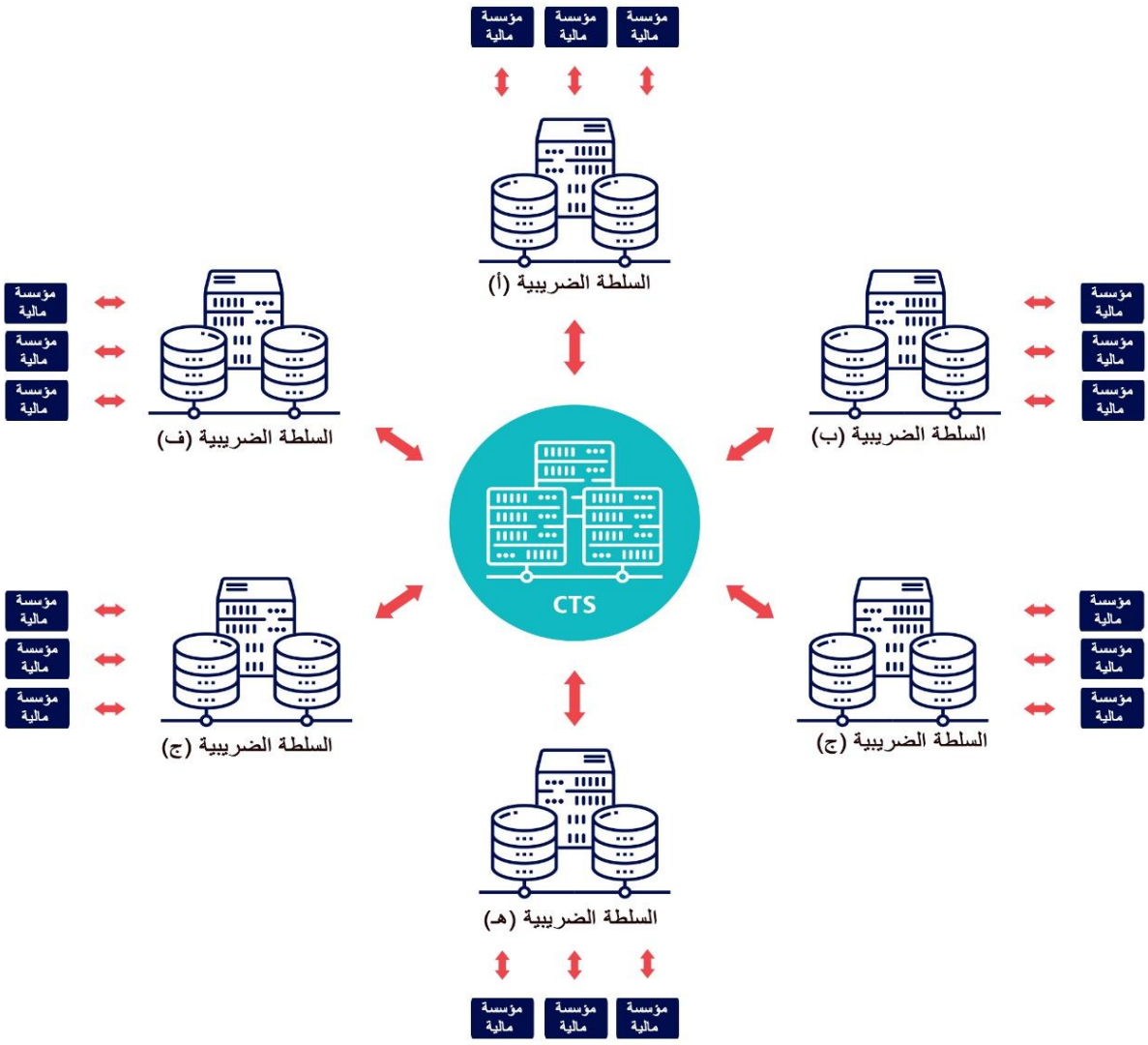

لا يمكن أن يصل إلى الملفات المنقولة سوى الطرف المعيَّن لتسلُّمها، وهذا لأن الولاية القضائية المرسلة شفَّرتها قبل نقلها، ولا يمكن سوى للسلطة الضريبية التي تتلقى الملفات فك شفرتها بعد تسلُّمها.

وإدراكًا لاختلاف الأنظمة في الولايات القضائية لتسلُّم البيانات من المؤسسات المالية، وإعداد المعلومات لإرسالها، فإن نظام النقل المشترك يمنح السلطات المختصة إمكانية

## المربع رقم (٢٠): الانضمام إلى نظام النقل المشترك

حالما أصبحت الولاية القضائية مستعدة للانضمام إلى نظام النقل المشترك، فإنها ستتصل بأمانة النظام أو مسؤول الاتصال المركزي بالمنتدى العالمي لبدء العملية. ويمكن تلخيص خطوات الانضمام إلى نظام النقل المشترك كما يلي:

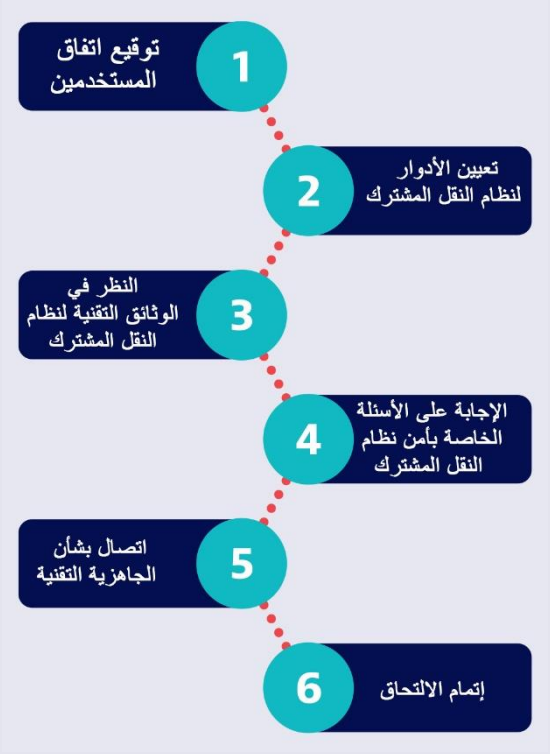


- **الخطوة الأولى - توقيع اتفاق المستخدمين:** تعد أمانة نظام النقل المشترك نموذج توقيع لكل ولاية قضائية يجب أن توقعه السلطة المختصة أو الممثل المصرح له من الإدارة. يذكر اتفاق المستخدمين التزامات الولاية القضائية فيما يتعلق بنظام النقل المشترك، بما يشمل ذلك متطلبات الأمن دفع رسوم استخدام. تصبح الولاية القضائية مسؤولة عن سداد رسوم الاستخدام السنوية عندما تكون في وضع يؤهلها لبدء استخدام نظام النقل المشترك.
- **الخطوة الثانية - تعيين أدوار لنظام النقل المشترك:** تُخطر الولاية القضائية أمانة نظام النقل المشترك بالأشخاص الذين سيعيَّنون مسؤولي اتصال رئيسيين في إدارتها، وبأدوار الإدارة فيما يتعلق بالنظام.
- **الخطوة الثالثة - النظر في الوثائق التقنية لنظام النقل المشترك:** توفر أمانة نظام النقل المشترك للموظفين المؤهلين والمعيّنين من الولاية القضائية إمكانية الحصول على وثائق النظام. وتتضمن المواصفات التقنية للاتصال بنظام النقل المشترك ومتطلبات تشفير الملفات. ومن منظور تقني، يتعين على الولايات القضائية العازمة على الاتصال بالنظام، عبر اتصال مزود خدمة إنترنت بمزود خدمة آخر، أن توفر لزملائها التقنيين المواصفات التقنية في أسرع وقت ممكن لتمكينهم من القيام بما يلزم من مواءمات تقنية للربط بنظام النقل المشترك.
- **الخطوة الرابعة - الإجابة على الأسئلة الخاصة بأمن نظام النقل المشترك:** سيُطلب من الولاية القضائية أن تقدم تفاصيل عن الترتيبات الأمنية التي ستتخذها فيما يتعلق بسبل الدخول إلى نظام النقل المشترك.
- **الخطوة الخامسة - اتصال بشأن الجاهزية التقنية:** سترتب أمانة نظام النقل المشترك هذا الاتصال مع الولاية القضائية المعنية. والغرض من هذا الاتصال ضمان أن الولاية القضائية مستعدة تمام الاستعداد على المستوى التقني للدخول إلى نظام النقل المشترك.
- **الخطوة السادسة - إتمام الالتحاق:** فور استعداد الولاية القضائية تقنيًا وإتمام كل الخطوات الأخرى، يمكنها الاتصال بنظام النقل المشترك. وسيتضمن هذا أولًا الدخول إلى بيئة الالتزام، لغرض الاختبار فقط، قبل توفير سبل الدخول إلى بيئة الإنتاج (البيئة الحية التي يتم فيها تبادل المعلومات الضريبية الفعلية). وعلى الولايات القضائية الإحاطة علمًا بأن سبل الدخول إلى بيئة الإنتاج ستتطلب استجلاب شهادة أمن من قائمة محددة من الموردين المصرح لهم.

ستقدم أمانة نظام النقل المشترك التفاصيل الكاملة حول جميع الخطوات بعد إتمام الخطوة الأولى.

سبل الدخول إلى نظام النقل المشترك من خلال ربط مزود خدمة الإنترنت بمزود خدمة آخر (بروتوكول النقل البسيط للملفات)، وطريقة قائمة على المتصفح (بروتوكول النقل الآمن للنصوص المترابطة)، ومن خلال واجهات برمجة التطبيقات، من أجل إرسال المعلومات وتسلُّمها. ولا يُعتبر نظام النقل المشترك قاعدة بيانات لغرض تخزين المعلومات.

وتستخدم الآن أكثر من ١٠٠ ولاية قضائية نظام النقل المشترك لتبادل المعلومات الآمن في إطار معيار الإبلاغ المشترك، وإبلاغ كل دولة على حدة، وتبادل معايير القواعد الضريبية. وفي بواكير عام ٢٠٢١، طرأ تحديث ضخم على النظام (نظام النقل المشترك النسخة ٢,٠)، فأتاح للمستخدمين تبادل ما يزيد على ٢٥ نموذجًا من المعلومات الضريبية من خلال نظام النقل المشترك، بما في ذلك تبادل المعلومات عند الطلب. يلخص المربع رقم (٢٠) الخطوات اللازمة للانضمام إلى نظام النقل المشترك.

## تسلُّم المعلومات وفق معيار الإبلاغ المشترك

عندما تتسلم ولاية قضائية البيانات، يتعين عليها أن تتخذ خطوات مماثلة من حيث وقت إعداد الملفات لإرسالها. وسوف تتسلم جميع الولايات القضائية المرسِلة رسائل حالة معيار الإبلاغ المشترك بعد إرسالها ملف تحميل، وستتسلم بالطبع الولايات القضائية الشريكة ملفات تحميل من شركائها في التبادل. في كلتا الحالتين سيكون على الولاية القضائية التي تتلقى المعلومات فك شفرة الملف والقيام بفحوص اعتماد المعلومات. والخطوات الرئيسية التي يجب أن تتخذها الولايات القضائية لتسلُّم الملفات هي كما يلي:

- تسلُّم الملفات: سيتم هذا من خلال الأسلوب المتفق عليه للنقل (مثال: نظام النقل المشترك).
- فك شفرة الملفات: سيتم هذا بناءً على الأسلوب المتفق عليه للتشفير.
- إجراء فحص اعتماد الملف: والغرض من هذا ضمان تطابق الملف مع متطلبات نمط XML لمعيار الإبلاغ المشترك، وتطابق جودة البيانات مع المتطلبات المذكورة في دليل المستخدم لرسالة الحالة وفق معيار الإبلاغ المشترك.
- إرسال رسالة حالة معيار الإبلاغ المشترك (فقط بعد تسلُّم ملف تحميل).

## رسائل حالة معيار الإبلاغ المشترك

لكل ملف تحميل مرسَل وفق معيار الإبلاغ المشترك، سترسل الولاية القضائية التي تتلقى المعلومات رسالة حالة معيار الإبلاغ المشترك إلى الولاية القضائية المرسِلة، مشيرة إلى قبول الملف أو رفضه، ونتائج فحوص الاعتماد التي أُجريت على الملف وسجلاته. وينبغي أن تجيب السلطات المختصة التي تتلقى المعلومات بإرسال رسالة حالة في أقرب وقت ممكن، في مدة لا تتجاوز ١٥ يومًا بعد إرسال ملف التحميل. ويتعين أن تكون رسائل الحالة مشفرة تمامًا وأن تتَّبع نفس معايير التشفير المطبقة على إرسال ملفات تحميل وفق معيار الإبلاغ المشترك. يقدم المربع رقم (٢١) مثالًا على خطوات التبادل بين الشركاء المرسلين والمتسلمين.

**المربع رقم (٢١): مثال لتسلسل خطوات التبادل حسب نمط XML لرسالة الحالة وفق معيار الإبلاغ المشترك**

فيما يتعلق بتبادل المعلومات وفق معيار الإبلاغ المشترك بين كندا وفرنسا، حصلت الوقائع التالية:

١. ترسل كندا رسالة وفق معيار الإبلاغ المشترك مع بيانات جديدة إلى فرنسا
- فرنسا غير قادرة على فك شفرة الملف، وترسل رسالة حالة وفق معيار الإبلاغ المشترك

٢. تصحح كندا الملف مع التشفير الصحيح
- تجد فرنسا أخطاءً في اعتماد نمط التبادل XML، وترسل رسالة حالة وفق معيار الإبلاغ المشترك

٣. تصحح كندا مشاكل اعتماد نمط التبادل XML، وتعيد إرسال الملف
- لا تجد فرنسا أي أخطاء بالملف، ولكن عشرة أخطاء (بسيطة) في السجلات. تقبل فرنسا الملف

٤. ترسل كندا تقريرًا بالبيانات المصححة فيما يتعلق بالأخطاء العشرة بالسجلات (الملف يحتوي على السجلات المصححة العشرة فقط)
- لا تجد فرنسا أي أخطاء أخرى. تقبل فرنسا الملف

المصدر: CRS Status Message XML Schema: User Guide for Tax Administrations

# ٨. ضمان الاستخدام الفعال للبيانات

تتطلب استراتيجيات الاستخدام الفعال للبيانات مواصلة إعداد أدوات ومهارات ومنهجيات جديدة، بالانتقال من أسلوب تحليل البيانات التقليدي إلى الأساليب التحليلية المتطورة. والاستخدام الفعال للبيانات بالاستعانة بتكنولوجيات جديدة (الأساليب التحليلية المتطورة، والتعلم الآلي، والذكاء الاصطناعي) يعتمد اعتمادًا كبيرًا على فهم المؤسسات

لأثر هذه التكنولوجيات الجديدة على العمليات القائمة (الامتثال/التدقيق/الاسترجاع)، ويتطلب شراكات قوية بين المستخدمين بالمؤسسات، ومحللي البيانات، وتكنولوجيا المعلومات. يصور الشكل رقم (٢٢) الجوانب الرئيسية لإطار التبادل الأوتوماتيكي للاستخدام الفعال للبيانات.

في شهر سبتمبر من كل عام، تتسلم السلطة المختصة بالولاية القضائية التي تتلقى المعلومات ملفات معيار الإبلاغ المشترك في صيغة XML -وهي لغة الترميز القابلة للامتداد.

وقبل التحميل على تطبيق وطني، يجب أن تقوم الولاية القضائية التي تتلقى المعلومات بفحص تقني لمحتوى ملف البيانات باستخدام أدوات XMLللتأكد من وجود كل عناصر "الاعتماد"، وفي حالة عدم وجودها،

ترفض الملف. ويتضمن هذا الفحص خطوات اعتماد الملف المذكورة في دليل المستخدم الخاص بنمط التبادل XML ( انظر إلى القسم الفرعي رقم ٤-٢-٧ من مجموعة الأدوات)

لكي يتسنى استخدام البيانات التي جرى تلقِّيها لأغراض الامتثال الضريبي المحلي، من الضروري إدخال البيانات في النظم الوطنية على النحو الذي يمكِّن من استخدامها بفعالية والوصول إليها لأغراض الامتثال الضريبي.

ويمكن تلخيص الاستخدام الفعال للبيانات وفق معيار الإبلاغ المشترك في ثلاث مراحل مختلفة موضحة في الشكل رقم (٢٣). الجانب الأول المغطَّى هو علاج البيانات (التنقيح والتحويل إلى صيغ مختلفة) لتحقيق أعلى مستوى من كفاءة استخدام البيانات. ثم يرد ذكر تفصيلي لمطابقة البيانات وفق معيار الإبلاغ المشترك مع بيانات ممولي الضرائب المحليين باستخدام معلومات التحقق التي جرى تسلُّمها (رقم التعريف الضريبي، والاسم، والعنوان، وتاريخ الميلاد). وتُستقصَى إمكانيات مختلفة للمطابقة (مطابقة أوتوماتيكية، وضبابية، ويدوية) مع البيانات غير المطابِقة. أما المرحلة الثالثة فتتمثل في النظر في تحليل المخاطر اللازم تنفيذه، والنهج المتعدد الجوانب المطلوب مراعاته، بهدف ضبط الاستعمال الفعال للبيانات وفق معيار الإبلاغ المشترك بصورة دقيقة، وفقًا للأطر الإدارية المختلفة أو استراتيجيات الولايات القضائية للامتثال الضريبي.

**الشكل رقم (٢٢): الجوانب الرئيسية لإطار عمل التبادل الأوتوماتيكي للمعلومات للاستخدام الفعال للبيانات**

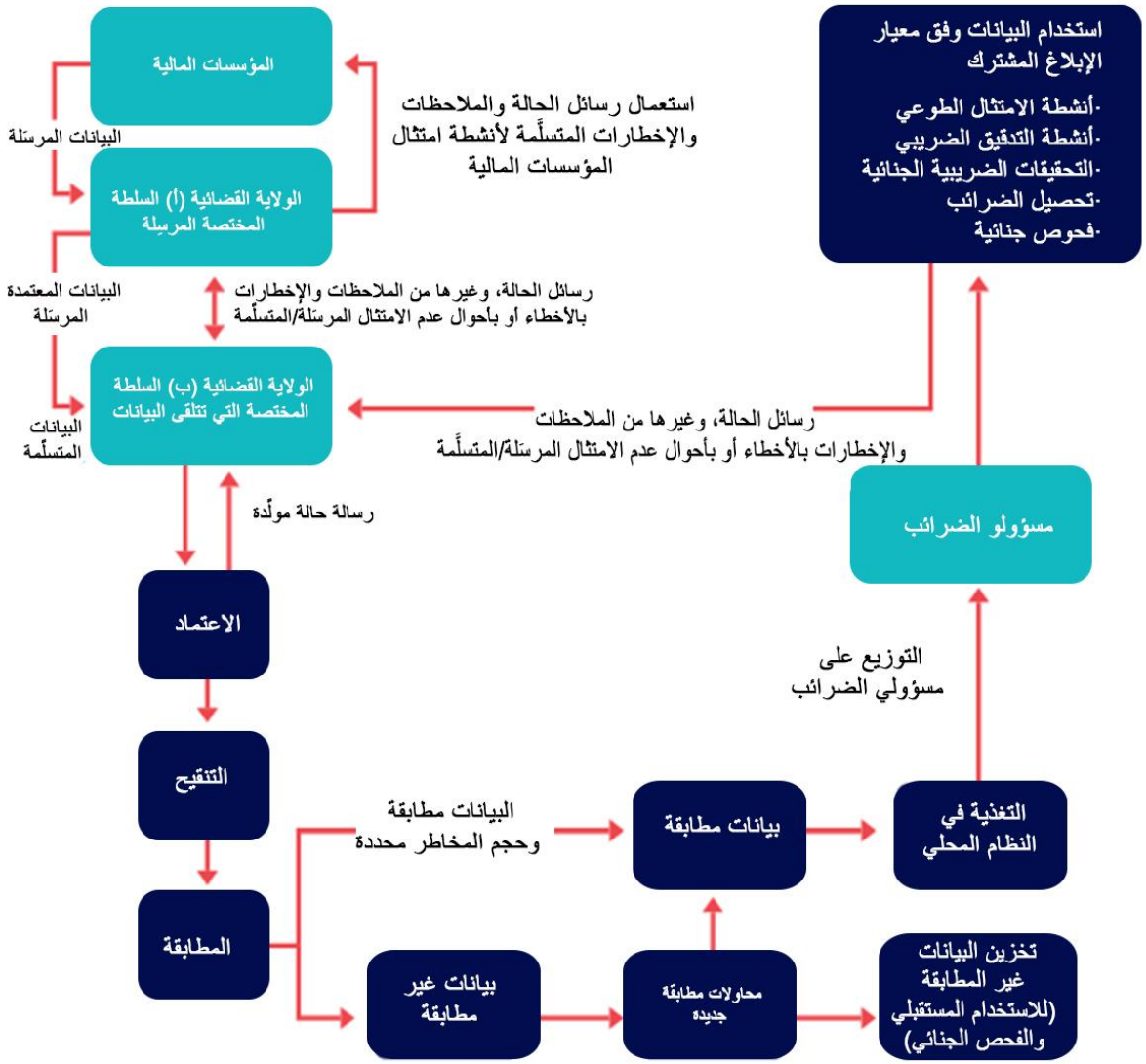


## ٨-١ معالجة البيانات

على الرغم من أنه معيار للإبلاغ المشترك، فيمكن الإبلاغ عن البيانات بصورة مختلفة في التطبيق العملي؛ على سبيل المثال، بالاستعانة بتركيبات مختلفة للأسماء والعناوين المستخدمة. وهذا يؤدي إلى توحيد معايير البيانات ويجعل التنقيح خطوة في غاية الأهمية.

وتنقيح البيانات من شأنه تحديد أجزاء البيانات غير الكاملة أو غير الصحيحة أو غير الدقيقة أو عديمة الصلة، ثم الاستعاضة عن البيانات الرديئة أو المختلطة، أو تعديلها، أو حذفها. ويمكن أن تتضمن عملية تنقيح البيانات إزالة الأخطاء المطبعية أو اعتماد القيم وتصحيحها بمضاهاتها بقائمة معروفة من البيانات. وبعض حلول تنقيح البيانات تنقِّح البيانات بمراجعتها من خلال مجموعة من البيانات المعتمدة. ومن الممارسات الشائعة لتنقيح البيانات أن تُحوَّل إلى صيغة مختلفة أسهل في قراءتها وأفضل في تحليلها. كما يمكن أن يتطلب تنقيح البيانات توفيقها، وهي عملية جمعها من صيغ ملفات مختلفة وتحويلها إلى مجموعة بيانات متسقة (مثل توسيع المختصرات: "ش" إلى شارع، وهكذا). يقدم المربع رقم (٢٢) أمثلة أخرى لتنقيح البيانات.

**الشكل رقم (٢٣): المراحل اللازمة للاستخدام الفعال للبيانات**

يمكن القيام بخطوة تنقيح البيانات بحيث تتفاعل مع أدوات معالجة البيانات (عملية تنقيح البيانات المختلطة والمركبة وتوحيدها لسهول الوصول إليها وتحليلها)، أو في شكل عملية معالجة دفعات باستخدام كتابات نصية (قائمة بالأوامر المعالَجة في تسلسل لا يحتاج غالبًا إلى مُدخلات من المستخدم أو تدخلات منه).

بعد التنقيح، يجب أن تكون مجموعة البيانات وفق معيار الإبلاغ المشترك متسقة مع مجموعات البيانات في النظام التقني للضريبة المحلية. في هذه المرحلة، يجب تعميم القواعد المستخدمة لتحويل البيانات إلى صيغ مختلفة على كل البيانات المُدخَلة في النظام التقني للضريبة المحلية. وتُستخرَج الحقول من سجل معيار الإبلاغ المشترك بطريقة ثابتة

### المربع رقم (٢٢): أمثلة على تنقيح البيانات وفق معيار الإبلاغ المشترك

- إزالة السلاسل التي تعني قيمًا غير موجودة (عدم وجود الاسم الأول أو اللقب، غير منطبق، لاغ، الخ) ( NoFirstName / NoLastName / NA / NULL, etc.//).
- معالجة سلاسل الأسماء التي يكون فيها الاسم الكامل قد أُدخل في حقل "اللقب".
- استخلاص النمط للرموز البريدية وتواريخ الميلاد (بعض أرقام التعريف الضريبي تظهر في شكل تواريخ ميلاد، وبعضها الآخر في شكل أرقام رخص القيادة، وهي تتضمن تاريخ الميلاد مُدمَج في القيمة).
- أخطاء النقل الحرفي للأصوات بالنسبة لأرقام التعريف الضريبي أو رموز البريد (على سبيل المثال، تسجيل الحرف O بدلًا من الرقم ٠).
- توحيد معايير إضافية للاسم والعنوان في حقول حرة:
  - إزالة الألقاب والرموز الخاصة.
  - في الحالات التي لا يمكن فيها تحديد ترتيب الأسماء، حفظ كل التجميعات الممكنة للمطابقة، مربوطة برقم هوية عام.
  - إذا قُدِّم كلٌ من العنوان الحر والعنوان المنسَّق، تنظيف كليهما وحفظهما للمطابقة.

تتَّبع الصيغة المتوقعة لنمط تبادل البيانات. وفيما يلي أمثلة على المعايير الشائع تطبيقها على كل البيانات في النظام التقني للضريبة المحلية:

- كلمة text (نص) بالأحرف الكبيرة
- ضغط الفراغات المتعددة إلى فراغ واحد
- أرقام التعريف الضريبي تتَّبع النمط والطول المتوقعين
- العناوين تُقارَن مع تركيبة العناوين المحلية.

يمكن أن تطبق قواعد أخرى أشكالًا من التحويل الذي يمكِّن من مقارنة البيانات مع مصادر أخرى في النظام التقني المحلي (مثلًا، تحويل كل أرقام العملات إلى عملة وطنية). ومناط الاختلاف بين تنقيح البيانات واعتمادها هو أن الاعتماد يعني بشكل شبه ثابت أن البيانات مرفوضة من النظام عند إدخالها، وأن هذا تم في وقت إدخالها، على خلاف ما يحدث في حالة إدخال دفعات من البيانات.

### ٨-١-١ رقم التعريف الضريبي

رقم التعريف الضريبي اللازم الإبلاغ عنه بشأن حسابٍ ما هو رقم التعريف الضريبي الذي تخصصه الولاية القضائية محل إقامة صاحب الحساب (أو الأشخاص المسيطرون، حسب الأحوال) (وهذا يعني أنها ليست الولاية القضائية المصدر).

ومع ذلك، فإن رقم التعريف الضريبي غير مطلوب الإبلاغ عنه بشأن الحسابات الموجودة من قبل، إذا انطبق عليه ما يلي:

١. لم يكن في سجلات المؤسسة المالية المبلِّغة
٢. لا يوجد متطلب في الحالات المغايرة بأن تحصل المؤسسة المالية المبلِّغة على رقم التعريف الضريبي بموجب القانون المحلي (وهذا رهنًا لما بُذل من جهود معقولة للحصول على المعلومات).

لما كان رقم التعريف الضريبي هو المصدر الأوحد للتحقق من الهوية[٧٧]، فعلى هذا الأساس يجب أن تكون المطابقة الأوتوماتيكية هي الخطوة الأولى. ولذا يجب أن تكون المعالجة الأولى للبيانات تحديد البيانات بالاستعانة برقم التعريف الضريبي، وتحقُّق الولاية القضائية التي تتلقى المعلومات من تركيبته بمضاهاته بالتركيبة الخاصة لأرقام التعريف الضريبي.

ونظرًا لأن رقم التعريف الضريبي لن يُبلَّغ عنه دائمًا فيما يخص الحسابات الموجودة من قبل، فمن الضروري انتهاج عملية مطابقة تستخدم معلومات تحقق أخرى.

### ٨-١-٢ معلومات تحقق أخرى

يُعتبر الاسم والعنوان من المعلومات المطلوب الإبلاغ عنها فيما يتعلق بما يلي: (أ) أصحاب الحسابات (أفرادًا وكيانات) الذين يندرجون تحت فئة الأشخاص الواجب الإبلاغ عنهم، و(ب) الأشخاص المسيطرون الذين يندرجون تحت فئة الأشخاص الواجب الإبلاغ عنهم. كما تُطلب معلومات إضافية للإبلاغ عنها فيما يتعلق بالأشخاص الواجب الإبلاغ عنهم (الأفراد)، مثل تاريخ الميلاد ومكانه.

#### *الأسماء الأولى للأفراد وألقابهم*

الاسم الأول عنصر من عناصر البيانات المطلوبة لمعيار الإبلاغ المشترك (في عنصر "الاسم الأول" FirstName، إذا لم يكن لدى المؤسسة المالية

المبلِّغة، أو إدارة الضرائب التي تتلقى الرسالة، الاسم الأول الكامل لصاحب الحساب الفردي، أو الشخص المسيطر، فقد يُستخدم بديلًا لذلك أحرف (NFN) أي "اسم أول غير موجود".

اللقب عنصر من عناصر البيانات المطلوبة لمعيار الإبلاغ المشترك (في عنصر "اللقب" LastName). ويتعين أن تقدم المؤسسة المالية المبلِّغة أو إدارة الضرائب التي تتلقى الرسالة لقب صاحب الحساب الفردي.

#### *أسماء الكيانات*

العنصر "اسم" Name هو أحد عناصر مكونات الكيان OrganisationParty_Type. ويحدد هذا النوع المركب اسم صاحب الحساب الذي يُعتبر كيانًا وليس فردًا.

والاسم القانوني للكيان المبلِّغ، أو المبلَّغ عنه، يتعين أن تبلغ المؤسسات المالية عنه، باعتباره "عنصر اعتماد".

#### *العنوان*

هناك خياران لنوع العنوان في نمط التبادل وفق معيار الإبلاغ المشترك AddressFix أو AddressFix.AddressFree - يجب استخدامه لكل أشكال الإبلاغ وفق معيار الإبلاغ المشترك، إلا إذا كانت المؤسسة المالية المبلِّغة أو إدارة الضرائب التي تتلقى الرسالة غير قادرة على تحديد الأجزاء المختلفة من عنوان الأشخاص الواجب الإبلاغ عنهم. وعنصر بيانات "المدينة" City هو الوحيد المطلوب لاعتماد نمط التبادل. أما باقي عناصر البيانات الأخرى فهي اختيارية (الشارع، والرمز البريدي، والبناية، وما إلى ذلك).

#### *تاريخ الميلاد:*

تاريخ الميلاد غير مطلوب الإبلاغ عنه فيما يتعلق بالحسابات الموجودة من قبل، إذا انطبق عليه ما يلي:

أ. لم يكن في سجلات المؤسسة المالية المبلِّغة

ب. ليس متطلبًا في الحالات المغايرة بأن تحصل المؤسسة المالية المبلِّغة على تاريخ الميلاد بموجب القانون المحلي (رهنًا بما يُبذل من جهود معقولة للحصول على المعلومات).

#### *مكان الميلاد*

مكان الميلاد غير مطلوب الإبلاغ عنه لكل من الحسابات الموجودة من قبل والحسابات الجديدة، إلا إذا طلبت المؤسسة المالية المبلِّغة الحصول عليه والإبلاغ عنه بموجب القانون المحلي، وكان متاحًا في بيانات يمكن البحث عنها إلكترونيًا وتحتفظ بها المؤسسة المالية المبلِّغة.

### ٨-١-٣ قواعد البيانات المحلية

قبل عملية التنقيح وتحويل البيانات إلى صيغ مختلفة، من الضروري تحديد قواعد البيانات المحلية (العامة والخاصة) التي ستُستخدَم لمطابقة البيانات. ترد أمثلة على قواعد البيانات المحلية في المربع رقم (٢٣).

وعملية مطابقة حقول البيانات تحدد البيانات اللازم استخدامها ومطابقتها (رقم التعريف الضريبي، والاسم الأول واللقب، والعنوان، وتاريخ الميلاد ومكانه). وما إن حُدِّدت قواعد البيانات المحلية هذه، فمن اللازم تحليل هيكلها لمعرفة ما يجب تنقيحه وتحويله إلى صيغ مختلفة للتمكين من المطابقة الأوتوماتيكية:

- استخدام الأحرف الكبيرة أو الصغيرة (مثال: Paris أو PARIS)
- صيغة تاريخ الميلاد (في نمط XML لمعيار الإبلاغ المشترك، تكون صيغة البيانات: YYYY-MM-DD)

٧٧. يقدم قسم من أقسام بوابة التبادل الأوتوماتيكي للمعلومات نظرة عامة عن القواعد المحلية التي تنظم إصدار رقم التعريف الضريبي، أو ما يعادله في الوظيفة، وتنظم تركيبته واستعماله وصحته على: www.oecd.org/tax/automatic-exchange/crs-implementation-and-assistance/tax-identification-numbers

- تركيبة العنوان (تمييز البنايات، والشارع، والرمز البريدي، والمدينة) أو مجموعة من المعلومات. وحسب الولاية القضائية أو المؤسسة المالية، قد تكون البيانات على نطاق عدد من المربعات وفي ترتيب مختلف عن المتوقع اتباعه في أنظمة البيانات (يقدم الشكل رقم ٢٤ مثالًا على ذلك).
- فصل الاسم الأول عن اللقب.

## ٨-١-٤ تنقيح البيانات وتحويلها إلى صيغ مختلفة

تتضمن الأخطاء والتناقضات الواجب تصحيحها ما ينشأ من تباينات في صيغ العناوين، واستخدام المختصرات، والأخطاء الإملائية، والمعلومات القديمة، والبيانات المتناقضة، والأسماء التي بها أخطاء إبدال المواضع. وتصحح عملية تنقيح البيانات وتحويلها إلى صيغ مختلفة الأخطاء والتناقضات بالوسائل التالية:

- تحويل بيانات مدخلات الأسماء والعناوين إلى عناصر فردية.
- إزالة كل الرموز التي ليست فراغًا، أو أحرف A-Z، أو أرقامًا 0-9
- توحيد بيانات الأسماء والعناوين، باستخدام أشكال موحدة للكُنيات
- وأسماء المؤسسات والمختصرات الموحدة لمكونات العناوين، حسب
- اعتمادها من الخدمات البريدية أو استخدامها في قاعدة البيانات الضريبية.
- تصحيح معلومات العنوان، مثل أسماء الشوارع والمدن.

### المربع رقم (٢٣): قواعد البيانات المحلية

تحتفظ بعض الولايات القضائية بسجل للدخول أو ما يشابهه، يكون قاعدة بيانات وطنية مركزية للمعلومات عن دخل الأفراد. وتتضمن بيانات شاملة عن الدخل المكتسب، والمعاشات، والإعانات. ويلتزم كل الموظفين وجهات دفع الإعانات بالإبلاغ عن المعلومات الخاصة

بالدخول المدفوعة وإرسالها آنيًا إلى سجل الدخول. ويمكن أن تستخدم إدارة الضرائب البيانات، كما يمكن أن تستخدمها مؤسسة التأمين الاجتماعي، وصندوق تأمينات البطالة، وكذا جهات تقديم المعاشات المربوطة بالدخول.

ولدى بعض الولايات القضائية الأخرى سجل سكاني وطني به معلومات عالية الجودة عن كل السكان الوطنيين والمهاجرين إلى الولاية المعنية. ومستوى جودة السجل السكاني الوطني عامل حاسم في نسبة المطابقة العالية. يتضمن السجل معلومات محدَّثة عن أسماء السكان، وعناوينهم، وأقاربهم، ووضعهم المدني، وتاريخ التغييرات في أسمائهم وعناوينهم.

- استخراج الرموز البريدية من حقل النص الخالي من العناوين address free-text.
- زيادة بيانات إضافية على الأسماء والعناوين؛ مثل النوع، والرمز البريدي، ورمز البلد، وتحديد الشقة.
- تحديد تواريخ الميلاد التي قد تكون قُدِّمت في الصيغة الخطأ (MM/DD/YYYY).

### الشكل رقم (٢٤): تنقيح العناوين

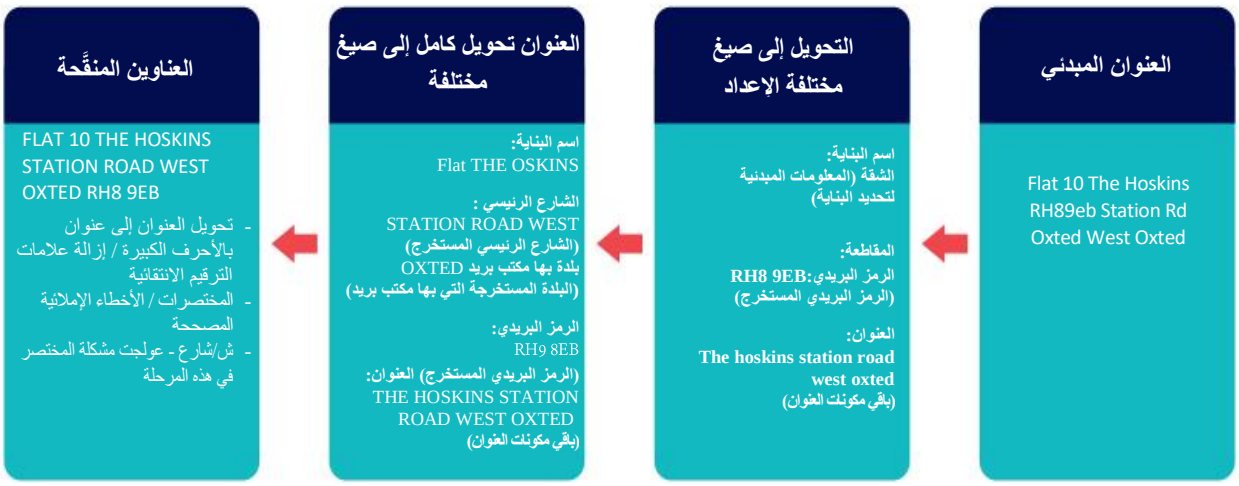

تبحث برمجية تنقيح البيانات بصورة منهجية عن الاختلافات أو الفروق باستخدام لوغاريتمات أو جداول بحث، وبعدئذ تصحح المشاكل. واتباع عملية آلية بهذا النوع يحقق كفاءة أعلى بكثير من محاولة تصحيح الأخطاء يدويًا.

عادةً ما يتضمن تنقيح البيانات هذه المجموعات من الخصائص وما يشابهها:

- إدخال البيانات المبدئية
- دعم مجموعة متنوعة أعم من صيغ البيانات (مثال: .csv،
- و.xml، وما إلى ذلك)
- اعتماد الهاتف والبريد الإلكتروني
- تنقيح العنوان والرمز البريدي
- عملية أوتوماتيكية أو يدوية لمطابقة حقول البيانات
- تجميع البيانات و"الاستخراج والتحويل والتحميل"
- اختبار العينات
- اعتماد البيانات ومطابقتها وتوفيقها
- تحليل البيانات ورسم أشكال بيانية لها

يقدم المربع رقم (٢٤) مثالًا على التنقيح والتحويل إلى صيغ مختلفة.

الأدوات البسيطة لتنقيح البيانات مفتوحة المصدر ومتاحة مجانًا. والبديل لذلك أن يقدم البائعون الذين يعرضون أدوات جمع معلومات الأعمال، أو أدوات إدارة البيانات، أدوات لتنقيح البيانات تُتاح بالتسجيل والاشتراك. ويكون التسعير حسب حجم البيانات المخزَّنة أو المصدَّرة، وأيضًا حسب عدد الاعتمادات التي تمت (مثلًا، البريد الإلكتروني والعنوان).

ومن الواضح أن البناء على تجربة التنقيح يساعد على تقليل أشكال التباين في المطابقة للتبادل المستقبلي، ويتيح إمكانية المحاولة من جديد لمطابقة البيانات السابق تسلُّمها وفق معيار الإبلاغ المشترك.

لذا يجب توثيق أي تعديل يتم في أثناء هذه العملية توثيقًا جيدًا حتى يمكن أن يحدد المستخدمون المستقبليون العملية الأصلية ويكررونها. ويجب حفظ البيانات في صيغتها الأصلية في كل خطوات العملية.

## ٨-١-٥ طبيعة البيانات وفق معيار الإبلاغ المشترك

سيكون استخدام البيانات وفق معيار الإبلاغ المشترك محددًا حسب الإطار الضريبي المحلي والسياق لكل ولاية قضائية. إذ إن بعض الولايات القضائية تفرض فقط ضريبة على الدخل، في حين يفرض بعضها الآخر ضرائب على قيمة الأصول. وينبغي أن تراعي معالجة البيانات الربط بين كل أشكال الضرائب ذات الصلة (مثلًا ضريبة الدخل، وضريبة الثروة). وتتضمن البيانات وفق معيار الإبلاغ المشترك معلومات عن الأصول والدخول (انظر إلى الجدول رقم ٢٥).

توجد رموز مختلفة للدخول، بهدف تحديد نوع الدفع:

- CRS501 = أرباح
- CRS502 = فوائد
- CRS503 = إجمالي حصيلة القروض/استرداد القروض
- CRS504 = أنواع أخرى - معيار الإبلاغ المشترك (مثال: توليد دخل آخر يتعلق بأصول محفوظة في الحساب).

للاستخدام الفعال للبيانات وفق معيار الإبلاغ المشترك، من المهم مراعاة تصنيف الدخول والأصول ما بين معيار الإبلاغ المشترك والتشريع الضريبي المحلي، بهدف تحديد المعاملة الضريبية التي يجب تنفيذها (مثلًا، يمكن ضم رصيد الحساب لأغراض الضريبة على الثروة، ويمكن فرض ضريبة على الربح في الشريحة الأقل لضريبة أرباح رأس المال الطويلة الأجل بدلًا من الشريحة الأعلى المطبقة على الدخل المنتظم للفرد).

ولكن يجب أن تراعي الولايات القضائية أن الأصل الأساسي (رصيد الحساب أو القيمة) يرتبط غالبًا بالدخل في السنة السابقة. وهذا

مهم تحديدًا في السنة الأولى من الإبلاغ عندما يصبح الحساب موضع انتباه السلطة الضريبية للمرة الأولى. على سبيل المثال، إذا لم يُفصح دافع الضريبة عن الدخل في السنوات السابقة، ويضع هذا الدخل في حساب خارجي في مناطق غير خاضعة للضرائب، فسوف ينعكس هذا الدخل في قيمة رصيد الحساب مع أي فوائد مكتسبة حتى سنة الإبلاغ.

كما يجب أن تنظر معالجة البيانات في الاختلافات الممكنة بين البيانات وفق معيار الإبلاغ المشترك والبيانات المتضمنة في العوائد الضريبية (مثال: الاختلاف بين فترات الإبلاغ وفق معيار الإبلاغ المشترك وسنوات الضريبة المحلية، والبيانات وفق معيار الإبلاغ المشترك المستمدة من الحسابات المشتركة حيث يكون لكل صاحب حساب الرصيد الإجمالي للحساب المبلَّغ عنه، والمدفوعات المحولة إليه، والأرصدة السلبية).

## المربع رقم (٢٤): مثال على التنقيح والتحويل إلى صيغ مختلفة

**مثال المُدخلات**

تتضمن البيانات اسم كُنية، ولقبًا، وجزءًا من عنوان البريد، إلا أنها تفتقر الاسم الكامل لممول الضرائب وعنوان الشارع الكامل، والولاية التي يعيش فيها.

| الاسم | عنوان الشارع | المدينة | الرمز البريدي |
|---|---|---|---|
| جو دو | 8500 Vermilion Lake Suite 710 | Peyla | 55790 |

**العملية**

يمكن لعملية مطابقة حقول البيانات أن تستخدم مشغِّل "اسم" و"عنوان"، لتنقيح سجلات الأسماء والعناوين، ويلي ذلك استخدام مشغِّل "فاصل" Splitter لتحميل السجلات في أماكن منفصلة مستهدفة، وهذا يتوقف على نجاح عملية التحويل إلى صيغ مختلفة.

في محرر مطابقة حقول البيانات Mapping Editor يجب استخدام المشغلين التاليين:

- جدول البيانات وفق معيار الإبلاغ المشترك الذي تُستخرج منه السجلات. وهذا هو مصدر البيانات.
- مشغِّل "اسم" و"عنوان". تبدأ هذه الخطوة بمعالِج الاسم والعنوان، وهو واجهة تواصل للمستخدمين تقدم سلسلة من مربعات حوار ترشد المستخدم عبر سلسلة من الخطوات المحددة بإحكام.
- مشغِّل "فاصل".
- ثلاثة أدوات تشغيل مستهدَفة تُحمَّل فيها السجلات التي جرى تحويلها إلى صيغ مختلفة بنجاح، والسجلات التي بها أخطاء تحويل، والسجلات التي حُوّلت عناوينها لصيغ مختلفة ولكن لم يُعثر عليها في برمجية المطابقة البريدية.

فيما يلي الخطوات العامة المطلوبة لمثل هذه العملية لمطابقة الحقول وإدخال التغييرات المذكورة في سجل العينة:

١) تحديد مطابقة الخصائص من جدول البيانات وفق معيار الإبلاغ المشترك مع مشغِّل "الاسم" و"العنوان". وتحديد مطابقة الخصائص من مجموعة خارجية لمشغِّل "الاسم" و"العنوان" مع مشغِّل "الفاصل".

٢) تحديد مواضع فصل كل المُخرجات في مشغِّل "الفاصل"، ومطابقة المُخرجات بالأهداف (نجاح تحويل السجلات لصيغ مختلفة، وسجلات بها أخطاء تحويل، وسجلات بها عناوين محولة إلى صيغ مختلفة ولكن لم يُعثر عليها).

**مثال للمُخرجات**

في هذا المثال، أُدخلت التغييرات التالية على بيانات المُدخلات:

- تغيير جميع الأحرف إلى أحرف كبيرة.
- كان اسم "جو دو" Joe Doe مفصولًا في عامودين منفصلين من الاسم الأول واللقب.
- جرى توحيد اسم Joe ليصبح JOSEPH، وSuite ليصبح STE.
- صُحح Vermilion Lake ليصبح VERMILION LAKE BLVD
- أضيف على الجزء الأول من الرمز البريدي، 55790، رمز +4ZIP ليصبح 55790-3813.

| الاسم الأول | اللقب | الشارع | تحديد الجناح | المدينة | الرمز البريدي |
|---|---|---|---|---|---|
| JOSEPH | DOE | 8500 VERMILION LAKE BLVD | STE 710 | PEYLA | 55790-3813 |

**الجدول رقم (٢٥): معلومات عن الأصول والدخول في البيانات وفق معيار الإبلاغ المشترك**

| نوع الحساب المالي | الأصل | الدخل/الأرباح |
|---|---|---|
| حساب إيداع | رصيد الحساب أو القيمة | القيمة الإجمالية المجمَّعة للفائدة المدفوعة أو المودعة في الحساب في أثناء السنة الميلادية. |
| **حساب وصاية** | رصيد الحساب أو القيمة | القيمة الإجمالية المجمَّعة للأرباح المدفوعة في الحساب أو المودعة فيه خلال السنة الميلادية (أو فترة الإبلاغ المعنية).<br>القيمة الإجمالية المجمَّعة للفائدة المدفوعة في الحساب أو المودعة فيه خلال السنة الميلادية (أو فترة الإبلاغ المعنية).<br>الحصيلة الإجمالية من بيع ملكية أو استردادها، المدفوعة في الحساب أو المودعة فيه خلال السنة الميلادية (أو فترة الإبلاغ المعنية) التي تصرفت بشأنها المؤسسة المالية باعتبارها الوصي، أو المضارب، أو الوكيل المعيَّن، أو في الحالات المغايرة بوصفها وكيلا لصاحب الحساب.<br>القيمة الإجمالية المجمَّعة لكل الدخول الأخرى المدفوعة في الحساب أو المودعة فيه خلال السنة الميلادية (أو فترة الإبلاغ المعنية). |
| فوائد رأس المال والديون في بعض الكيانات الاستثمارية | قيمة فائدة الدين أو رأس المال التي يمتلكها صاحب الحساب في المؤسسة المالية. | القيمة الإجمالية المجمَّعة للمبالغ المدفوعة في الحساب أو المودعة فيه خلال السنة الميلادية (أو فترة الإبلاغ المعنية)، بما فيها مبالغ استرداد القيمة. |
| عقد تأمين القيمة النقدية والعقد السنوي | القيمة النقدية لعقد تأمين القيمة النقدية أو العقد السنوي. | القيمة الإجمالية المجمَّعة للمبالغ المدفوعة في الحساب أو المودعة فيه خلال السنة الميلادية (أو فترة الإبلاغ المعنية)، بما فيها مبالغ استرداد القيمة. |

## ٨-٢ مطابقة البيانات

تُعتبر مطابقة البيانات (وتُعرف أيضًا بربط السجلات أو البيانات، أو فرز بيانات/سجلات الكيان، أو تحديد الموضوع، أو مطابقة الحقول) مهمة تحديد ومطابقة ودمج السجلات التابعة لنفس الأفراد أو الكيانات

من عدة قواعد بيانات. وبناءً على التكنولوجيات المختلفة التي تتضمن الإحصاءات المطبقة، واستخراج البيانات، والتعلم الآلي، والذكاء الاصطناعي، وإدارة قواعد البيانات، والمكتبات الرقمية، توجد عدة عمليات مصورة في الشكل رقم (٢٥) لتحسين دقة مطابقة البيانات، كما يلي:

- تستخدم المطابقة الأوتوماتيكية عادةً مفاتيح بحث تدير لوغاريتمات بناءً على مجموعات من الحقول (مثلًا، رقم التعريف الضريبي، والاسم، والعنوان).
- تتيح المطابقة الضبابية عمليات مطابقة تقديرية (مع أشكال تقريب مستمدة من البيانات التي جرى تسلُّمها، مثل الأسماء أو العناوين المتشابهة).

**الشكل رقم (٢٥): عملية المطابقة**

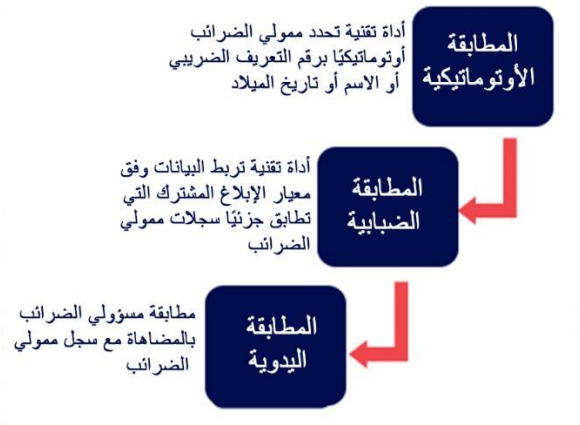


- المطابقة اليدوية تتم غالبًا على البيانات غير المطابقة، وتعتمد على مجموعة أبسط من مفاتيح البحث (مثال: العنوان فقط)، أو على مقارنات مع قواعد بيانات خارجية أخرى.

## ٨-٢-١ المطابقة الأوتوماتيكية

الخطوة الأولى في عملية المطابقة عادةً ما تكون المطابقة الأوتوماتيكية، بدءًا بمطابقة أرقام التعريف الضريبي. وبعدئذ يمكن تنفيذ خطوات متكررة متعددة لعملية مطابقة البيانات الأوتوماتيكية؛ على سبيل المثال، بناءً على الاسم والعنوان وتاريخ الميلاد ورقم الحساب المصرفي الدولي.

وحتى إن تمت المطابقة مع رقم تعريف ضريبي، يوصَى بالتحقق من جودة هذه المطابقة بمضاهاتها مع بيانات أخرى جرى التحقق من جودتها.

تستخدم السلطات الضريبية طائفة واسعة من المنهجيات، وتتمتع بإمكانات تؤهلها لإعداد منهجيات جديدة ودمجها بصورة سريعة. وتوجد حزم مختلفة لبرمجيات رابط السجلات[٧٨].

يوصَى باستخدام محرك بحث للنصوص الكاملة يمكن توسيعه على نطاق كبير ويقوم على الأساليب التحليلية، ويجب أن تكون البرمجية قادرة على تخزين كميات ضخمة من البيانات والبحث عنها وتحليلها بصورة سريعة وشبه آنية.

إضافةً إلى ذلك، يجب النظر في استخدام برمجية مطابقة متطورة "تتعلم" من مجموعات المطابقة السابقة. وينبغي أن تكون هذه البرمجية قادرة على استدعاء أشكال المطابقة السابقة (مثال: إذا كان الحساب المصرفي قد جرى تسويته بنجاح في س (سنة) صفر، ولكن ليس في س (سنة) ١، ويتعين أن تكون برمجية التسوية قادرة على تذكّر المطابقات السابقة، لرصد المطابقة الأولية وإبرازها.

### *المرحلة الأولى - المطابقة الأوتوماتيكية مع رقم التعريف الضريبي*

يقارَن رقم التعريف الضريبي للسجل الذي جرى تسلُّمه مع سجل محلي يتضمن معلومات مشابهة؛ مثل سجل ممولي الضرائب، وسجل الكيانات القانونية، وسجل الحسابات الأجنبية (إن وُجدت)، وقاعدة بيانات محل الإقامة الضريبي (إن وُجدت). يُفحص رقم التعريف الضريبي الوطني، وتُحدَّد حالة السجل التي تشير إلى إتمام المطابقة مع رقم تعريف ضريبي وطني ساري.

### *المرحلة الثانية: المطابقة الأوتوماتيكية بلا رقم تعريف ضريبي*

إذا لم يتضمن السجل رقمًا تعريفيًا ضريبيًا وطنيًا ساريًا، تُستخدم عناصر بيانات أخرى للمطابقة. ويمكن استخدام مجموعات من الاسم وتاريخ الميلاد والعنوان للحصول على مطابقة وحيدة.

بناءً على التجارب السابقة، فإن أفضل المجموعات بترتيبها حسب موثوقيتها هي كما يلي:

١) الاسم وتاريخ ومكان الميلاد

٢) الاسم واسم الشارع والرمز البريدي

٣) الاسم والمدينة واسم الشارع

## ٨-٢-٢ المطابقة الضبابية

المطابقة الضبابية أسلوب يساعد على التحقق من عنصرين من عناصر النصوص أو السلاسل أو المُدخلات المتشابهة بصورة تقريبية ولكن غير متطابقة تمامًا. وهي تعمل مع مطابقات قد تكون دقيقة بنسبة أقل من ١٠٠%، عندما يُعثر على أشكال تطابق بين البيانات وفق معيار الإبلاغ المشترك وقاعدة بيانات محلية. يرد مثال على مطابقة الاسم في الجدول رقم (٢٦).

إذا كانت نسبة المطابقة الأوتوماتيكية ١٠٠%، يمكن استخدام مطابقة أقل وثوقًا فيها بالمطابقة الضبابية. ومن الضروري تقييم درجة الوثوق في المطابقة التي تمت بين البيانات وفق معيار الإبلاغ المشترك وسجلات ممولي الضرائب، لأنه قد يحدد الاستخدام الملائم للبيانات.

يقدم الشكل رقم (٢٦) مثالًا على نقاط جودة المطابقة. وبوجه عام، فإن المطابقة التي تتسم بدرجة عالية من الموثوقية باستخدام رقم التعريف الضريبي وتاريخ الميلاد (لا يتغير) تتم بصورة أفضل من المطابقة التي تستخدم العنوان والرمز البريدي (من المرجح تغييرهما). فتاريخ الميلاد مفتاح قوي جدًا لأنه لا يتغير، ومهم تحديدًا للسجلات التي لا يتوفر فيها رقم تعريف ضريبي.

كما أن كلا من تاريخ الميلاد ورقم التعريف الضريبي يناسبان جيدًا غرض الاستخراج والمقارنة، حيث إن صيغتهما معروفة. وتُستخدم تعبيرات منتظمة في المطابقة تسهّل إزالة الرموز والمحددات الخيارية أو الخاصة.

إذا جرى مطابقة سجل في أثناء مرحلة المطابقة الضبابية، فمن المتوقع أن يتيح سجلًا به معلومات مشابهة لمجموعة معينة من عناصر البيانات، عند تلقّيها في خطوة نقل مستقبلية.

٧٨. توجد حزم مختلفة لبرمجيات رابط السجلات؛ مثل "SAS (PVS) Matcher®"، و"BigMatch®"، و"d-blink®"، و"MAMBA®". كما يمكن لإدارات الضرائب أن تصل بسهولة إلى الحزم المفتوحة المصدر؛ مثل "fastLink®"، و"RecordLinkage in R®"، و"Apache Spark®"، و"Python®"، و"PostgreSQL®"، و"ElasticSearch®".

**الشكل رقم (٢٦): مثال على نقاط جودة المطابقة**

| البيانات المطابقة | نقاط المطابقة | مطابقة قابلة للاستخدام |
|---|---|---|
| رقم التعريف الضريبي، والاسم الأول، واللقب، والعنوان، وتاريخ الميلاد | ١٠٠% | نعم |
| رقم التعريف الضريبي، والاسم، واللقب | 95% | نعم |
| الاسم الأول، واللقب، والعنوان تاريخ الميلاد | 81% | نعم |
| اللقب والعنوان | 30% | لا |

مستوى جودة مرتفع جدًا من المطابقة: يمكن الاستفادة منها في الملء المسبق للإقرارات الضريبية على سبيل المثال.

عدم صحة رقم التعريف الضريبي والاسم الأول:

مستوى جودة منخفض للمطابقة. لا يمكن اعتبارها مطابقة موثوق فيها. فقد تكون مطابقة إيجابية زائفة.

**الجدول رقم (١٢): طريقة "النقل الحرفي" – الصعوبات الشائعة**

| الصعوبة | مثال |
|---|---|
| نقص فراغات وشُرط | MaryAnn ↔ Mary Ann ↔ Mary-Ann |
| نقص مكونات | Phillip Peter Corr ↔ Phillip Corr |
| فصل حقول قاعدة البيانات | Dyke |
| اختلافات إملائية | Abdul Rasheed ↔ Abd al-Rashid |
| الألقاب والألقاب الشرفية | Dr. ↔ Mr. ↔ Ph.D. |
| مكونات غير صالحة | Diaz, Carlos Alfonzo ↔ Carlos Alfonzo Diaz |
| لغات متعددة | Mao Zedong ↔ Mao Цзэдун ↔ 毛泽东 |
| كُنيات | William ↔ Will ↔ Bill ↔ Billy |
| مكونات مجتزأة | McDonalds ↔ McDonald ↔ McD |
| الأحرف الأولي من الاسم | J.J. Smith ↔ James Earl Smith |
| أسماء متشابهة | Eagle Pharmaceuticals, Inc. ↔ Eagle Drugs, Co. |

توجد أساليب مختلفة ويمكن تطبيقها. وتعوض النُهُج المختلطة عن ضعف النهج الواحد بتعزيزها بقوة نهج آخر:

### أساليب رئيسية مشتركة

مناط مبدأ هذه الأساليب هو تقليل السلاسل لتصبح مفتاحًا يقوم على طريقة تهجئة الكلمة أو الدلالات اللغوية. وتَستخدم هذه الأساليب لوغاريتمات صوتية تحوّل أسماء بأصوات مشابهة إلى نفس المفتاح، فتُحدَّد بذلك الأسماء المتشابهة.

- يعيد اللوغاريتم الصوتي قيمة مشفرة بناءً على النطق الإنجليزي لكلمة معينة. فتعيد القيمة المشفرة اسمي John وJan قيمة JN لكلا الاسمين.
- يمكن أن يعيد اللوغاريتم الصوتي قيمة مشفرة أساسية وثانوية لسلسلة ما. فيعيد كل من John وJan قيمتين صوتيتين مفتاحيتين في شكل JN و.AN
- يعيد لوغاريتم SoundEx قيمة مشفرة وحيدة لاسم يتكون من حرف يتبعه ثلاثة أرقام. والحرف هو الحرف الأول من الاسم، وتشفِّر الأرقام باقي الأحرف الساكنة. يرد مثال على ذلك في المربع رقم (٢٥).
- لوغاريتم SoundEx المفصَّل بصورة أدق هو عبارة عن ٦ أرقام يكون فيها الرمز الأول مشفرًا، ويمكن إعادة عدة تشفيرات ممكنة لاسم واحد. وباستخدام هذا اللوغاريتم، يعيد الاسم John قيمتي ١٦٠ ٠٠٠ و٤٦٠ ٠٠٠، كما يفعل الاسم Jan.

### أساليب المسافات المعدَّلة

المسافة المعدَّلة هي طريقة للقياس الكمي لمدى تشابه سلسلتين (كلمتين مثلا) بإحصاء العدد الأدنى للعمليات المطلوبة لتحويل سلسلة إلى أخرى. في "Cindy" و"Cyndi" مسافة معدَّلة من ١، لأن "i" و"y" تَبدَّل موضعهما فحسب، في حين "Catherine" و"Katharine" بينهما مسافة معدَّلة من ٢ لأن حرف "C" يتحول إلى "K" وحرف "e" الأول يتحول إلى "a". وأسلوب اللوغاريتم الذي يتَّبع هذه الطريقة هو النظر في عدد الرموز التي تتغير (عدد الرموز التي أُدخلت أو حُذفت أو أُبدل موضعها) المطلوب أن تتحرك من اسم إلى آخر:

- يحسب لوغاريتم ليفنشتاين المسافة بين سلسلتين بالنظر في عدد الخطوات المعدَّلة المطلوبة للتحرك من سلسلة إلى أخرى. ويشير الرقم إلى أقل رقم للتغييرات المطلوبة. على سبيل المثال، الفرق بين John وJan اثنان: لتحويل الاسم John إلى Jan فأنت بحاجة إلى خطوة للاستعاضة عن الحرف O بالحرف A، وخطوة أخرى لحذف الحرف H.

**المربع رقم (٢٥): مثال على لوغاريتم SoundEx**

تشتمل صيغة تحويل كلمة إلى رمز SoundEx على حرف متبوع بثلاثة أرقام: الحرف هو أول حرف من الكلمة، وتعطي الأرقام رمزًا لباقي الأحرف الساكنة.

يمكن الحصول على رمز SoundEx بالطريقة التالية:

١. ابق على الحرف الأول من الاسم، واحذف كل الأحرف الأخرى: a, e, i, o, u, y, h, w

٢. استعض عن الأحرف الساكنة بأرقام، كما يلي (بعد الحرف الأول):

b, f, p, v → 1

c, g, j, k, q, s, x, z → 2

d, t → 3

l → 4

m, n → 5 r → 6

- إذا كان حرفان أو أكثر بهما نفس الرقم ملاصقين للاسم الأصلي (قبل الخطوة الأولى)، ابق على الحرف الأول فقط.

بالاستعانة بهذا اللوغاريتم، يعيد كل من "Robert" و"Rupert" نفس السلسلة "R163"، في حين "Rubin" يعطي "R150".

- يحسب لوغاريتم جارو وينكلر مؤشر التشابه بين السلسلتين. والنتيجة هي كسر بين الصفر الذي يشير إلى عدم تشابه، وبين الواحد الذي يشير إلى مطابقة تامة مثال:

s1 = "CRATE" وs2 = "TRACE"

وتشابه Jaro = 0.733333

### ٨-٢-٣ المطابقة اليدوية

تتطلب مطابقة البيانات القيام بالتحقق البصري من البيانات وفق معيار الإبلاغ المشترك بمضاهاتها بسجل ممولي الضرائب. وقد ينتج عن ذلك تبعات في تكلفة كل من الموارد البشرية والوقت المطلوب للتعامل مع أحجام كبيرة من البيانات. ولكن تتيح مطابقة البيانات اليدوية لمسؤولي الضرائب تفسير البيانات المركبة والحكم عليها، وهو ما قد يحقق نتيجة أدق.

وأي بيانات لا تتطابق في مسار إجراء المطابقة الأوتوماتيكية أو الضبابية ينبغي معالجتها يدويًا. وإذا صُنِّف زوج من السجلات أن من المحتمل أن يكونا متطابقين، يجب القيام بعملية مطابقة يدوية

لتقرير حالتهما النهائية (متطابقان أم غير متطابقين).

ويمكن تنظيم عملية المطابقة اليدوية بطرق مختلفة، وهذا يتوقف على مكان تخزين البيانات المؤهلة للتحقق اليدوي، أو على توافر الموارد البشرية للقيام بالتحقق اليدوي.

فيما يتعلق بالمطابقة اليدوية، يمكن إعداد برمجيات تعرض اقتراحات بشأن ممولي الضرائب المحتملين من قاعدة بيانات ممولي الضرائب المحليين، وتقدم حقل بحث إذا كانت قائمة اقتراح ممولي الضرائب لا تشمل صاحب الحساب الصحيح. وواجهة تواصل المستخدمين للمطابقة اليدوية ينبغي أن تقدم معايير بحث تمكِّن من تنقية السجلات التي تريد إدارة الضرائب مطابقتها يدويًا، تماشيًا مع أنشطتها المعنية بالامتثال (على سبيل المثال، قد تركز أنشطة وحملات الامتثال على بعض الولايات القضائية الضريبية، وأنواع الدخل، والسجلات التي أرصدتها تتجاوز حدًا معينًا (أفراد قيمة أصولهم الصافية عالية)). ويجب إتاحة السجلات التي خضعت للبحث في قائمة ليختار منها مسؤولو الضرائب. يقدم الشكل رقم (٢٧) مثالًا على واجهة تواصل المستخدمين.

وينبغي أن يسجل مسؤول الضرائب النتيجة المستخلصة:

- في حالة المطابقة اليدوية، يُنسب رقم التعريف الضريبي الوطني إلى السجل المعني
- في حالة عدم إمكانية التحقق من السجل يدويًا، يجب الإشارة إلى السبب الذي يمنع القيام بالتحقق اليدوي.

تُدرَج نتيجة المطابقة اليدوية في عملية المطابقة الأوتوماتيكية لتحسينها لأغراض التبادل المستقبلي. وإذا جرى مطابقة سجل يدويًا، فيجب عمل مطابقة أوتوماتيكية للسجلات التي بها معلومات مشابهة لمجموعة معينة من عناصر المعلومات، وذلك عند تلقِّيها في عمليات نقل في المستقبل. ويجب فهرسة النتائج المستخلصة من المطابقات الأوتوماتيكية والضبابية واليدوية مع سجل ممولي الضرائب. وتُستخدم هذه الفهارس للبحث/المطابقة، بناءً على رقم التعريف الضريبي لممول الضرائب، أو على توليفة من الاسم وتاريخ الميلاد والعنوان.

### ٨-٢-٤ البيانات غير المطابقة

بعد تطبيق إجراءات المطابقة اليدوية، لن يتسنَّى مطابقة بعض مجموعات البيانات وفق معيار الإبلاغ المشترك مع ممول ضرائب محدد. ويجب حفظ هذه البيانات غير المطابقة للاستعمال المستقبلي أو إعادة المحاولة. وهذه

البيانات غير المطابقة يمكن إعادة استعمالها في السنوات المتعاقبة؛ ومن ثم الاستفادة من البيانات المعززة في أنشطة التبادل في المستقبل، أو من الأساليب المحسَّنة لمطابقة البيانات، أو من قواعد بيانات الأطراف الثالثة الأوسع نطاقًا. وإذا قررت السلطة الضريبية أنها لا تحتاج إلى البيانات، فيجب التخلص منها.

ومن الممارسات الجيدة تزويد شركائكم بالملاحظات على المعلومات المبلَّغ عنها، لاسيما إذا كان هناك مؤسسة مالية مبلِّغة أبلغت في ولايتها القضائية عن عدد أعلى من المتوسط من الحسابات التي لا يمكن مطابقتها.

**الشكل رقم (٢٧): مثال على واجهة تواصل المستخدمين للمطابقة اليدوية**

يمكن أن تُجري أيضًا الولاية القضائية التي تتلقى المعلومات تحليلًا للمخاطر على أي بيانات غير مطابقة للتحقق من الأنماط والاتجاهات، مثل:

- أي صلة بين السجلات غير المطابقة ومؤسسة مالية محددة، أو ولاية قضائية شريكة معيَّنة، قد تشير إلى عدم الامتثال لمعيار الإبلاغ المشترك.
- ممولو الضرائب المحتمل أن يقدموا إقرارًا كاذبًا بمعلومات التحقق أو محل الإقامة للأغراض الضريبية، بهدف التهرب من الإبلاغ.

في حالة عدم تطابق البيانات وفق معيار الإبلاغ المشترك المتعلقة بحساب ذي قيمة عالية، وحسب الأحوال، قد تنظر الولاية القضائية في البحث عن معلومات أكثر من الشريك المرسل، من خلال طلب لتبادل المعلومات يحدد الإشارة المرجعية لمعيار الإبلاغ المشترك - التبادل الأوتوماتيكي للمعلومات، ويشرح التحقيقات التي تمت ولم تنجح. ويمكن طلب معرفة سبب التبادل (مثل أي سبب يقوم على دلائل محددة).

## ٨-٣ تحليل البيانات

فور مطابقة البيانات وفق معيار الإبلاغ المشترك، يصبح لها عدد من الاستعمالات المحتملة: تحسين الامتثال وخدمة العملاء بتسكين مسبق لحقول أكثر متصلة بالأصول أو الدخول في الإقرارات الضريبية، وردع ممولي الضرائب عن التورط في ممارسات التهرب الضريبي من خلال تواصل جماعي مستهدف بناءً على البيانات وفق معيار الإبلاغ المشترك، ورسم خارطة للمصالح المالية وعمليات ممولي الضرائب العابرة للحدود، وتأمين أنشطة تحصيل الديون الدولية، وتحسين التعاون مع الوكالات الحكومية الأخرى - وخاصةً تلك الوكالات المسؤولة عن محاربة غسل الأموال، وما شابه ذلك.

### ٨-٣-١ تحليل المخاطر

إن استخدام البيانات وفق معيار الإبلاغ المشترك للتحقق من التهرب الضريبي يمكِّن السلطة الضريبية من التصدي لمجموعة كبيرة من سلوكيات عدم الامتثال بصورة استباقية ومستهدفة ومجدية من حيث التكلفة. ويتطلب هذا اكتساب معرفي في ثلاثة مجالات رئيسية:

- مهارات تكنولوجيا المعلومات لإعداد أنظمة جمع البيانات والتحقيق.
- مهارات إحصائية وتحليلية لإنشاء اللوغاريتمات والنماذج.
- خبرة ضريبية لطرح الأسئلة الصائبة، وتفسير النتائج، واتخاذ قرارات أكثر استنارة وقائمة على تحديد المخاطر. وهذه الخبرة يجب أن تتضمن خبرة في الضرائب في المناطق الحرة غير الخاضعة للضرائب/الضرائب الدولية، لفهم المخاطر الضريبية المرتبطة بحسابات مالية مختلفة، وهياكل الكيانات (مثل الصناديق الاستئمانية)، وأهمية بعض المعلومات المبلَّغ عنها (مثل أرصدة الحسابات والدخول).

وعلى السلطات الضريبية تحليل وتجميع البيانات وفق معيار الإبلاغ المشترك مع البيانات الضريبية الأخرى المتاحة لإعداد صورة بحجم المخاطر الخاصة بممولي الضرائب. ومن مصادر المعلومات المفيدة وذات الصلة أي برنامج قائم للإفصاح الطوعي. ويتضمن الفحص الأساسي مراجعة الوضع الضريبي الشامل لممولي الضرائب للتحقق من الإفصاح الصحيح عن كل الحسابات المصرفية الأجنبية والأصول والدخول ذات الصلة. وعادةً ما يكون ضروريًا التحقيق وإجراء فحوص أكثر تعمقًا مع ممولي الضرائب الذين يمثلون مخاطر عالية، نظرًا لمدى تركيب أعمالهم، في حين يكون ضروريًا القيام بتدخلات رقابية أقل مع ممولي الضرائب الذين يمثلون مخاطر متوسطة/منخفضة.

### *التنظيم*

على السلطات الضريبية اختيار أنسب نموذج تحليلي عملي لتحقيق استراتيجيتها، كما يلي:

- نموذج مركزي به وظيفة تحليلية مركزية تدعم باقي الأنشطة. ويشجع النموذج المركزي التعاون فيما بين أفراد فريق التحليل، ويهيئ القيام بإشراف أفضل على الأنشطة التحليلية ورقابة أحكم على الجودة. ولكن ثمة خطر من إنشاء جزر تنظيمية منعزلة بين فريق التحليل ووحدات الأعمال التي تستعمل البيانات التحليلية.
- نموذج غير مركزي به فرق محللين مدمجين في وحدات أعمال محددة أو مشاركين في مكانها. فيمكن أن يفهم المحللون فهمًا أفضل لغة الأعمال وكذا موضوع البحث التقني. ولكن ثمة خطر من تدني جودة التنسيق وتبادل المعارف، بما يؤدي إلى ازدواجية العمل أو تفكيكه، أو إلى هدر الفرص.
- نهج مختلط تسعى من خلاله إدارات الضرائب إلى الاستفادة من كل نموذج: فريق مركزي يوفر القيادة والتنسيق والتمكين لغرض التحليل، مقترنًا بتكامل وثيق بين المتخصصين في وحدات الأعمال.

وأيًا ما كان الهيكل التنظيمي القائم، فإن السلطات الضريبية تحتاج إلى معلومات جيدة عن شريحة الأفراد الذين قيمة أصولهم الصافية عالية، ويجب أن تضع عمليات للوصول الفعال إلى المعلومات القائمة المحفوظة عن هؤلاء الأفراد. وغالبًا ما يكون لدى الولايات القضائية وحدة مخصصة للأفراد الذين قيمة أصولهم الصافية عالية. وتضطلع عادةً مثل هذه الوحدة بالمسؤولية عن تلك الضرائب التي تؤثر تأثيرًا مباشرًا على المستحقات الضريبية الشخصية للأفراد الذين قيمة أصولهم الصافية عالية. وتمتد التغطية في بعض البلدان لتشمل التعامل مع كيانات الاستثمار وكيانات الأعمال ذات الصلة، مثل الصناديق الاستئمانية، وشركات الاستثمار الخاضعة للرقابة، وغير ذلك من الكيانات العاملة.

### الجوانب التقنية

بفضل البيانات المنقحة لمعيار الإبلاغ المشترك، يمكن أن يؤدي التعلم الآلي والذكاء الاصطناعي إلى اتخاذ قرارات دقيقة بصورة أكبر، وعند الجمع بينها وبين عمليات أتمتة العمليات الآلية، فإن إدارات الضرائب بوسعها تحقيق كفاءة الأساليب التحليلية.

- أتمتة العمليات الآلية هي تطبيق يقوم بمهام أتمتة منطقية للغاية. وتعمل أتمتة العمليات الآلية في شكل برمجية مصممة للتعرف على أنماط سير العمل الآدمي، والتعامل مع العمليات القائمة على قواعد، وأخيرًا، أتمتة العمل اليدوي.
- التعلم الآلي هو علم تدريس أنظمة الكمبيوتر لتحسين أدائها تدريجيًا في مهمة معينة. وعلى عكس أتمتة العمليات الآلية التي تتبع منطقًا وأوضاعًا محددة، فإن التعلم الآلي يتطلب أن يكون الكمبيوتر على درجة ما من القدرات الإدراكية. وبإمكان التعلم الآلي معالجة البيانات وتعلمها بالتعرف وحده على الأنماط في مجموعات ضخمة من البيانات، بلا إشراف مستمر من المبرمجين.
- يشير الذكاء الاصطناعي إلى أنظمة الكمبيوتر التي تستطيع القيام بمهام بشرية. والأمر لا يتعلق بالتعلم وإنما بإنشاء شبكة عصبية تستوعب كميات كبيرة من البيانات، وتبني بنفسها لوغاريتمات تساعدها في تحديد الطريقة الصائبة لأداء مهمة ما.

يرد في المربع رقم (٢٦) بعض الأمثلة على الأساليب التحليلية للبيانات التقنية. وعندما تُستخدم البيانات بعد تحليل المخاطر، إذا رأى مدقق الضرائب أن مستوى المخاطر المرتبط بالملف غير صحيح، أو إذا وجد البيانات وفق معيار الإبلاغ المشترك غير صحيحة، فيجب منحه فرصة مراجعة مستوى المخاطر أو تقديم ملاحظاته إلى الوحدة المسؤولة لتقرير مستوى المخاطر. وهذه الملاحظات ضرورية لتحسين مستوى كفاءة الأساليب التحليلية للبيانات، مثل التعلم الآلي أو الذكاء الاصطناعي.

### المربع رقم (٢٦): استخدام البيانات - أمثلة تقنية

**أتمتة العمليات الآلية**

بالاستعانة بهذا النوع من الأساليب الآلية للضرائب، تستطيع إدارة الضرائب برمجة كمبيوتر للدخول على مواقع داخلية أو خارجية لأداء المهام. على سبيل المثال، من الممكن أتمتة العملية بهدف فتح جداول بيانات مع

البيانات وفق معيار الإبلاغ المشترك، وانتقاء بعض البيانات (مثل رقم التعريف الضريبي، أو الاسم، أو قيمة الفوائد)، وفتح قاعدة بيانات داخلية بهدف الاطلاع على ملف ممول الضرائب، ومقارنة قيمة الفوائد من البيانات وفق معيار الإبلاغ المشترك مع قيمة الفوائد المعلن عنها في الإقرار الضريبي. ثم تحاكي أتمتة العمليات الآلية الخطوات التي يتخذها مدقق الضرائب بالنقر على الأزرَّة وإنشاء المرشحات، وتوليد تقرير لمدقق الضرائب.

**التعلم الآلي**

تساعد اللوغاريتمات المبتكرة[٧٩] على التكهن بالروابط القائمة بين إحالات الحسابات المصرفية والأفراد، واحتساب مقاييس الشبكات الاجتماعية، وفحص العلاقات بعدة مستويات من التمييز فيما بينها. ونتيجة لذلك تصبح إدارة الضرائب قادرة على تحديد شبكات من التصرفات غير العادية التي لا يسهل التعرف عليها يدويًا. كما يمكن إعداد التعلم الآلي واللوغاريتمات الضريبية للبحث عن الأصول والتحقق منها، وهي الأصول المتصلة ببعض الحسابات المصرفية، بناءً على تصنيفات تاريخية.

على سبيل المثال، فإن رصد الانحرافات هو شكل من أشكال التعلم غير الخاضع للإشراف، يأخذ مجموعة كبيرة من البيانات ويبحث فيها عن بيانات شاذة ومنحرفة تختلف عن باقي مجموعات البيانات اختلافًا شاسعًا. ولا يقتصر عمل اللوغاريتمات على الإبلاغ عن المُدخلات المنحرفة فحسب، بل أيضًا على احتساب نقاط مستوى انحرافها عن باقي مجموعات البيانات (مثال: رصيد الحساب مقارنةً بالدخل المعلن عنه أو تاريخ الميلاد).

**الذكاء الاصطناعي**

في إشارة إلى تطبيقات الذكاء الاصطناعي على أنها "نموذج تنبؤي"، فإن إدارات الضرائب تستخدمها الآن لتحديد الحالات التي تتسم بخصائص قد تشير إلى احتيال محتمل. وغالبًا ما تساعد في العثور على أدلة دقيقة مختبئة في تلالٍ من البيانات المفقودة أو المهملة أحيانًا التي يغفل عنها مدققو الضرائب.

على سبيل المثال، يُزوَّد الكمبيوتر ببيانات تدريب، مثل مجموعة البيانات وفق معيار الإبلاغ المشترك مع قرارات التصنيف المتخذة بالفعل - مثلًا لتحديد إذا كانت فئة دخل خاضعة للضريبة أم لا. ثم "يتعلم" لوغاريتم ما يجعل هذه المُدخلات فريدة ويستعمل هذا المنطق لتحليل الأنشطة المستقبلية. عند الجمع بين النظام والذكاء الاصطناعي لمعالجة اللغة الطبيعية، فبإمكان النظام مراجعة الدخل المعلن في البيانات وفق معيار الإبلاغ المشترك لتقرير أي شريحة دخل مفروض عليها ضرائب بنسب عادية أو خاصة.

---

٧٩. أدوات المصادر المفتوحة الرئيسية هي Neo4J®، وGephi®، وR®، وJava® (لإعداد اللوغاريتمات).

### ٨-٣-٢ مراجعة امتثال ممولي الضرائب

بعد المراحل المختلفة لمعالجة البيانات وتحليلها، يمكن أن تستعمل السلطات الضريبية البيانات وفق معيار الإبلاغ المشترك للقيام بأنشطة الامتثال.

في البداية، من الضروري تحديد استراتيجية للامتثال تعتمد على أربعة ركائز مختلفة:

- التقسيم باعتباره طريقة لتحديد أولوية الموارد التي يمكن التوقع بارتفاع مستوى المخاطر فيها. ويمكن تحديد التقسيم بالقيمة/المبلغ، والولاية القضائية، ونوع المؤسسة المالية، وما إلى ذلك.
- الاستعمال الفوري عن طريق تقييم البيانات وفق معيار الإبلاغ المشترك في عمليات التدقيق، بما يدعم الامتثال لإبراز تصرفات ممولي الضرائب (مثال: خطاب تذكِرة، أو الملء المسبق للإقرارات الضريبية)، أو المعلومات والتثقيف (الموقع الإلكتروني، والخطابات التي تقدم معلومات).
- تكوين وجهة نظر برسم خارطة بمواقع الأصول، وتحديد الشبكات، وفهم حجم الأصول، وإعداد نماذج بالتنبؤات والتصرفات.
- قياس مستوى الفعالية من الزيادات في تحصيل الضرائب، من خلال الإقرارات الضريبية المعدلة والجزاءات والفوائد، والإحصاءات المعنية بالدخل المالي المقدم في الإقرار، والإفصاحات الطوعية، ونتائج التدخلات التي تبرزها مباشرةً البيانات وفق معيار الإبلاغ المشترك، أو التنفيذ الناجح للنشاط الإجرامي.

يبيّن الشكل رقم (٢٨) مثالًا على استراتيجية الامتثال.

**الشكل رقم (٢٨): مثال على استراتيجية الامتثال الأساسية**

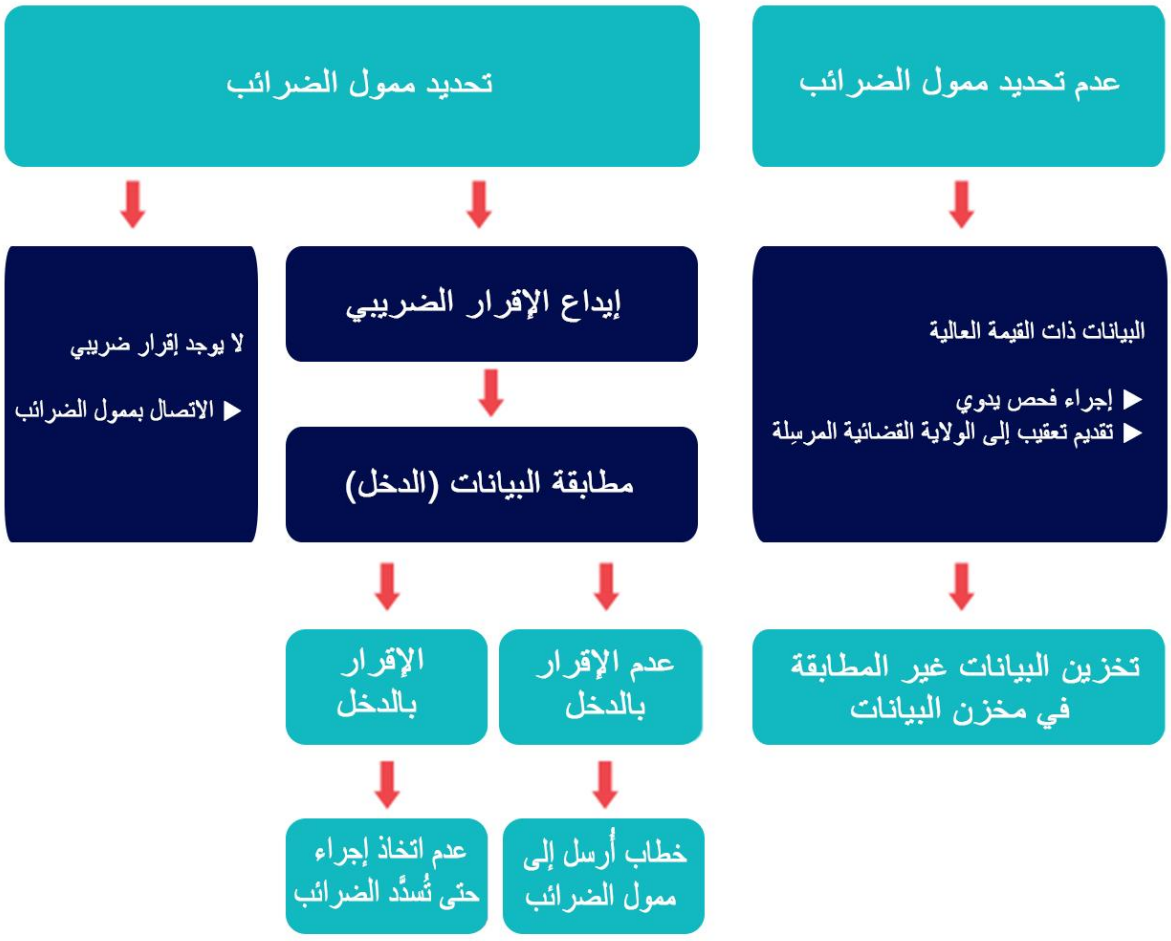

هذه الاستراتيجية للامتثال يمكن أن تراعي الأطر الزمنية المختلفة، بتقييم عدم امتثال ممولي الضرائب في الماضي والحاضر من جهة؛ وعدم الامتثال في المستقبل بالتنبؤ بتصرفات ممولي الضرائب أو خسائر العوائد، من جهة أخرى.

### *عدم الامتثال السابق أو الحاضر*

الاستخدام الأول للسلطات الضريبية للبيانات وفق معيار الإبلاغ المشترك هو التأكد إذا كانت البيانات المتسلَّمة وفق معيار الإبلاغ المشترك أبلغ عنها ممولو الضرائب بصورة صحيحة في إقراراتهم الضريبية (مثال: رصيد الحساب أو الدخل الواجب الإبلاغ عنه في إقرار ضريبي للدخل أو الثروة). وحسب حجم البيانات وفق معيار الإبلاغ المشترك المتسلَّمة والتباينات المرصودة فيها، قد تنتهج السلطات الضريبية استراتيجيات مختلفة:

- لا يوجد تباينات: لا حاجة إلى فتح ملف.
- في حالة التباين: ينبغي إعداد وتنفيذ استراتيجية للامتثال خصيصًا لهذا الغرض.

- قد يختار نظام تحديد حجم المخاطر عددًا محددًا من الملفات المطلوب مراجعتها، بناءً على حجم التباينات. وهذا النظام لاختيار الملفات عادةً ما يأخذ في الاعتبار عوامل مثل الدخل المبلَّغ عنه، وتصنيف مخاطر ممول الضرائب، وتصرفات الامتثال في السابق من حيث الدقة والتوقيت الصحيح.
- بناءً على حجم التباينات، ينبغي النظر في نُهُج امتثال مختلفة. على سبيل المثال، يمكن أن تنظر إدارة الضرائب في إرسال خطابات (مثل خطاب بالتباينات) للتباينات المنخفضة/المتوسطة القيمة، واتخاذ إجراءات متابعة محددة (مثل تدقيق مكتبي أو ميداني) للتباينات العالية القيمة.
- لكي يتم هذا الفحص للامتثال، يجب أن تتيح إدارة الضرائب البيانات المطابقة لمدققي الضرائب. ويمكن عمل ذلك بنقل البيانات إلى مدققي الضرائب المعنيين، أو بتضمين البيانات المطابقة في قاعدة بيانات مركزية يمكن أن يصل إليها مدققو الضرائب.
- يمكن إجراء التدقيق للإقرارات الضريبية بمضاهاتها بالبيانات المتسلَّمة من خلال معيار الإبلاغ المشترك - التبادل الأوتوماتيكي للمعلومات بصورة منهجية، أو في شكل عينة. وقد يكون فحص أي عينة فحصًا عشوائيًا أو على أساس صورة حجم المخاطر المسبقة لاختيار العوائد على أساس حجم التباينات.

وهذه هي المجالات التي يقدم المعيار بشأنها أحكامًا خيارية (انظر القسم رقم ٦-٣ من مجموعة الأدوات) الغرض الاعتيادي منها هو تحقيق قدر أعلى من المرونة لمؤسساتها المالية لبذل عنايتها الواجبة والإبلاغ؛ ومن ثم خفض التكاليف. ولكن في الوقت نفسه، سينتج عن ذلك بعض الفروق في البيانات وفق معيار الإبلاغ المشترك يجب أن يكون مدققو الضرائب على دراية بها. يذكر المربع رقم (٢٧) قائمة بهذه الفروق مع غيرها من النقاط الرئيسية التي يجب أن يكون مدققو الضرائب على دراية بها عند تفسير البيانات.

وفيما يلي بعض الإجراءات المختلفة المتاحة للمتابعة مع ممولي الضرائب مباشرةً في حالات التباين:

- خطابات تذكِرة تشير إلى أن إدارة الضرائب تسلمت معلومات تفيد بأن ممول الضرائب قد يكون له دخل أو أصول في مناطق حرة غير خاضعة للضرائب، وتدعو ممول الضرائب بتصحيح إقراره الضريبي في حال وجود أخطاء فيما جرى الإبلاغ عنه. ويرد مثال على خطابات التذكرة في المربع رقم (٢٨).

- خطابات التباين هي إخطارات تفيد بوجود تباين أو خطأ في الإقرار الضريبي لفرد ما، وأن هذا التباين سيخضع للتقييم إلا إذا قُدم التماس. يُمنح ممول الضرائب مدة زمنية للرد، وإلا قد ينتج عن التباينات تقييم ضريبي.
- إجراءات التدقيق الضريبي، بما في ذلك التدقيق المكتبي (يطلب عادةً مدقق الضرائب وثائق محددة تدعم بنودًا بعينها موجودة في الإقرار الضريبي عن طريق البريد) والتدقيق الميداني (مدقق الضرائب يؤدي التدقيق في المنشأة).

كما يمكن استخدام البيانات وفق معيار الإبلاغ المشترك لمزيد من استراتيجيات الامتثال، من مثل:

- أساليب رصد الانحرافات التي تبرز العلاقات والتصرفات والأحداث التي تنحرف عن الطبيعي. وهي وسيلة لتحديد المخاطر المحتملة الجديدة للغش وعدم الامتثال. والأساليب مثل الاستعانة برصد الشذوذ الإحصائية وتحليل المجموعات، يمكن أن تكشف عن الانحرافات في تصرفات ممولي الضرائب وظروفه. وتهدف لوغاريتمات المجموعات إلى تجميع نقاط البيانات لتحديد المُدخلات ذات الخصائص المشتركة (مثال: نفس العنوان أو نفس المؤسسة المالية). وبخلاف مخطط الانتشار ثنائي البُعد الأكثر تقليديًا، تقدم لوغاريتمات المجموعات نتائج جيدة بالاستعانة بأكثر من متغيرين، ويمكن أن تحدد كذلك المتغيرات التي تتسبب في أكثر حالات الانحراف في البيانات. كما يمكن أن ينظر رصد الانحرافات في التغييرات على مدار الوقت لتحديد الانحراف عن نمط تاريخي قد يشير إلى حالة غش. ونهج "أقرب جار" شائع استخدامه لمقارنة الإقرارات الضريبية لممول ضرائب مع تلك المقدمة من نظرائه، لتحديد الحالات الشاذة أو غير العادية لمزيد من التحقيق.

- تحليل الشبكات الاجتماعية الذي يكشف عن علاقات مستترة أو غير متوقعة تشير إلى تعارض بين مجموعات مشتبه فيها أو دوائر غش منظمة. وتعتمد على ربط الكيانات في البيانات (مثل الأفراد والشركات وأرقام هواتف المحمول والحسابات المصرفية)، بالاستعانة بمعلومات عن المعاملات، مثل إحالات الحسابات المصرفية التي جُمعت في أثناء التحقيقات الجنائية، لتحديد أنشطة إجرامية محتملة في شبكات الأفراد والشركات.

## المربع رقم (٢٧): استخدام البيانات - النقاط التي يجب أن يلتفت لها مدققو الضرائب

**فيما يتعلق بالدخول والأصول المبلغ عنها**

يمكن أن تقع اختلافات بسبب الأحكام الاختيارية الممكنة في إطار معيار الإبلاغ المشترك:

- حصيلة المبالغ الإجمالية: يُقدَّم هذا الخيار تدريجيًا في مطلب المؤسسات المالية المبلِّغة بأن تبلغ عن حصيلة المبالغ الإجمالية، ولكنه لا ينطبق على أشكال التبادل في إطار الاتفاق المتعدد الأطراف للسلطة المختصة بشأن التبادل الأوتوماتيكي لمعلومات الحسابات المالية. وعُرضت الفكرة بشأن خيار الإبلاغ عن حصيلة المبالغ الإجمالية في سنة لاحقة، لإتاحة مزيد من الوقت للمؤسسات المالية المبلِّغة لتنفيذ النظم والإجراءات اللازمة لرصد حصيلة المبالغ الإجمالية من بيع الأصول المالية أو استردادها.
- أسلوب احتساب الأرصدة: نهج بديل لاحتساب أرصدة الحسابات. الولاية القضائية التي تطلب بالفعل من المؤسسات المالية أن تبلغ عن متوسط رصيد الحساب أو قيمته قد تسمح بالإبلاغ عن متوسط الأرصدة أو القيم، بدلًا من رصيد الحساب أو قيمته في نهاية السنة الميلادية أو فترة إبلاغ أخرى. ورصيد نهاية العام هو القيمة الواجب الإبلاغ عنها، ولكنها ستختلف إذا أُبلغ عن متوسط الرصيد في البيانات وفق معيار الإبلاغ المشترك.
- فترات الإبلاغ: استعمال فترة إبلاغ أخرى. الولاية القضائية التي تطلب بالفعل من المؤسسات المالية أن تبلغ عن معلومات بناءً على فترة الإبلاغ المحددة، بخلاف السنة الميلادية، قد ترغب في القيام بالإبلاغ حسب هذه الفترة للإبلاغ. ومن ثم، قد تختلف فترة الإبلاغ لمعيار الإبلاغ المشترك - التبادل الأوتوماتيكي للمعلومات عن السنة المالية للولاية القضائية التي تتلقى المعلومات.
- الأرصدة السلبية: الحساب الذي رصيده أو قيمته سلبية يجب الإبلاغ عن أنه رصيد أو قيمة حساب تعادل الصفر. وبما أن الأرصدة السلبية يمكن استخدامها لتقرير القيمة الصافية، فقد يساء تقدير القيمة الصفرية لمعيار الإبلاغ المشترك.

**ما يتعلق بأصحاب الحسابات والأشخاص المسيطرين المبلَّغ عنهم**

فيما يلي النقاط التي يجب أن يلتفت إليها مدققو الضرائب ولها صلة بكل معلومات معيار الإبلاغ المشترك (ليس بناءً على أي حكم اختياري آخر):

- بذل العناية الواجبة بشأن الحسابات الموجودة من قبل على أساس الدلائل: فيما يتعلق بالحسابات الموجودة من قبل، تكون الولاية القضائية محل الإقامة بناءً على اختبار عنوان الإقامة، أو بحث الدلائل (أو تقديم الإقرارات الذاتية إذا جرى الحصول عليها).
- تقرير الأشخاص المسيطرين على أساس إجراءات مكافحة غسل الأموال / تعرّف على عميلك: عندما يكون صاحب الحساب كيانًا غير مالي خامل، يتعين على المؤسسة المالية المبلِّغة أن تقرر إذا كان للكيان غير المالي الخامل أشخاص مسيطرون، وذلك بمراجعة وثائق مكافحة غسل الأموال / تعرّف على عميلك المتاحة لها فيما يتعلق بصاحب الحساب. كما يجب الأخذ في الاعتبار نوع السيطرة المبلَّغ عنها (مثال: ملكية، أو وسيلة أخرى، أو مسؤول إداري أقدم بالنسبة للأشخاص الاعتبارية).
- الموصي، والرقباء على الصندوق، والوصي، والمستفيدون من الصناديق الاستئمانية: إذا كان الموصي أو المستفيد أو شخص آخر يمارس السيطرة الفعلية النهائية على الصندوق الاستئماني هو نفسه كيانًا، فيتعين فحص ذلك الكيان (بما في ذلك أي كيانات وسيطة أخرى)، ويتعين معاملة الشخص الطبيعي النهائي الموجود خلف ذلك الكيان باعتباره صاحب حصة ملكية.
- الحسابات المشتركة: كل صاحب حساب مشترك يُنسب إلى الرصيد الكلي أو القيمة الكلية للحساب المشترك، وكذا المبالغ الكلية المدفوعة في الحساب المشترك أو المودعة فيه.
- نسبة الرصيد الكلي/القيمة الكلية والدخل لكل شخص مسيطر يُنسب إلى كل صاحب حساب الرصيد الكلي أو القيمة الكلية لما يلي:
  - حساب صاحبه كيان غير مالي خامل به أكثر من شخص مسيطر واجب الإبلاغ عنه.
  - حساب صاحبه شخص واجب الإبلاغ عنه (أو كيان غير مالي خامل به شخص مسيطر واجب الإبلاغ عنه) وتَحدَّد أن له أكثر من ولاية قضائية محل إقامته.
  - حساب صاحبه كيان غير مالي خامل يُعتبر شخصًا واجب الإبلاغ عنه مع شخص مسيطر واجب الإبلاغ عنه.

**المربع رقم (٢٨): استعمال البيانات وفق معيار الإبلاغ المشترك ـ مثال على خطابات التذكِرة**

يمكن أن ترسل إدارات الضرائب خطابات تذكرة في شكل تحذير أولي لتحفيز ممولي الضرائب على التأكد من إقراراتهم الضريبية، واتخاذ ما يلزم من إجراءات لتصحيح أي أخطاء قبل الشروع في تحقيق يأخذ شكلًا رسميًا أكثر.

*[السلطة الضريبية بالولاية القضائية] لديها معلومات توضح أنك قد تكون حصلت على دخول أو مكاسب أجنبية وأنك قد تكون مطالبًا بدفع ضريبة إلى [السلطة الضريبية بالولاية القضائية] على الدخول والمكاسب الأجنبية التي حصلت عليها. [السلطة الضريبية بالولاية القضائية] حصلت على هذه المعلومات من خلال ما عقدته [الولاية القضائية] من اتفاقات لتبادل المعلومات مع الولايات القضائية الأخرى.*

*[السلطة الضريبية بالولاية القضائية] تريد مساعدتك على أن تتأكد من أنك سددت القيمة الصحيحة للضريبة على الدخول والمكاسب الأجنبية التي حصلت عليها.*

*[السلطة الضريبية بالولاية القضائية] قارنت المعلومات المتسلَّمة مع إقراراتك الضريبية. [السلطة الضريبية بالولاية القضائية] تعتقد أنك قد لا تكون سددت القيمة الصحيحة من الضرائب المستحقة. وقد يكون هناك تفسير معقول لذلك.*

*[السلطة الضريبية بالولاية القضائية] تمنحك فرصة مراجعة شؤونك الضريبية والإخطار بأي شيء يجب أن تتداركه.*

*يُرجَى مساعدة [السلطة الضريبية بالولاية القضائية] على التأكد من دقة المعلومات الموجودة عن شؤونك الضريبية.*

*يمكنك القيام بذلك بالتأكد من أنك أخبرت [السلطة الضريبية بالولاية القضائية] بكل المستحقات الضريبية التي يجب أن تدفعها على جميع الدخول أو المكاسب الأجنبية.*

*[إجراءات الإفصاح التي يجب ذكرها]*

### *حالات عدم الامتثال المستقبلية*

في الأشكال الأكثر تطورًا من الأساليب التحليلية للبيانات، يمكن التنبؤ بتصرفات ممولي الضرائب أو خسائر العوائد الضريبية في المستقبل. ويمكن أن يتم هذا بتحديد أنماط تصرفات ممولي الضرائب، لاسيما فيما يتعلق بالامتثال الضريبي وأيضًا من خلال وضع نماذج تنبؤية لتحديد حجم المخاطر التي تمثلها مجموعات معينة من ممولي الضرائب على أنشطة الامتثال المستقبلية.

- يستعين رسم النماذج التنبؤية بمعلومات تاريخية لبناء نماذج تحدد التصرفات أو السمات أو الأنماط التي تربطها علاقة بأنماط عدم امتثال معروفة أو ناشئة. تُستخدم هذه النماذج لاحتساب نقاط المخاطر المرتبطة بممولي الضرائب القائمين وكذا ممولي الضرائب أو السماسرة الجدد. يمكن تقسيم الأساليب إلى نماذج إحصائية ـ مثل النكوص، أو لوغاريتمات التعلم الآلي ـ مثل أشجار القرار والشبكات العصبية.
- يمكن أن يساعد تنقيب النصوص السلطات الضريبية على فحص وتحديد العبارات والأنماط والكيانات في مصادر مختلفة من البيانات غير المنظمة (مثل الصحف وشرائط الفيديو وما يُنشر على وسائل التواصل الاجتماعي، وما شابه ذلك)، باستخدام أساليب مثل معالجة اللغة الطبيعية وتحليل المشاعر. كما يمكن أن تحسّن نماذج التنبؤ بتحديث نقاط المخاطر وتحديد مستوى ترجيح حدوث عدم امتثال في المستقبل بالاستعانة بمعلومات أكثر ديناميكية.

ترد أمثلة على ذلك في المربع رقم (٢٩).

### *تقييم الأثر*

تتطلب المشاركة في معيار الإبلاغ المشترك ـ التبادل الأوتوماتيكي للمعلومات دعم صانعي القرار وتخصيص الموارد اللازمة.

ومن ثم، يجب إبلاغ صانعي القرار بنتائج استعمال معيار الإبلاغ المشترك ـ التبادل الأوتوماتيكي للمعلومات، باعتبار ذلك وسيلة لإثبات فعاليتها في تعزيز جهود تعبئة الموارد المحلية بالولاية القضائية. كما أن تتبُّع النتائج والإبلاغ عنها سيمكِّن الحكومة من إطلاع البرلمان وعامة الناس على أثر معيار الإبلاغ المشترك ـ التبادل الأوتوماتيكي للمعلومات في محاربة التهرب الضريبي والتدفقات المالية غير المشروعة الأخرى، وفي زيادة تعبئة العوائد المحلية.

أنشأت أمانة المنتدى العالمي نموذجًا يهدف إلى تيسير عمل السلطات المختصة في جمع المعلومات لتقييم أثر معيار الإبلاغ المشترك ـ التبادل الأوتوماتيكي للمعلومات. وهو يتبنى صيغة سهل فهمها وملئها[٨٠]. هذه الوثيقة متاحة عند الطلب (gftaxcooperation@oecd.org).

## ٨ـ٣ـ٣ تعزيز امتثال ممولي الضرائب

إن استخدام البيانات وفق معيار الإبلاغ المشترك يمكن أن ييسر أيضًا امتثال ممولي الضرائب عندما تنفذ إدارات الضرائب إصلاحات في الخدمات التي من شأنها تيسير الإبلاغ، واستبعاد طلبات المعلومات الزائدة بلا طائل، وتوفير خدمات أفضل ـ من حيث تعيين الهدف وفهم أفضل لاحتياجات ممولي الضرائب وتصرفاتهم.

٨٠. أمانة المنتدى العالمي / منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠٢١)، *Capacity-Building Tool: Exchange of Information Impact Assessment Form.*

### الملء المسبق للإقرارات الضريبية

تلجأ إدارات ضرائب عديدة إلى استخدام إقرارات مملوءة مسبقًا أو تفكر في استخدامها لتحسين الامتثال، وتقليل العبء على ممولي الضرائب، وتبسيط وتنظيم خطوات المعاملات. وفي حين تعتمد هذه النُهُج بقوة حاليًا على المعلومات المتاحة عادةً داخل إدارة الضرائب، فإن هذا يتغير بفضل إمكانية الوصول إلى البيانات وفق معيار الإبلاغ المشترك، والوصول إلى البيانات المحلية الأخرى من أطراف ثالثة، والوصول إلى السلسلة الممتدة والنطاق المتسع لأنشطة الملء المسبق التي تنهض بها إدارات الضرائب. ولكي تدعم إدارات الضرائب هذه العمليات، يتعين أن يكون لديها قدرة الحصول على المعلومات من مجموعة واسعة من المصادر، وجمعها في صورة مجمعة

لممولي الضرائب، حيث يمكن الوصول إليها باستخدام واجهات تواصل بسيطة وبديهية. على سبيل المثال، تكون البيانات وفق معيار الإبلاغ المشترك في بعض الولايات القضائية مفصلة ومتاحة في حسابات ممولي الضرائب على موقع السلطة الضريبية.

### التواصل

ينبغي أن تدفع جهود التواصل التي تقوم بها السلطات الضريبية إلى تغيير تصرفات ممولي الضرائب بفضل الأثر الرادع لمعيار الإبلاغ المشترك - التبادل الأوتوماتيكي للمعلومات؛ مما يؤدي إلى تعزيز الامتثال الطوعي وتقليل التكاليف على السلطات الضريبية والعوائد الضريبية التي تزداد الحاجة إليها.

والإحصاءات المجمعة من الولايات القضائية بشأن البيانات المتبادلة من أجل تحسين فهم نطاق التبادل هي طريقة تبيّن لممولي الضرائب أن هناك خطرًا معقولًا من أن يُضبَطوا إذا حاولوا التهرب من دفع الضرائب.

وبإمكان إدارات الضرائب الاستعانة بالبيانات وفق معيار الإبلاغ المشترك لتصميم واستهداف حملات الامتثال الطوعي التي تهدف إلى تشجيع مجموعة محددة من ممولي الضرائب المحتمل أن يمثلوا مخاطر عالية بشأن الإبلاغ عن أصولهم أو دخولهم في المناطق الحرة غير الخاضعة للضرائب، في نظير خفض مؤقت للجزاءات.

### تقييم السياسات

على الرغم من أن معظم البيانات وفق معيار الإبلاغ المشترك تُستخدم للتحقق من الامتثال الضريبي، فإنها تُستخدم كذلك للإحصاءات وتقييم السياسات. فمن أجل تحسين التحقق من مستوى التهرب الضريبي العابر للحدود، يمكن الآن الاستعانة بالبيانات وفق معيار الإبلاغ المشترك المعروفة في السابق لدى إدارات الضرائب. ويمكنها الآن عمل تقديرات بقيمة الخسائر الضريبية الناتجة عن عدم الإعلان عن الأصول أو الدخول، وفهم أفضل لطبيعة التدفقات المالية وقيمها بين الولايات القضائية.

وقد تتيح البيانات المجمعة وفق معيار الإبلاغ المشترك لطائفة كبيرة من الأطراف المعنية إمكانية الحصول على معلومات أساسية عن إجمالي أصول المقيمين في بلدانها في المراكز المالية. وتتيح هذه المعلومات الإحصائية قياس تدفقات رأس المال وتحديد المراكز المالية الأكثر أهمية التي يختارها المقيمون بالولاية القضائية لحفظ أموالهم واستثماراتهم.

## المربع رقم (٢٩): استعمال البيانات وفق معيار التبادل المشترك

**نماذج تنبؤية**

بإمكان النموذج التنبؤي تقدير المستويات المتوقعة للدخول أو الأصول الأجنبية لكل ممول ضرائب، بفضل ما يُعرَف عن خصائصه وتصرفاته ووضعه المالي. ويمكن عمل ذلك بتطبيق أساليب النكوص التي تربط خصائص ممول الضرائب بمستويات إبلاغ عن الدخول أو الأصول. في هذه الحالة يكون لكل ممول ضرائب مستوى فعلي ومستوى متوقع للدخول أو الأصول الأجنبية، ويمكن التحقيق في الحالات التي يكون فيها المستوى الفعلي أعلى كثيرًا من المستوى المتوقع.
على سبيل المثال، اختر صورة معينة من البيانات وفق معيار الإبلاغ المشترك (ممول الضرائب، عمره ما بين x وx سنة، دخله يتراوح ما بين x وx يورو، يمارس مهنة محددة أو لديه نوع محدد من الأصول، أو يعيش في منطقة محددة). ثم اختر عددًا جزافيًا من ممولي الضرائب من مجموعة البيانات هذه، وصنّفهم على أنهم عينة تمثيلية مجمعة.

اربط كل بند متبقٍ في مجموعة البيانات بالعينة التمثيلية المجمعة الأقرب للمقارنة التي تساعد على تقرير مستواها الفعلي المتوقع من الدخول أو الأصول الأجنبية.

### تنقيب النصوص

يمكن أن تراجع السلطات الجمركية والضريبية البيانات العامة لمستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي وصورهم وما ينشرونه، وأن تستعمل لوغاريتمات الكمبيوتر لرصد العلامات الدالة على التهرب الضريبي، أو تهريب الدخول أو عدم الإعلان عنها. ويمكن جمع كل المعلومات التي ينشرها المستخدمون طوعًا في النطاق العام: الفيديو والصور الفوتوغرافية والوثائق وما إلى ذلك. وتعني الطبيعة العامة للمعلومات أنه لا لزوم للتسجيل على الموقع أو إدخال كلمة مرور للوصول إليها.

على سبيل المثال، يمكن أن تتحقق السلطات الضريبية من البيانات الإحصائية بمقارنتها بالبيانات المبلَّغ عنها في الإقرارات الضريبية أو الودائع المصرفية العابرة للحدود، بالاستعانة بمجموعات البيانات من بنك التسويات الدولية.

### *الاستعمال لأغراض غير ضريبية*

قد تكون البيانات وفق معيار الإبلاغ المشترك مهمة أيضًا للأغراض غير الضريبية (مثلًا أغراض مكافحة غسل الأموال / تمويل الإرهاب). والوضع الاعتيادي هو أن أحكام السرية في اتفاقات تبادل المعلومات تشترط أن تكون المعلومات المتبادلة مستخدمة فقط للإجراءات الضريبية.

ومع ذلك، فإن بعض اتفاقات تبادل المعلومات تتيح أيضًا استعمال البيانات المتبادلة في إطار المعاهدات لأغراض غير ضريبية، شريطة أن تستوفي الشروط المذكورة في الاتفاق المطبق. على سبيل المثال، تنص المادة ٢٢(٤) من اتفاقية المساعدة الإدارية المتبادلة في المسائل الضريبية على الاستعمال لأغراض غير ضريبية إذا سمحت بها قوانين كلتا الولايتين القضائيتين وصرحت السلطات المختصة بالولاية المقدمة للمعلومات بهذا الاستخدام.

وعلى ذلك وحسب الأحوال، قد تطلب الولاية القضائية التي تتلقى المعلومات من شريكتها في التبادل الحصول على ترخيص لاستخدام البيانات وفق معيار الإبلاغ المشترك المتعلقة بممول ضرائب محدد لأغراض أخرى. وسيخضع استخدام الأغراض غير الضريبية لهذا الترخيص المسبق ولاستيفاء الشروط الأخرى المنصوص عليها في اتفاق تبادل المعلومات.

# الملاحق

# الملحق (أ) - مسرد المفاهيم

يقدم هذا المسرد تعريفًا موجزًا للمفاهيم الأساسية المستخدمة في مجموعة الأدوات اللازمة لتيسير الفهم على القارئ. وليس الغرض منه أن يكون مسردًا تفصيليًا شاملًا. كما أنه يشمل التعريف ببعض المصطلحات المستمدة من عمليات مراقبة ومراجعة معيار الإبلاغ المشترك-التبادل التلقائي للمعلومات. وترد تعريفات تفصيلية للمصطلحات المستخدمة في معيار الإبلاغ المشترك في المعيار وشروحه.

| المصطلح | تعريف مختصر |
|---|---|
| **صاحب الحساب** | الشخص الذي تدرج اسمه المؤسسة المالية باعتباره صاحب الحساب، وأي شخص يملك الحساب عن طريق شخص آخر، مثل الوكيل أو الشخص المعيَّن أو الوسيط. وفي حالة عقود تأمين القيمة النقدية أو العقود السنوية، فهو أي شخص له حق الوصول إلى القيمة النقدية أو حق تغيير المستفيد، وكذلك أي شخص له حق الحصول على مدفوعات في وقت الاستحقاق. انظر إلى معيار الإبلاغ المشترك، القسم الثامن (1)(E) . |
| **الاعتماد الإضافي** | يشير الاعتماد الإضافي إلى الفحوص الإضافية التي لم تتم من خلال اعتماد نمط التبادل XML. يتضمن الاعتماد الإضافي كلا من عمليات اعتماد الملفات واعتماد السجلات. |
| **التبادل التلقائي لمعلومات الحسابات المالية** | هذا الشكل من أشكال التبادل التلقائي للمعلومات يتطلب من المؤسسات المالية أن تبلّغ السلطات الضريبية المحلية التابعة لها بالمعلومات المتعلقة بالحسابات المالية التي يملكها مقيمون أجانب لأغراض ضريبية (أفرادًا أو كيانات)، وفي بعض الحالات، التي تملكها كيانات يسيطر عليها مقيمون أجانب لأغراض ضريبية (يعرَّفون باسم "الأشخاص المسيطرون"). ثم تتبادل السلطات الضريبية تلك المعلومات مع السلطات الضريبية في الولايات القضائية التي يقيم فيها صاحب الحساب و/أو الأشخاص المسيطرون لأغراض ضريبية. |
| **التبادل التلقائي للمعلومات لأغراض ضريبية** | هذا الشكل من أشكال تبادل المعلومات هو التبادل التلقائي لمجموعة محددة مسبقًا من المعلومات ذات الصلة للأغراض الضريبية بين السلطات المختصة، ويتم بصورة منهجية بلا أي طلب مسبق. |
| **الولاية القضائية الملتزمة** | الولايات القضائية أعضاء المنتدى العالمي التي التزمت ببدء تبادل المعلومات وفق معيار الإبلاغ المشترك-التبادل التبادل التلقائي للمعلومات في سنة محددة. |
| **نظام النقل المشترك** | نظام النقل المشترك الذي أنشئ تحت رعاية المنتدى بشأن إدارة الضرائب ويعمل في إطار المنتدى العالمي، هو النظام الذي تستخدمه كل الولايات القضائية لنقل البيانات وفق معيار الإبلاغ المشترك إلى الشركاء في التبادل. كما يمكن استخدامه لنقل أنواع أخرى من تبادل المعلومات. |
| **السلطة المختصة بتبادل المعلومات لأغراض ضريبية** | هي سلطة بولاية قضائية معيَّنة في اتفاق دولي ينص على تبادل المعلومات لأغراض ضريبية، بوصفها السلطة المخول لها تبادل المعلومات لأغراض ضريبية مع السلطات المختصة في الولايات القضائية الأخرى. |

## الملاحق

| المصطلح | تعريف مختصر |
|---|---|
| **الشخص المسيطر** | الشخص الطبيعي الذي يمارس السيطرة على كيان بوسائل: (١) قيمة حصة الملكية، (٢) وسائل أخرى؛ أو في غيابها (٣) المسؤول الإداري الأقدم. في حالة الصناديق الاستئمانية، أو غيرها من الترتيبات القانونية: (١) الموصي، و(٢) الوصي، و(٣) الرقباء على الصندوق، و(٤) المستفيدون، و(٥) أي شخص آخر يمارس سيطرة على الصندوق الاستئماني. انظر إلى معيار الإبلاغ المشترك، القسم الثامن (6)(D). |
| **رسالة حالة معيار الإبلاغ المشترك** | تتيح رسالة حالة معيار الإبلاغ المشترك للسلطة المختصة في الولاية القضائية التي تتلقى المعلومات أن تؤكد على قبول أو رفض رسالة معيار الإبلاغ المشترك المسلَّمة إلى السلطات المختصة في الولاية القضائية المرسِلة، وأن تخطرها بأي أخطاء وُجدت. وتأتي خطوة لاحقة لنمط XML لرسالة حالة معيار الإبلاغ المشترك. |
| **رسالة معيار الإبلاغ المشترك** | الملف الذي تنقله السلطة المختصة في الولاية القضائية المرسِلة إلى السلطة المختصة في الولاية القضائية التي تتلقى المعلومات، ويتضمن البيانات وفق معيار الإبلاغ المشترك. وتأتي خطوة لاحقة لنمط XML لمعيار الإبلاغ المشترك. |
| **نظراء معيار الإبلاغ المشترك- التبادل التلقائي للمعلومات** | الولايات القضائية أعضاء المنتدى العالمي التي التزمت بالبدء في تبادل المعلومات وفق معيار الإبلاغ المشترك - التبادل التلقائي للمعلومات في سنة محددة، والتي لديها إطار تشريعي محلي قائم لمعيار الإبلاغ المشترك - التبادل التلقائي للمعلومات. |
| **سنة ضريبية مختلفة** | الوضع الذي تكون فيه السنة الضريبية في ولاية قضائية مختلفة عن السنة الميلادية. |
| **أدلة وثائقية** | تتضمن بوجه عام الشهادات، ووثائق الهوية أو الوثائق الرسمية الصادرة عن جهة حكومية مخولة، وكذا الكشوف المالية المدققة، أو التقارير الائتمانية لطرف ثالث، أو الإشهار بالإفلاس، أو تقرير الرقابة على الأوراق المالية. انظر إلى معيار الإبلاغ المشترك، القسم الثامن (6)(D). |
| **الكيان** | أي كيان بخلاف الشخص الطبيعي (الأفراد). ويتضمن أي شخص اعتباري (مع شخصيته الاعتبارية الخاصة، مثل الشركات) أو ترتيب قانوني (بدون شخصيته الاعتبارية الخاصة، مثل صندوق استئماني أو شراكة). انظر إلى معيار الإبلاغ المشترك، القسم الثامن (3)(E). |
| **حسابات مستبعدة** | حسابات منخفضة المخاطر وغير خاضعة لشروط الإبلاغ، إما مُعرَّفة في معيار الإبلاغ المشترك (مثال: بعض حسابات التقاعد والمعاشات، أو الحسابات المفضلة ضريبيًا، أو الحسابات العقارية أو حسابات الضمان المجمدة) أو مُعرَّفة محليًا بما يتماشى مع معايير الإبلاغ المشترك. والحسابات المستبعدة هي الحسابات التي لا يُطلب من المؤسسات المالية أن تبذل العناية الواجبة بشأنها أو أن تبلّغ عنها. انظر إلى معيار الإبلاغ المشترك، القسم الثامن (17)(C). |

| المصطلح | تعريف مختصر |
|---|---|
| **خطأ في الملف** | يتيح الخطأ في الملف بالإبلاغ عن عدم القدرة على اعتماد ملف XML لمعيار الإبلاغ المشترك. |
| **اعتماد الملف** | اعتماد الملف يتحقق إذا كان من الممكن استقبال ملف XML وقراءته واعتماده. عند نجاح اعتماد الملف، يمكن القيام بخطوة اعتماد السجلات. وأمثلة على عمليات اعتماد الملف: عدم إمكانية التنزيل، أو فك الشفرة، أو فك الملف المضغوط، أو التأكد من التوقيع، أو العثور على فيروسات أو تهديدات إلكترونية، أو عدم إمكانية اعتماد نمط التبادل XML، وما شابه ذلك. |
| **الحساب المالي** | حسابات تحفظها المؤسسات المالية. وتُعرَّف تعريفا دقيقا في معيار الإبلاغ المشترك. ويتضمن معيار الإبلاغ المشترك الفئات التالية للحسابات المالية: (١) حساب إيداع، أو (٢) حساب وصاية، أو (٣) مشاركة في رأس المال أو الديون في كيان استثماري، أو (٤) عقد تأمين القيمة النقدية، أو (٥) عقد سنوي. ولا يتضمن الحساب المالي أي حساب من الحسابات المستبعدة. انظر إلى معيار الإبلاغ المشترك، القسم الثامن (1)(C). |
| **المؤسسة المالية** | المؤسسات المالية تُعرَّف تحديدًا في معيار الإبلاغ المشترك، وتتضمن (١) مؤسسات الإيداع، و(٢) مؤسسات الوصاية، و(٣) الكيانات الاستثمارية، و(٤) شركات التأمين المحددة. انظر إلى معيار الإبلاغ المشترك، القسم الثامن (3)(A). |
| **توصية مشددة** | توصية تتعلق بمواطن ضعف خطيرة جرى الوقوف عليها في عملية مراجعة السرية وحماية البيانات. |
| **الشركاء المعنيون المختصون** | الولايات القضائية المعنية بتسلّم المعلومات، والتي تستوفي ضمانات السرية والبيانات. |
| **حساب جديد** | أي حساب مالي يُفتَح في تاريخ محدد أو بعده، وتحدد الولاية القضائية هذا التاريخ في تشريعاتها المعنية بمعيار الإبلاغ المشترك. وعادةً ما تكون الحسابات المفتوحة في تاريخ سريان التشريع المنفذ لمعيار الإبلاغ المشترك. على سبيل المثال، الحساب المفتوح في يوم ١ يناير من سنة الإبلاغ الأولى أو ما بعد ذلك اليوم). انظر إلى معيار الإبلاغ المشترك، القسم الثامن (10)(D). |
| **كيان غير مالي** | أي كيان باستثناء المؤسسات المالية. انظر إلى معيار الإبلاغ المشترك، القسم الثامن (7)(D) |
| **المؤسسات المالية غير المبلِّغة** | المؤسسة المالية المعفاة من الامتثال لالتزامات العناية الواجبة والإبلاغ وفق معيار الإبلاغ المشترك، سواء المحددة في معيار الإبلاغ المشترك (مثل الكيانات الحكومية، والبنوك المركزية، والجهات المؤهلة لإصدار بطاقات الائتمان) أو المحددة محليًا بما يتماشى مع معايير الإبلاغ المشترك. انظر إلى معيار الإبلاغ المشترك، القسم الثامن (1)(E). |
| **ملاحظة** | في عملية مراجعة معيار الإبلاغ المشترك - التبادل التلقائي للمعلومات، تُصدَر الملاحظات في المواضع التي تفتقر للوضوح في أي جانب من جوانب الإطار القانوني. |
| **الولاية القضائية المشارِكة** | الولايات القضائية المُعد معها اتفاق تقدم بموجبه معلومات عن معيار الإبلاغ المشترك، وجرى تحديدها على أنها المعنية بذلك في قائمة معينة من قوائم الولايات القضائية. انظر إلى معيار الإبلاغ المشترك، القسم الثامن (D)(5) |

## الملاحق

| المصطلح | تعريف مختصر |
|---|---|
| **حساب موجود من قبل** | أي حساب مالي مفتوح قبل تاريخ محدد أو بعده، وتحدد الولاية القضائية هذا التاريخ في تشريعاتها المعنية بمعيار الإبلاغ المشترك. وعادةً ما تكون الحسابات المفتوحة قبل تاريخ سريان التشريع المنفذ لمعيار الإبلاغ المشترك. على سبيل المثال، الحساب المفتوح قبل يوم ١ يناير من سنة الإبلاغ الأولى أو ما بعد ذلك اليوم). انظر إلى معيار الإبلاغ المشترك، القسم الثامن (9)(D). |
| **توصية** | توصية تصدر عند ظهور ثغرات في الإطار التشريعي المحلي المنفذ لمعيار الإبلاغ المشترك – التبادل التلقائي للمعلومات، أو عند تحديد مستوى فعالية تطبيقه في عملية المراجعة. |
| **خطأ في التسجيل** | يتيح الخطأ في التسجيل بالإبلاغ عن أن ملف XML لمعيار الإبلاغ المشترك لم ينجح في خطوة اعتماد السجلات. |
| **اعتماد السجلات** | يوفر اعتماد السجلات خطوات إضافية لاعتماد البيانات وفق معيار الإبلاغ المشترك (لم يعتمدها بعد نمط XML لمعيار الإبلاغ المشترك). وأمثلة على إجراءات اعتماد السجلات: عدم صحة الرقم الدولي للأوراق المالية ISIN للحساب، أو نقص حقل اعتماد، أو نقص رقم تعريف DocRefID (للتصحيحات المستقبلية). |
| **الولاية القضائية المعنية بالإبلاغ** | الولايات القضائية المُعد معها اتفاق تقدم بموجبه معلومات عن معيار الإبلاغ المشترك، والتي جرى تحديدها على أنها المعنية بذلك في قائمة معينة من قوائم الولايات القضائية. انظر إلى معيار الإبلاغ المشترك، القسم الثامن (4)(D). مع تعديل طفيف في هذا المصطلح، قد تنفذ الولاية القضائية هذا النهج الشامل أو النهج الأشمل. |
| **المؤسسات المالية المبلّغة** | المؤسسات المالية التي تمتثل لالتزامات العناية الواجبة والإبلاغ بموجب معيار الإبلاغ المشترك (بعبارة أخرى، فهي ليست مؤسسة مالية غير مبلّغة). انظر إلى معيار الإبلاغ المشترك، القسم الثامن (1)(A). |
| **توصية إرشادية** | التوصية الصادرة عند التحقق من وجود جوانب تستأهل تحسين عملية مراجعة السرية وحماية البيانات. |
| **حسابات غير موثقة** | حسابات موجودة من قبل وتفي بمتطلبات محددة للغاية، حيث تشير إلى عدم وجود أي معلومات تبيّن محل إقامة صاحب الحساب. انظر إلى معيار الإبلاغ المشترك، القسم الثالث (5)(B) و(c)(5)(C) و(7)(C) ، والقسم التاسع (3)(a) |
| **اعتماد نمط التبادل XML** | يشير إلى عملية اعتماد نمط XML لمعيار الإبلاغ المشترك بمضاهاته بملف بيانات XML لمعيار الإبلاغ المشترك. |

# الملحق (ب) ـ تفاصيل إضافية جوهرية

يتضمن شرح معيار الإبلاغ المشترك تفاصيل إضافية جوهرية تكمِّل القواعد المذكورة في معيار الإبلاغ المشترك[٨١]. ويجب إدراج هذه التفاصيل في الإطار القانوني المحلي في شكل مستند ملزم.

| المرجع | تفاصيل إضافية جوهرية |
|---|---|
| **شرح معيار الإبلاغ المشترك، القسم الأول، ص. ١٠٢ ـ ١٠٤** | يتطلب الإبلاغ عن مكان الميلاد وتاريخه، وجمع أرقام التعريف الضريبي (TINs) . ولا يتطلب الإبلاغ عن مكان الميلاد إلا إذا كان مطلوب الحصول عليه من المؤسسة المالية المبلِّغة والإبلاغ عنه بموجب القانون المحلي، وكان متوفرًا في البيانات الإلكترونية المتاحة للبحث التي تحفظها المؤسسة المالية المبلِّغة. |
| **شرح معيار الإبلاغ المشترك، القسم الثالث، ص ١١١-١١٣** | عند إتاحة عمل اختبار لعنوان الإقامة (انظر إلى القسم الفرعي ٦-٣-١٠ من هذه المجموعة)، الشروط المتعلقة بالحسابات الخاملة، والأدلة الوثائقية التي يمكن الاعتماد عليها، ومعاملة الحسابات المفتوحة في وقت سابق لمتطلبات مكافحة غسل الأموال/تعرّف على عميلك. |
| **شرح معيار الإبلاغ المشترك، القسم الثالث، ص. ١١٥ (الفقرة ١٣)** | تطبيق أحكام تغيير الظروف على اختبار عنوان الإقامة (هذه الأحكام مقدمة بوضوح في اختبار السجلات الإلكترونية، ولكن لا يطبقها معيار الإبلاغ المشترك مباشرةً على اختبار عنوان الإقامة). |
| **شرح معيار الإبلاغ المشترك، القسم السادس، ص. ١٤٨** | ضمان اعتماد المؤسسات المالية فقط على الإقرارات الذاتية المقدمة من صاحب الحساب أو الشخص المسيطر، لتقرير إذا كان الشخص المسيطر على كيان غير مالي خامل يجب أن يكون شخصًا خاضعًا للإبلاغ. |
| **شرح معيار الإبلاغ المشترك، القسم الثامن، ص. ١٥٨-١٥٩** | تعريف محل إقامة المؤسسة المالية. |
| **شرح معيار الإبلاغ المشترك، القسم الثامن، ص. ١٧٦** | النهج المتَّبع عند النظر فيما إذا كانت المؤسسة المالية تحفظ حسابًا. |
| **شرح معيار الإبلاغ المشترك، القسم الثامن، ص. ١٩٢** | معاملة الصناديق الاستئمانية التي لا تُعتبر كيانات غير مالية. |
| **شرح معيار الإبلاغ المشترك، القسم الثامن، ص. ٢٠٠** | الإجراء المتَّبع عند الإبلاغ عن معلومات متعلقة بالحسابات المشتركة. |

٨١. انظر إلى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠١٨)، *Standard for Automatic Exchange of Financial Information in Tax Matters - Implementation Handbook*، المرجع نفسه، ص. ٢٢-١٩.

## الملاحق

| المرجع | تفاصيل إضافية جوهرية |
|---|---|
| **شرح معيار الإبلاغ المشترك، القسم الثامن، ص. ١١٦ (الفقرة ١٧)** | تعريف مصطلح "تغيير الظروف". |
| **شرح معيار الإبلاغ المشترك، القسم التاسع، ص. ٢٠٨** | فرض عقوبات على تقديم إقرارات ذاتية مزيفة. |
| **شرح معيار الإبلاغ المشترك، القسم الخامس، ص. ١٤٨** | يتطلب صراحةً أن يقرَّر مسبقًا وضع حساب الكيان الجديد في حالات تغيير الظروف التي بسببها يكون لدى المؤسسة المالية ما يجعلها تعلم أن تقديم الإقرارات الذاتية أو الوثائق الأخرى المرتبطة بالحساب غير صحيحة أو غير موثوق فيها. |
| **شرح معيار الإبلاغ المشترك، القسم ٩، ص. ٢٠٩** | ضمان توافر سجلات بالخطوات المتخذة وأي أدلة اعتُمد عليها لأغراض أحكام بذل العناية الواجبة لمدة لا تقل عن ٥ سنوات بعد نهاية تاريخ الإبلاغ ذي الصلة. |
| **معيار الإبلاغ المشترك، القسم الثامن (د)(٦)**<br><br>**شرح معيار الإبلاغ المشترك، القسم الثامن، ص. ١٩٨-١٩٩** | تعريف الشخص المسيطر هو من التفاصيل الإضافية المهمة المذكورة في الشرح المكمِّل لمعيار الإبلاغ المشترك. ويجب تفسيره على النحو الذي يتطابق مع تعريف مصطلح "المالك المستفيد" كما ذكرته التوصية ١٠ من توصيات مجموعة العمل المالي والمذكرة التفسيرية المصاحبة لها كما اعتُمدت في فبراير ٢٠١٢.<br><br>يمضي الشرح في توضيح أن عملية مكافحة غسل الأموال/تعرّف على عميلك، المتَّبعة لتقرير الأشخاص المسيطرين على صاحب حساب كيان جديد، يتعين أن تتماشى مع التوصيتين ١٠ و٢٥ من توصيات مجموعة العمل المالي لعام ٢٠١٢ ومذكراتها التفسيرية. وعليه فإن الأشخاص المسيطرين هم الأشخاص الطبيعيون المسيطرون على أصحاب حسابات الكيان الجديد (بوسائل من بينها سلسلة الملكية أو السيطرة). |

# الملحق (ج) ـ القواعد النموذجية القائمة على أسلوب "الإشارة المرجعية"

أنشأت أمانة المنتدى العالمي نماذج للتشريع قائمة على أسلوبي "النقل الحرفي" و"الإشارة المرجعية"
يقدم الملحق ج قواعد نموذجية قائمة على "أسلوب الإشارة المرجعية" الذي يتيح للولاية القضائي أن تنفذ معيار الإبلاغ المشترك وشرحه بصورة كاملة من خلال مستند تشريعي واحد.
كما يمكن أن تطّلع السلطات المختصة على تشريع نموذجي يتّبع نهج "النقل الحرفي" عند طلبه على موقع gftaxcooperation@oecd.org
وحتى لو جرى اتباع القواعد النموذجية مع أقل قدر من التغيير، فقد ترغب الولايات القضائية في إعداد أداة إرشادية تساعد المؤسسات المالية على فهم التزاماتها الجديدة.
تبقى أمانة المنتدى العالمي على استعداد لمساعدة الولايات القضائية المنفذة في صياغة تشريعها المحلي المعني بمعيار الإبلاغ المشترك ضمانًا لالتزامها به.

| الأحكام | الملاحظات |
|---|---|
| ١) **عنوان قصير واستهلال** | هذا القسم من القواعد النموذجية هو مثال يجب اتباعه بناءً على التقاليد القانونية المتَّبعة في الولاية القضائية. |
| قد يُذكَر هذا القانون باعتباره قانون التبادل التلقائي لمعلومات الحسابات المالية [**السنة**] ويدخل حيز النفاذ بموجب أمر في تاريخ تحدده [**السلطة المعنية**] في [**الولاية القضائية**]. | |
| ٢) **التعريفات** | يحتوي هذا القسم من القواعد النموذجية على تعريف المصطلحات ذات الصلة المستخدمة في هذا القانون. وتُعرَّف المصطلحات الأخرى في معيار الإبلاغ المشترك بالإشارة المرجعية لها. |
| ١) في هذا القانون،<br>**"الاتفاق"** يُقصد به<br>أ. اتفاقية المساعدة الإدارية المتبادلة في المسائل الضريبية التي تنص على تبادل المعلومات بشكل أوتوماتيكي، كما يرد وصفه في المعيار، توقع عليها [الولاية القضائية] في [**التاريخ**] [**المذكور في الجدول رقم (١)**]، حسب تعديله من وقت لآخر، وأيضًا<br>ب. الاتفاق المتعدد الأطراف للسلطة المختصة بشأن التبادل الأوتوماتيكي لمعلومات الحسابات المالية الموقع من [**الولاية القضائية**] في [**التاريخ**] [**كما ورد ذكره في الجدول رقم ٢٣**] | من المفترض في هذا النموذج أن يكون الإطار القانون الدولي المستخدم هو اتفاقية المساعدة الإدارية المتبادلة في المسائل الضريبية والاتفاق المتعدد الأطراف للسلطة المختصة بشأن التبادل الأوتوماتيكي لمعلومات الحسابات المالية.<br>وحسب التقاليد القانونية للولاية القضائية التي تطبق المعيار، يمكن إضافة اتفاقية المساعدة الإدارية المتبادلة في المسائل الضريبية و/أو الاتفاق المتعدد الأطراف للسلطة المختصة بشأن التبادل الأوتوماتيكي لمعلومات الحسابات المالية، في شكل جدول ملحق بالقانون. وقد يكون هذا ضروريًا بوجه خاص إذا كان القانون سيُضفي قوة قانونية على اتفاقية المساعدة الإدارية المتبادلة في المسائل الضريبية و/أو الاتفاق المتعدد الأطراف للسلطة المختصة بشأن التبادل الأوتوماتيكي لمعلومات الحسابات المالية.<br>انظر إلى الجزء رقم (٥) من مجموعة الأدوات |

| الأحكام | الملاحظات |
|---|---|
| [مأمور الضرائب] يُقصد به [مأمور الضرائب] كما ورد تعريفه في [قانون إدارة الضرائب]. | قد تشير الولاية القضائية إلى المدير المعني (المأمور، أو المراقب، أو المدير، أو غير ذلك) الذي قد يكون موظفًا رسميًا أو سلطة إدارية. |
| **"المسؤول المعيَّن"** يُقصد به مسؤول [السلطة الضريبية] فيما يتعلق بأي وظيفة، المعيَّن للنهوض بتلك الوظيفة"<br><br>**"الإقرار الضريبي"** يُقصد به التقرير الذي يعرض معلومات معينة كما ورد تحديدها في المعيار، وأي معلومات أخرى تحددها القواعد التنظيمية المعدة بموجب هذا القانون، التي يُطلب من المؤسسات المالية المبلِّغة أن تودعها لدى [مأمور الضرائب].<br><br>**"الوزير"** يُقصد به [الوزير المسؤول عن المالية]. | يجب أن تكيِّف الولايات القضائية التي تطبق المعيار هذه التعريفات بما يراعي سياقها الخاص.<br><br>في هذه القواعد النموذجية، تكون السلطة الضريبية هي السلطة التي تدير تشريعات معيار الإبلاغ المشترك.<br><br>تشارك سلطات أخرى في بعض الولايات القضائية في أداء هذه الوظيفة، لاسيما فيما يتعلق بإنفاذ تشريعات معيار الإبلاغ المشترك (مثال: السلطة الضريبية أو الهيئة الرقابية على القطاع المالي، انظر إلى القسم الفرعي رقم ٧-١ من مجموعة الأدوات). وبناءً على الترتيب المحلي، يجب تكييف هذا الحكم.<br><br>مع ذلك، فإن تعريف "الإقرار الضريبي" يرتبط بعناصر رئيسية أخرى من نهج "الإشارات المرجعية" المستخدم في هذا القانون (المعيار، المؤسسة المالية المبلِّغة). ولذا يجب توخي الدقة في النظر في أي تغيير. |
| **"الحساب الواجب الإبلاغ عنه"** يُقصد به الحساب الذي يملكه شخص أو أكثر من الأشخاص الواجب الإبلاغ عنهم، أو كيان غير مالي خاضع به شخص أو أكثر من الأشخاص المسيطرين الواجب الإبلاغ عنهم، شريطة أن يكون قد تَحدَّد ذلك بموجب إجراءات العناية الواجبة المذكورة في القسم الثاني إلى القسم السابع من المعيار، أو شريطة أن يكون قد أمكن تحديده هكذا إذا كانت تلك الإجراءات قد طُبقت التطبيق الصحيح. | يُعرَّف هذا المصطلح بدقة في معيار الإبلاغ المشترك. ويعطي التعريف المقترح إشارة مرجعية واضحة للرجوع إلى المعيار. ويجب توخي الدقة في النظر في أي تعديل لهذا التعريف. انظر إلى القسم رقم ٢-٣ من مجموعة الأدوات. |
| **"الولاية القضائية المشارِكة"** يُقصد بها الولاية القضائية المعرَّفة بأنها مشاركة في قائمة تنشرها [الوزارة/السلطة الضريبية]. | يُعرَّف هذا المصطلح في معيار الإبلاغ المشترك على أنها الولاية القضائية المُعد معها اتفاق بموجبه تقدم معلومات وفق معيار الإبلاغ المشترك، ومعرَّفة على أنها كذلك في قائمة معينة بالولايات القضائية.<br><br>تبسيطًا لهذا الأمر، تشير القواعد النموذجية مباشرةً إلى القائمة المنشورة. ويوصَى بإدراج القائمة على الصكوك القانونية التي يسهل تعديلها (مثال التشريعات الثانوية، والإرشادات الملزِمة، وما شابه ذلك) للأخذ في الاعتبار أن الولايات القضائية الجديدة تطبق المعيار وستضاف إلى القائمة في المستقبل. |

| الأحكام | الملاحظات |
|---|---|
| **الولاية القضائية المعنية بالإبلاغ"** يُقصد بها،<br>أ. لأغراض تطبيق إجراءات العناية الواجبة التي يرد وصفها في القسم الثاني إلى القسم السابع من المعيار، ولاية قضائية بخلاف [**الولاية القضائية**]<br>ب. لأغراض الإبلاغ عن المعلومات المطلوبة حسب القسم الأول من المعيار، ولاية قضائية محددة هكذا على قائمة تنشرها [**الوزارة/السلطة الضريبية**] | يُعرَّف هذا المصطلح في معيار الإبلاغ المشترك على أنه ولاية قضائية مُعد معها اتفاق تلتزم بموجبه بتقديم معلومات وفق معيار الإبلاغ المشترك، وجرى تحديدها هكذا في قائمة معينة من قوائم الولايات القضائية.<br>يتبنى التعريف المقدم في هذا النموذج "النهج الشامل" (انظر إلى القسم الفرعي رقم ٦-٣-٢٠ من مجموعة الأدوات): يُطلب من المؤسسات المالية أن تبذل العناية الواجبة لتطبيق معيار الإبلاغ المشترك على كل حساباتها المالية، ولكن يُطلب منها فقط الإبلاغ عن المعلومات الخاصة بالأشخاص الواجب الإبلاغ عنهم المقيمين في ولاية قضائية من الولايات المدرجة على القائمة.<br>قد تراجع الولاية القضائية التعريف في أحوال أخرى لكي يقتصر فقط على الولايات القضائية المطلوب منها تبادل معلومات الحسابات المالية:<br>**"الولاية القضائية المعنية بالإبلاغ"** يُقصد بها ولاية قضائية محددة هكذا في قائمة تنشرها [**الوزارة/السلطة الضريبية**]".<br>إذا اختارت الولاية القضائية تبنّي "النهج الأشمل"، فيمكن دمج (أ) و(ب):<br>**"الولاية القضائية المعنية بالإبلاغ"** يُقصد بها، لأغراض تطبيق إجراءات العناية الواجبة التي يرد وصفها في القسم الثاني إلى القسم السابع من المعيار، ولاية قضائية بخلاف [**الولاية القضائية**]". |
| **"المؤسسة المالية المبلِّغة"** يُقصد بها أي [**مؤسسة مالية**] في [**ولاية قضائية**] ليست من المؤسسات المالية غير المبلِّغة. والمصطلح "مؤسسة مالية في [**ولاية قضائية**]" يُقصد به: (١) أي مؤسسة مالية قائمة في [**ولاية قضائية**] ولكن يُستثنى أي فرع لها قائم خارج [**الولاية القضائية**]؛ و(٢) أي فرع لمؤسسة مالية غير قائمة في [الولاية القضائية]، إذا كان ذلك الفرع قائمًا في [**الولاية القضائية**]. | يتوافق هذا التعريف مع تعريف معيار الإبلاغ المشترك ويجب ألا يُعدَّل. |
| **"المعيار"** يُقصد به معيار الإبلاغ المشترك بما في ذلك الشروح الخاصة به، الذي اعتمده مجلس منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في ١٥ يوليو ٢٠١٤، ويحتوي على إجراءات الإبلاغ وبذل العناية الواجبة لتبادل المعلومات بصورة أوتوماتيكية، كما تُعدَّل من وقت لآخر. | وهذا التعريف محوري لأسلوب "الإشارة المرجعية". فهو يشير إلى معيار الإبلاغ المشترك وشرحه. ويجب ألا يُعدَّل هذا التعريف. |
| (٢) أي كلمة أو تعبير له معنى أعطاه المعيار له يحمل نفس المعنى المذكور في هذا القانون وتلك القواعد التنظيمية المذكورة في المعيار، وذلك في حال استخدام هذه الكلمة أو هذا التعبير في هذا القانون أو القواعد التنظيمية المعدة بموجب هذا القانون، إلا إذا ظهر قصد مخالف لذلك. | يضمن هذا الحكم نقل تعريفات معيار الإبلاغ المشترك إلى التشريعات المحلية المعنية بمعيار الإبلاغ المشترك. |

| الأحكام | الملاحظات |
|---|---|
| **٣- الاتفاق - قوة القانون** | يهدف هذا القسم إلى إسباغ قوة القانون على الاتفاق المتعدد الأطراف للسلطات المختصة و/أو الاتفاق المتعدد الأطراف للسلطة المختصة بشأن التبادل الأوتوماتيكي لمعلومات الحسابات المالية. وقد لا يعتمد هذا الحكم بالضرورة على وضع هذه الترتيبات في الولاية القضائية وتقاليدها القانونية. انظر أيضًا الملاحظات في القسم رقم (٢) من هذه القواعد النموذجية. |
| يُعتمَد الاتفاق وله نفاذ قوة القانون في [**الولاية القضائية**]. | |
| **٤- القوانين المتعارضة** | الغرض من هذا القسم تجاهل الأحكام القانونية الأخرى النافذة. ويمكن استعماله مع القسم (١)٧ أدناه كبند محدد لاغٍ بشأن أي أحكام موجودة من قبل تتعلق بالخصوصية أو السرية وتتعارض مع هذا القانون. انظر إلى القسم الفرعي ٢-٧ ٦ من مجموعة الأدوات هذه. |
| في حال وجود تعارض بين أحكام هذا القانون أو الاتفاق، وأحكام أي قانون آخر، تجُبّ أحكام هذا القانون والاتفاق أي أحكام أخرى في النطاق الذي يظهر فيه هذا التعارض. | |
| **٥- الإقرارات الضريبية المقدمة من المؤسسات المالية المبلِّغة** | يفرض هذا القسم التزامات العناية الواجبة والإبلاغ على المؤسسات المالية المبلِّغة فيما يتعلق بالأقسام ذات الصلة الواردة في المعيار (معيار الإبلاغ المشترك وشرحه). |
| (١) تودع المؤسسات المالية المبلِّغة الإقرارات الضريبية لدى [**مأمور الضرائب**] فيما يخص الحسابات الواجب الإبلاغ عنها التي تحتفظ بها في السنة الميلادية، مع المعلومات المذكورة في القسم الأول من المعيار، في [**٣١ مايو**] أو ما قبله، من السنة الميلادية اللاحقة المتعلقة بالمعلومات ذات الصلة. | يُنشئ هذا القسم الفرعي التزام الإبلاغ. والمعلومات الواجب الإبلاغ عنها هي تلك المنصوص عليها في المعيار.<br>والتاريخ المختار للإبلاغ مجرد مثال. إذ يمنح تاريخ ٣١ مايو المؤسسات المالية المبلِّغة خمسة أشهر لجمع المعلومات وتقديمها، ويمنح الولاية القضائية أربعة أشهر لإعداد المعلومات ونقلها إلى الشركاء في تبادل المعلومات. وقد تكون تواريخ أخرى مناسبة بنفس القدر. انظر إلى القسم الفرعي ٦-٢-٢ من مجموعة الأدوات. |
| (٢) يتعين على المؤسسة المالية المبلِّغة أن تقرر إذا كانت تحتفظ بحساب يجب الإبلاغ عنه بتطبيق إجراءات العناية الواجبة المذكورة في القسم الثاني إلى السابع من المعيار. | يُنشئ هذا القسم الفرعي القواعد النموذجية للالتزام بالعناية الواجبة، التي ترد بالتفصيل في الأقسام ذات الصلة في المعيار. |
| (٣) تودع المؤسسات المالية المبلِّغة الإقرار الضريبي على النحو والشكل الذي يحددهما [**مأمور الضرائب**]. | يمكن استخدام هذا الحكم الاختياري إذا طلبت الولاية القضائية أو رغبت في أن تتضمن طريقة الإبلاغ مستندًا ملزمًا. انظر إلى القسم الفرعي رقم ٦-٢-٢ من مجموعة الأدوات. |
| (٤) المؤسسات المالية المبلِّغة التي لا تحتفظ بحسابات يجب الإبلاغ عنها في السنة الميلادية تودع إقرارًا صفريًا. | التقارير الصفرية متطلب مفيد لضمان امتثال المؤسسات المالية لالتزاماتها الخاصة بمعيار الإبلاغ المشترك. ويوصَى بتضمين هذ الحكم الاختياري. انظر إلى القسمين الفرعيين ٦-٣-٦ و٧-١من مجموعة الأدوات. |

| الأحكام | الملاحظات |
|---|---|
| **٦- وظائف [مأمور الضرائب] وصلاحياته** | يقدم هذا القسم وظائف وصلاحيات السلطة المعنية لإدارة التشريعات الخاصة بمعيار الإبلاغ المشترك وإنفاذها. والنهج المتَّبع في هذه القواعد النموذجية هو أن تتولى السلطة الضريبية مسؤولية كل جوانب إدارة وإنفاذ التشريعات الخاصة بمعيار الإبلاغ المشترك.<br><br>وإذا كانت سلطات أخرى (مثل الهيئات الرقابية) معنية بإنفاذ التشريعات الخاصة بمعيار الإبلاغ المشترك، فلعل يقتضي هذا تكييف هذا القسم وفقًا لذلك.<br><br>قد تكون بعض هذه الصلاحيات أو كلها قائمًا بالفعل بموجب القوانين الضريبية الأخرى (أو التشريعات الأخرى)؛ وعلى أي حال، قد يكون غير ضروري تضمين كل العناصر الواردة في القانون المعني بتطبيق معيار الإبلاغ المشترك.<br><br>يجب إتاحة الصلاحيات المذكورة في القسم الفرعي رقم (٤) إلى السلطة المسؤولة عن إنفاذ التشريعات الخاصة بمعيار الإبلاغ المشترك.<br><br>وعلى أي حال، يجب أن تكفل الولايات القضائية التي تطبق المعيار أن السلطة المختصة لديها صلاحيات جمع المعلومات ضمانًا للتطبيق الفعال للمعيار. انظر إلى القسمين الفرعيين ٤-٢-٦ و٧-١ من مجموعة الأدوات. |
| (١) [ مأمور الضرائب] يدير وينفذ الامتثال لأحكام الاتفاق بوجه عام، وأحكام هذا القانون وأي قواعد تنظيمية مُعدة بموجب هذا القانون. | |
| (٢) **[مأمور الضرائب]** قد يمارس كل الصلاحيات المخولة له بموجب [قانون إدارة الضرائب] لإدارة وتنفيذ الامتثال لهذا القانون وأي قواعد تنظيمية مُعدة بموجب هذا القانون. | |
| (٣) **[مأمور الضرائب]** قد يفوض كتابيًا أي مسؤول معيَّن بمنحه أي صلاحية مخولة له أو أي التزام أنيط به [مأمور الضرائب] بموجب هذا القانون. | |
| (٤) **[مأمور الضرائب]** أو أي مسؤول معيَّن يجوز له طلب المعلومات من المؤسسات المالية المبلِّغة، وفي أي وقت معقول، يجوز له دخول أي منشأة تابعة لها أو مكان عمل للأغراض التالية:<br><br>أ. تقرير إذا كانت المعلومات<br><br>١. المتضمنة في الإقرارات الضريبية التي تقدمها المؤسسات المالية المبلِّغة بموجب القواعد التنظيمية هي معلومات صحيحة وكاملة، أو<br><br>٢. غير المتضمنة في الإقرارات الضريبية هي معلومات لم يتم تضمينها على نحو صحيح؛ أو<br><br>ب. فحص الإجراءات التي وضعتها المؤسسات المالية المبلِّغة لأغراض ضمان امتثال هذه المؤسسة بالتزاماتها بموجب هذا القانون والقواعد التنظيمية. | |

| الأحكام | الملاحظات |
| --- | --- |
| **٧- الحفاظ على السرية** | قد يكون لدى الولايات القضائية التي تطبق المعيار أحكام مماثلة بموجب قانونها الضريبي، لضمان سرية البيانات والحماية القانونية للمؤسسات المالية والعاملين فيها، عندما تقدم المعلومات المطلوبة إلى السلطات الضريبية.<br><br>وإذا كان هناك أحكام مماثلة قائمة، فربما لا يقتضي الأمر تضمينها في القانون المعني بتطبيق معيار الإبلاغ المشترك. |
| (١) أي شخص يُفصح عن أي معلومات سرية أو يقدمها إلى **[السلطة الضريبية]** تماشيًا مع القسمين ٥ و٦ من هذا القانون، لا يُعتبر - بسبب هذا الإفصاح عن هذه المعلومات أو مجرد تقديمها - مرتكبًا أي جريمة بموجب القوانين النافذة الأخرى في **[الولاية القضائية]**، ولا يكون منتهكًا أية علاقة سرية بين الشخص وأي شخص آخر. | الغرض من هذه الفقرة الفرعية إلغاء أي أحكام نافذة للخصوصية أو السرية، وإعفاء أي أشخاص ملزَمين بالإبلاغ عن المعلومات وفق معيار الإبلاغ المشترك (المؤسسات المالية وموظفوها) من أي عقوبات قد تُفرَض عليهم في أحوال أخرى لهذا الإفصاح عن المعلومات. ويمكن أن يُستخدم هذا مع القسم رقم (٤) أعلاه. انظر إلى القسم الفرعي رقم ٧-٢-٦ من مجموعة الأدوات هذه. |
| (٢) أي موظف، حاليًا أو سابقًا، في إدارة أو إنفاذ هذا القانون أو القواعد التنظيمية المُعدة بموجبه، يعامل المعلومات المتسلَّمة من المؤسسة المالية بموجب هذا القانون أو القواعد التنظيمية المُعدة بموجبه على أنها سرية، ولا يُفصح عنها إلا في الأحوال الضرورية لغرض إدارة أو إنفاذ الاتفاق أو هذا القانون أو تلك القواعد التنظيمية.<br><br>(٣) الشخص الذي يُفصح أو يكشف عن أي معلومات، أو يقدم أي وثيقة فيما يتعلق بالمعلومات المتسلَّمة من المؤسسة المالية بموجب هذا القانون أو القواعد التنظيمية المُعدة بموجبه، يرتكب جريمة مخالفة للقسم الفرعي رقم (٢) ويكون عرضة للإدانة الجزئية بدفع غرامة قيمتها **[القيمة] [و / أو] [بقضاء مدة حبس لا تتجاوز][سنة واحدة]**. | الغرض من القسمين الفرعيين (٢) و(٣) ضمان أن الأشخاص، مثل المسؤولين أو الموظفين في إدارة الضرائب، يتعاملون مع المعلومات المتسلَّمة من المؤسسات المالية المبلِّغة في سياق التزاماتهم الوظيفية بطريقة سرية. |

| الأحكام | الملاحظات |
|---|---|
| **٨- حفظ السجلات** | ينص هذا الحكم على التزامات حفظ السجلات. |
| يتعين أن تحفظ المؤسسات المالية المبلِّغة سجلات بالخطوات المتخذة، وأي أدلة يُعتمَد عليها لغرض الامتثال لهذا القانون أو القواعد التنظيمية المُعدة بموجبه.<br><br>يجب حفظ السجلات بموجب هذا القسم لفترة لا تقل عن خمس سنوات بعد [**٣١ مايو**] من السنة التالية للسنة الميلادية ذات الصلة بالسجلات. | والتاريخ المختار ليكون تاريخ ملء الإقرارات الضريبية هو ٣١ مايو في القواعد النموذجية. ويمكن أن تختار الولايات القضائية التي تطبق المعيار تاريخًا مختلفًا، مع مراعاة:<br><br>(١) الوقت اللازم للمؤسسات المالية لكي تعد ملفاتها وتقدمها إلى السلطة الضريبية، والوقت اللازم للسلطة المختصة لإعداد ونقل الملفات إلى الشركاء في تبادل المعلومات.<br><br>ولن تُعتبر الفترة التي تقل عن خمس سنوات لحفظ السجلات بعد التاريخ المحدد لإيداع الإقرارات الضريبية (٣١ مايو في القواعد النموذجية) مستوفية بمتطلبات المعيار. انظر إلى القسم الفرعي رقم ٣-٢-٦ من مجموعة الأدوات. |
| **٩- العقوبات** | ينص هذا القسم على العقوبات للتعامل مع عدم الامتثال.<br><br>ترد تفاصيل بشأن كل جوانب عدم الامتثال التي يجب أن تتعامل معها الجزاءات وغيرها من الاعتبارات الأخرى في القسم الفرعي رقم ٥-٢-٦ من مجموعة الأدوات.<br><br>وقد يكون القسم الفرعي رقم (٤) من القواعد النموذجية مغطًّى بموجب قانون ضرائب آخر، وفي هذه الحالة، لن يكون ضروريًا تضمينه في القانون المعني بتطبيق معيار الإبلاغ المشترك. |
| أي مؤسسة مالية مبلِّغة لا تودع إقرارًا ضريبيًا على النحو والوقت المطلوبين، بموجب هذا القانون أو القواعد التنظيمية المُعدة بموجبه، تكون معرَّضة لأداء عقوبة بقيمة [**القيمة**] على هذا التقصير، وما ينتج عن ذلك عند مضاعفة [**القيمة**] بعدد الأيام، على ألا تتجاوز [**العدد**] - وهي الفترة التي يستمر فيها التقصير.<br><br>أي شخص يقدم إفادة كاذبة أو يقوم بالحذف بشأن أي معلومات مطلوب تضمينها في الإقرار الضريبي، بموجب هذا القانون أو القواعد التنظيمية المُعدة بموجبه، يكون معرضًا لأداء عقوبة بقيمة [**القيمة**] لكل فعل من أفعال التقصير هذه.<br><br>أي شخص يقدم إفادة كاذبة أو يقوم بالحذف بشأن أي معلومات واردة في الإقرار الذاتي المعد لأغراض بذل العناية الواجبة المنصوص عليها في المعيار هذا القانون، يكون معرضًا لأداء عقوبة بقيمة [**القيمة**].<br><br>أي شخص لا يمتثل لما يطلبه [**مأمور الضرائب**] أو المسؤول المعيَّن لممارسة صلاحيات [**مأمور الضرائب**] أو أداء التزاماته بموجب هذا القانون أو القواعد التنظيمية المُعدة بموجبه، يكون معرضًا لأداء عقوبة بقيمة [**القيمة**] لكل فعل من أفعال التقصير هذه.<br><br>أي شخص لا يمتثل لواجب أو التزام يفرضه هذا القانون أو القواعد التنظيمية المُعدة بموجبه، ولا يكون في حالة مغايرة مذكورًا في هذا القسم، يُعرَّض لأداء عقوبة بقيمة [**القيمة**] لكل فعل من أفعال التقصير هذه. | |

| الأحكام | الملاحظات |
|---|---|
| **١٠- المساءلة المعرّضة للعقوبة** | يقدم القسمان (١٠) و(١٤) أحكامًا نموذجية لضمان فعالية عقوبة عدم الامتثال. |
| ١) لا تنشأ المساءلة المعرّضة للعقوبة بموجب القسم (٩) إذا قَبِل [مأمور الضرائب] من الشخص أن هناك سببًا معقولًا للتقصير.<br>٢) لأغراض هذا القانون لا يُعتبر أي من الأعذار التالية عذرًا معقولًا:<br>أ. عدم كفاية الأموال للقيام بشيء ما، أو<br>ب. اعتماد الشخص على شخص آخر للقيام بشيء ما.<br>إذا قدم الشخص عذرًا معقولًا للتقصير ولكن اختفى العذر، يعامَل الشخص على أن العذر مستمر إذا صحح الشخص التقصير دون تأخر غير معقول بعد اختفاء العذر. | وقد يكون قد غطى قانون ضرائب آخر هذين القسمين من القواعد النموذجية، أو بعض أجزاء منهما، وفي هذه الحالة قد يكون غير ضروري تضمين الأحكام ذات الصلة في القانون المعني بتطبيق معيار الإبلاغ المشترك.<br>ويجب أن تقيّم الولايات القضائية التي تطبق المعيار إذا كانت هذه الأحكام لم ينص عليها بالفعل الإطار القانوني المحلي أو لم تكيّفها تقاليدها القانونية. |
| **١١- تقييم العقوبات** | |
| ١) إذا أصبح الشخص عرضة بفرض عقوبة عليه بموجب القسم رقم (٩)، يقوم [مأمور الضرائب] بما يلي:<br>أ. تقييم العقوبة، وكذلك<br>ب. إخطار الشخص بالتقييم.<br>٢) يُجرَى تقييم العقوبة بموجب القسم رقم (٩) في خلال فترة من ١٢ شهرًا بدءًا من تاريخ التفات [مأمور الضرائب] لوقوع التقصير أو الخطأ. | |
| **١٢- الحق في الطعن على العقوبات** | |
| يجوز للشخص الطعن على تقييم العقوبة<br>أ. على أساس أن بند المساءلة المعرّضة للعقوبة بموجب القسم رقم (٩) غير ناشئ، أو<br>ب. الطعن على قيمة مثل هذه العقوبة. | |

| الأحكام | الملاحظات |
|---|---|
| **١٣- إجراء الطعن على العقوبة** | |
| (١) يُقدَّم إخطار بالطعن كتابيًا بموجب القسم رقم (١١)<br>أ. إلى [**مأمور الضرائب**]، قبل نهاية فترة ٣٠ يومًا، بدءًا من تاريخ إصدار الإخطار بموجب القسم رقم (١١).<br>ب. تُذكر فيه أسباب الطعن.<br>(٢) بناءً على الطعن بموجب القسم رقم (12 a) الذي أُخطر به [**مأمور الضرائب**]، يجوز أن يؤكد [**مأمور الضرائب**] التقييم أو يلغيه.<br>(٣) بناءً على الطعن بموجب القسم رقم (12 b) الذي أُخطر به [**مأمور الضرائب**]، يجوز أن يؤكد [**مأمور الضرائب**] التقييم أو أن يستعيض عنه بتقييم آخر يكون [**مأمور الضرائب**] له صلاحية القيام به.<br>(٤) مع مراعاة هذا القسم والقسم رقم (١٤)، تُطبَّق أحكام [**قانون إدارة الضرائب**] فيما يتعلق بالطعون بموجب القسم رقم (12) كما هي مطبقة في حالة الطعن على تقييم ضريبي. | |
| **١٤- إنفاذ العقوبات** | |
| (١) تُؤدَّى العقوبة بموجب هذا القانون إلى [**السلطة الضريبية**] في خلال ٣٠ يومًا بعد<br>أ. التاريخ الذي قُدم فيه الإخطار، بموجب القسم رقم (١١) بشأن العقوبات، أو<br>ب. التاريخ الذي قُرِّر أو سُحب فيه الطعن على تقييم العقوبة بموجب القسم رقم (٩).<br>(٢) إذا لم تُدفع أي قيمة من العقوبة في التاريخ المحدد والمذكور في القسم الفرعي رقم (١)، تُفرض فائدة على القيمة المستحقة وتُحسب على الفترة التي لم تُدفع فيها تلك القيمة.<br>(٣) تكون نسبة الفائدة السنوية بموجب القسم الفرعي رقم (٣) [**النسبة المئوية**]. | |
| **١٥- مكافحة تجنب الإبلاغ** | هذا البند يطبق النهج اللاغي بهدف منع الأشخاص من المراوغة عن أداء إجراءات الإبلاغ والعناية الواجبة.<br>انظر إلى القسم الفرعي رقم ٦-٢-٦ من مجموعة الأدوات. |
| إذا عقد شخص أي ترتيبات أو شارك في أعمال، يكون الغرض الرئيسي منها أو أحد الأغراض الرئيسية منها التي قد تُعتبر معقولة، هو تجنب أداء التزام مفروض بموجب هذا القانون أو القواعد التنظيمية المُعدة بموجبه، يكون لهذا القانون أو القواعد التنظيمية المُعدة بموجبه قوة النفاذ كما لو كان الشخص قد عقد الترتيب أو اشترك في العمل. | |

| الأحكام | الملاحظات |
|---|---|
| **١٦- القواعد التنظيمية** | تتيح هذه الأحكام للوزير أن يعد أي قواعد تنظيمية ضرورية لتطبيق معيار الإبلاغ المشترك. ووفق هذه القواعد النموذجية، تُقدَّم معظم الأحكام المعنية بتطبيق المعيار من خلال نهج الإشارات المرجعية.<br><br>وقد يكون هذا الحكم ضروريًا في هاتين الحالتين:<br><br>(١) لا يمكن تقديم بعض جوانب تطبيق معيار الإبلاغ المشترك من خلال الإرشادات (مثل المتطلبات التقنية للإبلاغ)، أو (٢) يجب تقديم أحكام القسم رقم (١٧) من القواعد النموذجية في تشريع ثانوي. |
| يجوز للوزير أن يُعد أي قواعد تنظيمية ضرورية لتنفيذ الاتفاق أو هذا القانون، أو لإنفاذ أي أحكام للاتفاق أو هذا القانون. | |
| **١٧- تعديلات وخيارات مطبَّقة على المعيار** | يتيح هذا القسم من القواعد النموذجية تعديل بعض أحكام المعيار لتقديم أحكام اختيارية (الأقسام من ١ إلى ٥)، أو التاريخ اللازم لأداء التزامات العناية الواجبة والإبلاغ وفق معيار الإبلاغ المشترك.<br><br>ويمكن استبعاد أي من هذه الأحكام أو جميعها من القواعد التنظيمية. |
| لأغراض هذا القانون والقواعد التنظيمية المُعدة بموجبه،<br><br>[(١) الكيانات المذكورة في الجدول رقم (٣) هي المؤسسات المالية غير المبلِّغة بموجب الفقرة الفرعية B.1(c) من القسم السابع من المعيار]. | يتيح هذا القسم تقديم قائمة محددة من الولاية القضائية المعنية بالمؤسسات المالية غير المبلِّغة. انظر إلى القسم الفرعي رقم ٦-٣-١ من مجموعة الأدوات. |
| [(٢) الحسابات المذكورة في الجدول رقم (٤) هي الحسابات المستبعدة بموجب الفقرة الفرعية C(17)(g) من القسم الثامن من المعيار]. | يتيح هذا القسم تقديم قائمة محددة من الولاية القضائية المعنية بالحسابات المستبعدة. انظر إلى القسم الفرعي رقم ٦-٣-٢ من مجموعة الأدوات. |
| [(٣) في الحدود الذي يمنح في نطاقها المعيار والاتفاق [الولاية القضائية] القدرة على أن تكفل للكيانات الانتقاء أو الاختيار بشأن تقرير الالتزامات بموجب المعيار، يجوز للكيان المعني الانتقاء أو الاختيار]. | يتيح هذا الحكم للكيانات الاستفادة من كل أحكام المعيار التي تمنح القدرة على الاختيار. ويجوز للولاية القضائية المعنية تعديله بإدراج قائمة تضم فقط بعض الاختيارات، أو تستبعد بعضها.<br><br>انظر إلى الأقسام ٦-٣-٤، و٦-٣-٧ إلى ٦-٣-١٣، و٦-٣-١٩ من مجموعة الأدوات. |
| [(٤) يكون المعيار فعالًا مع التعديلات التالية المذكورة في الشرح:<br><br>أ. التضمين المذكور في الفقرة رقم (١٣) من الشرح في القسم السابع بخصوص متطلبات العناية الواجبة الخاصة، وأيضًا البديلان المذكوران في الفقرة رقم (٨٢) من الشرح في القسم الثامن.] | يوفر القسم الفرعي (a) إجراء التوثيق البديل لبعض عقود التأمين الجماعية أو العقود السنوية. انظر إلى القسم الفرعي رقم ٦-٣-١٢ من مجموعة الأدوات.<br><br>يوفر القسم الفرعي (b) التعريف الموسَّع للحساب الموجود من قبل وللكيان ذي الصلة. انظر إلى القسمين ٦-٣-١٦ و٦-٣-١٧ من مجموعة الأدوات. |

| الأحكام | الملاحظات |
|---|---|
| **[(٥) تُستبعد الفقرة (F) من القسم الأول من المعيار.]** | الولايات القضائية التي تقوم بأعمال التبادل بموجب الاتفاق المتعدد الأطراف للسلطات المختصة، أو نسخة من اتفاق السلطة المختصة النموذجي، يجب أن تستبعد الفقرة (F) من القسم الأول، بتضمين هذه الفقرة الفرعية أو ما يضاهيها. تتعلق الفقرة (F) بالتنفيذ التدريجي لمتطلب الإبلاغ عن حصيلة دخل إجمالية. انظر إلى القسم الفرعي رقم ٥-٣-٦ من مجموعة الأدوات. |
| (٦) التواريخ ذات الصلة الواجب تطبيقها في المعيار هي:<br>أ. للفقرات الفرعية C.9 (الحسابات الموجودة من قبل) و C.14 (الحسابات ذات القيمة الأدنى)، و C.15 (الحسابات ذات القيمة العالية) بالقسم الثامن - ٣١ ديسمبر [السنة-١]<br>ب. للفقرة الفرعية C.10 (الحسابات الجديدة) بالقسم الثامن - ١ يناير [السنة-٠]<br>ج. للفقرة الفرعية C.6 من القسم الثامن - ٣١ ديسمبر [السنة-١]<br>د. للفقرة D من القسم الثامن (تاريخ إتمام مراجعة الحسابات الفردية الموجودة من قبل) - ٣١ ديسمبر [السنة-٠]؛<br>هـ. لكل موضع متكرر في الفقرتين A و B من القسم الخامس - ٣١ ديسمبر [السنة-١]<br>و. للموضع المتكرر في الفقرة الفرعية E.1 والمواضع المتكررة في الفقرة الفرعية E.2 من القسم الخامس - ٣١ ديسمبر [السنة-١]<br>ز. للموضع المتكرر الثاني في الفقرة الفرعية E.1 من القسم الخامس - ٣١ ديسمبر [السنة+١]<br>ح. للفقرتين B.8 (الجهات المؤهلة لإصدار بطاقات الائتمان) و C.17(f) (حساب به مبالغ زائدة) من القسم الثامن - ١ يناير [السنة ٠]<br>للفقرة الفرعية B.9 (الإعفاء من أداة الاستثمار الجماعية) من القسم الثامن، يكون التاريخان ١ يناير [السنة ٠] و ٣١ ديسمبر [السنة+٢] على التوالي. | يقدم هذا القسم الفرعي التاريخ ذا الصلة.<br>في هذا القسم الفرعي تشير "السنة ٠" إلى سنة فترة الإبلاغ الأولى التي تبدأ في ١ يناير.<br>والتاريخ تقرره الولاية القضائية، إلا أن من المتوقع أن يكون تاريخ الحسابات ذات القيمة العالية هو التاريخ بعد سنة من التاريخ المختار لتحديد الحسابات الموجودة من قبل، وحتى سنة لاحقة أخرى في حالة الحسابات ذات القيمة الأدنى. والولاية القضائية التي تختار تاريخين مختلفين للحسابات ذات القيمة العالية والحسابات ذات القيمة الأدنى يمكنها صياغة القسم الفرعي (٦) (d) كما يلي: "للفقرة D من القسم الثالث (تاريخ إتمام مراجعة الحسابات الفردية الموجودة من قبل) يكون التاريخ ٣١ ديسمبر [السنة ٠] في حالة الحسابات ذات القيمة العالية، و ٣١ ديسمبر [السنة +١] في حالة الحسابات ذات القيمة الأدنى".<br>فيما يتعلق بالقسم الفرعي (٦)(d)، من المتوقع أن يكون التاريخ هو نفس التاريخ المختار لتحديد الحسابات الجديدة.<br>فيما يتعلق بالقسم الفرعي (٦)(i) ، يجوز للولاية القضائية أن تختار بديلًا بأن تحصر تعريف أداة الاستثمار الجماعي المعفاة في الفقرة الأولى من التعريف الوارد في المعيار. في هذه الحالة، يصبح غير ضروري تقديم تواريخ هنا. وسيكون على الولاية القضائية إضافة قسم فرعي هنا (أو في القواعد التنظيمية) كما يلي: "تعريف أداة الاستثمار الجماعي المعفاة في الفقرة الفرعية B9. من القسم الثامن من المعيار مقصور على الجملة الأولى فقط". انظر إلى القسم الفرعي رقم ١٨-٣-٦ من مجموعة الأدوات.<br>انظر إلى القسم الفرعي رقم ١-٢-٦ من مجموعة الأدوات للاطلاع على مزيد من التفاصيل بشأن ما يجب أن تراعيه الولايات القضائية عند التقرير بشأن التواريخ ذات الصلة ببذل العناية الواجبة. |

| الأحكام | الملاحظات |
| --- | --- |
| (٧) لأغراض تطبيق المعيار، الحد الأدنى لـ "حصة الملكية المسيطرة" في الشخص الاعتباري هو:<br><br>[ [%X] [/الحد الأدنى المطبَّق في قانون مكافحة غسل الأموال]. | يوضح هذا القسم الفرعي الحد الأدنى لتقرير حصة الملكية المسيطرة في الشخص الاعتباري لأغراض الفقرة ١٣٣ من الشرح بالقسم الثامن. ولا يمكن أن يكون الحد الأدنى أعلى من الحد الأدنى لتقرير المالك المستفيد لأغراض مكافحة غسل الأموال/مكافحة تمويل الإرهاب، على الرغم من أنه قد يكون أدنى منه. انظر إلى القسم الفرعي الرقم ٣-١-٦ والمربع رقم (٨) من مجموعة الأدوات هذه.<br><br>قد تختار الولايات القضائية تضمين النسبة المئوية مباشرةً في القسم الفرعي رقم (٧) أو الإشارة إلى الحد الأدنى المنصوص عليه في قانونها لمكافحة غسل الأموال/مكافحة تمويل الإرهاب، الذي يجب في هذه الحالة أن يشير إلى ذلك التشريع المحدد لمكافحة غسل الأموال/مكافحة تمويل الإرهاب. |

# الملحق (د) - الوثائق

## الوثائق المرجعية بشأن معيار التبادل الأوتوماتيكي للمعلومات المالية في المسائل الضريبية


- أمانة المنتدى العالمي / منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠٢١)،
*Peer Review of the Automatic Exchange of Financial Account Information 2021*،
*متاح على الرابط*

https://doi.org/10.1787/90bac5f5-en

---

- أمانة المنتدى العالمي / منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠٢١),
*Unleashing the potential of automatic exchange of information for developing countries – 2021 Strategy* ,

متاح على الرابط

www.oecd.org/tax/transparency/documents/aeoi-strategy-developing-countries.pdf

---

- أمانة المنتدى العالمي / منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠٢٠)،
*Peer Review of the Automatic Exchange of Financial Account Information 2021* ،
*متاح على الرابط*

https://doi.org/10.1787/175eeff4-en

---

- منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠٢٠)،
*Automatic Exchange of Information: Guide on Promoting and Assessing Compliance by Financial Institutions ,Paris,*

متاح على الرابط

www.oecd.org/tax/forum-on-tax-administration/publications-and-products/automatic- exchange-of-information-guide-on-promoting-and-assessing-compliance-by-financial-institutions.htm.


---

- منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠١٩)،

*Common Reporting Standard Status Message XML Schema: User Guide for Tax Administrations ,Version 2.0 – June 2019,*

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، باريس، متاح على الرابط

www.oecd.org/tax/exchange-of-tax-information/common- reporting-standard-status-message-xml-schema-user-guide-for-tax-administrations-june-2019.pdf

---

- منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠١٩)،

*CRS-related Frequently Asked Questions ,*

متاح على الرابط

www.oecd.org/tax/automatic-exchange/common-reporting-standard/CRS-related-FAQs.pdf

---

- منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠١٩)،

Version 2.0 ,*CRS Status Message XML Schema*

متاح على الرابط

www.oecd.org/tax/automatic-exchange/publications/common-reporting-standard-status-message-xml-schema-user-guide-for-tax-administrations.htm.

---

- منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠١٩)،

*CRS XML Schema ,Version 2.0 ,*

متاح على الرابط

www.oecd.org/tax/automatic-exchange/common-reporting-standard/schema-and-user-guide.

---

- منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠١٩)،

*International Exchange Framework for Mandatory Disclosure Rules on CRS Avoidance Arrangements and Opaqe Offshore Structures*

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، باريس، متاح على الرابط

www.oecd.org/tax/exchange-of-tax-information/international-exchange-framework-for-mandatory-disclosure- rules-on-crs-avoidance-arrangements-and-opaque-offshore-structure.pdf

---

- منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠١٨)،
*Model Mandatory Disclosure Rules for CRS Avoidance Arrangements and Opaque Offshore Structures*,
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، باريس، متاح على الرابط
www.oecd.org/tax/exchange-of-tax-information/model-mandatory-disclosure-rules-for-crs- avoidance-arrangements-and-opaque-offshore-structures.pdf.

---

- المنتدى، العالمي / منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠١٨)
*The framework for the full AEOI reviews: the Terms of Reference* ،
متاح على الرابط
www.oecd.org/tax/transparency/documents/AEOI-terms-of-reference.pdf.

---

- منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠١٨)،
*Standard for Automatic Exchange of Financial Information in Tax Matters - Implementation Handbook*
النقل الحرفية الثانية، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، باريس، متاح على الرابط
http://www.oecd.org/tax/exchange of tax information/implementation handbook standard for automatic exchange of financial account information in tax matters.htm

---

- منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠١٧)،
*Standard for Automatic Exchange of Financial Account Information in Tax Matters* ,
النقل الحرفية الثانية، منشورات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، باريس، متاح على الرابط
http://dx.doi.org/10.1787/9789264267992-en.


---

## الوثائق المرجعية بشأن السرية وحماية البيانات


- أمانة المنتدى العالمي / منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠٢٠)،
*Confidentiality and Information Security Management Toolkit*,
متاح على
www.oecd.org/tax/transparency/documents/confidentiality-ism-toolkit_en.pdf.


---

- المنتدى العالمي / منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠١٨)،
*Terms of Reference for Confidentiality and Data Safeguards Assessment*،
متاح على الرابط
www.oecd.org/tax/transparency/documents/confidentiality data safeguards assessments tor.pdf.

## الوثائق المرجعية بشأن الأشكال الأخرى للتبادل الأوتوماتيكي أو الإلزامي الطوعي للمعلومات

- منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠١٩)،
*Mandatory Disclosure Rules XML Schema Version 1.0*
متاح على الرابط
www.oecd.org/ctp/exchange-of-tax-information/international-exchange-framework-for-mandatory-disclosure- rules-on-crs-avoidance-arrangements-and-opaque-offshore-structures.htm

---

- منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي(٢٠١٩) ،
*Substantial Activities in No or Only Nominal Tax Jurisdictions: Guidance for the Spontaneous Exchange of Information,*
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، باريس، متاح على الرابط
http://www.oecd.org/tax/beps/substantial activities in no or only nominal tax jurisdictions guidance for the spontaneous exchange of information.htm

---

- منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي(٢٠١٩) ،
*Country by Country Reporting XML Schema Version 2.0*
متاح على الرابط
www.oecd.org/tax/country by country reporting xml schema user guide for tax administrations.htm

---

- منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي(٢٠١٩) ،
*Country by Country Reporting XML Schema: User Guide for Tax Administrations, Version 2.0 – June*
٢٠١٩,منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، باريس، متاح على الرابط
http://www.oecd.org/tax/beps/country by country reporting xml schema user guide for tax administrations june 2019.pdf

---

- منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي(٢٠١٥) ،

*Mandatory Disclosure Rules, Action 12 2015 Final Report, OECD/G20 Base Erosion and Profit Shifting Project,*

منشورات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، باريس، متاح على الرابط

http://dx.doi.org/10.1787/9789264241442 en

---

- منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠١٥) ،

*Countering Harmful Tax Practices More Effectively, Taking into Account Transparency and Substance, Action 5 2015 Final Report, OECD/G20 Base Erosion and Profit Shifting Project,*

إصدارات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، باريس، متاح على الرابط

http://dx.doi.org/10.1787/9789264241190 en

---

- منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠١٥)،

*Transfer Pricing Documentation and Country by Country Reporting, Action 13 2015 Final Report,OECD/G20 Base Erosion and Profit Shifting Project,*

إصدارات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، باريس، متاح على الرابط

http://dx.doi.org/10.1787/9789264241480 en.

---

## معلومات أخرى ذات صلة

- بوابة التبادل الأوتوماتيكي للمعلومات، متاحة على الرابط

www.oecd.org/tax/automatic exchange .

---

*Global Forum on Transparency and Exchange of Information for Tax Purposes website,*

متاح على الرابط

www.oecd.org/tax/transparency.

---

- أمانة المنتدى العالمي / منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

*(2021) ،Tax Transparency in Africa, Africa Initiative Progress Report 2020,*

متاح على الرابط

www.oecd.org/tax/transparency/documents/Tax Transparency in Africa 2021.pdf.

- أمانة المنتدى العالمي / منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠٢١) ،

*Capacity-Building : A new strategy for the widest impact,*

متاح على الرابط

www.oecd.org/tax/transparency/what we do/technical assistance/Capacity Building Strategy.pdf.

---

- أمانة المنتدى العالمي / منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي(٢٠٢٠) ،

*Tax Transparency in Africa, Africa Initiative Progress Report 2019,*

متاح على الرابط

www.oecd.org/tax/transparency/documents/Tax Transparency in Africa 2020.pdf.

---

- أمانة المنتدى العالمي / منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي(٢٠١٩) ،

*Tax Transparency in Africa, Africa Initiative Progress Report 2018,*

متاح على

http://www.oecd.org/tax/transparency/documents/africa initiative report 2018.pdf

---

- منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠١٧)،

*Model Tax Convention on Income and on Capital: Condensed Version 2017,*

إصدارات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، متاح على الرابط

http://dx.doi.org/10.1787/mtc_cond 2017en.

---

- المنتدى العالمي / منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠١٧)،

*The Global Forum's Plan of Action for Developing Countries Participation in AEOI,*

متاح على الرابط

http://www.oecd.org/tax/transparency/documents/plan of action AEOI and developing countries.pdf

---

- منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي(٢٠١٥) ،

*Update on Voluntary Disclosure Programmes – A Pathway to Tax Compliance,*

متاح على الرابط

http://www.oecd.org/ctp/exchange of tax information/Voluntary Disclosure Programmes 2015.pdf.

---

- منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠١٤)،

*Multilateral Competent Authority Agreement on Automatic Exchange of Financial Account Information*, متاح على الرابط

http://www.oecd.org/tax/automatic exchange/international framework for the crs/multilateral competent authority agreement.pdf.

---

- منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومجلس أوروبا (٢٠١١) ،

*The Multilateral Convention on Mutual Administrative Assistance in Tax Matters: Amended by the 2010 Protocol*,

إصدارات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي متاح على الرابط

http://dx.doi.org/10.1787/9789264115606 en.

---

O'Reilly P., Ramirez K.P. and Stemmer M.A. (2019), Exchange of Information and Bank Deposits in International Financial Centres, OECD Taxation Working Papers, No. 46,

إصدارات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، باريس، متاح على الرابط

https://doi.org/10.1787/025bfebe en.

---

# الملحق (هـ) - الجهات المانحة لبرنامج المنتدى العالمي لبناء القدرات

منذ عام ٢٠١١، قدم المنتدى العالمي برنامجًا لبناء القدرات لدعم تطبيق المعيارين العالميين بشأن الشفافية وتبادل المعلومات من جانب الدول الأعضاء بالبلدان الآخذة في النمو، والاستعمال الفعال للمعلومات المتبادلة. وتُمكِّن أنشطتنا الولايات القضائية من أداء مهامها لمكافحة التهرب الضريبي وغير ذلك من التدفقات المالية غير المشروعة، وتساعدها في نهاية الأمر على تعزيز تعبئة مواردها المحلية.

أُعد برنامجنا لبناء القدرات وخضع للتوسع على مدار السنين. واليوم يتجاوز عدد أعضاء المنتدى العالمي من البلدان الآخذة في النمو أكثر من النصف. ويهدف البرنامج إلى ضمان عدم حرمان الولايات القضائية بالبلدان الآخذة في النمو من الاستفادة من التقدم الهائل الذي أُحرز في مجال الشفافية والتعاون الإداري في العِقد الأخير، وضمان استفادتها الكاملة من هذا التقدم. وتحقيقًا لهذه الغاية، تعمل أمانة المنتدى العالمي في علاقة وثيقة مع المنظمات الإقليمية والعالمية الشريكة.

ومن خلال رفع مستوى الوعي على المستوى السياسي، وتدريب آلاف المسؤولين، وإعداد الأدوات اللازمة (مثل مجموعات الأدوات والتعلم الإلكتروني)، وتوفير المساعدات التقنية العالية المستوى، فإن ديناميكية التغيير تتقدم ويحصد عدد أكبر من الولايات القضائية بالبلدان الآخذة في النمو فوائد عالم يتمتع بمزيد من الشفافية في مجال الضرائب.

ومجموعة الأدوات لتطبيق معيار التبادل الأوتوماتيكي لمعلومات الحسابات المالية ستساعد البلدان الآخذة في النمو على المضي قدمًا في سبيل تطبيق المعيار. وتُبدي أمانة المنتدى العالمي الاستعداد لمساعدتها في أي مرحلة من مراحل هذه المسيرة.

ولم يكن ممكنًا تقديم برنامج المنتدى العالمي لبناء القدرات إلا بفضل الدعم المالي الذي قدمه الشركاء المانحون والثقة التي وضعوها فينا.

**المساهمات المالية المقدمة من:**

Australian Government
Department of Foreign Affairs and Trade
Australia

European Union

MINISTÈRE DE L'EUROPE ET DES AFFAIRES ÉTRANGÈRES
Liberté
Égalité
Fraternité
France

german cooperation
DEUTSCHE ZUSAMMENARBEIT
Implemented by giz
Germany

Japan

Norad
Norway

MINISTÈRE DES FINANCES ET DU BUDGET
MFB
Senegal

Switzerland

UKaid
from the British people
United Kingdom

BETTER POLICIES FOR BETTER LIVES

For more information:

www.oecd.org/tax/transparency

gftaxcooperation@oecd.org

@OECDtax | #TaxTransparency